

احمد لطفي السيد باشا

صفحات مطوية

من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر

من مارس ١٩٠٧ إلى مارس ١٩٠٩

عصر الانقلاب الفكري في السياسة الوطنية

يطلب من مكتبة النهضة المصرية

المختارات السياسية

مصر : ١٩٤٦

احمد لطفي السيد باشا

صَفَحات مطوية

من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر
من مارس ١٩٠٧ إلى مارس ١٩٠٩
عصر الانقلاب الفكري في السياسة الوطنية

المختارات السياسية

مصر : ١٩٤٦

مقدمة

اعتقادي الثابت أن نشر هذا الكتاب القيم هو أول عمل من نوعه في تاريخ الآداب المصرية . وأعني بذلك أنه أول كتاب في «الأدب السياسي» ، والأدب السياسي في الأمم التي عنت به يتألف من عدة عناصر ، أهمها المقالة السياسية والتراجم والتاريخ السياسي والمذكرات . وقاما خلف رجل المتغل بالسياسة المصرية . شيئاً من ذلك يستثير به أخلافه الذين سوف يحكمون على خدمة البلاد من الناحية السياسية .

إن تاريخ المسألة المصرية في القرن التاسع عشر وهذا العهد من القرن العشرين يتكوّن من عهدين معينين تماماً : الأول منهما يبدأ بغزو نابوليون . والثاني يبدأ بالاحتلال البريطاني لهذه البلاد .

العهد الأول : عهد بين القسّات ظاهراً التفصيل ، فقد عُني بعض الكتاب به ، وقد نعت فيه على بعض مذكرات تنير لنا السبيل بعض الشيء . أضف إلى ذلك أن الحياة السياسية المصرية في خلاله لم تكن قد تنافرت نواحيها تنافرها الآن .

أما العهد الثاني : فقلما نقف على شيء من أسرارها إلا في الكتب الأجنبية كتوالييف الفرنسيين والانجليز وقليل غيرهم ، وهي توالييف انتجى أصحابها منجىً خلاصاً يتمشى في الغالب مع الأغراض التي كانت ترمي إليها السياسة الأوروبية أو تملأها المطامع الاستعمارية . وبالرغم من أن الحياة السياسية المصرية في هذا العهد قد ازدادت تنافرها ، وتشعبت نواحيها ، مما يوسع أمام المؤرخ أو كاتب المذكرات مجال الكتابة والتفكير والتعليق ، فإنه قلما تقع على شيء من ذلك خلفه لنا سياسي من السياسيين المعروفين ، أو وزير المتغل في عهد

الاحتلال مع المحتلين ، فصور لنا الحياة السياسية في صورتها الواقعية ، أو فكر في أن يخلف لمن يجيئون من بعده مذكرات تنير لهم السبيل وتوضح لهم النهج . وفي هذا ما يدل على أن الناحية السياسية من حياتنا مهمة ، بل تكاد تكون لا شيء الى جانب أشياء هي في الواقع لا تساوي إلى جانبها قلامة ظفر ، مما يهتم به بعض كتّاب دفعهم الى كتابة ما كتبوا : إما الزلفي وإما المال .

الحوادث التي وقعت في الثورة المصرية الأخيرة (١٩١٩ - ١٩٢٢) هي من الحوادث الجسام في حياة الأمة المصرية . وتحليل الأسباب التي أدت الى هذه الثورة ، ثم تطوراتها والأفكار التي حامت في جوّها والنزعات التي قادت بعض فئات منا في نواحٍ منها ، كل هذه أشياء لم يترك واحد منا عنها كتاباً أو مذكرة .

كنت من شهد هذه الثورة وكنت ممن اعتقل وسجن في سبيلها مرات عديدة ، وحررت جريدة « الأفكار » للحزب الوطني وكانت أول من حمل على لجنة ملذّرة وقاومتها أشد المقاومة ، وكنت قادراً على كتابة مذكرات أو جمع مذكرات حتى مما كان ينشر في الصحف . وشهد بعضنا حوادث المظاهرات والمواقع التي دارت في شوارع القاهرة . وكان منا موظفون كبار نظموا إضراب موظفي الحكومة وهو حادث من أروع حوادث تلك الثورة . وكان منا صحفيون احتكوا بتلك الحوادث عن طريق مباشر ، وكان منهم القادرون على تصوير سياسة الصحف والآداب ومتجهات الرأي العام وتلونه بمقتضى الحوادث . كل هذه أشياء لم يخطّط واحد منا فيها حرفاً ولم يترك من ورائه كلمة تنير السبيل لمن يأتون من بعده .

ترك مصطفى كامل رسائل ، وخلف فريد مذكرات ، وكتب سعد زغلول حوادث الثورة وعالجها بالضرورة علاج الخبير ، فأين جميع ذلك ؟

من قبل هؤلاء وفي زمن لم تكن قد نضجت فيه الفكرة السياسية ولم تكن الحياة السياسية لهذه الأمة قد بلغت ما بلغت من الخصب في زمن مصطفى كامل وفريد وسعد زغلول . خلف عرابي مذكرات مكتوبة كتبها في منفاه بجزيرة سرديب . وقعت في يدي هذه المذكرات وهي مجلد ضخم حمله اليّ أحد أبنائه فحملتها من فوري الى صاحب المعالي أحمد لطفي السيد باشا وكان مديراً لدار الكتب فاشترها واحتفظ بها للدار ذخراً لمن يأتي من

أخلافنا . فكان عرابي رحمه الله أول زعيم سياسي من زعماء هذه الأمة أدّى الأمانة التي في عنقه لأبناء أمته . واني لأرجو أن تقوم دار الكتب على طبع هذه المذكرات بعد أن تعهد بها إلى من يستطيع التعليق عليها ، وتبيان ما غمض منها ، وشرح ما يحتاج إلى الشرح من حوادثها .

وقد اشتغل أستاذنا احمد لطفي السيد باشا بسياسة البلاد منذ ان كان طالباً ، وله في ذلك ذكريات كثيرة ما حدثنا بها . ذكريات غير معروفة لأحد ، وأحداث لا يعرفها إلا من شهدا ، وله على ذلك تعليقات وتعليلات سياسية واجتماعية ، لو أنها نشرت يوماً إذن لكان لها شأن في هداية الأجيال المقبلة وأي شأن . شأن في السياسة ، وشأن في التاريخ .

هذه الصفحات المطوية التي ننشرها اليوم هي خلاصة آراء أستاذنا الكبير في السياسة المصرية من أوائل سنة ١٩٠٧ وهي السنة التي تألف فيها حزب الأمة وظهرت صحيفته « الجريدة » إلى أوائل سنة ١٩٠٩ . وعندي أن هذا العهد هو عهد الانقلاب الفكري الذي تميز فيه الاتجاه الاستقلالي في سياسة مصر الوطنية . ومنعقب على ذلك بكتاب آخر في مجلدين ننشر فيه آثار أستاذنا الكبير في السياسة المصرية في أوائل سنة ١٩٠٩ إلى سنة ١٩١٤ وهي السنة التي اجتاحت فيه العالم كارثة الحرب العالمية الأولى .

لمصر الآن عند أستاذنا الكبير حق تطالبه به ، هو مذكراته السياسية منذ أن وفد على سويسرا عقيب تخرجه من مدرسة الحقوق إلى سنة ١٩٠٧ ، ومذكراته من سنة ١٩١٤ إلى الآن . ولذهابه إلى سويسرا سرٌّ يتعلق بالخديو عباس وبمصطفى كامل ليس لنا أن نبوح به ، بل نترك له وحده حق القول فيه ، وإن كان من حق المصريين جميعاً أن يعرفوه . فإن حياة السياسيين والمستغلين بالمسائل العامة وبالأصلاح الاجتماعي ليست لهم وحدهم ، بل إن الأمة فيها نصيباً وأي نصيب .

لعلني بنشر هذه الصفحات أكون قد قمت ببعض الواجب ، فهي بمثابة مذكرات متصلة لعهد من عهود الانقلاب الفكري في السياسة المصرية ، شبابنا اليوم أحوج ما يكون إلى الإلمام بأحداثه واتجاهاته .

اسماعيل مظهر

خطب سياسية واجتماعية

— ٢ —

أيها السادة (١) :

إذا كان حل المسألة المصرية ، أو استقلال مصر ، أمراً أوروبياً محضاً كما قال لورد كرومر ، فلا شك عندي في أن جميع الأعمال التحضيرية التي تؤدي حتماً إلى الاستقلال هي بيد المصريين ومن أعمالهم الذاتية التي لا دخل لأوروبا فيها . المصريون هم الذين يقومون بتعليم أنفسهم وترقية أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ثم لا يكون من عمل أوروبا بعد إلا الاعتراف لهم بالاستقلال . المصريون يقومون بوضع المقدمات المنتجة للاستقلال ، وأوروبا تعترف بذلك الاستقلال . فعمل أوروبا لنا لا يمكن أن ينتظر مطلقاً قبل أن نفرغ نحن من القيام بواجبنا الوطني الأقدس ، الذي هو امتحان كل الأسباب المؤدية للاستقلال . غير أننا في الماضي قد أخطأنا في تقدير الواجب علينا وألقينا مسؤولية العمل لاستقلال مصر عن عاتقنا إلى طاق غيرنا . فعلقنا آمالنا في أول الأمر بالاستانة ، أي بحكومة جلالة السلطان صاحبة السيادة علينا ، وبقينا ننتظر نتائج ما يعمل له لنا الأتراك . فلم نزل من وراء ذلك شيئاً حتى أن الانكليز أنفسهم قد عرضوا شروط الجلاء سنة ١٨٨٧ وحفظوا لأنفسهم امتياز الدخول في مصر إذا جرى فيها من الحوادث ما يدعو لدخول دولة أجنبية . ولكن فرنسا التي لم تكن تُطْفَأ نار مطامعها في مصر إلى ذلك الحين ، ولم تكن خمسة الأعوام

(١) خطبة أُلقيت في نادي حزب الأمة ببراي البرودي وكانت بتاريخ غيظ الغدة بجوار باب الخلق ونشرت بعدد الجريدة رقم ٣٦٢ الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٠٨ . بعنوان « الحالة الحاضرة »

التي مرت على الاحتلال كافية لجعلها تنمى أضعافاً على عدم مشاركة الانكليز في الدخول إلى الاسكندرية ، والتي كانت صاحبة النفوذ الأول في مصر قبل الثورة والتي تعرف أن حصول انكلترا على امتياز في مصر من شأنه أن يقضي على نفوذها فيها — قد زينت للباب العالي عدم قبول الشروط الموضوعة للجلاء ، فظلت المسألة على ما كانت عليه . أنسنا وقتئذٍ من غير فرنسا الظاهرة على مصالحنا وطمعنا في مساعدتها إيانا على نيل استقلالنا ، فولى جماعة منا وجوههم شطر باريس وما جنينا من وراء ذلك إلا وعوداً من بعض النواب الفرنسيين قد ذهبت بها الأيام . غير أن حبس الرجا ما زال معلقاً بحكومة فرنسا حتى قطعه نهائياً الاتفاق الفرنسي الانكليزي سنة ١٩٠٤ ، عند ذلك تقطعت بنا الأسباب ، ولم نشأ أن نقصر مجهوداتنا على العمل لاستقلالنا في داخل بلادنا ، بل تسطوح بعضنا الى لوندرة ، وصرنا نعلق الآمال في نيل الحكومة الذاتية والاستقلال النوعي ، مرة على وزارة الأحرار وأخرى على أعضاء البرلمان ، وثالثة على حسن الشهادة في حقنا من المعتمد البريطاني في مصر . تواكلنا وتوكلنا في استرداد حريتنا القومية على جاذبية المعتمد البريطاني أو على أخلاقه الشخصية وعظم تأثيره في وزارة أمته ، كما تتوكل الرعية الضعيفة في إقامة العدل بينها على الأخلاق الشخصية لملكها المستبد . ونحن في هذا لم نلاحظ أنه إذا كانت تركيا وفرنسا لم تعمل شيئاً لاستقلالنا ، فإن انكلترا التي ما احتلت بلادنا إلا لمصلحتها — هي للعمل لمصلحتنا أبعد كثير من تركيا وفرنسا . صرنا نعلق الآمل بمعتمد جديد يجيء فيشهد لنا لا علينا ، ويوفي بعهود أمته في انالتنا الحكم الدستوري تدريجاً ويمحو سوء التفاهم ، وبالجمله كان يؤمل كثير منا أن هذا المعتمد الجديد مبعوث وزارة الأحرار الجديدة ، سيحمل لنا من بلاده ما يستطيع نقله من حرية قومه . وينقل إلينا هيكل من هياكل الدستور . ويربط بحذقه وحسن نيته ثقة أوروبا المالية بنا ثقة أكيدة يفيض منها الذهب ، وتسعد بها البلاد . كل ذلك كنا نعتبره المقابل لمطالبنا المجردة !! مضحكات مبكيات !!

أجل كان اللورد كرومر يسير في سياسته على ضرب من الاستئثار بالسلطة تقتضيه مصلحة الاستعمار : إنمالي في الحركة الاقتصادية يأمن به الأوربيون على مصالحهم فلا يحركون ساكناً في المسألة المصرية ، وضغط شديد على التعليم في مدارس الحكومة وإيقافه عند حدٍ يضمن عدم نبوغ أبناء المصريين وتقدمهم في العلم ، واعتبار الموظف المصري دائماً آلة في يد الموظف الانكليزي حتى يفقد البقية الباقية من ملكة الحكم ، وليستوي في العبودية أمام الانكليز الرقيق والوضيع والموظف وغيره ، واعتبار الامة رجالها كهيئة طائفة عمياء لا تبصر مرئياً ولا تعترف بحميل ، وإذاعة الاخبار عن تعصب المصريين واضعاربهم في

جميع أرجاء العالم حتى يبرر تصرفه في مصر على ما يشاء . تلك هي سياسة اللورد التي يكون من جرأتها القضاء على كل رجاء مصري في الاستقلال .

جاء السير إدوين غورست^(١) تستقبله الامة بما ذكرنا من الآمال في تغيير سياسة سلفه تغييراً جوهرياً . وما هوذا قد أقام بين ظهرائنا حاماً كاملاً تفشت في خلاله الازمة المالية تفشياً هائلاً ، فلم يشأ أن يمد يده لمساعدة الامة بأية صورة من الصور ، رغمًا من إلحاح جميع طبقات الامة . ثم رمانا آخر العام بتقرير يبين فيه سياسته فلم نجد مخالفة مطلقاً بينها وبين سياسة سلفه ، بل كأن تقريره وتقرير سلفه مكتوبان بقلم واحد . نعم يوجد بين سياستهما فرق واحد هو اتفاق بينه وبين صاحب السلطة الشرعية^(٢) على صورة لم نهدها لها مثيلاً في أيام سلفه . وقد أيد به بما ذكره في تقريره إذ يقول :

« ومهما يكن قد تم من الأعمال الحسنة ، فالفضل للخديو ونظاره على معاونتهم الصادرة من صميم القواد ، واتفاقهم على العمل بالوئام والاخلاص مع البريطانيين الموظفين في الحكومة المصرية »

هذا هو كل الفرق بين السياستين . ولكن ماذا نحني نحن الامة من هذا الوفاق ؟ لم نحني شيئاً مطلقاً بل قد ينقل على نفوسنا أن نحتمل . أن أميرنا يكون موضوعاً لمذبح أو غيره في تقرير قنصل حكومة محتملة بالفعل لا بالقانون . خصوصاً انه ليس من البعيد أن يظن الناس بحق أن الأمير راضٍ تمام الرضى عن سياسة هذا المعتمد الجديد الذي يقضي فيها على كل أمل في الاستقلال . ولم يظهر له حمل الى الآن من الأعمال التي من شأنها ترقية حال البلاد من أي نوع من أنواع الرقي . نعم ان مدته لا تزال قصيرة ، ولكن تقريره يدل على نية إبقاء الحال على ما هي عليه . حال على أسوأ ما تكون عليها بلد من البلاد التي تطمح بحق في الاستقلال .

كننا قطعنا الأمل من المعتمد القديم ، وليس عندنا الآن أدنى دليل يدل على أن المعتمد الجديد يترك محلاً لنقمتنا في انتقال نظامتنا الى حال أحسن .

رأيتم ان الانكليز هم الانكليز . وأن السير إدوين غورست مع اتفائه مع السلطة الشرعية أشد خطراً علينا من اللورد كرومر باختلافه معها . فعلى من يكون اعتمادنا في بلوغ الاستقلال ؟

على أنفسنا ، على أعمالنا ، على تضامننا ، على أن تكون أمتنا كما قال صولون^(٣) : « خير

(١) المعتمد البريطاني الثاني بعد كرومر وكان رجلاً ضعيف الرأي خامل الفكر (٢) الخديو

(٣) Solon سياسي أثيني قديم

الأمم أمة يتأثر فيها جميع الأفراد للاهانة التي تقع على واحد منهم . يطالب جميعهم على السواء بتعويض الاهانة بنفس الحدة التي يطالب بها من وقعت عليه شخصياً . تلك هي الأمة المتضامنة الأفراد التي يدخر لها المستقبل السعادة القومية عاجلاً أو آجلاً . من أجل أن يكون عملنا مفيداً لبلادنا ، يجب علينا أن نتفق بآدى الأمر في النظر الى حالتنا الراهنة وتقديرها تقديرًا حقيقياً لا مبالغاً فيه ولا متجاوزاً في الحكم عليه . حدة الحقيقة ولو كانت مُرّة تؤلم عواطفنا . فإنا اذا لم نحتمل مرارة الحقيقة التي تظهر لنا النقص الذي يجب علينا سدده ، لا يمكننا أن نحتمل المشاق التي تعرض لنا في سبيل استقلال بلادنا . هنا يجعل بي أن أقول إن بعض الناس يخطئ كثيراً في هذه الحقيقة ويظنون أن اشهارنا لنقص اجتماعي أو سياسي أو تصدينا لنشر تصرف متعدي صدر من ساطعة أهلية ، كل ذلك يقيم علينا الحجة بأننا غير أهل للحكومة الذاتية . ولكنهم نسوا أن ستر عيوب الأمة عنها ، إقرار لها على ما هي عليه من التأخر وصرف لها عن اصلاح ذاتها . وذلك هو الذي جسر علينا الى الآن أسوأ النتائج .

فالواجب علينا تلقاء يأمننا من كل مساعدة خارجية عنا ، أن نقف تمام الوقوف على حالتنا الحاضرة بجميع أنواعها ميسامية واجتماعية واقتصادية .

حالتنا السياسية

كان يجب أن يكون الفرق بين حكومة محمد علي باشا وحكومة مموت الخديو ، كالفرق بين مبادئ الربع الأول من القرن الماضي وبين المبادئ الحالية للقرن العشرين . كان لحكومة محمد علي باشا شبهيّات في الحكومات الأوروبية المتعدنة وقتئذٍ ، ولكن حكومتنا الحالية ليس بينها وبين حكومات أوروبا حتى الصغيرة منها شبهة ما .

كان يجب أن يكون الفرق بين حال أمتنا في عهد محمد علي باشا وبينها الآن ، كالفرق بين جهلها وفقرها في ذلك العهد ، وبين معارفها وثروتها اليوم ، ولكن أمتنا لا تزال تحفظ شبهة كبيرة من صورتها في أوائل القرن الماضي فيما يتعلق بحالها السياسية

لا أنكر أن حكومة اليوم فيها نظمات قضائية ونظمات ادارية ، ولا أن أمتنا اليوم فيها أناس متعلمون ، ولكن الحكومة والأمة لا تزالان تحفظان من صورتها القديمة أسوأ العلاقات بين الحاكم والمحكوم . تحفظان مبدأ الاستبداد . استبداد بالرأي من جانب الحكومة ، وطاعة صماء من جانب الأمة . فما أشبهنا اليوم بنا أيام الظلمات الأولى .

من القضايا المسألة أن شكل الحكومة يتم دائماً على مبلغ الأمة من درجات الاخلاق ،

عليها وسافلها . لأن الحكومة ليست في الحقيقة إلا عرضاً من أعراض الأمة ، فكيفها تكون الأمة تكون حكومتها .

فهل بقيت أمتنا على ما كانت عليه من أخلاق الذل من أوائل القرن الماضي الى الآن ، حتى تمكنت المبادئ الاستبدادية من النمو والبقاء فيها ؟ وهل يكون الفرق بين مصر الامة وبين مصر المتعامة ، فرقاً قليلاً جداً ، بحيث أن المبادئ الاستبدادية لا تزال تجد من نفوسنا أبواباً مفتوحة لقبولها واسكانها في القلوب مسكناً مباركاً حتى بقيت حكومتنا استبدادية لا أثر فيها لسلطة الأمة ولا ظل فيها للدستور ؟

أيها السادة -- ليس العلم بخواص الأجسام وتصريف الماء ومقاومة المواد وفقه القوانين ، هو كل مقومات الأمم ، وليس هو الموجد للأخلاق العامة التي يكون من نتائجها الثقة المتبادلة بين الرجل والرجل ، والتضامن بين العامل والعامل ، ونصرة الحق والشجاعة الأدبية في إبداء الرأي والاستقلال الذاتي الذي يجعل الحر يأبى أن يكون عبداً لسلطة مهما كانت قدرتها على نفسه وعلى ماله . تلك الصفات التي هي من أركان الاستقلال العام .

لكي يمكننا الحكم على أن تلك الصفات العالية هي الغالبة في الأمة ، يجب علينا أن نرقب عن كثب ميول الرأي العام فيها . ولا شيء يوقننا على ميول الرأي العام إلا الجرائد .

الرأي العام والجرائد

الجرائد مرآة الرأي العام تظهر عليها صورته المضبوطة . يظهر عليها شكله ولونه ، بل هي مقياس درجات الاخلاق ومظهر المعلومات في الأمة . ترى فيها المطامع التي تندرج في أدمنة الأفراد والعواطف التي تنطوي في الصدور . فما أصدق هذه المرآة الصحافية في تحصيل صورة الرأي العام . فان رأيت جرائد الأمة تتجنب الانتقاد على أعمال سلطة من السلطات . أو تخشى عظيمًا من العظماء أو تتخبط في الآراء السياسية على غير هدى من العلم ، أو تكون مريضة الذوق في طعوم الحوادث ، فاحكم بأن الرأي العام لا يزال يحسب للسلطة حساباً لا يتفق معه حب الاستقلال الذاتي حباً كاملاً مستأثراً بجميع حواس الأمة وملكتها على صورة تنفجر في الحال عن الاستقلال الفعلي العام .

من ينظر الى الرأي العام في زمن محمد علي باشا يجد أنه كان متجانس الأجزاء متماصك الجسم . مركزه كاذب حقيقة . إلا أنه كان قوياً في خطته وكانت محكمته نافذة الأحكام . يخيل لي أن أول مادة صُدِّر بها قانونها هي هذه المادة أو ما في معناها :

« يجب على المصري منفرداً ومجتمعاً أن يداري الحاكم الأكبر ومن دونه ، وإن لا يفرّ بنفسه فينقذ عملاً من أعماله »

وبقية قانون الرأي العام أو قانون السلوك السياسي للأمة كان محرراً على هذا النمط : تحذير من الوقوف في وجه الأسد حباً في الحياة الخسيسة ، أو خوفاً من العقاب الصارم الشريف . ضعف وهوان باسم الطاعة . نفاق وتعلق باسم الاخلاص ، اعتبار ان شكل الحكومة إنما هو قضاء من الله لا مرد له ولا تخفف لولاياته إلا هو .

حقيقة أن ذلك القانون قد باد جسمه ، ولم يبق منه إلا ريمه . وهو هذا الذي لا تزال تلحظه إذا أمعنت النظر في خلال حديث من يحدثك في السياسة من بعض سياسيي الصدفة الذين لا يزالون يدعون : « ربنا يولي من يصلح » وتلك هي الجملة التي تختم بها عادة المناقشات السياسية في المنابر^(١) . ولا يظنون لشدّة تواضعهم ان الواحد منهم هو جزء غير منقسم من الارادة العامة للأمة ، التي يجب أن يخضع لها كل عظيم . وإن مقامها فوق كل مقام .

ذلك هو الشبه الباقي بين الرأي العام قصير النظر في النصف الأول من القرن الماضي ، وبين الرأي العام عندنا اليوم . هذا الرأي الجديد الذي هو الآن مزيج من تلك الآثار القديمة ومن أشعة النور التي نفذت الى عقولنا والفيض الروحي الذي انتشر في قوانا بفضل التعاليم المدنية الحديثة وانتشار الحرية الشخصية الى درجة ما ، ذلك المزيج الذي لم تتجانس أجزاؤه تمام التجانس الى الآن ، يظهر أثره في الجرائد بصورة جليلة ظاهرة : تريد إحداها أن تقضي على عادة من العادات التي التصقت بالدين وليست منه . ولكنها تخشى أن تثير على نفسها ثائرة بعض الفقهاء . تريد إحداها أن تحمل على خالق عام مضر بالاجتماع ولكنها تخشى أن يرفضها المشتركون فيها أو يتهموها بأنها دسيسة انكليزية . تريد أن تنقذ عملاً من أعمال السلطة الشرعية ولكنها تخشى غضب جمهور غير قليل من الناس لا يلبثون أن يقولوا إنها انكليزية أيضاً أو مادية للسلطة الشرعية . تريد إحداها أن تنقذ عملاً من أعمال الحكومة أو الادارة الانكليزية فلا تخشى شيئاً من الجمهور . ذلك لأن الجمهور أو الرأي العام بجهته القديمة لا يسمح بالطعن فيما ألقه من العادات الأولى ، وبجهته الحديثة ، جهة المدنية والعلم ، كله آذان لسماع الطعن بحق في الانكليز أو في شخص بعينه ليس من العادة تقديسه والخوف منه .

قد يفهم مما ذكرت أن الرأي العام في بلدنا لا يزال يفهم الاستقلال فهماً ناقصاً على

(١) قاعات الاستقبال في العهد القريب واحدها مندرة ، ولها آتية من منى التندر وتجاذب اطراف الحديث

صورة غير مستكملة جميع المحاسن . وإن هذه الحكومة الحالية على استبدادها هي الحكومة المناسبة للأمة ١١١ .

— كلاً . بل أقول إن حالتنا الحاضرة هي حالة استثنائية ليست الأمة فيها أمام حكومتها فقط ، بل أمام حكومتها زائداً عليها حكومة أجنبية أخرى قد أخلَّ وجودها بالتوازن بين قوة الأمة وقوة حكومتها . وصير مجهودات الأمة الى الاستقلال متضاعفة اضعافاً كثيرة . فإذا كان يجب علينا عند عدم وجود الاحتلال الأجنبي أن نصرف مجهوداً واحداً لتفيل الاستقلال ، فانه يجب علينا الآن أن نصرف مجهودات كثيرة مع وجود هذا الاحتلال الثقيل .

من أجل ذلك كان شكل حكومتنا الحالية لا يحصل صورة الأمة تماماً ، لاختلال التوازن بين القوتين . ومن أجل ذلك كننا مظلومين .

ولكن القوي لا يمكن أن يكون قوياً الى الأبد ، والضعيف لا يمكن أن يبقى ضعيفاً الى الأبد ، بل إن الرأي العام عندنا على ما فيه من بعض العوج وما يشق له من تلك الحكومة المزدوجة ، قد أظهر قوة شديدة في بعض الحوادث ، فاضطرت الحكومة إلى أن تجري خلفه فيها ، مثل مشروع النفي الإداري وغيره (١) . فكلما زاد الرأي العام قوة في التأثير ازدادت الحكومة ضعفاً في استبدادها ، حتى يحصل التوازن بين القوتين ، ثم تزيد قوة الرأي العام بحكم الرقي الطبيعي فتظهر سلطة الأمة بأجلى المظاهر وأقواها .

وإننا يسرنا أن الرأي العام عندنا قد أخذ يزداد قوة وتماسكاً لبركة هذه الحركة السياسية الجديدة . ذلك الشعور الذي خرج من جوف الأمة يستصرخ عزائم أفرادها الى الرقي العالمي والسياسي . ذلك الشعور الذي يملأ أعيننا نوراً لتنظر الى المستقبل ، ويعمل قلوبنا ثقة بالرجاء في المستقبل . ويرر أعصابنا الى أن نتضامن اسعادة المستقبل . تلك الحركة الجديدة التي ابتدأت بالجاميع السياسية أو الأحزاب السياسية . وكان أولها ظهوراً الى عالم السياسة هو « حزب الأمة » الذي ولدته حاجتنا الى الاشتغال بأحوالنا السياسية بطريقة معينة محدودة وبرنامج مكتوب منشور ودعوة واضحة نشرت في الضحى تنادي بسلطة الأمة .

يحسن في هذا الموقف أن أرد على جماعة اليأسين الذين ينظرون لهذه الحركة السياسية الجديدة بأجفان متكسرة تشف عن عدم الثقة . فإذا دعوا إلى الدخول في حرب سياسي

(١) قانون سن للحفاظ على الامن العام ، وكان قانوناً ادارياً سلب فيه التبعون كثيراً من ضمانات القانون العام علاجاً لحالة الامن وكان قد اعتل أمره الى درجة مخيفة .

ابتنسوا لك عن استهزاء وإن رضوا بالدخول مدّوا اليك يداً فائرة النشاط ، ما اعتادت أن تبسط إلاّ الى منفعة شخصية . أولئك هم يظنون أن هذه الحركة صناعية صرفة . وإن القاعين بها انما هم يقلدون أبناء الأمم المتعدنة وأن أمتنا بعيدة عن هذه الحركة بعد ما بين الساكن والمتحرك . إن هؤلاء يكادون يتكرون قوانين الارتقاء الطبيعي التي تسير عليها الظواهر الاجتماعية كما تسير عليها الظواهر الطبيعية ، ويكادون يظنون أن أمة غفلت عن الاشتغال بسياستها يوماً ، يجب أن تغفل دهرًا ، أو أن تغفل الى الأبد . خطأ على خطأ . ألا يعرف هؤلاء الفرق بين الحركة الصناعية وبين الحركة الطبيعية ؟

ألا يعرفون أن الطبيعة لا تسمح لشيء بالبقاء فيها إلاّ اذا كان منها . إليكم دليلاً حسيّاً على أن هذه الحركة طبيعية ، «حزب الأمة» . هذا الحزب تألف من سراة البلاد وأعيانها وطائفة غير قليلة من كتابها وأذكيائها للطالبة لأمتهم بحقوقها والعمل لرفقها وسعادتها . وإن كنت لا أنكر أن سيرهم في ذلك كان بطيئاً وأن عملهم بالنسبة لما يطلب منهم قليل نظراً لما صادفوه في سبيلهم من العقبات المعروفة ، إلاّ أنهم لم يهينوا أمام السلطات ، بل زادوا تشدداً في مبدئهم وتقدماً الى غرضهم . فلو كانت هذه الحركة صناعية لكان قد فشل أعضاء هذا الحزب في اجتماعهم وتقوّضت أركان أملهم في بلوغ الغاية التي اليها يقصدون .

أكثر من هؤلاء اليائسين بعداً عن الحق ، أولئك الذين يقولون إن هذه الحركة الجديدة هي مظهر من مظاهر التعصب الديني أو البائسلاسم^(١) . ولكن هؤلاء يعلمون كما نعلم أن المصريين أبعد الناس عن هذه التهم وأبرأهم منها . وانما هم يشيعون ذلك كلما احتاجوا الى صرف أنظار أوروبا عما يجري في مصر من التصرفات الانكليزية . وقد كنا ظننا أن هذه التهمة قد رحلت عنا برحيل جناب الاورد كرومر ، فاذا بها تتجدد على نعمة أخف من الاولى على لسان وزير الحربية الانكليزية في مجلس النواب في الشهر الماضي .

انهم يريدون بهذه التهمة أن يحولوا بيننا وبين جاذبية الأحرار الأوربيين ويخلعوا بها قلوب الأجانب أصحاب المنافع في مصر . وبهذه الطريقة يعزلوننا عن كل مدد سياسي ومالي ، حتى تزول كل رقابة على تصرفاتهم في مصر . عبثاً نحادل أصحاب الأغراض . ولكننا نصرّح بأن المصريين محفظون في قلوبهم للنزلاء الأوربيين في مصر كل محبة ويعلمون أن وجودهم فيها من أكبر ينابيع الخير والثروة على البلاد . نعم إن اختلاط العنصر الاهلي

(١) Pan-Islamism أي الجامعة الاسلامية ، وقد كثرت الكلام فيها حيناً وروج لهذا الدعوى المستعمرون ونادى بوجودها قهر من صنأهم من المصريين ، ليكون طريقهم الى اتهامنا بالصليبية الدينية .

والعنصر الأجنبي في مصر ليس على نسبة ما بينهما من المنافع المشتركة الكبيرة، ولكن ذلك يجبيء من جهة الأجانب لا من جهة المصريين . فإن امتيازات الأجانب واختلاف عاداتهم العائلية عن عادات المصريين في الحجاب^(١)، يجعل الأجانب لا يرغبون كثيراً في الاختلاط التام المنشود . الاختلاط الذي كان يجب أن تستتبعه علاقات المعاملة اليومية بين الفريقين .

ولاشك عندي في أن التهم التي تهمناها بها الساسة الانكليز من انحطاط الصفات عن المستوى اللازم لكسب الحكومة الذاتية والتعصب الديني وكره الأجانب : الخ . كل ذلك ليقنعوا أممهم والعالم الأوروبي ، وليجاولوا اقناعنا نحن أيضاً ، باستحالة إجابة مطالبنا فيما يخص بالحكم الذاتي — أنهم ليحسنون بضعف حججهم فيقولون « ومع ذلك فانا نعطيه تدريجاً » . قول حسن لو صدقت السياسة وابتدأوا في تدريجنا اليه . ولكنهم لم يفعلوا إلا نقيض ذلك .

النظامات

دونكم نظامات سنة ١٨٨٣ وما كان ينويه الشارع المصري وقتئذ من ترقية الأمة تدريجياً ، ودونكم نظامات اليوم . اصنعوا لي أن أعرض لكم صورة النظامين لتروا أنفسكم بأننا نتأخر في روح التشريع وفي تنفيذ القوانين عوضاً عن أن نتقدم ، كما هم يعدوننا كل يوم .

إن قوانين سنة ١٨٨٣ تحصر السلطة دائماً في شخص الجناب العالي ووزرائه ، إلا أنها كانت مع ذلك ترمي إلى تنفيذ أربع قواعد معقولة يؤدي تنفيذها بالزمان إلى الحكومة الدستورية وهي على ما رأيت بالاستقراء :

- ١ — ليس للاحتلال سلطة على الناظر في نظارته .
 - ٢ — كل سلطة تؤخذ من الحاكم الإداري إلى الحاكم القضائي هي كسب للأمة .
 - ٣ — كل ضمانة تعطى للحاكم القضائي هي تقدم نحو الحرية والاستقلال .
 - ٤ — كل توسيع في منطقة الانتخابات هو ظفر وتقدم نحو الحكومة الذاتية .
- بناءً على هذه القواعد كان كل ناظر حاملاً حقيقة لا حكماً ، غير مشارك في أعمال نظارته

(١) امتيازات الأجانب امتيازات منحت لهم ضماً من حكوماتنا السالفة وألثيت بمعاملة مؤثرو . أما الحجاب في ذلك الوقت فكان من الشدة بحيث ربي قائم بك أمين بالورق من الدين لأنه قال بتحرير المرأة ورفع ذلك الحجاب . واليوم نرى المحجبات نصف تخبج كأمهن آثاراً قديمة من عصر باندي .

ولا راضخ إلا للقانون الأصلي في تشكيل الوزارة وسقوطها — أخذت أغلب اختصاصات الحكام الإداريين إلى القضاة — أحيط القضاة جميعاً بضمانة عدم العزل وعدم النقل وعدم الرضوخ إلا إلى القانون — كان العمدة يعين بانتخاب الأهالي ومحض إرادتهم .
لو نفذت كل هذه القواعد التي كانت روحاً للتشريع بالضبط وحسن النية ، لكننا قد وصلنا اليوم إلى الحكم الذاتي المطلوب .

ولكن كل وزير مصري قد رُمي في نظارته بمستشار، عُيِّنَ لمستشار وليس له من التنفيذ شيء ، فإذا هو في العمل كل شيء . والنظر فيهما كان عليه ومهما صحت رغبته أمام هذا المستشار المدرع بقوة الاحتلال ليس إلا "مرءوساً" رضي الناظر بهذا الاعتداء أو لم يرض . فالنتيجة دائماً أن الاحتلال يكتب شيئاً وينفذ غيره .

محيت ضمانة القضاة الابتدائيين وضربت عليهم المرافعة الشائنة بكرامة القاضي . رضي القضاة أو لم يرضوا ، فالنتيجة تقهقر في التشريع .

جعل للحكام الإداريين إشراف على التحقيق الجنائي . وجعل لنظارة الحفانية حق نقل قضاة الاستئناف في المحاكم الجنائية . رضوا أو لم يرضوا ، فالنتيجة أن التشريع سائر إلى الوراء .

جعل انتخاب العمدة ، عهد البلاد (واسمهم كافٍ في اظهار أهيتهم) بمحض إرادة الداخلية بوساطة لجنة إدارية . وأصبحوا يعاقبون على الاهمال بالحبس . رضي العمدة والامة أو لم يرضوا ، فالنتيجة أن التشريع سائر إلى الوراء .

على ذلك يظهر لكم بالبيان أننا في جميع نظاماتنا الحكومية نتقهقر إلى الوراء . ولا شيء عندنا من ذلك يسير إلى الامام حتى ولا الوعود . فان وعودهم ان لم تكن تتقهقر كثيراً عن أزمان غلادستون^(١) فانها على الأقل ثابتة في مستوى واحد، ولا فرق إلا في كيفية أدائها .

قال اللورد دوفرين « إن الحكومة الذاتية المحلية أحسن إعداد وأصلح ملاقة لما يقرب من النظام الدستوري » . قاعدة حسنة مقبولة ووعد ينبغي الرجاء . كررها اللورد كرومر . وقال بها السير إلدون غورست في تقريره الأخير .

وقد رأيتم أن العنصر الوطني في الحكومة ينزل عن السلطة شيئاً فشيئاً ، والعنصر الانكليزي يأخذ السلطة شيئاً فشيئاً ، والنظام البيروقراطي الذي تسير عليه الحكومة الآن

(١) رئيس وزراء إنجلترا في اوائل الاحتلال ومن القديين فعلوا اليهود بالجللاء بل قال بسند اعتزال الوزارة انه يعتقد ان زمن الجللاء حان منذ زمن بعيد .

يعمل إلى تركيز السلطة أو حصرها في شخص الرئيس الانكليزي دون الاهلي . ولو علمتم ما للقضاة الانكليز في المحاكم الاهلية من الرقابة على زملائهم المصريين والآخر في مستقبلهم ، وأضفتم ذلك الى ما ذكرته لكم من تأخر التشريع في روحه وفي تنفيذه ببعض أمثلة ، لعلمتم أن تخفيف المراقبة عن بعض المديرين لا يجيء بالنتيجة المقصودة من تشجيع العنصر الوطني وتعويد الاستقلال وملكة الحكم . هل بعد ذلك يصح القول بأن الادارة الانكليزية تسير على ما وضعه اللورد دوفرين من المبادئ لا نالة المصريين الحكم الذاتي والدستور بالزمان ؟

قال السير إدون غورست : « ان نظام الامتيازات الأجنبية أصبح لا يطابق الدرجة التي بلغتها الحضارة في مصر » ^(١) قول حق لا شبهة فيه . ولكن اذا كانت حضارة الأمة بلغت مبلغاً لا يجوز أن يكون فيها طبقات ممتازة ، فكيف يسوغ أن تبقى فيها حكومة استبدادية بكل معاني الكلمة ومن كل وجه ؟

سأب نفوذ الحكم الوطنيين بقوة الاحتلال وغصب حقوق الأمة بقوة الاحتلال : كل ذلك يكون منطوقاً على تقدم مصر في الحضارة — في نظر السير إدون غورست ، ولكن الامتيازات الأجنبية هي وحدها التي لا تنطبق على حضارة مصر !!!

مهما يكن من القرائن التي تحدث بها السير غورست لإثبات دعواه من أن مصر بعيدة جداً عن الدستور ، فلقد ألزم نفسه الحجة بأنها قد تقدمت في المدنية الى حد أنه أصبح من المحرم أن توجد فيها طبقة أوروبية ممتازة . ولا شك في أن الميل الى التسوية بين المصريين وبين الزلاء الاوروبيين في المعاملات والقوانين ، يقتضي بطبيعة الحال أن المصريين يستحقون الدستور أو الدستور الناقص على الأقل ، ولعني به توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة ، اللهم إلا أن نكون نحن أنفسنا لانميل الى الدستور أو التوسع في الحكم الذاتي كما رواه عنا المعتمد البريطاني . وليتني أدري من هي تلك الطبقة التي تميل الى عدم التوسع في الحكم الذاتي بعد أن حج صوت الجرائد بطلب الدستور وقررت الجمعية العمومية مرتين . نعم طلبنا الدستور بطريقة تدريجية متواضعة على قاعدة انه لا عس صوالح الزلاء

(١) قيل هذا الكلام في سنة ١٩٠٨ ، ولم تلغ الامتيازات إلا بماهدة « مونثرو » ولم يكن الانكليز صادقين في هذا الكلام ، وإنما كانوا يهددون به دول أوربا كلها أرادوا أن يبرزوا احتلالهم لمصر ، تنفيذاً لسياستهم الاستعمارية .

الاوروبيين ولا امتيازاتهم فقابلته حكومتنا بالرفض (١).
قدّمنا لها مشروعاً لتوسيع اختصاص مجالس المديرية (٢) وسعينا بكل ما في استطاعتنا من طرق الإقناع لدى الوزارة فأخذت الحكومة تمحو وتثبت من مشروعها الأول ، وأخرجته بعد ذلك خالياً من القاعدتين اللتين أسسنا مشروعنا عليهما ، وهما وضع أساس سلطة الأمة ، وتمليك تلك المجالس الانتخابية إدارة التعليم الأهلي من غير قيد ولا شرط .

وقد مضى على ذلك سبعة أشهر تقول الحكومة إنها تستشير أعيان البلاد والمديرين واللجنة المنتخبة من مجلس الشورى لتعديل القانون النظامي . الأناة في التقنين مطلوبة . ولكن الحكومة التي تعدّل قانون الجنايات في يومين ، ثم تضع قانوني العقوبات وتحقيق الجنايات بأسرها في أيام ، لا يمكن أن يفهم من تسويقها هذا إلا كسب الوقت وانتظار أن الرأي العام تبرّد حدّته عليها وتفتر أعصابه المتوتّرة ، فتخرج قانون توسيع الاختصاص (٣)

في فرصة مناسبة خالياً من كل توسيع جوهرى يؤكد هذا الفهم أن السير الدون غورست مع علمه بالضرورة بأن حزب الأمة ومجلس شورى القوانين يحضران مشروع توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة ، قد قال في تقريره انه لا يسمح بأي توسيع جوهرى !

فليس من السهل على ذي النظر الصحيح تلقاء تلك المغالطات وذلك التسويف والتعنّت من جانب الحكومة والوعود المُخْلَفَة — أن يحكم بأن في نية الانكاز حقيقة أن يعطونا من حقوقنا إلاّ وعوداً نتغذّى بها . وهيئات أن تكون الوعود هي كل ما نطمع فيه من الحكم الذاتي !

ولكن وزارتنا مع كل ذلك راضية بالوقوف في المركز الذي وجدت فيه من يوم تنصيبها ، لم تخط مع الرأي العام خطوة واحدة إلى الأمام : وإني مع ما أعلم من ذكاء كل منهم وقدرته على العمل وطهارته ، أجدني مضطراً إلى التصريح بأن الوزارة الحالية مع ما فيها الطويل في الاستسلام للسلطة ، لا يمكنها بعد ذلك أن تقوم بما يطلبه منها الحال الحاضرة من التقدم إلى الأمام . وعلى ذلك لا يمكنها أن تكون بمجموعها حائزة لثقة الأمة .

أيها السادة : تلك هي حالتنا السياسية . تلك هي الحال السيئة التي يجب علينا العمل

(١) هذه إحدى نتائج الاحتلال الإنجليزي : إذلال المصريين ومحاربتهم بالجيالات الاوربية التي استنزفت دماء هذا الشعب واستنكت موارد أرض الفراغة لمصالحتهم دون المصريين . (٢) مشروع تقدم به حزب الأمة للحكومة (٣) اختصاص مجالس المديرية .

على تغييرها بكل ما نستطيع بالطرق السلمية المدنية، أعني بها إيماء العواطف السياسية وتحسين الحال الاجتماعية والاقتصادية.

قلت لكم في صدد كلامي إن مهمتنا شاقة جداً وطويلة، وإن حالتنا الاستثنائية تقتضي مجهودات كثيرة كنا في غنى عن الكثير منها لولا هذا الاحتلال.

الاشتغال بالحال السياسية قد يكون فرض كفاية. ولكن حالتنا الحاضرة تجعل التفكير في تقدمنا السياسي فرض عين على كل منا.

نعم أصبح فرض عين على كل منا أن يعتقد بسلطة الأمة، وينشر حوله في دائرته، واسعة كانت أو ضيقة، هذا الاعتقاد. وأنه مما لا يحتاج فيه إلى علم أو إلى فلسفة، بل هو أمرٌ معروف هدى إليه الشرع الشريف وقضت به طبيعة التمدن الانساني. لا يتكاف الداعي إليه إلا أن يلفت نظر من حوله إلى أن رأي الجماعة فوق رأي الواحد. وأن قدرة الأمة فوق قدرة الحكومة بالضرورة. وأن الحكومة وكيلة للأمة. وأن مقام الأمة فوق كل مقام. هذا الاعتقاد إذا جعله كل منا إيمانه السياسي وطبقه على الحوادث التي تقع أمام عينيه صباح مساء، وعلى كل تصرفات الحكومة يوماً فيوماً، بلغنا بقوة هذا الايمان إلى ما نلبيه من تغلب قوة الرأي العام على قوة الحكومة. هناك يصبح استقلالنا النوعي حاصلًا فعليًا وحتماً.

اعملوا على ذلك وليعلم كل منكم أن ارادته الفردية قوة هائلة لا تقاوم، إذا كانت متحدة مع ارادة قومه. وأن الارادة العامة للأمة هي مجموع الارادات الفردية. فإن كانت هذه مريضة أو ضعيفة أو مخالفة بعضها لبعض في تحقيق الاستقلال، كانت الارادة العامة ضعيفة على نسبة القوى التي تتكون هي منها.

أيها السادة: إن الرقي السياسي لا يقصر على اعتقاد المذاهب السياسية والدعوة إليها ومحاولة تطبيقها في جميع مظاهر الحياة العامة. بل إن له ركناً آخر لا يتحقق بدونه وهو الرقي الاجتماعي.

أيها السادة: أشعر أنني أسرفت تصرفاً في وقتكم وحسن استماعكم، إلا أنني مع ذلك أستمعكم كلمة على حالتنا الاجتماعية التي هي ركن كبير من أركان رقينا السياسي.

حالتنا الاجتماعية

يقولون إن الاستقلال بعيدٌ علينا لأن الاستبداد قد حلل كثيراً من صفات الحكم في أنفسنا — وهذه الحجة تزيدنا تمسكنا من أنهم يرتكبون في معاملتنا طرق المغالطة، لأنه إذا

كان الاستبداد مفسدة الطباع والأخلاق ، فاستمرار الحكومة استبدادية ، إنما هو استبقاء لعلة الفساد وإضافة فساد إلى فساد .

لا أنكر ان حالتنا الاجتماعية تدعو إلى العمل لرقبها عما هي عليه الآن . ولكن الانسان بأصله الحر لا يلبث أن يرجع حالاً إلى صفات الحرية متى زال عنه الاستبداد .

موضوعات التعليم أو برامج وطرائقه في مصر ، بعيدة عن أن تصل بنا إلى الرقي الاجتماعي المطلوب .

لأجل أن يكون التعليم مفيداً ، يجب أن يكون الغرض منه تسليح الناشئ للقيام بوظيفة رجل .

ولكن الغرض من التعليم عندنا هو إنماء القوى الآلية أو القوى التي يقوم بها الانسان . آلة مضبوطة نوعاً للدخول في تركيب الماكينة الكبرى . ما كينة أعمال الحكومة .

ليس في برامجنا من العلوم الأخلاقية وعلوم التربية والاجتماع شيء . وليس في منازلنا كذلك من مبادئ التربية إلا قليل مما يصلح لتقويم الأخلاق على ما تقتضيه مصلحة العمران الحديث .

أما طريقة التعليم فهي طريقة «الكتاب»^(١) العقيمة . يعلم الأستاذ التلميذ أو يلقنه ما في الكتاب : وهذا لا ينمي من الملكات إلا ملكة الحافظة أو ملكة التقليد . ولكن الملكة المفكرة ، ملكة الابداع والاختراع ، ملكة الادراك والتفكير ، ملكة الذوق السليم ، ملكة العالم والكاتب والسياسي والفيلسوف : هذه الملكة تبقى دائماً طفلة تتطفل في حركتها اليومية على المحفوظات وآراء الغير تستعير منها ما تشاء من المعلومات وتشرها الى الخارج — واقفة عند وظيفة النقل .

أما الطريقة المفيدة فهي أن ينصرف الأستاذ عن الكتاب ويقبل على التلميذ فيوحي إلى روحه ما يكملها ويعدّها للقيام بالواجب عليها في الحياة .

الاستاذة عندنا لا يشترط فيهم شيء ، بل تكفي الجنسية الانكليزية لأن يكون المرء أستاذاً في المدارس الثانوية . وهي وبعض الشهادات من أي نوع أو في أي علم ، قد تكفي

(١) الكتابات هي المدارس القديمة التي ورثناها عن عصر المماليك وكان تعليمها أولياً قاصراً ، ومملوها جهلاء بأمور الدنيا . ومن نوادر الاحتلال الانجليزي المضحكة انه عند ما علت الصبيحة بضرورة تكوين جامعة مصرية ، صاح كروس — المصلح الاكبر عند الانجليز — يقول ان الاكثار من الكتابات خير لمصر من انشاء جامعة . فانظر كيف يكون سوء التعداد وكيف يكون اصلاح أجنبي مستعمر .

لأن يكون الشاب أستاذًا في مدارسنا العليا . ولكن هي السياسة ما دخلت في التعليم ألا أفسدته .

لذلك توجهت الآمال الى « الجامعة »^(١) التي نرجو ان لا يكون ما يقولونه عن مداخلة الحكومة في ادارتها إلا من قبيل المداخلة السطحية البعيدة عن برنامج التعليم وطرائقه . وهذا الذي حققه لنا بعض المعارفين . ولكن لنا من رقابة الصحف والرأي العام ضمانة كبرى تضمن لنا عدم المداخلة المضرة .

أقول إن حركة الجامعة ونهضتها من أشرف ما وجد في هذا البلد من النهضة ، بل هي أكبرها فائدة وأعظمها ضمانًا للتقدم الحيوي المطلوب . لذلك وجب أن ينظر اليها دائمًا بعين الرعاية والارتياح . وان تلقى من عظماء الأمة كل إقبال ومساعدة .

كما أننا نؤمل في سياسة ناظر المعارف وفي اخلاص أصحاب المدارس الخصوصية أن يدققوا في انتقاء الأساتذة ويغيروا طريقة التعليم العقيمة الى الطريقة المفيدة للبلاد . وان يجمعوا تعليم البنات ، أمهات المستقبل وينابيع التربية ، أحسن مما هو عليه الآن ، وان كان قد خطا خطوة تبشر بحسن الاستقبال .

ليس كل ما يلزم لترقي حالتنا الاجتماعية هو التعلم واصلاحه ، بل هناك أمور أخرى لا يصح اغفالها . أولها : العلاقات العائلية التي يجب على الكتاب أن يصلحوها بكل ما لديهم من أساليب الانتقاد . والثاني : هو الفضائل العامة التي يدخل انماؤها والحث عليها في واجباتهم أيضًا . وهي العدل والكرم وحسن العشرة والشجاعة .

امحوا لي أن أقول إن هذه الصفة الأخيرة كثيراً ما تظهر عندنا مقرونة باعتبارات أخرى كإرضاء القوي وحب الاتصاف بالآداب (خطأ في حدوده) . الخ مع أن الشجاعة الأدبية هي من أمهات الفضائل العامة ، فلا يمكن لأمة أن ترقى إلا إذا نمت فيها هذه الفضيلة ، وقال كل ما يعتقده من غير مبالاة ولا مجاوزة لحدود الآداب وحسن العشرة .

إن توحيد طرائق التربية والتعليم وتخليص الروابط العائلية من الأدراي التي لحقتها في العمل وإنماء الفضائل العادية والصفات الفاضلة الاجتماعية : كل ذلك من شأنه أن يوسع دائرة المشابهات ويضييق دائرة الفروق بين الأفراد . هنالك تظهر الوحدة القومية ظهوراً جليلاً ويبلغ التضامن القومي مبلغاً يجعل الرأي العام أقوى من ذلك بكثير ، فتضطر الحكومة دائماً إلى اتباعه في كل ميوله ورغباته .

(١) الجامعة العربية التي أسست بمجهود الأمة وهي الآن جامعة فؤاد الاول .

على قوة الرأي العام يتوقف النجاح السياسي دائماً . فلا تيأسوا من رفض مطالبنا فإنها مستجاب .

الحالة الاقتصادية

علة من علل النجاح أن يكون لنا في سوقنا المالية صوت يُسمع . غير أننا لا نزال الى الآن نشارك في الحركة المالية على الوجه الاتفعالي لا الوجه الفاعلي . تتأثر بحركة السوق ولا تؤثر فيها . لا نصرف الأمور المالية ولا نكننا موضوع تصرفها . كأن أموالنا وأعمالنا إنما هي لتكون محل استغلال الاجنبي . لا ينبغي أن يفهم مما أقول أننا لا نعترف بالخير الكثير الذي عاد على مصر بسبب كثرة المصارف الأجنبية فيها . كلاً فاني أعتبر وجودها ضرورياً جداً لنا . ولكني أرى أن بعد المصريين عن مجاراة الأجانب في فتح البنوك وتأليف الشركات المالية ، كل ذلك يبعد المصريين عن الاستقلال الفعلي^(١) .

ولقد استفدنا من هذا الامتحان الصعب ، امتحان الأزمة المالية^(٢) درساً يجب أن ننتفع به في اصلاح حالتنا وأن نجتهد في تأليف البنوك والشركات والبيوتات التجارية حتى لا نكون في بلدنا غرباء أو عيالاً على الأجانب في المسألة المالية .

بمناسبة الأزمة المالية يسوءني أن أصرح بأنه رغمًا عن اعتذار السير إلدون غورست في تقريره عن عدم المداخلة لا نفراج الأزمة^(٣) ، فإن شواهد الأحوال تدل على أن يد السياسة لم تكن بعيدة عن العمل لإطالة عهدها . حقا ان الأزمة المالية إنما جاءت بها الى مصر تلك الشركات التي كان لها رعوس أموال أغلبها من الوهم ، وتصرف لا يخلو من فساد الذمة والاستهانة بحقوق المساهمين . ولكن السياسة قد وقفت أمام تلك الشركات موقف الذي لا يعنيه من أمرها شيء . بل جاءت السياسة بأعمال وتصريحات كان من نتائجها إطالة عهد الأزمة .

كل حكومة متمدنة تجعل نصب عينيه حماية المساهمين ، بأن تجعل للشركات قوانين أساسها مراقبتها عن قرب . إلا الحكومة البريطانية فإنها في غنى عن ذلك لأن المساهمين جمعية تحميمهم وتراقب أعمال جميع الشركات وتقاضيها عند الضرورة .

(١) كان تأسيس بنك مصر أول وضع عملي في تنفيذ هذه السياسة (٢) أزمة سنة ١٩٠٧ ومابعد ، وكانت أزمة عمياء .

(٣) لما اشتدت الأزمة (١٩٠٧) وضجت الامة وضقت بها ذراعاً ، كف الانحياز يدم عن العمل على تخفيف وطأتها وتركزت التروة المصرية نهياً للأجانب واليهود . والامة الفقيرة ذليلة ، والشعب الريان خاضع . وذلك ما توخاه المستعمرون الذين يقولون أنهم مدنوا مصر وأخذوا يديها .

أما حكومتنا فلم تفكر في وضع مراقبة على هذه الشركات مطلقاً . بل تركت لها العنان تأكل من غير رحمة وتنفش من غير حدود . وربما كان عذرهما في ذلك الامتيازات الأجنبية . ولكنهما لم تطرق الباب كما طرقت في قانون البورصة^(١) وحصلت على موافقة الدول من غير عناء لم تقف الحكومة عند هذا الحد ، بل غلت يدها عن أن تخفف أضرار هذه الشركات التي نشأت عن إهائها وتفريطها . تهتم الحكومة بتربيتنا اهتمام ملتهب القلب مروع القواد على مصلحة الأمة ، فألصقت لذلك إعلانات شتى على محطات السكة الحديد تحذر فيها السياح من أن يعطوا « بخشيشاً » لصغار المصريين ، لأن ذلك يعودهم على الكسل . رحمة فائقة . عناية كاملة . اشتغال بأهم الأمور الحيوية للأمة !! ولكن ما بال الحكومة لا تنشر كلمة واحدة تحذر فيها المساهمين من الشركات التي لم تراقبها !

وفوق ذلك فإن الحكومة لم تترك الأزمة المالية على حالها ، بل كما قلت لكم ، لم تبعد عنها يد السياسة . فانها قد امتنعت عن مساعدة السوق بالمرّة كما تساعد كل حكومة السوق المالية في بلادها ! لم تقف السياسة عند ذلك . بل صرّح وزير الحربية الانكليزية بعدم امكانه تقليل الحماية في مصر لأسباب من شأنها أن تقلل الثقة المالية في السوق المصرية . أظهر دليل على ذلك أن المالين الفرنسيين لم يثقوا بالسوق المصرية إلا بعد تقرير المندوب الفرنسي الذي وصف حال مصر على ما هي عليه . فكان من وراء ذلك الموافقة على قرض أربعة الملايين من الجنيهات للبنك العقاري^(٢) . ومع ذلك فإن المليون والنصف الذي فتح اكتتابه في لوندرة للبنك الزراعي^(٣) لم يغط إلى الآن . كل هذا يدل لكم على انه اذا كانت يد السياسة لم تبأشر اطالة الأزمة ، فانها سببت بأعمالها وتصريحاتها تلك الاطالة . ومع ذلك فانه لو كان لأهل البلاد بنوك أهلية ، لما أمكن أن تغلوا الشركات في العبث بحقوق المساهمين ولما طالّت الأزمة إلى هذا الحين .

(١) قانون بورصة العقود وكانت الامتيازات حائلاً دونه ووافقت عليه الدول ذوات الامتياز بهد أن امتص الاجانب دماءنا سبعين وأعواماً .

(٢) البنك العقاري المصري الذي بلغ رأسماله الآن بنحو عشرات من ملايين الجنيهات المصرية امتصاصاً من دم المصريين (٣) بنك أراد الانجليز أن يقاوموا به نفوذ البنك العقاري المصري لانه فرنسي ، ودعواهم في ذلك حماية المزارع المصري ، وقد امتص هذا البنك على حقارته من دماء المصريين قدراً عظيماً وكانت أفساطه تحصل مع الاموال الرسمية ويقبضها جباة الحكومة ، كما أنما كان هذا البنك جزءاً من وزارة المالية أو وزارة الاوقاف . بل كانت أفساطه يحجز بها بمقتضى أوامر حجوز ادارية - كأنها جزء من ضرائب الحكومة - لا ربحهم الله أيها الانجليز .

إذا كانت تلك هي حالتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية على ما وصفت لكم وديناً وجيزاً أرجح أن يكون مطابقاً للواقع وأنعمش أني أكون مع هذا غير مبالغ في التقدير ، وإذا كانت كل معونة خارجية للاستقلال يستحيل أن تأتي إلينا عفواً من غير أن تكون نتيجة لازمة لأعمالنا ، حقاً علينا أن نفهم أن العلة في استقلالنا ليست علة بسيطة بل دالة مركبة من نظامنا السياسي ونظامنا الاجتماعي ونظامنا الاقتصادي ، وإن هذا التقدم أو التمدن أو الاستقلال المنشود يتوقف على كل حال على نوع واحد من أنواع النظامات الثلاثة ، بمقدار توافقه على النوع الآخر بالسواء .

نسعى لانماء الاعتقاد بسلطة الأمة ونطلب حقوقنا السياسية . نطلب ما استطعنا أن نطلب . وليكن طلبنا لأهونها على أولي الأمر وأقربها لارتياح زلائنا الأوربيين وهو الطلب الثاني للجمعية العمومية (توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة توسيعاً جوهرياً) ليكن ذلك الطلب أكثر ما نلح فيه من الطلبات لنصل به إلى المجلس النيابي المنشود .^(١)

ولكننا مع ذلك يجب علينا أن نسير في ترقية الحالة الاجتماعية والاقتصادية بنفس الحداثة وبمقدار الخطأ التي نخطوها في مطالبنا السياسية . ولا يئسنا بما نشاهده من تصرف الانكياز ذلك التصرف المبني في ذاته على قاعدة « أن الحق للقوة » وإن كان لا يجرأ أحدهم مسألة القرن العشرين أن يعرض هذه النظرية التي ظهر فسادها .

وإنني شديد الاعتقاد بأنه سيأتي يوم يقوى فيه الرأي العام بخدمة رجال الأمة ويظلم الحكومة ، فيكون بيده الحق والقوى المعنوية . قوة التماسك والاعتقاد . وقتئذ تصبغ مصر للعصريين .

(١) أقل من أربعين سنة مضى بين هذا الاتجاه وإعلان استعداد الحكومة الإنجليزية للمفاوضة على مبدأ الجلاء (٨ من مايو سنة ١٩٤٦) . ان هذا يكاد يكون طفرة إذا اعتبرنا ما تناصر علينا من القوى ليعوق تقدمنا . وقد أعلنت الحكومة الإنجليزية قبول هذا المبدأ والاستاذ لطفي باشا وزيراً للخارجية ، وكان اذ ذاك مديراً للجريدة ، صحيفة حزب الأمة

- ٢ -

أيها السادة^(١) :

الاسكندرية هي عنوان مصر الجغرافي . كذلك الاسكندريون هم عنوان المصريين في جميع الحركات الفكرية . وطميلة رسل التمدن الحديث الى جوف الامة المصرية ، فلا غرابة ان أجبتهم دعوة حزب الامة ، وسعيتهم الى هذا المسكان لتقيموا بهاناً حديداً على ما عرف به الاسكندريون من الاهتمام بالشئون السياسية والاتصاف بالحرية والوطنية . فامتحوا لي أن أقدم لكم على ذلك عظيم الشكر .

أيها السادة : لا أظنني آتي لكم بما لم يأت به غيري من المشغلين بسياسة مصر، ولكني أرى رأي شيشرون : « يجب على كل فرد أن يكتب على جبينه رأيه في أمر قومه » . لذلك أثبت أحدكم في بعض الشئون المصرية وأطمع أن تتفق جميعاً على تقدير الحال السيئة التي نحن فيها وعلى الوسائل التي يجب علينا أن نستعملها للوصول الى السعادة القومية التي أول مراتبها أن تكون حكومتنا دستورية لنا منها النعم وعلينا الغرم .

ما نحن فيه

أيها السادة : نحن الآن من الحكومة كما يكون العبد من السيد ، لا شأن لنا معها إلا الطاعة المطلقة، ولا علاقة لها بنا إلا أن تأمر بما يبدو لها ، متجافية عن استقراء رغباتنا ، لاهية عمداً عن مصلحتنا ، تاركة شكاهم الاستبدادي ينخر في تماسكنا الاخلاقي ، ويقطع أوصال تضامننا القومي ، سائرة بنا الى حيث تشاء من الوقوف بالرقى العالمي عند حذر محدود . تحصر السلطة في شخص واحد في كل مصلحة فتخفق بذلك حرية موظفينا في العمل . تبعدنا بذلك كله عن الاستقلال بحجة أننا غير أهل للاستقلال !!

(١) خطبة أُلقيت في الاسكندرية ونشرت بحدود الجريدة رقم ٤٤٥ الصادر في ٢٣ من اغسطس سنة ١٩٠٨

كلما قلنا ذلك غضب الانكليز وقامت قيامه جرائمهم علينا ليهتمونا مرة بترك ان الجليل ،
ومرة أخرى بأن هذه الحركة الوطنية هي موجبة أيضاً ضد سمو أمير البلاد . وأوعدونا ثالثة
بالضرب على أيدي الجرائد والقبض من حريتها، ويقولون مرة أخرى إن التعاليم الغربية ، تعاليم
الحرية ، مفسدة للشرقيين — فليقعوا ما أرادوا وليهدموا التعليم كما هدموه أول مرة ،
وليحدوا حرية الجرائد بأقصى مما كانت عليه جرائد الاستانة قبل الدستور ، وليتهمونا بما
طالب لهم . فإننا أمام هذه الحقيقة التي نقولها لانهاب شيئاً . ولا تأتي لها بدليل إلا ما تعمل
أيديهم من الحوادث في المصالح المصرية . ولا يصدقك أكثر من الحس .

أقول — والدليل حاضر — كأني رجال الادارة الانكليزية في مصر يعاملون الفرد
المصري والمجاميع المصرية والامة المصرية بأسرها بمبدأ ثابت هو مبدأ احتقار المصري
أيما كان ولأدنى مناسبة . وإني تارك في هذا المقام الحوادث الافرازية التي تقع بين
أفراد الانكليز وأفراد المصريين سواء في عربات السكة الحديد أو عند ما يشتكي الفرد المصري
شكاية قانونية للموظف الانكليزي ، آخذ بالحوادث الرسمية دليلاً على هذا المبدأ ، مبدأ
الاحتقار في المعاملة .

أصدرت نظارة الداخلية تعليمات في هذا الصيف للمحافظات والمديريات جاء فيها أن
صف الضباط يرقون في المحافظات بأمر من الحاكم . وأما في المديريات فيكون رقيهم بقرار
تصدره لجنة مؤلفة من المدير أو وكيله والحاكمدار ومندوب من الداخلية (مفتش انكليزي
بالضرورة) . أتعرفون لماذا ؟ لأن المدير مصري دائماً ، والحاكمدار في المحافظات انكليزي
دائماً . وترى الداخلية على هذا ان الحاكم الانكليزي حسن الذمة أهل للثقة دائماً .
وأما المدير المصري فغير أهل للثقة دائماً . وكفى بذلك دليلاً حسيماً على احتقار الحكومة
للموظف المصري ولو كان سعادة المدير — أتأخذون من هذا المبدأ ان الحكومة قد نهزت
وعدها بتوسيع سلطة المدير ؟ عسى أن تكون تلك السلطة واردة على غير الثقة به في رقية
المسكر !

اعتادت الادارة الانكليزية — كلما أرادت تعيين قضاة من الانكليز — أن تقول إن
القضاة المصريين أكتفاء ينقصهم سلامة الذوق وحسن الذمة . نقرأ ذلك بين سطور تقارير
لورد كرومر في مواطن تبرير رأيه في استخدام قضاة من الانكليز . قضاة لا يعرفون لغة
البلاد ولا عاداتها ليحكموا بين الفلاحين المصريين بقانون فرنساوي الأصل . واعتاد أمسياءه
أن يسكنوا النفوس لهذا النوع من التصرف بأن يقولوا إن الغرض منه إيجاد ثقة الاوربيين
بالحاكم الادمية حتى يمكن توحيد نظام القضاء في مصر !

هذه المثابة عين في كل محكمة كلية قاض انكليزي ليكون مسيطراً على قلوب القضاة الأهلين ، مراقباً على ذمهم ، شهيداً لهم أو عليهم أمام نظارة الحقانية التي لا تزال تدعي الى اليوم أن القضاة أحرار مستقلون ، واعتادت هذه النظارة أن تجمع لديها أولئك القضاة الانكليز في جمعيات دورية لتتفاوض معهم أو ليتفاوضوا هم بعضهم مع بعض . ولا ندري ما عساه يكون موضوع تلك المفاوضات ولا نتيجتها . كما اننا لا ندري ماهي العلاقة بين القاضي المستقل وبين نظارة الحقانية التي هي ملطة ادارية في غير ما حدد القانون من علاقات النقل والترقية والأجازات . كبر نصيب هذه الجمعية القضائية من تقوُّل الناس فيها حتى قال مرة أحد رؤساء المحاكم لقاضيه الانكليزي : « أنا في حمايتك » قالها مازحاً أو جاداً ، لا يهمنا . ولكن الذي يهمنا هو أن هذا التصرف تصرف إعلاء المرءوس الانكليزي على الرئيس المصري ، حتى في القضاء ، يدل على أن القضاة المصريين وهم مجموع محترمين كل الاحترام ، يعامل من الحكومة هو أيضاً بمبدأ الاحتقار .

في نظارة الاشغال اسأل الباشيهندس ٥٠٠٠ منتي في منسوب التصرف في ترعة ماء ، يملك أو يحل طلبك على مفتش الري . إذن ماذا يصنع هذا الباشيهندس ؟ لا غرابة فانه مع مفتشه كالمدير مع مفتشه ، والوزير مع مستشاره . ولكن هل وقف الحد عند سلب الاختصاص ؟ كلاً فأننا جميعاً نعلم ان الحكومة لما أرادت تعديل درجات المهندسين المصريين قد صرحت بما يسيء سمعتهم فكان ذلك دليلاً آخر على أن المهندسين ، ذلك المجموع المحترم ، يعامل من الحكومة بمبدأ الاحتقار . في نظارة المعارف يوجد مفتشون من المصريين ليس يبدم إلا تقديم التقارير . ولكن هناك مفتشين من الانكليز هم الذين على شهادتها كان رقي الاساتذة والرضى عنهم أو الغضب عليهم .

وغير ذلك كثير في نظارة المعارف وفي غيرها . إن الموظف الانكليزي أياً كان خير من الموظف المصري أياً كان . وكفى بذلك اهانة لهذا الأخير .

ان إهانة الشرف المصري لم يقصر مظهرها على الأفراد أو مجاميع الموظفين ، ولكنه قد تناول الأمة بأسرها في ظروف كثيرة أقربها عهداً طلبات الجمعية العمومية .

طلبت الجمعية العمومية مجلساً نيابياً . وقفت على هذا الطلب بطلب احتياطي أكثر تواضعاً وأسهل على الحكومة تحقيقاً هو توسيع اختصاص الهيئات الخاضعة .

ولكن الحكومة على الرغم من ذلك ومن أن الأمة بأسرها ألحت في تحقيق هذه الطلبات — قد رفضته رفض الذي يعتقد انه غير محاسب على عمله . ولا شك في أن هذا الرفض بهذه الصورة إهانة للأمة بأسرها .

من ذلك ترون أن الحكومة الشخصية توشك أن تودي بالشرف المصري بل بالمنفعة المصرية أيضاً لأن حلول الإنكليزي محل المصري في إدارة البلاد لم يجن فقط على الشرف وحفظ المنفعة المصرية، بل هذا الحل من شأنه أن يذهب بالمنفعة أيضاً إذا أمكن القول بأن حسن نظام الادارات، يصح أن يقام له وزن أمام الشرف.

ظاهر للعيان أن كل نظارة من النظارات تفشل يوماً فيوماً في الوصول إلى منهاجها. فان الداخلية نفسها تعترف بأن الامن العام مختل، ولذلك فكرت هذا العام في مشروع قانون للنفي الاداري بعد خمسة وعشرين عاماً من احتلال الإنكليز لنظارة الداخلية — وان خسارة المالية في مضاربتها الأخيرة ^(١) لما يعاب عليها أيضاً. والمعارف العمومية أصبحت الشكوى منها أشهر من أن تذكر، حتى قال الناس إن هذه النظارة تعتمد الوقوف بالتعليم عند حد لا يفيد. وأيضاً في نفوسهم هذا الفهم خطبة لورد كرومر في مجلس الاعيان في الشهر الماضي، تلك الخطبة ^(٢) التي كانت تشف عن انه من أصول سياسته في الاستعمار عدم التوسع في التعليم. ولا يزال الناس يشكون من عدم قدرة الحكومة على العدل في توزيع الماء أزمان المناوبات.

من هذه الأمثلة الحسية ترون أن مانحن فيه من الحكومة الشخصية مضر بالشرف المصري، مضر بالمنفعة المصرية، وانه لا بد من وضع حد لهذا التصرف الشائن الضار. يستحيل أن ينفع علاج في الحكومة الشخصية. لأن الحكومة الشخصية أو حكومة الفرد، هي التي وصلت بالشرق الى هذه الحال السيئة. فلا دواء إلا بتغيير شكل الحكومة من شخصية استبدادية الى حكومة مقيدة بإرادة الأمة.

سياسة الوفاق

قد يظن بعض الناس أن السياسة الجديدة، سياسة الوفاق، قد تكون دواء لما نشكو منه من إهانة العنصر الوطني والعبث بمصلحته. يقولون ذلك اعتماداً على ما روتهم بعض الجرائد الإنكليزية والمصرية من أن الادارة الإنكليزية بدلاً من انها كانت تشغل مع الوزارة المصرية ستشتغل مع الآن مع مابدين ^(٣). إن صح ذلك سفلنا لا تغير فيها. ولست أعرف كيف أن هذه السياسة الجديدة يمكن أن تكون دواء لعلتنا السياسية والاجتماعية التي نتجت عن الحكومة الشخصية.

(١) اشترت المالية أسهماً انجليزية بمال من الاحتياطي نشرت فيها مبالغ طائلة وكان ذلك بإشارة من المستشار المالي. (٢) خطبة ألقاها لورد كرومر في مجلس اللوردات في شهر يولييه سنة ١٩٠٨ (٣) أي مع الحديو مباشرة

ولو كان ما نشكو منه هو الخلاف بين قصر الدبارة وعابدين، لكانت سياسة الوفاق علاجاً حقيقياً. ولكن الذي نشكو منه هو اعتبار الأمة كمية طائلة والعبث بمصالحها. أترون أن هذه السياسة الجديدة معناها احترام ارادة الأمة في كل تشريع، والجري بالادارة المصرية على ما تقتضيه مصلحتها؟ ان ذلك لا يأتي بشكل من أشكال السياسة التي يختارها الانكليز لتنفيذ مقاصدهم في مصر — بل يأتي من الدستور.

تبين لنا من استقراء الحوادث الواقعة في العامين الماضيين ان الانكليز قد اعتقدوا خطأ ان الحركة الوطنية القائمة عليهم في مصر لم تخرج من أعماق الأمة، وليس للأمة من أمرها نصيب، وان المصريين لا يريدون تغيير شكل الحكومة الشخصية. بل ان حركتهم حركة كاذبة دعاهم اليها الخلاف الذي استحكم بين السلطتين: (١) على أيهما تكون مصدر الأمر النافذ على هذه الأمة التي لا ترد لأمرٍ أمراً كما يزعمون، ففكروا في أن انطفاء هذه الحركة الوطنية لا يكون إلا بالقضاء على علتها الموهومة وهي سياسة الخلاف، فعمدوا الى سياسة الوفاق على صورة شكلية صرفة لا تصل الى لب الحكومة ولا تقرب من احترام ارادة الأمة. وقد ظنوا خطأ أن المصريين لا يقدرون إلا الحكم الشخصي أو الحكم الاستبدادي، فأرادوا بسياستهم الجديدة أن يظهروا للملأ أن السلطة الشرعية راضية عنهم، فتموت الحركة الوطنية وتستسلم الأمة للاستعباد والرضاء بالبقاء تحت الحكومة الاستبدادية التي ليس لها في أمرها نصيب. ثم جاءت بعض الجرائد الانكليزية تتهم الحركة الوطنية بأنها موجهة ضد الانكليز وضد سمو الأمير أيضاً. يريدون بهذه التهمة ليغيروا قلب الأمة على سمو أميرها المحبوب، وليوجدوا بينهما خلافاً يكون مرسجاً للدسائس الانكليزية، حتى يبقى الشعب مروعاً لا يطالب بالدستور.

هيئات هيئات لما يريدون. فإن في هذه الحركة الوطنية رجالاً لا تخيفهم التهم ولا يروعون الوعيد. يجرؤون دائماً وراء غرضهم وهو تحقيق سلطة الأمة بالطرق السامية المشروعة التي لا تمس مصلحة الأجانب ولا تجعل للانكليز ذريعة جديدة لتثبيت مركزهم في مصر، بل هم يكسبون يوماً فيوماً ثقة الأجانب بهم واعتدادهم بأعمالهم خير بلادهم.

على ذلك يمكنني أن أصرح بأن مركز الأمة أمام هذه السياسة الجديدة لم يتغير عما كان عليه قبل ذلك، وأن الأمة لا تنتظر اليها شيء من الاهمية ما دامت لا تقربنا من الدستور — وان الحركة الوطنية ليست مسببة عن سياسة الوفاق ولا عن سياسة الخلاف، بل هي حركة

(١) السلطة الشرعية أي الحديث، والسلطة الفعلية أي الانكليز.

طبيعية سببها كراهتنا للحكم الشخصي على أي صورة كان . وأنت لا تنفك أمام هذه السياسة عن تكرير القول بسلطة الأمة، وبأن مقامها فوق كل مقام .
أيها السادة : إذا كانت هذه السياسة الجديدة لا تصلح لأن تكون علاجاً للحكومة الشخصية ، ولا مخففة لنتائجها السوأى، وجب علينا الرجوع إلى القول بأنه لا دواء للشرف المصري والمصالح المصرية من الوجهة السياسية والأخلاقية، إلا تغيير شكل هذه الحكومة الشخصية إلى حكومة دستورية .

خطب أحد الساسة الأنجليز في الشهر الفائت فقال : « أن من الإهانة أن تفكر في الدفاع عن بلادنا من اغارة خارجية » فإذا كان الانجليزي يرى من الإهانة والعار أن يتصور محض تصور أو يفترض مجرد افتراض أن بلاده يمكن أن تهاجم ، أليس من الإهانة الكبرى أن نرضي نحن هذا الشكل الاستبدادي الذي قد نفرت منه كل الشعوب وتخلصت من ذله ، غربية كانت أم شرقية ؟ ومن ذا الذي يمكنه أن ينكر علينا طلب الدستور ؟
ليس طلبنا للدستور مبدئياً على شهوة وقتية ولسنا مدفوعين إلى طلبه بعامل من عوامل التقاليد — كما يقولون — ولكننا قد رأينا أن الشرف المصري والمصالح المصرية موقوفة سلامتها على الدستور ، وأنه لا شرف ولا منفعة مع هذه الحكومة الشخصية التي كانت وتكون أكبر العلل لأمرائنا الاجتماعية .

نظرية الحكومة الشخصية

امسحوا لي أيها السادة — أن أنتهز هذه الفرصة لأقول كلمة عن نظرية الحكومة الشخصية ، ردّاً على القائلين بأنها هي الحكومة اللازمة لمصر في هذا الوقت الحاضر .
الحكومة الشخصية لا تستمد وجودها إلا من أصل واحد هو عبادة البسالة . عبادة القوي . عبادة القاهر . وما يجتمع حول تلك العبادة من الأوهام التي تتجسم في رؤوس العامة فيعبدون الملوك والساطين ويخشونهم ويقدمونهم . فكأن الملوك بهذا التقديس آلهة أو أنصاف آلهة . أو على الأقل أشخاصاً كباراً ممتازين بهبات روحانية تجعل لهم الحق في استعباد بني آدم — جاء العلم ففتح للناس أسرار العالم وأصبح العالم بذلك هو موضوع الإعجاب والاكبار . وأصبح العطاء أمام هذا العالم الطبيعي وقوته لا نصيب لهم من ذلك الإعجاب والاكبار ، فتجرد الملوك بهذه المنابة عن الأصل الذي كانوا يستخدمونه في إنشاء الممالك المستبدة . ولكنه مع ذلك بقي في نفوس الناس طرف غير قليل من الأوهام القديمة . تلك الأوهام التي كانت في كثير من الأزمان كافية لاختضاعهم لشخص واحد يتصرف

في دمائهم وأموالهم وأعراضهم : من غير أن ينزل لسماع أقوالهم أو الاصغاء لرغباتهم .
الحكومة الشخصية أحسن أشكال الحكومات لأنها لا تستمر في أمة إلا باستمرار
صفات الذل والعبودية في قلوب أفرادها — دونكم معجبات اللغات تجددوا فيها ان من
ألفاظ المدح فلان حر من قوم أحرار . فلان حر الأخلاق . فلان عزيز . فلان يأبى الضيم
من قوم أباة للضميم ... الخ الخ وتجددوا ان من ألفاظ الشتم فلان عبد . فلان عبد الأخلاق .
فلان رقيق . فلان مغلوب على أمره . فلان عبد مطواع .

هذه الألفاظ القديمة التي لا يعرف التاريخ يوم وضعها ، تفسر لنا أن الانسان من أول
نشأته ينفر من العبودية ويعتبرها عيباً يفر منه ويميل الى الحرية ويعتبرها مجداً ونفراً يسمى
اليه . لذلك أقول إن الحكومة الشخصية حكومة الفرد لا يمكنها أن تقوم إلا متوكفة على
الصفات الخسيسة في قلوب الأفراد المحكومين . وبهذه المثابة في كل الشعوب من الحكومة
الشخصية الى الحكومة النيابية التي مرجع الحكم فيها إلى ارادة الأمة يكون الملك فيها
ملكاً ، ولكنه لا يحكم .

لا أنكر أن حكومة الفرد من كونها أحط أشكال الحكومات — قد تكون ضرورية —
ولكن أين ومتى ! لا في مصر ولا في القرن العشرين . في زمن من أزمان الجهالة المظلمة
وفي أمة وحشية لا علاقة بين أفرادها وعائلاتها إلا علاقات الضغائن والاعتداء . قانونهم
الفوضى وشعارهم المردة والعداوة والسلب والنهب .

لم تكسبهم المعاشرة جاذبية قومية . ولم يعتادوا العيشة المدنية التي تكسب الألفة
وتنمي التضامن وترقي إحساس الاشتراك في المنافع .

وما كان القرن العشرون معدوداً من أزمان الجهالة في هذه البقاع . ولا عرف التاريخ
يوماً من الأيام أن مصر كانت في حال الوحشية . بل عرفها التاريخ القديم مدنية صرفة ذات
نظمات اجتماعية عتيقة لا يعرف أولها . لذلك أقول بحق ان الحكومة الشخصية لا حقاً
لها من البقاء في مصر على هذا الشكل الذي هي عليه . وإن الذين يقولون غير ذلك إما
مستعمرون لهم مصلحة في إذلال الشعوب ، وإما غير عالمين بما يجب لكل أمة من أنواع
الحكومات .

إذا كانت حكومة الفرد أو الحكومة الشخصية لا قوام لها في البلاد المدنية والجمعيات
المنظمة إلا الأوهام والأخلاق الفاسدة ، فهل ينتظر منها — كما يقول أصحاب الأمر والنهي
في بلادنا — أن ترقى حال الأمة الاخلاقية والعلمية فتؤهلها بذلك الى الحكومة النيابية ؟
كلاً — إن استمرار هذا الشكل من الحكومة بينهم وبين أخلاق الحكوميين تفاعل متبادل ،

فانه يخلق في نفوسهم الحرية التي فطروا عليها . وأن تجرد نفوسهم من الحرية هو من جهة أخرى يدعم بناء الاستبداد ويظيل في عمره . وأن أساس التقدم في المدنية هو نبذ طبائع الاستبداد والحصول على الحكومة النيابية التي هي أول مراتب السعادة القومية .

تختص الحكومة مهما كان نوعها بأمرين اثنين : حماية الوطن من العدوان الخارجي ، وحماية الأفراد باقامة العدل في الداخل . وكل سلطة للحكومة على الأفراد في غير هذين المواطنين تعتبر توسعاً لا محل له ، بل من شأنه أن يتوغل أعمال الحكومة فلا تستطيع القيام بها حق القيام — ذلك رأي كثير من الساسة العصريين في الحكومات النيابية — فكيف يسوغ لنا نحن أن نطلب من حكومتنا الشخصية صباح مساء أن تعلم الأمة . نطالبها بأن تسيطر على الآداب . نطالبها بأن تأخذ بين يديها الحسبة علينا في كل أمورنا وان تتغلغل بمأموريتها في جميع شؤوننا ؟

واقدرأيتم أن الحكومة لم تقم بما في يديها من الأعمال حق القيام إلى الآن . ورأيتم أيضاً ان نظامها في التعليم لم يتطلب على مصالحنا . فلا ينبغي لنا — ونحن نرجو زوال هذا الشكل الاستبدادي — أن نوسع اختصاصه بأيدينا ، إذ من الطبيعي اننا إذا كنا نتألم من خمسة أو ستة في الحكومة ليعملون لمصالحتنا ، فلا شك في أن ألماناً يزيد بنسبة زيادة عددهم ، وأن وزراءنا فيهم الكفاية فلا ضرورة لأن يزداد عددهم : إلا أن نعال الدستور .

ماذا يجب علينا

أيها السادة : يجب علينا أن لا نعتمد في بلوغ الاستقلال إلا على أنفسنا ، كما اعتمد العثمانيون على أنفسهم ^(١) . أن نتفق في فهم الوطني المصري . وذلك بأن نعتقد اعتقاداً جازماً ان الوطنية المصرية تضم كل من ولد من أبوين مصريين أو أقام في مصر خمسة عشر عاماً من رعايا دولتنا العلية .

ذلك هو نص قانون الجنسية المصرية وكل من ينكر هذه الوطنية على أحد ، فأنما هو متجاوز حدود الوطنية الصحيحة . على ذلك يسوءنا ان بعض الوطنيين المصريين الذين لا يزال لهم بعض العلاقة بالأوطان العثمانية الأخرى ، يزعجون الرجوع الى بلادهم الأولى . يسوءنا ذلك لأنهم من أبناء مصر ننظر منهم أن يصبروا على البقاء فيها وخدمتها حتى تنال هي أيضاً استقلالها المنشود ^(٢) . يجب علينا أن نتفق في النظر الى الحوادث التي تقع في بلادنا —

(١) اشارة الى انزعاج الحكم النيابي من الطاغية عبد الحميد

(٢) عند ما أعلن الدستور الثماني وقضى على سلطات الاستبداد ، عهد كثير من هاجري أشرار تركيا الى الرجوع لوطانهم ، بعد ان ظلوا في مصر زمناً طويلاً . وهذا الكلام اشارة الى ذلك .

ان نجعل إيماننا السياسي هو القول بسلطة الأمة وبأن مقامها فوق كل مقام . أعني يجب علينا أن نخدم سلطة الأمة ونقويها وننقيها من كل ما يدخل اليها من المصالح وما يتطرق اليها من الباطل . هذا هو كل ما يجب علينا من الوجهة السياسية المحضة . فانهم يتجنون علينا دائماً بعدم اتفاقنا في النظر الى الأمور .

قال لورد كرومر في خطابه الماضي في مجلس الأعيان إن الجرائد أوجدت في مصر رأياً طامساً كاذباً . وقال السير الدون غورست ^(١) في تقريره الأخير : إنه يوجد من المصريين طبقة لا تميل الى التوسع في الحكم الذاتي ، ومعنى هذا أن الرأي العام كاذب أيضاً . يريدون بذلك أن يضعفوا من قيمة مطالبنا ويصوروها صادرة عن جماعة من الكتّاب أو من الشبان . ولم تكن هي مطالب الرأي العام حتى يحلوا أنفسهم من اجابتها . لأنه لا مناص للحكومة من ارضاء الرأي العام .

على أننا مهما جارينا القائلين بضعف الرأي العام في مصر ، فانه من الحقيق أن هذا الرأي العام قوي يجمع في مسألة واحدة ، هي مسألة المسائل : هي الدستور . واني أقول إنه لا يستطيع أحد مطلقاً أن يأتي لنا بفرد واحد من المصريين يقول بأنه لا يريد لأتمته الدستور أيها السادة — إن الرأي العام لا تكون ارادته ذات أثر فعلي إلا إذا كانت مؤسسة على التضامن بين جميع الأفراد والشعور الكامل بالحاجة الى هذا التضامن مدفوعة بعامل الوطنية والمنفعة القومية ، لا بعامل آخر من عوامل الدين أو الجنس الأصلي . على ذلك لا تأخر عن التصريح بأن كل سياسة لا يكون أساسها الوطنية والمنفعة فهي سياسة شللى ، ان لم تؤخر الأمة الى الوراء ، فانها لا تقدمها خطوة واحدة في طريق المدنية الصحيحة . لا أنكر أن بعض الساسة الأوروبيين قد يتخذون الدين وسيلة للحصول على أماني سياسية . وذلك رأي باطل وطريق خداع . فلا يحسن بأحد المشتغلين بالسياسة عندنا أن يجاريهم في هذه السبيل ، لأن الباطل في يد القوي سلاح رديء غير منتج ، ولكنه في يد الضعيف سلاح سمج خطر ، يوشك أن يرتد الى حامله فيقتله . وان الذين يدخلون بألسنتهم وأقلامهم في تنبيه الأعصاب الدينية من جسم الأقباط أو من جسم المسلمين ، مهما حسنت نيتهم ، ومهما شرف غرضهم ، فانهم لا ينجون من وراء الحركة التي يقيمونها الا هدم التضامن بين أفراد الأمة وتوسيع مسافة الخلف بين الأخوين . حسب المسلمين والأقباط تفرقاً وهم جسم أمة واحدة لا يجمعهم في الصلاة معبد واحد وانهم لا يتصاهرون . فالتنا تعبدى لتجسيم هذه الفروق

(١) المشيد البريطاني بمذكرات كرومر .

التي لا تضر ، ونضيف اليها فروقا أخرى تهدم جامعتنا القومية . إن اليهودية والنصرانية والاسلام أديان توحيد لا خوف على أمة دانت بها جميعا ، اذا تأصل الاعتقاد الصحيح في نفوس الأفراد وانتبد التعصب بالخلاف مكانا قهريا

لا أشك في أن وحدة الاعتقاد صلب من أسباب المشابهات بين الأفراد ، وعامل من عوامل التضامن ، ولكني أنكر أشد الانكار انها تصلح لأن تكون في القرن العشرين قاعدة للأعمال السياسية التي يجب أن تبني على المنافع ، لا على المعتقدات . والا لسكان الانكليز والالمان أمة واحدة ، ولسكان الفرس والافغان والترك أمة واحدة على ما بين كل أمة من الأمم والأخرى من الثارات والخلاف الذي أصله الوطنية والمنفعة . على المنفعة تكونت الأمم فانقسمت الأوطان . فهل من يقول لي ان هناك قبطيا يفضل منفعة الحبشة على منفعة مصر أي على منفعته هو ؟ وهل من يقول بأن مسادا مصريا يفضل منفعة تركيا على منفعة مصر أي على منفعته هو ؟ نزلت الأديان لمنفعة الناس ، فلا يحل لنا ان نجعلها تناقض تلك المنفعة . بل يجب علينا أن نوفق بينها ما استطعنا الى ذلك سبيلا . وإنما اذا أردنا المستسلمون — لا أريد أن أدخل في تفاصيل تلك الحركة فانها معروفة . ولكني ألصح للذين كسبت أيديهم من مسئوليتها مها حسن إخلاصهم أن يستغفروا الوطن والتضامن والمنفعة القومية . أن يستغفروا مطالب الأمة ، وأن يعملوا لتلافي ماعساه ينجم عن تلك الحركة . وانهم سيعملون .

أيها السادة : تدفعني هذه المناسبة الى أن أبسط آمال العقلاء المصريين للصحافة الأوربية في بلادنا التي تؤمل فيها أن تساعد الصحافة العربية على إيجاد حسن التفاهم بين المصريين وبين الزلاء الأجانب في مصر . ولكننا مع ذلك نعتب على بعض الصحف الأوربية أنها قد تتخذ بعض الأحيان مطالب جمعيتنا العمومية للمستور موضعاً للتقريع والتهكم . فقد تجسم جهة الضعف في بعض المظاهرات الوطنية فتقلل من قيمتها . كذلك بالضرورة قد يكون من شأنه جرح عواطف العقلاء من المصريين ، كما يكون من شأنه توسيع مسافة البعد بين المصريين والزلاء الأوربيين .

قد يكون للإنجليز مصلحة في إimate شعور الاستقلال في نفوس المصريين والقضاء على الأسباب التي تنمي ذلك الشعور ، إذا كان من قصدهم أن يملكوا مصر أو أن يجعلوا احتلالهم لها أبديا كما يظهر من أعمالهم التي تخالف وعودهم ، فهل للزلاء الأوربيين من الأهم الأخرى مصلحة أيضا في إذلال المصريين ؟ .

كلّا . ان منافع النزلاء الأوربيين متفقة تمام الاتفاق مع منافع المصريين . وإنما إذا طلبنا الدستور فأنما نطلب الدستور الذي لا يمس حقوق الأجانب أصحاب الامتياز (١) . ولا يقضي على (محاكمهم الفصلية) ولا يسلب اختصاص الحاكم المختلطة . انما نطلب الدستور الذي نصبح به أحراراً في بلادنا أمام حكومتنا لنضع بأنفسنا القوانين التي تنطبق علينا لا على غيرنا . فما الذي يمكن أن يفرض النزلاء من حريتنا حتى قابلت بعض الجرائد الأوربية طلب الجمعية العمومية للدستور بالاستهزاء والسخرية ؟

من مصلحة الأوربيين أن يكون عملاؤهم المصريون أحراراً متصرفين بجميع صفات الأحرار ، يؤدون الأمانات ويوفون بالوعود ويحترمون الحقوق ويعترفون بالجميل ، وإن كانت هذه الصفات تكاد تكون طبيعية في المصريين ، إلا أن الدستور يجعلها أكثر ظهوراً وأدعى لشقة الغير بها .

من مصلحة النزلاء الأوربيين أن لا يحجروا وراء الأغراض الأنكليزية ، لأن الانكليز أول ما سعوا اليه من وسائل الاستعمار في مصر ، محاولة العبث بحقوق المصريين وبحقوق الأجانب معاً ، فابتكروا لذلك فكرة مجلس التشريع المختلط . ذاك النظام الذي يجعل الانكليز في مصر هم السكل في السكل ويجعل الأجانب في مصر كالمصريين محكومين بالانكليز يعاملونهم كما يعامل اليونانيون في السودان ، ويصبح الفرنسيون الذين كانوا يطغفون بحق في أن يكونوا أولى الدول بالنفوذ في مصر بما لهم فيها من الآثار المعنوية ، آثار لغتهم وقوانينهم وأنماط تعاليمهم التي أخذناها عنهم من قرن من الزمان — مجردين من هذه المؤنة .

وان أوضح دليل على ضرر هذا التشريع بالأجانب إنهم جميعاً رفضوه رفضاً باتاً ولم يرض به على ما نعلم واحد من النزلاء الأوربيين ، بل نعلم اعتراضهم عليه وتقييمهم إياه . إذا كانت مصلحة الانكليز — على تقدير أنهم لا يوفون بعهودهم — تخالف مصلحة المصريين وتخالف مصلحة النزلاء الأوربيين في مصر ، فمن الطبيعي أن تكون منافع المصريين ومنافع عملائهم الأوربيين متفقة تمام الاتفاق ولا ينقص الطرفين إلا أن يتفاهما تفاهاً تاماً . الصحافة الأوربية في مصر هي أقرب الوسائل وآكدها لايجاد حسن التفاهم بين الطرفين ليس من غرضي أن أشتد الصحافة الأوربية بما ذكرت ، بل هي معذورة إذا فسرت الحوادث المصرية تفسيراً أوروبياً محضاً . لأن صحافتنا العربية لا تحتشد في إيقافها على ميول

(١) مقرر ذلك الامتيازات الأجنبية التي ألغيت بمعاهدة مونترو . والكلام هنا يدل دلالة قاطعة على تغافل نفوذ الأجانب بقوة الاحتلال الإنجليزي حتى أننا لم نغالب دستوراً يدرع لجميع البلاد . ولكن جاء الوقت الذي قضينا فيه على تشريع الأجانب حتى لأنفسهم .

المصريين بطريقة واضحة وترسم لها في كل حادثة لوحة من صورة الرأي العام المصري ، الذي يشهد الله انه بعيداً جداً عن ان يكون متأثراً في حكمه لا بعامل من عوامل التعصب الديني ، ولا استئثار بالمنافع المصرية دون الأجانب . على إننا في مقدمة المعترفين للصحافة الأوربية بالخدمات الجليلة التي أسدتها الى مصر ، سواء من جهة الدفاع عن حقوقنا السياسية في مواطن كثيرة ، أو من جهة ما نشرته من الفصول الضافية في العام الماضي ، مما جعل الطمأنينة تدخل الى قلوب الممالئين ، وإن المصريين يعتمدون على تلك الصحافة الراقية . يعتمدون على عدلها وحسن نيتها ان تكون من أهم العوامل المساعدة لهم على نيل الدستور ، ما دامت منافع الأجانب متفقة مع منافع المصريين من كل الوجوه .

يظن بعض الأجانب إننا نتألم من امتيازاتهم علينا في بلادنا ^(١) . وكيف نتألم من هذه الامتيازات في حين إننا نراها سياجاً حصيناً يمنع الإنجليز من العبث التام بمصالحنا ويقف لهم حجر عثرة في طريق التوسع في التشريع ، تشريع الحكومة الشخصية الذي ليس لنا فيه ارادة تحترم ولا منفعة تنتظر . لا أنكر ان نظام امتياز الاجنبي هو في ذاته نظام لا حق له في البقاء في عصور المدنية ، ولكن ألمنا منه لا يتعدى زمن الحوادث الوقتية — مادام لنا منه تلك المصلحة وما دمنا نعتز بالخير الذي وصل اليها ويصل دائماً في المستقبل على أيدي الأجانب أرباب الامتياز ، حتى يأتي الوقت الذي يرى فيه الأجانب أنفسهم إنهم لا حاجة لهم بتلك الامتيازات . أجل وما هو عنا بعيد ذلك اليوم الذي يتحقق فيه مبدأ سلطة الأمة ، ولا يبقى للإدارة الشخصية أثر في الأعمال العامة ، بل يكون أمرها بين المبادئ لا بين الأشخاص ، مبادئ الحرية في العمل والمساواة والعدل ، كما أصبحت هذه المعاني العالية هي قواعد الحكم الذي تديره ارادة الأمة في السلطنة العثمانية .

علاقة مصر بالدستور العثماني

أيها السادة : نحن على ذلك نستقبل هذا الدستور بالفرح الذي يستقبله به جميع اخواننا العثمانيين ، لأنه بشرى للدستور في مصر . فإن من شأنه أن يشجع عزائمتنا ويقوي أصواتنا في طلب الدستور . من شأنه أن يجعل الذين ينكرون علينا القول بسلطة الأمة ، لا يجدون عن الاتفاق معنا في الرأي محيصاً .

(١) من زمن كانت فيه الامتيازات الاجنبية دريئة احدث فيها الوطنية العربية ، ورب ضار يمنع

ذلك كل ما يسبب فرحنا بالدستور العثماني وما هو بالشيء القليل . غير أن بعضنا يظن أن من المنفعة المصرية أن يكون لنا نواب في مجلس المبعوثان ^(١) . ويكاد يرى أن ذلك لا يضيع علينا حق استقلالنا وسياستنا الداخلية ، أو يوشك أن يقول إنا لا ننتفع بنتائج تلك السيادة الداخلية ما دامت حكومتنا استبدادية . ولا معنى لسيادة لا نتيجة لها ولا منفعة منها للامة ، فخير للامة التنازل عن تلك السيادة الداخلية والاحاق بالدولة العلية ما دامت دستورية . وقد يزين لهم هذا الرأي تصورهم ان الامتيازات التي أعطيت لمصر أعطيت للعائلة المالكة فقط لا للامة المصرية بأسرها .

وذلك رأي باطل في أصله ، عقيم في نتائجه ، لا ينطبق على مركز مصر الدولي ، ولا على مصلحة المصريين ، ولا على مصلحة العائلة المالكة .

ان الحكومة التركية الحرة تعتبر مصرنا رأساً ، فهل يكبر أن نعتبرها نحن ذنباً ؟ وهل يستوي الرأس والذنب ، أم هل يستوي السيد والمسود ؟

نحن نعترف للدولة العلية بحق السيادة . حباً وكرامة . ولكن بالسيادة الخارجية ! بالسيادة التي حددتها المعاهدات الدولية والفرمانات . وإنا إذا اعترفنا بأكثر من هذا كنا كالذي يسعى في الاحاق حباً في الاحاق وفراراً من الاستقلال . ذلك ما لا نبتغيه . فإنه على الرغم من حالنا الميئة نسمع في قلوبنا ديب الرجاء في الاستقلال ، ونسعى بكل قوانا للحصول على الاستقلال .

ان الاحتلال الانكليزي الذي سلب من أيدينا حرية ادارة بلادنا مؤقتاً ، يستحيل عليه أن يغير مركزنا الدولي وأن يكون صاحب حق علينا في سياستنا الداخلية أو الخارجية . فلا يحل لنا أن نياس من جلاء هذه القوة العارضة التي لاتمس حقوقنا المقدسة . فان اليأس على ما يظهر هو الذي يجعلنا نتغافل عن حقنا في ادارة بلادنا من غير مشارك ولا رقيب . إنه لا يياس من الاستقلال الا قوم لا حق لهم في الاستقلال .

أيها السادة : إن الحقوق التي يكسبها الملك أو الأمير إنما يكسبها لقومه لا لنفسه . لأنه إما وكيل أو فضولي أصبح بالأجازة في حكم الوكيل . وليس للملك أو الأمير شيء الا حق الملك ، أي حق التاج فقط . وان أعمال المغفور له محمد علي باشا التي انتهت بمعاهدة لوندرة سنة ١٨٤٠ إنما كانت لمصلحة الوطن المصري ، لا يستفيد هو منها غير حق واحد ،

(١) فكرة قال بها بعض المصريين وقد مد بها في الغالب . بلاواة الانكليز ، ولكن فكرة الاستقلال التام تغلبت في النهاية .

هو حق الوراثة لبنيه . أما بقية الحقوق وهي الاستقلال الداخلي أو السيادة الداخلية ، فهي حق لجميع الأمة المصرية .

بذلك يقول العقل والعلم ، وبذلك قال محمد علي باشا نفسه . واليكم شيئاً مما قال في تقرير له أمر بقراءته على أعضاء عائلته ورجال دولته في يوم ١١ من شهر المحرم سنة ١٢٦٣ هـ قال ما ترجمته :

« إن أفكاه وآمال محمد علي هي خير هذا الوطن . نحن وطنيون . ومن لم يفهم معنى الوطنية فهو بلا شك لا يستطيع أن يكون في مصاف العقلاء » .

وقال في موطن آخر من ذلك التقرير « أيها الرجال : استجلفكم بالله أن تظهروا نفوسكم من الشهوات النفسانية . أنصفوا . اخدموا هذا الوطن العزيز باخلاص . فتمت كان وطنكم عزيزاً كنتم أعزاء . اعملوا ولا تدعوا الفرصة تفوتكم لتظهروه أمام العالم . وطناً عظيماً بأهله كبيراً بحكامه » .

هذا هو قول محمد علي الكبير من ٦٣ عاماً . تلك هي ارادته . ذلك هو بيان نيته في أعماله . أليس انه يقول بصريح اللفظ انه مصري وطني صرف ، وانه إنما يكسب الحقوق لهذا الوطن لا لنفسه ، وان الاستقلال الذي حصل عليه ليس امتيازاً لعائلته فقط ، بل هو استقلال للمصريين ومنهم سلالة بالضرورة كما قدمنا .

بعد هذا ، وبعد ما أجمع عليه علماء القانون الدولي أن مصر وبلغاريا متساويتان في حقوق السيادة الداخلية وشيء من السيادة الخارجية ، هل يجوز لنا أن نسلب مصر حقها فنجعلها خاضعة لمجلس المبعوثان ، في حين أن الدولة العلية نفسها تحترم استقلالنا ولا تطالبنا بشيء من ذلك ؟

أيها السادة : إن هذه المسألة لا تستحق أن يفتح الآن بابها . ولكن الذين فتحوا هذا الباب هم في الواقع معذرون . فإن حالتنا الراهنة تستدعي حب الخروج منها بأي شكل من الأشكال السامية . فإنا إذا كنا في نظرنا مستقلين فنحن من جهة العمل لا نملك من أمرنا شيئاً . غير أني أكرر لكم أن مجردنا من إدارة بلادنا أمرٌ عارض لا نياش من الخلاص منه . ولقد كنا سكتنا عن حقنا فترة من الزمان ، وما كان السكوت طريقة من طرق الوصول إلى الحق ، ولسكننا الآن قد جددنا في الطلب ، وبمعينا إلى الدستور ، وبما الدستور يبيد على الساعين .

على قوة الرأي العام يتوقف النجاح السيامي دائماً : فلا تياملوا من إجابة مطالبنا ، فإنها مستجاب .

- ٣ -

أيها السادة ^(١) : نعمل لبلادنا . ولأجل أن يكون عملنا مفيداً من الوجهة السياسية ، يجب علينا أن نراقب عن كثب جميع التغيرات التي تعتور ماجريات الأحوال عندنا ، ونقدر جميع التطورات التي تتأثر بها أمتنا في جوهرها وعرضها ، تقديرًا صحيحًا .

الوقوف الدائم على حال الأمة والحكومة ، هو الوسيلة الوحيدة لانتهاز الفرص التي تمكننا من الرقي والتقدم في سبيل الحرية والاستقلال . وإننا إذا غفلنا عن مراقبة أحوالنا أو فرطنا في ذرة واحدة من حقوقنا التي اكتسبناها ، فإننا واقعون حتمًا في نتائج تقريظنا ، والمفرط أولى بالخسارة .

أول ما يجب علينا من الوجهة السياسية أن ننظر بعين الاحتراس إلى هذه الخطط التي رسمها الاحتلال الانكليزي نفسه في معاملتنا . تلك الخطط تختلف ألوانها باختلاف الظروف ولكنها في مجموعها ومفصلها ترمي إلى غرض واحد ، هو إبعادنا عن استرداد حريتنا القومية ثم تثبيت قدمه في مصر إلى ما شاء الله .

كانت السلطة الفعلية ^(٢) قبل سياسة الوفاق ^(٣) تعتبر نفسها دائماً سلطة أجنبية تمثل سلطة الغالب أو الفاتح على أمة مغلوبة . وكانت تدخل في جميع الأعمال المصرية ، ولكن بصراحة وظهور ، فكانت بذلك معروضة دائماً للتفرد بالانتقاد واحتمال المسؤولية . كانت الأمة تعتبرها دائماً أجنبية كذلك ، وتنظر إلى أعمالها نظرة الذي يرى غيره يتصرف في حقه بالقوة . ذلك النوع من النظر كان من شأنه أن يجعل الأمة دائماً يقظة لمعرفة مركزها أمام الأجنبي المتسلط . وكان من شأنه أيضاً أن يجعل الانكليز يعتقدون دائماً أن الأمة والعرش

(١) خطبة نشرت بمذبح الجريدة رقم ٥٥٤ الصادر في ٢ من يناير سنة ١٩٠٩ (٢) الانجليز المحتلون

(٣) سياسة الوفاق بين الانجليز والفرنسيين

كليهما بالمرباد لا انتقاد أعمالهم . وكان لورد كرومر يحزن حين يرى عدم اعتراف الأمة له بمخدراته . وهيئات أن يعترف المسلوب سلطانة بحميل لسايبه ١١
أما بعد سياسة الوفاق فقد تبدلت سياسة السلطة الفعلية من الصراحة العملية إلى شيء من المواربة السياسية أخذت هذه السلطة تتركنا نفهم إنها تتوارى من مرشح العمل قليلاً قليلاً لا لتخلي للسلطة الأهلية موضعاً من حرية التصرف ، ولكن تقف لها وراء الستار حتى لا تعمل إلا ما ينطبق على مصلحة الاحتلال من كل الوجوه ، أو ما لا يضر به من أي وجه .

الأمثلة العملية ترينا كل يوم أن هذا الاتفاق لم يقصد به اتباع نظام جديد يرقى البلاد من حكومة الفرد إلى الحكومة النيابية . كلاً . بل أن الإدارة الانكليزية فشلت في عهد سياسة الخلاف ، ولم تكسب من وراء عملها إلا سحق الأمة واستياءها فرأت — حرصاً على مصلحتها — أن تظهر للأمة بشكل أقل كراهة ، وأقرب إلى العادة القديمة التي هي الخضوع للسلطة الأهلية من غير حساب . لذلك شرعت سياسة الوفاق مع سمو الأمير لتخدر أعصاب الأمة المتوترة وتخلص من الأفراد باحتمال المسؤولية . طريقة استهارية مفيدة للمستعمرين وربما كانت مفيدة من بعض الوجوه لشخص الحكومة الأهلية ، حكومة الفرد ، التي لم يقتنع أحد بأنها تبني أن تتحول إلى شكل دستوري معقول .

امتزجت السلطان لمصلحتها المتبادلة . وبعيد أن يكون اتفاقهما على غير الأمة . تلك فكرة لا أقولها جزافاً ، بل أنزعها من الأعمال اليومية وأخص منها ما سأتكلم لكم فيه اليوم . وهو حركات السلطين المرتبة ضد حريتنا العامة ، أي مقاومة الحكومة لطلب الدستور ، وتعليقها على الحرية الشخصية .

مقاومة الحكومة لطلب الدستور

أيها السادة : الحكومة الشخصية تستمد أصلها من القوة ، وتستمد بقاءها من غفلة الأمة وسكونها مؤقتاً إلى عبادة القوة .

ليس من الطبيعي أن ترى الحكومة الشخصية بعين الارتياح أمتها تستحل من غفلتها عن المطالبة بحقوقها . لذلك فهي تضع في طريقها عقبات صعبة الاجتياز ، تضع عقبات في طريق تمدينها . تحول بينها وبين العلم الصحيح الذي يُذْهِب من قلوب الأفراد الخوف من الحاكم المطلق . تجري في سياسة الأمة على قاعدة دفع المسؤولية الظاهرة ، لا قاعدة جلب

المنفعة الصحيحة . وبالجملة مادام ان بقاء الحكومة الشخصية رهن ببقاء غفلة الأمة عنها ، فهي بدافع حفظ الوجود الذاتي تسعى جهدها في بقاء هذه الغفلة في مستوى ثابت .
مقومات الأمة هي منها كالأعضاء الرئيسية الضرورية لحياة الجسم الحي . إذا فقدت الأمة إحداها ، فهي غير مستعدة للحياة ، مهما كانت جامعة للمقومات الأخرى .
أريد أن أقول ان الحكومة المطلقة لا يهون عليها أن تعمل لتقدم أمتها في جميع مقومات حياتها على نسبة واحدة . فإذا عملت لنشر الأمن العام واشتغلت بتحسين طرق المواصلات ، واهتمت بتنظيم حال الري ، وصرفت جهدها في نشر العدل ، رجعت بالتعليم الى الوراء درجات حتى تحفظ التعادل في إيقاف الأمة في مستوى ثابت من الغفلة عن النزوع الى الدستور .

هكذا تصنع حكومتنا الرشيدة هرباً من تقوية فكرة الدستور في قلوب الناس .
واليكم تاريخ الحركات التي قامت بها لمحاربة هذه الفكرة :
ليست فكرة الدستور جديدة في بلادنا . فانه لما نشر الدستور العثماني (١) في سنة ١٨٧٧ سرت عدواه الى المصريين فاشتدت بهم الرغبة أن يقلدوا اخوانهم العثمانيين في كسب الشرف القومي والخلاص من ذل الحكومة المطلقة . تنحرت هذه الفكرة في أدمغة بعض الأفراد من الأمة ، وبقيت تنتشر حتى صادفت فرصة مناسبة لانفجارها ، فانهجرت بقوة ووضوح في الحركة العسكرية حين كانت مقبولة معضدة من العقلاء أي قبل أن ينشق العسكر على الأمير ، ذلك الانشقاق المعيب الذي أفضى الى حوادث سنة ١٨٨٢ الحزينة (٢)
كسبت الأمة بمناسبة تلك الحركة حقها الطبيعي المنسوب . حصلت على الدستور وابتدأ مجلس النواب المصري يعمل لمصلحة الأمة . والذي ثبت لنا من تاريخ تلك الحركة أن مجلس النواب لم يشاطر فيها ولا بأقلية تذكر ، خلافاً لما يتقوله الذين يحبون بقاء هذه الحالة التعيسية وكثير منكم شهود عدول حضروا ذلك المجلس ويعلمون حق العلم ان الحركة الفعلية كانت عسكرية صرفة ، ولم يكن لمجلس النواب في أمرها اشتراك يقضي الى معاقبة الأمة بإيقافه .

على انه مهما يكن من عمل مجلس النواب ومهما كان سبب إيقافه فان شكله قد زال ولكن حق الأمة فيه حي لا يزول .

سيقولون ان مجلس النواب لم يتقبل بالحق ، ولكنه أقفل بالقوة والقوة تغلب الحق .

(١) الدستور الاول الذي ألغاه عبد الحميد وشتت بعد الغائه أحرار العثمانيين (٢) الحوادث العارضة.

نقول القوة تطلب الحق مؤقتاً، ولكنها لا تمتصه، ويستحيل استعالة مطلقة أن يتحول عمل القوة الى حق محتوم. كان حق الامة الطبيعي مسلوباً قبل مجاس الثواب فاستردته، ثم حجبته عنها القوة. ولكن الفكرة في استردادها لا يمكن أن تفنى، بل هي تظهر في كل ظرف من الظروف المناسبة لظهورها.

انتهت تلك الحركة العسكرية بالاحتلال. وتمثل الاحتلال للناس بأنه ما جاء الا ليسوي الخلاف المزعوم بين الامة وبين الأمير، وليطابق الحركة الدستورية. لذلك خبت فكرة المطالبة بالدستور لكيلا يتخذها الاحتلال ذريعة لطول البقاء، حتى اشتدت سياسة الخلاف بين عابدين وقصر الدبارة، فظهرت فكرة المطالبة بالحكومة النيابية بلسان الجمعية العمومية وعضدتها الجرائد في ذلك وكانت السلطة الشرعية^(١) تظهر دائماً انها تمنى تحقيق تلك الأمنية وقد ظهرت آثار تلك الاماني الشريفة في حديث سمو الخديو لمسكاتب الطان^(٢). كانت السلطة الانكليزية وقتئذٍ تهتم هذه الحركة الدستورية بأنها حركة غير صحيحة، وأنها غير صادرة عن الامة، وأن الجمعية العمومية مدفوعة اليها بعامل من عوامل السلطة الأهلية — وهذا الاتهام الفاسد يدل على أن انكسارنا حتى اقتنعت بأن الامة هي التي تطلب الدستور حقيقة، صدمت به.

لما تبدل الحال وانقلبت سياسة اخطاف الى سياسة وفاق بين عابدين وقصر الدبارة، انتشر بيننا حديث لسمو الخديو مع المستر ديسي الكاتب المشهور، قيل فيه إن سموه يرى «أن الامة المصرية كبقية الشعوب الشرقية لا تقدر الا الحكم الشخصي». فلما استأنت بعض الجرائد والرأي العام من هذا الحديث علّق عليه أحد رجال المعية تعليقاً لم يرضه العقلاء تكذيباً لحديث ديسي، بل تسرّب الى بعض النفوس وقتئذٍ أن ذلك التعليق من شأنه أن يثبت صحة الحديث. أما سلطة الاحتلال فكانت لا تزال تضرب على نعمتها الاولى في تقدير الحركة الدستورية، ولكن بخفة ومهارة وبعد عن الصراحة وتغيير في شكل إتهام الحركة، حتى قالت بوجود طبقة من الامة لا تميل الى التوسع في الحكم الذاتي.

لم تكن هذه الحركات التي تأتينا الحكومة لكسب الوقت والمروق من إجابة مطالب الامة من شأنها أن تثير طلاب الدستور، بل كانت تقوّي فيهم روح الأمل حتى أعلن الدستور العثماني ووقفت حكومتنا الشخصية أمام هذا الحادث الجديد موقف الحائر لا تدري كيف تعتذر لأمتها عن الاجابة لطلب الدستور اذا أجمعت عليه، خصوصاً بعد أن قال بعض

(١) الخديو (٢) جريدة فرنسية تحدث الخديو عباس الكاتبها وأظهر ميله لإعلان الدستور : انظر باب « الخديو » في هذا الكتاب .

الكتّاب الكبار من الانكليز أنفسهم : « بأي عين تأبى انك لترا على مصر الدستور بعد أن ناله العثمانيون ؟ » اتصلت بنا عدوى الدستور العثماني . فسالت على أقلام كتّابنا وفاضت من السنة خطبائنا وتعدّتهم الى كل طبقات الأمة فظهر لنا حديث جديد من أحد رجال المعية يعتذر فيه عن محو الأمير في عدم منح الدستور للمصريين ، ويصف العقبات التي تحول دون أمنية ميموه العالية ، كأن هذه العقبات لم تكن معروفة قبل اليوم . ثم تعزز هذا الحديث بحديث جناب السير إدون غورمست الذي يرجع به الى الفكرة القديمة ، ففكرة أن الأمة المصرية ليست الآن أهلاً للدستور .

أيها السادة : في هذا الموطن المحجوا الي أن أين لكم خطأ فكريين يجب على كل مصري يجب بلاده وعلى كل محب للحق أن يحاربهما قياماً بواجب الخدمة الوطنية وانحصاراً للحق ، وهما :
(١) — ان الدستور متوقف على شهادة الحكومة المطلقة بأن الأمة كفء له .
(٢) — ان السواد الاعظم في مصر هو من العيشة الراضية بحيث لا يريد تغيير الحال من حكومة مطلقة الى حكومة دستورية .

ليس بغريب أن تكون بلادنا مسرحاً للتجارب يجرب فيها المهندسون في البناء فلا يقيم حتى ينقض . ويجرب فيها المشرعون — كما يقال — في من القوانين والمنظومات فلا تنفذ حتى يظهر عيبها في العمل . يجرب فيها كل شيء حتى مذهب المغالطة .

يقولون ان الأمة المصرية ليست بعد أهلاً للحكومة النيابية ، كأن حق الأمة في حكم نفسها الا يتولد الا من الشهادة التي تعطيها لها الحكومة المطلقة بأنها أصبحت كفوّاً للحكم الذاتي . ففكرة اختراعها بعض الانكليز يكسبون بها وقتاً ، فتمسّرت منهم الى بعض كبار الموظفين من الوطنيين ، ثم انتقلت من هؤلاء الى بعض الناس ، بل الى بعض الصحف . كلما عرضت فكرة الدستور طرحوا على بساط البحث كفاءة الأمة للحكم الذاتي أو عدم كفاءتها له . ينتهي هذا البحث عادة بأن الذين يحبون أممتهم يثبتون بالدلة والشبّه ، وكل ما يقع في أحلامهم ، أن الأمة المصرية أهل للحكم نفسها أي للدستور . مغالطة اخترعوها ليجرونا من حيث لا نشعر الى الدخول في البحث في كفاءة الأمة . والاشك في ان الدخول في هذا البحث هو تسليم بهذا المبدأ الفاسد ، مبدأ أن الأمة تحتاج في جريتها العامة أو في نيل الدستور الى شهادة بالكفاءة .

من المسلم علماً ان كل اجتماع سياسي ، أي كل أمة ، هي حل من أعمال الطبيعة أو كائن

من الكائنات الطبيعية ، يتمشى في حياته على مقتضى النوااميس الطبيعية التي تنظم حركات كل المخلوقات . وان القوانين الطبيعية ليست ناقصة كقوانيننا ، بل أعطت كل فرد حقه من الحرية . فلم يخلق الله انساناً رقيقاً . غير ان الانسان إذا ضعفت قواه وقع في الرق بحكم قوي ظالم أو قانون جائر ، كما يقع في المرض إذا اختل زواجه . كذلك الأمة أخذت من الطبيعة حريتها العامة ، فإذا عرض لها الضعف وقعت في الرق ، أي حكمت على غير ما تهوى بحكومة مطلقة تجعل أفراد الأمة عبيداً لها . هذا ليس مقام التوسع في ذلك الموضوع ، بل نذكره على سبيل الإشارة الى أن الطبيعة قرنت حياة الأمة بحريتها العامة . فكما ان حرية الفرد هي المقومة لحياته الانسانية ، كذلك حرية الأمة أو حكمها نفسها بنفسها ، هو المقوم الاول لحياتها الاممية ، بدونه لا تتم لها الحياة .

على ذلك يكون حق الأمة في الدستور هو حقاً طبيعياً خلق مع الأمة من يوم كونها أمة . أي من يوم ان استكملت ماهيتها التي هي اجتماع أفراد يحسون بمجموعهم وبالتضامن بينهم ويشعرون بالتوفيق بين مصلحة كل منهم ومصلحة المجموع . فإذا وجد هذا النظام في مجموع من الافراد كانوا أمة لا يجوز البحث فيما اذا كانت أهلاً للدستور أو غير أهل له . إذا كان حق الأمة في الدستور هو كحق الفرد في الحرية ، ألا يكون حرمانها من الدستور كحرمان الفرد من الحرية بحجة انه زنجي ، أو انه لا يقرأ ولا يكتب ، أو انه لم يتخرج في العلم على الغزالي أو على ابن رشد !

وإذا كانت الحرية العامة هي العلة في حياة الأمة ، فما حال الذي يجعلها موضوعاً للبحث إلا كحال الذي يتحكم في حقها من الحياة .

الانكليز من أصحاب هذه النظرية ، وإنهم لأصحاب الفضل الاول على الانسانية — في إلغاء رق الافراد مهما كانوا وحيث وجدوا في آخر الثالث الاول من القرن الماضي . فإذا كانوا يرون ان مسألة الحرية والرق هي مسألة كفاءة ، فهل ثبت لديهم أن زنوج افريقية ليسوا أقل كفاءة من بيض لوندره للتمتع بحريتهم الشخصية ؟ أم المسألة ليست مسألة كفاءة واستعداد ، بل هو حق طبيعي ، من الظلم البين أن يحرمه صاحبه مهما كان مبالغ استعداده ؟ ليست أقف في هذا المعنى عند حد ان الحرية العامة أو الدستور حق نشأ مع الأمة من يوم وجودها ، بل أقول كما قال بحق بعض المفكرين الماضين : ان سلطة الأمة ليست كبقية الحقوق ، فلا يجوز لها أن تتصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات . ليس لها أن تتنازل عنها ولا عن بعضها بمقابل أو من غير مقابل ، لأن كل عقد من هذا القبيل باطل بطلاناً أصلياً .

خلقت الأمة لتكون صاحبة السلطة والسيادة ، فلا يجوز لها أن تتنازل عن صلتها التي هي أكبر مقومات حياتها .

وفي هذا المقام اصحوا لي — أيها السادة أن أردّد على أمتاعكم مع مزيد الارتياح ما نطق به جلالة مولانا السلطان الاعظم عبد الحميد خان إذ يقول : « ان الرقابة على البلاد هي لله ثم للأمة . وان النواب هم الحفظة على حقوقها » .

من هذا يبين لكم ومن حجة القائلين بأن الدستور يجب أن يتوقف على الحكم بأهلية الأمة له . أولى بهم وأقرب للصراحة أن يعترفوا لنا بحقنا في الدستور وبأنه علة حياتنا العامة ، وأن يصرحوا بأنهم لا يريدون لنا الحياة .

على انه اذا كان الدستور هو سلم الكفاءة فكيف يطلب منا أن نثبت لهم الكفاءة وقد حبل بيننا وبينها بعملهم على تأييد شكل الحكومة الشخصية التي هي حكومة ضرورة كما رأى سبنسر إذ قال ما معناه :

« ان الحكومة المطلقة هي حكومة ضرورة . فاذا انتظمت الروابط الاجتماعية بين الافراد حتى صار لفيفهم أمة ، تكون قد زالت الضرورة التي أوجدت الحكومة المطلقة فتزول الحكومة ورائها » ... الى أن قال ما نصه :

« مهما كانت علاقة الحاكم المطلق بعبده مفيدة للعبيد من الوجهة الادبية ، ومهما كان الجائر أن يكون الحاكم المطلق هو أحسن الناس : مهما يكن من ذلك ، فاني أقول ان هذه الحكومة هي شر . لا لأن الحكومة النيابية هي خير واسطة لتربية الأمة فقط ، بل لأنه لا يوجد انسان من بني آدم مهما كان حظه من العقل والحكمة ، قادر أن يسوس بمفرده أمور جمعية مدنية متضاعفة التركيب ، وانه مهما حسنت نيته وصنفت مقاصده وشملت رعايته ، معرض لأن يجر على أمتة أكبر المصائب التي ما كانت تقع بغير وجوده »

معنى ذلك أن الحكومة المطلقة يستحيل أن ترقى بها أمة الى كمالها الخاص ، ويستحيل أن تكون مستحقة للبقاء في أمة لها نظام اجتماعي ، فاذا كانوا ينكرون علينا أن لنا نظاماً اجتماعياً تحدّد فيه روابط العائلة من الزواج والميراث والابوة والبنوة ، وتحدّد فيه علاقات المساكنة والجوار ودخلت فيه عاداتنا القومية وتقاليدها الامية : اذا كانوا ينكرون علينا ايضاً وجود ذلك النظام عندنا ويقولون بأننا متوحشون لا جامعة لنا ، كان بحسبهم متعجّباً ومبدؤهم صالحاً . أما وهم يعترفون بنظامنا الاجتماعي ، وانه من خير النظم

الاجتماعية ، فقد سقطت حججهم وثبت قولنا : إن أمتنا أهل الدستور الآن مهما كانت شهادة السلطين .

« ان السواد الأعظم في مصر هو من العيشة الراضية بحيث لا يريد تغير الحال » : اعترف لكم بأن الحكومة عرض من أعراض الأمة ، وان الأمة تأخذ الدستور لاتعطاه ، وان كل أمة متى أجمعت على تغيير شكل حكومتها تحققت ارادتها من غير نزاع . لأن الرأي العام قوته دائماً غالبية خصوصاً متى لوحظ ان الدستور ملك للأمة من يوم كونها أمة . ولكن أمتنا كما قلنا مراراً — ليست أمام حكومتها فقط ، بل هي أمام حكومتها زائداً عليها قوة أخرى هي قوة الاحتلال الانكليزي ، وقد أخل وجوده بالتوازن بين أمتنا وحكومتنا . وهناك اعتبارات أخرى يجب علينا أن لا ننساها وهي مصالح الاوربيين النازلين في بلدنا ، تلك المصالح التي يجب علينا رعايتها كل الرعاية لأن اكرام الضيف وتضيعة الغالي والرخيص في سبيل ارضائه هو من أكبر شعائرها القومية ، فكيف به اذا كان ضيفاً نستفيد منه استفادة كبرى في حياتنا المالية والاجتماعية ونعترف بالخير الكثير الذي وصل الى مصر على يديه ؟ (١)

نحن نقدر هذه الاعتبارات قدرها ونعتبر تقديرها أمراً حيوياً داخلياً في ماهية الحياة المصرية ، وركناً من أركان السلام الذي امتزنا بحجبه والخلود اليه عن جميع جبر اننا الذين هم من جنسنا ومن دمننا .

تلك هي قضائنا يشهد لنا بها الحس كما شهد لنا بها نزلنا من الاوربيين . فقد اشتهر عنا بحق اننا نزلهم منا خير المنزلة ونقدمهم علينا في كل المنافع . لم ينكروا علينا بهذه الفضيلة بل هم يعترفون لنا بأن بلدنا خير لهم من كل بلد آخر من بلاد الشرق . ولكن هذه الفضائل قد قلبت رذائل في أعين الذين يأخذون بطواهر الأشياء والذين يريدون أن يتخذوا من وداعتنا حجة يثبتون بها أننا متأخرون لا نعرف الدستور معنى ولا نبغي للشرف المصري رفعة ، بل كل ما نتمناه هو أن نأكل ونشرب في ظل حكومة تنفرد بالامر دوننا ، وتصرف في حريتنا وأموالنا من غير حساب .

لذلك ظن بعضهم ، أو أراد أن يظن ، ان لطف الأمة المصرية في الطلب أو قصر طلب الدستور على بعض الطبقات ، دلائل على انها سعيدة بحكومتها الحاضرة مع اطلاقها واستئثارها بالسلطة دون الأمة ، وان رأينا الغام لم يجمع بعد على الدستور ، أي ان السواد الأعظم ليس

(٢) كلام الى التيمم أكثر منه الى تقرير الواقع ، نوعه كلام أملت ضرورات سياسية واجتماعية .

متأثراً باختلال الحكومة وتقصيرها ولا متأثراً بوجودان الاستياء الذي هو الدافع طلاقاً الى حب تغيير الحال الجائرة معها كان السبب في ذلك الاستياء .

خطأً فوق الوصف ، اليكم طبقة الأعيان وكبار المزارعين : من الطبيعي أن هؤلاء لهم مصالح متعددة يومية بنسبة اتساع ثروتهم . هم يريدون قضاء تلك المصالح سواء كانت متعلقة بري الأفيان أو بترتيب العمدة والمشايخ والخفزة أو بسلامة حقوق الانتخاب من العبث . وما نحن أولاء نعرف كيف يقابل أحدهم في دواوين الحكومة وهو يعتبر نفسه ركناً لقومه ورئيساً لعائلات شتى تتكوّن جزءاً من الأمة . يقابله الشاب الانكليزي مقابلة تشف عن كثير من عدم الرعاية والاحترام . فهل ترون ان ذلك العين أو ذلك الذات يخرج من عند ذلك المفتش مسروراً جداً وقرير العين بأن مركزه في قومه لم يعطه من نفوذ الكلمة شيئاً مطلقاً بل لم ينفعه حتى في أن يقابل بما يجب ؟ صبراً إذا كان هذا الجفاء الذي قبول به ذلك العين قد أنتج قضاء مصالحته على طريق الحق والعدل . كلاً لأن أثر ذلك ظاهر واضح من إجماع أعياننا على الشكوى من الري ومن الأمن العام ومن كل مصلحة لهم بها علاقة مباشرة . من الطبيعي إذن أن هؤلاء الأعيان يشتمون أن يكون لهم ما لكبراء الانكليز من الاحترام في حكومتهم ، وما لـكل صغير أو كبير في حكومة دستورية من الحظ في نجاز مصالحته بالحق .

واليكم طبقة المتعلمين الموظفين : هل هم سعداء جداً بأن كلاً منهم مكتوف اليدين عن العمل بحرية لمصلحة بلاده أو لارضاء ضميره ، وكلهم من غير استثناء انما ينفذون في أعمالهم رغبات رؤسائهم الانكليز ؟ أليس من الطبيعي أن يطمع هؤلاء الموظفون بأن يكون لكل منهم من الاثر ما يناسب مركزه الأسمى ، وما ينتج له احترام قومه إياه ، لأن احترام الأمة للموظفين يكون دائماً على قدر ما في يدهم من السلطة ، فإن لم يكن في أيديهم منها شيء ، فقيم يكون امتيازهم الداعي للاحترام الخاص ؟ هذا من الوجهة النظرية الصرفة . فأما من الوجهة العملية فاسألوا أي موظف يسمعكم مقدار كرهه لوظيفته حتى لقد يقول بعضهم انه فيها مكره لا بطل .

هاتان الطبقتان طبقة الأغنياء بالمال والأغنياء بالمعرفة هما فوق ما وصفت لكم ، وأظنكم تعلمون من الأدلة على صحة وصفي أكثر مما أعلم .

فأما طبقة العمال الذين هم في كل أمة لا يهتمون بشيء أكثر من أن يكونوا في رخاء من العيش وان تضمن لهم ، على قدر ما يفهمون ، حريتهم الشخصية . هؤلاء من طائفتهم دائماً يقدروا خير الحكومة وشرها بمقياس ما هم فيه من الرخاء والشدة من غير التفات إلى ما إذا

كان الرخاء والشفقة آتئين من عدل الحكومة أو من ظاهرها . فإنهم يحكون دائماً على النتائج من غير رجوع الى المقدمات — هذه الطبقة متوسط كسب الرجل منهم أربعة قروش في اليوم والحاجات التي جرّتها المدنية أوسع من أن تحصر وعلو الاسعار أشهر من أن يوصف . فهل ترون أن أحدهم مسرور جداً من أن يبيت بالجوع هو وعياله أو لا يأكل إلا الكفاف أو يضطره الأمر إلى مخالفة الفضيحة ليسد بجريمته ما ضنّ عليه به هذا النظام المعيب ؟ لست أفيض لكم فيما هو معرض له هذا الفلاح الفقير من احتقار صغار المستخدمين له إن قضت الضرورة باقترابه منهم ، ولا فيما يطلب منه خفير القنطرة أو حاجب المحكمة الشرعية أو عسكري البوليس أو غيرهم إذا هو أراد ري غيطه أو وقع في خلاف مع زوجته أو اشتبه في بقرته أنها حرام . الخ . وما علامة رضى هذا الفلاح بالحال الحاضرة وكل يوم ترتفع أسعار القوت عليه ؟ ما هو اعترافه بالرضى عن الحكومة المطلقة وهو يسبّ الزمان والمكان صباح مساء ويطلب تغيير الحال الى الحكومة الدستورية التي يظن أنه يجد فيها سعادته المنشودة .

الواقع يشهد إذن ان استياء الناس من مأموري حكومتنا عام . اللهم إلا إذا كانت حكومتنا تستطيع أن تكرر ما قاله الورد بالمرستون في مجلس النواب : « إني شديد الاقتناع بأنه لا يوجد أحد من عمال الحكومة كبيراً كان أو صغيراً ينقصه حسن النية في أداء العمل الموكل اليه . » لكن حكومتنا لا تستطيع أن تكرر هذا القول الذي مضى عليه أكثر من أربعين عاماً ، إلا إذا كانت تعتبر لسانها الرسمي هو نص الحقيقة مهما خالفه الواقع المحسوس .

الانسانية عندها شوق طبيعي للتشرف والرفعة ، لا إلى التسفل والانحطاط . هذا الشوق الانساني يسير دائماً بالفرد من يوم الى يوم الى كماله الوجودي الخاص ، وهو كذلك يسير بالجمعية البشرية من قرن إلى قرن إلى الفضائل الاجتماعية ، إلى اباء الضيم والشجاعة والعدل ومعرفة قيمة الحياة على النظام المدني الفاضل . وإن مصر هي أيضاً جزء من بني الانسان يجب أن يرجى لها إن تجري وراء غيرها في المدنية والاستقلال ، وإنها في هذا النور الساطع نور الدستور والحرية ، تقدر أن ترى بسهولة طريق الخير والتقدم ، وأنها في هذا الجيل الحاضر الخلق بأن يسمى جيل الدستور العام ، يمكنها أن تتخذ غيرها قدوة حسنة لها . فإذا كانت مصر سائرة على هذا النحو كما هو الواقع تبعاً لذلك الشوق الطبيعي الى الشرف ، واقتداءً بالأهم المجاورة لها ، فكيف يرد على أدمة بعضهم أنها غير ميالة للدستور ؟ بهذا يجيب الذين يدّسهم أمثلة جزئية استثنائية لا يعتمدونها ، يغابون حكمها على الحس الذي

يكاد يلمس الروح العامة في مصر ، القائلة بوجوب تغيير الحالة الحاضرة الى الدستور .
لست أرى في المجموع العصبي للأمة أو في جهازها الحيوي — كما يقولون — ما يفقدها
الاحساس بهذا الشوق الطبيعي الى الرفعة ، كما نحس به كل الأفراد والأمم ، بل أرى عكس
ذلك أن جهاز الأمة الحيوي لا يزال الى الآن سليماً من أمراض الجلول ، سليماً من الضعف
العصبي الذي ينتج عن الافراطات المتنوعة . بعيداً عن الكسل كما تشهد بذلك الحاصلات
التي نخرجها من الأرض كل عام . فاذا كان يوجد في الاخلاق شيء من الضعف جرّه عليها
الاستبداد الطويل ، فانها لم تكن فريدة في هذا العيب العرضي السريع الزوال ، بل هو عيب
وجد في كل أمة محكومة بمحكومة مطلقة قد يبقى أثره ملازماً لها الى يوم اعلانها للدستور .
الانكليز أنفسهم الذين هم من أشد الأمم تمسكاً بالفضائل الاجتماعية والحرية الشخصية
والعامة يعاونون حق العلم كيف كانت حالة الاخلاق الاجتماعية عندهم حتى بعد اعلان الدستور ،
وكيف كانوا يطيعون القوة طاعة عمياء .

إذن ليس ما نحن فيه من الضعف عيباً أصيلاً كما يزعمون ، بل هو طاعة للقوة ، والطاعة
للقوة القاهرة ضرورة طبيعية تذهب بذهاب القوة . ومن الغريب أن الذين يرغموننا على
الطاعة لقوتهم ، هم الذين يعيروننا بأخلاق التناهي في الطاعة !

وأغرب منه أنهم بعد الدستور الياباني والدستور العثماني والحركة الايرانية لا يزالون
يحيون ما أمات العلم من قول قدماء اليونان : « خلقت الأمم بعضها للحكم وبعضها للطاعة »
ليقولوا إن الشرق خالق للطاعة فلا يقدر إلا الحكم الشخصي ليتدرجوا من هذا الى اثبات
أن الأمة المصرية لا تقدر إلا الحكم الشخصي . ولذلك فهي غير مجمعة على طلب الدستور .
أيها السادة : نرجع الى وصف حركات الحكومة ضد الدستور . لم تقف حركات الحكومة
ضد الدستور على رفض طلب الجمعية العمومية ، ولا على ما تهمنا به من عدم الكفاءة ،
ولا على الدعوى بأن الرأي العام غير مجمع على طلب الدستور . لم تقف عند ذلك ، بل اختطت
خطة جديدة يظهر فيها كما قدّمتم لكم ، خطر سياسة الوفاق على آمالنا الدستورية .

صرحت السلطان جميعاً بأن لا دستور ، وكان يظهر من تلك التصريحات أنها يقصد بها
تخدير الحركة الوطنية واقعاد نوابنا عن تنفيذ عزمهم الذي عقدوا النية عليه بعد الدستور
العثماني ، وهو طلب الدستور ، ليكون هذا الطلب احتجاجاً على رفض الحكومة لطلب الجمعية
العمومية ، ودليلاً على أن الأمة ليست فانية في إحدى السلطتين كما قدروا سياسة الوفاق .
لما لم تأت تصريحات السلطتين بالنتيجة المقصودة واستمر أعضاء الشورى يجمعون أمرهم
على طلبه بالرغم من تلك التصريحات ، عمدت الحكومة الى تلك الخطة الخاطرة المعيبة من كل

الوجوه. دخلت بينهم لتحملهم على العدول عن الطلب أو ارجائه أو تعديله على الأقل فلم تظهر بشيء كثير. بل مع تلك المداخلة جاء طالب مجلس الشورى على اجماله منطقاً على ارادة الرأي العام. ثم أردفت مداخلتها هذه بأن تجاوزت حدود القانون فاعتدت على الحرية الشخصية في بعض الاحتمالات بصلافة الجمعة والاحتفال بالمحمل حتى لا تسمع هاتفاً يهتف بالدستور.

ومن الغريب ان حكومتنا التي تكره أن تسمع الهتاف بالدستور تظهر لنا كل يوم في ثوب برئاً لى لتجملنا لظن انها تحبه. وآخر مظهر لها في هذه الحجة انها أطلقت المدافع تحية لاجتماع مجلس المبعوثان في الامتانة. حركة جميلة وحنو للحرية يأخذ بالقلوب، ولكن موضع الحيرة هو في التوفيق بين هذين العاملين الصادرين من الحكومة في آن واحد: تعاقب على الهتاف بالدستور لمصر، وتضرب المدافع ترحيباً به في تركيا. تحب للأمة العثمانية فوق ما تحب لأمتها المصرية ١١.

ألا يكون الأمر أن الحكومة قد تعبت في اقناعنا بمحبتها للدستور — وانه لا يمنعنا منه إلا عدم أهليتنا، فأطلقت المدافع لا حباً في دستور الترك، ولكن لتصم آذاننا اجمعاً بأنها دستورية بالقوة لا بالفعل؟

ان كانت هذه فكرتها فنعمت الفكرة، لأنها تدل على حذق ومهارة لم يظهر إلا في قسيفهما يوم الاحتفال بالمحمل.

أظن مع الاحترام ان أعمال حكومتنا تدل على أنها في سياسة الأمة ليست بأكثر منها كفاءة في حفظ الأمن العام. وإذا صح ذلك ألا يكون لمصلحتها ولمصلحة الأمة ولمصلحة الانسانية جميعاً أن لا تقف لنا في سبيل الدستور؟

أيها السادة: ليس من العبث أن نبين دائماً غرض مجلس الشورى من الدستور حتى نأمن نتائج الابهام.

نكرر كل يوم ان أمتنا تطلب دستوراً خاصاً كدستور سنة ١٨٨٢ لا يتعرض في شيء للصالح الاوربية. أعني نطلب مجلس تشريع لا يتعدى أثره الى غير المصريين. نطلب سلطة الأمة على الأفراد. نطلب سياجاً حصيناً يحمي قانونها الذي هو كفيل بالحرية الشخصية لا بنائها. نطلب سداً نرقى عليه الى تربية الأمة وعمديتها. نطلب أن نحكم أنفسنا لا أن نحكم غيرنا. فهل نحن في هذا ظالمون؟

أم يقولون إنه يجب البحث فيما اذا كان نوابنا مختصين بأن يطلبوا الدستور من الحكومة أو غير مختصين. ولنا ندرى ما معنى هذا البحث إلا أن يراى اثبات ان أعضاء الشورى ليسوا نواباً عن الأمة ١١١.

أنهم مختصين بالنص . ولكننا لا يهمنا البحث في اختصاصهم ما داموا هم أعيان الأمة ونوابها وما دامت الأمة تعضدهم في هذا الطلب الحق .
لما وصل طلب الدستور ليد الحكومة كنا نظن ان الظروف الحاضرة ستضطرها الى اجابة نداء الأمة ، ولكنها على عكس ذلك قد تعدت على الحرية الشخصية وكان هذا مظهراً من مظاهر السياسة الجديدة التي أولى بها أن تسمى سياسة العنف .

التعدي على الحرية الشخصية

أترك التمثيل ببعض الحوادث الجزئية التي تناولها البحث في حينها وانطوت عليها الأشهر الماضية لأضرب لكم مثلاً جديداً حياً لا تزال حافظاتنا تردده بتحديد ووضوح، مثل يدل على أننا لا نتقدم في سبيل آمالنا الدستورية فقط بل نتأخر كثيراً في الأمن على حريتنا الفردية . على ألسن الأشياء بحياة كل منا وهو الحرية الشخصية . ذلك المثل الحي القريب هو حركات الحكومة في هذه الأيام الأخيرة في كل احتفال من الاحتفالات التي يظن فيها إمكان التناصف للدستور ، كاحتفال يوم الحمل والاحتفال بصلاة الجمعة بمسجد السيدة زينب .

حكومتنا تأمر فنطيع وتنهاي فنزدجر . ولكنها نسيت أن السلطة حداثاً تقف عنده فإن جاوزته كانت ظالماً . وللاطاعة حداثاً تقف عنده فإن جاوزته كانت دواناً وجبناً ، ولقد ابتلينا في كل أطوارنا خصوصاً في عهد هذه الحكومة المظلوطة من السلطين ، أننا أمة في غاية السلامة انقياداً وفي غاية الرفق انتقاداً . ألا تعجبون لأمة هذا سلوكها مع حكومتها أن تقابل بالمعاملة التي عوملنا بها في هذه الاحتفالات ؟

أقبلت القهاري من غير أحكام قضائية وفي غير الحدود القانونية ، ولكن بقوة البوليس . امتنع اجتماع الناس على خفا في طريق الاحتفال كالعادة لأنهم لا يريدون مشاركة الحكومة في تلك الاحتفالات ، ولكن بقوة البوليس . ولو استطاعت الحكومة أن تنكر ضرب عسكرها للناس تحت أعين الضباط يوم الحمل من غير مبالاة ومن غير سبب مقبول ، لما استطاعت أن تنكر تعطيل القهاري ومصادرة الناس في المرور من غير ضرورة نظامية . وعندنا على ذلك أدلة الحس وأدلة كتابية .

يقولون إن الذي جرّ هذه المخالفة للقانون والعادة هو أن الشبان في احتفال تنزل الكسوة صاحوا : « ليحيي الأمير ليحيي الدستور » عجباً — حتى ولا في الدعوات الصالحات . حتى ولا فيها يتركوننا أحراراً نقول ما لا يخل بالنظام ولا بمصالح فرد من الأفراد !

نعم « ليحيى الأمير ليحيى الدستور » تلك هي الجناية ، التي ارتكبتها الأمة فعوقبت عليها بهذه الشدة الماسة بالحرية الشخصية في ضحى النهار من غير مبالاة .

لما احتلت مصر بالعساكر الانكليزية كان من اللازم على دولة انكلترا تبريراً لبقائها بادىء الامر أن تعلن أنها باقية قليلاً لتعزيد عرش الخديوية المصرية لأن الأمة تناوؤه . ثقلت هذه التهمة على أمتاع الأمة وفهموا أن المرحوم توفيق باشا والانكليز طرف ، والأمة طرف آخر . امتعض الناس من هذا الاعتبار وقلَّ معهم مختارين الى السراي وقالت جموع الناس في حفلات الصلاة مع الخديوي . كان ذلك من شأنه أن يجعله رحمه الله يستاء من هذه المعاملة . كأني برؤساء المصالح أدركوا هذا الاستياء فكان آكد ما يقترب به ذو رئاسة الى الخديوي هو أن يحث مرءوسيه على حضور الحفلات والتشريفات . وكان أكثرهم اقناعاً لغيره هو ذلك الرئيس الذي يقول لمن حوله : « لا بد لنا من أن نثبت أن الأمة والأمير شيء واحد حتى تسقط حجة المحتلين الذين يبنون احتلالهم على الجفاء بين الأمة وبين الأمير » وكان من الأخبار السارة وقتئذ أن تنشر الصحف أن السراي يوم التشريفات كانت فاصلة بالعلماء الاعلام والدوات الكرام وحمد البلاد وأعيان الأقاليم حتى تأخر موعد الفراغ من التشريفات كذا من الوقت

كان يرضيه ويسره رحمة الله عليه أن يرى الأمة ملتفة من حوله بمناسبة ومن غير مناسبة يدعو له كل بما شاء ويهتف له كل هاتف بما يحجي في رأسه .

نعم ان هتاف الأمة للملكها أو أميرها المطلق هو أكبر ما ينبغي أن يتمناه ، لأن ذلك يفهم ان شكل حكومته مع كونه غير مستحق البقاء ، فان شخصه محبوب عند محكوميه . ولكن حكومتنا الجديدة بسياستها الجديدة يظهر انها تريد أن تكون ذات شكل آخر فوق شكل الحكومة المطلقة بكل معنى الكلمة فلا يهملها الدماء ولا يهزها الهتاف ، بل يهملها أن تظهر جبروتها فتكم الأفواه عن الهتاف وتعتقل الاسن عن الكلام وتصادر الأمة في الحرية الشخصية لأن شبانها قد هتفوا « يحيى الأمير ويحيى الدستور »

أليس تصرف الحكومة هذا يثبت أنها تحترم الحرية الشخصية كلما لم يكن لها منفعة من التعدي عليها ، فاذا رأت أن تكلم أفواه الشبان بالتعدي على تلك الحرية فعلت ؟ وان صح ذلك فهل يكون هذا هو كل مبلغ احترامها للأمة والحرية . أم يكون ذلك هو كل الدستور الذي تتمشى عليه كما يقول السير الدون غورست ؟

ان وزارتنا الجديدة وزارة جذابة بالمركز الخصوصي الذي كان لأفرادها في قلوب الناس وما كنا لننتظر أن مثل هذا العمل سيكون باكورة من بوادر أعمالها . ولكنه قد كان ورضيت به ! فما أضيع آمالنا التي نعلقها على هذه الوزارة الجديدة ! !

أشعر أن بعض الناس لا يرون رأيي ويظنون أن تشدد الحكومة في منع الهتاف بالدستور واتخاذ طرائق غير قانونية لذلك أمرٌ بسيط لا يستحق المغالاة على رأيهم الى هذا المقدار . ولو انهم خالفونا في الدليل على الوقائع هان الأمر ، لاننا نستدل بالتواتر العام وأقوال الجرائد التي روت ذلك من غير أن تكذب للحكومة الرواية وبما كان من تشكي أرباب القهاوي — ولكن المخالفة في الرأي واقعة على ان افعال القهاوي على غير العادة ومن غير حكم قضائي هو أمرهم لانها « قهاوي بلدية » ولانها لم تقفل إلا ساعات ولان الخسارة التي خلقت أربابها طقيمة جداً . لا يسمح لي هؤلاء المتساحون في أمر الحرية الشخصية أن أقول ان تعدي الحكومة على شخص واحد في غير الحدود المبينة في القانون هو تعدٍ على حرية الأفراد جميعاً ، وان الأمة لا يمكنها ان تسمح للحكومة بتعدي القانون فما الذي ينعيم الحكومة قياساً على افعال القهاوي بغير حكم ان تخرج أي رجل من داره أو ملكه بغير حكم وان تحبس في غير جريمة وبغير حكم ؟

أصبح كون المرء حراً مرادفاً لكونه انساناً ، فان صح ما يقولون من أن مجموعتنا ليس كفواً للحرية العامة أي للدستور، فهل يمكنهم أن يقولوا بأن أفرادنا ليسوا أكفاء ليكونوا أحراراً أي أناسي ؟ . واذا كانت الحرية الشخصية من الاعراض التي يصبح للحكومة ان تعبت بها من غير احتجاج من جانب الأمة ، فهل يمكن أن يفرض لوجودها قيمة ؟

أيها السادة : الحرية الشخصية خلقت مع الانسان ومهما كان الرق قديماً فإن الحرية أقدم منه . فليست الطبيعة — كما قدمت — هي التي أوقعت الانسان في الرق ولا هي التي حددت حريته بالحدود التي تراها عليها اليوم . ولكن الذي حدّها هو الضرورة النظامية أو ضرورة الاجتماع . الحرية أم الفكر، أم العلم، بل هي المقصود من معنى الحياة الانسانية . لذلك لم يخطئ الحكماء الأقدمون الذين كانوا لا يعتبرون العبد شخصاً ، بل يعتبرونه آلة حية أو شيئاً من الأشياء المملوكة . لان الحياة بغير الحرية موت حقيقي . على ذلك كان التساهل في أمر الحرية الشخصية يعتبر دائماً تنازلاً عن حقوق الانسانية وواجباتها أيضاً.

كان للانسان قبل ترتيب الحكومة كل الحرية المطلقة وكانت له السلطة المطلقة على ما يمكنه، فلما كانت الحكومة أخذت منه السلطة كرهاً كما في الحكومات المطلقة، أو بالوكالة كما في الديمقراطيات الصرفة، ولما كانت سلطة الانسان لا تتناول الاضرار بنفسه أو بغيره، كان من اللازم ان الحكومة معها كانت مطلقة لا يمكنها أن تضر بأي فرد من الأفراد ولا بالمجموع فتعديها على حرية الفرد خروج عن كل سلطة مقبولة، بل فسوق عن الغرض من ترتيبها وهو حماية حرية الأفراد الذين انتقلت سلطتهم اليها، إلا اذا كانت ترضى أن تكون ظالمة.

نعم ليس للعدل المطلق حدود مرسومة، ولكن مبادئ العدل واضحة في نفوس الناس يحددها اتفاقهم على ما هو عدل وما هو غير عدل. وهذا الاتفاق هو القانون. فان القانون مهما كانت صفة واضعه ومشروعية سلطته يعتبر دائماً اتفاقاً بين الناس بعضهم مع بعض وبين مجموعهم وبين الحكومة. فاذا أخلت الحكومة بهذا الاتفاق أي أقت أمراً لا مبرر له من القانون فقد ارتكبت الظلم الصارخ. فما عسانا نقول اذا وقع ذلك التعدي على أقدم مقومات الانسان وأوجب ما يجب على الحكومة احترام القانون فيه وهو الحرية الشخصية.

لم تُرتَّب الحكومة مهما كان شكلها إلا لحماية الأفراد في حريتهم وحياتهم وأموالهم. وها نحن أولاء نرانا جميعاً كمثل حنا « الدكتور نوردو^(١) » كلٌّ منا يدفع للحكومة ضريبة تعيش بها. فاذا شُبَّ أحدنا وقصد دخول المدرسة طلعت منه مالاً جديداً، ثم طلبت فوق المال شهادة الميلاد، أي شهادة تثبت انه مولود. فاذا أراد أن يجلس هو ورفقة له في الشارع المقول بأنه ملك العموم منعه البوليس من تنفيذ هذه الارادة البريئة بحجة نزاحة الطريق وإلا أمسكه من خلفه الى المحاكمة. فاذا أراد أن يفتح دكاناً وضع البوليس أنفه في المسألة أيضاً ومنعه إلا اذا أتى برخصة. فاذا لم يكن لديه من العلف ما يسمن دابته ضبطته جمعية الرفق بالحيوان بمساعدة البوليس. فاذا أراد أن يروي غيطه من ماء النيل المباح منعه الحكومة حتى يضع ماسورة هي التي تقدر تصرفها، فاذا رآها غير كافية لري الغيط لأن بعضه بقي شراً قبيلاً قال له المهندس « صدقت قاعدة التصرف وكذب غيطك ». فاذا بلغ سنّاً معينة أخذ للجندي ليكون فيها آلة يديره غيره بخدمة الحكومة أو الوطن أو ما تشاءون وإلا يدفع عن ذلك دية قل أن يملكها. فاذا ولد له ولد وجب عليه أن يقيد في الدفتر وإلا حوكم على ذلك. وجب عليه أن يطعمه بمادة الجذري والا عوقب على ذلك. فاذا مات هذا الولد العزيز

(١) الدكتور ماكس نوردو : Max Nordau مؤلف من ناهي القرن التاسع عشر وأوائل العشرين.

ودفنه في بستانه فهناك العمامة الكبرى ، وتوقب على ذلك ، ونابش قبر ابنه وحمل الى المدفن الذي تحب الحكومة أن يكون هو مخزن الأموات حتى اذا اغتنى الرجل وأراد أن يبني بيتاً يمنعه البوليس الا أن يأتي برخصة . اذا صارت له عزبة يملكها فلا واپور ولا طاحون ولا تابوت الا بعد أمر الحكومة ورخصتها . فاذا تعلم الطب أو الحقوق تمنعه الحكومة من الشغل الا اذا كانت بيده ورقة هي الشهادة النهائية بغيرها لا يكون طبيباً ولا محامياً ، ولو كان أعلم أهل زمانه ... الخ .

وبالجملة لا إرادة لأحد ، ولا حرية لأحد ، الا بمقدار ما أرادت له الحكومة من الحرية أو الإرادة .

اذن نحن ندفع للحكومة جزءاً مهماً من أتعابنا ، وندفع لها كذلك جزءاً عظيماً من حريتنا ، ولكن ذلك كله في مقابل أي شيء يا ترى ؟

أجل هي تأخذ من أموالنا ومن حريتنا في مقابل انها تعمل لحفظ ما بقي من المال بعد ما أخذت ، ولا احترام ما بقي من الحرية بعد ما حددت . وعقد العوض هذا ، هو القانون . نعم ولكن قد ترى مالنا الذي يسرقه اللصوص لا يرد علينا ، وحياة القتلى الكثيرين منا لا ترد عليهم ، أي نرى الأمن العام باعتراف الحكومة ليس ضامناً لنا استكمال الحياة من غير أن يقصفها الجناة ، ولا ضامناً لنا التمتع بالمال من غير أن يذهب به الجناة . على ذلك قد نكون مغبونين في صفقة المعاوضة . ولكن مع هذا كله نحن راضون بنصوص العقد أي بنصوص القوانين . فهل يوجد في هذه القوانين نص يبيع للحكومة أن نحد من حريتنا الشخصية بأكثر مما حصل عليه الاتفاق ؟ هل يوجد نص يبيع لها أن تقفل القهاوي بغير حكم ، وتمنع حرية المرور من غير وجه ؟ ذلك لا يوجد في القوانين .

هنالك شيء لا يوجد في القوانين ومع ذلك للحكومة أن تأتيه بحق السيادة « السوفرنتي » ^(١) فهل اقتال الدكاكين في النهار أي التعدي على الجزء الباقي من الحرية الشخصية الذي لم يدخل في القوانين هو عمل من أعمال السيادة ؟

كلاً فقد قدمت لكم أن سيادة الحكومة مأخوذة من سلطة الأمة ، وليس لأحد من الأمة ولا لمجموعها حق ائذاء الغير بحرمانها من حرية التصرف في ماله ، ولا حرية الكسب في غير الحدود المتفق عليها في القوانين .

(1) Sovereignty

تعملون من هذا ، بل تعملون بالبداهة من قبل ، أن الحرية الشخصية أنفس ما يجب الاحتفاظ به ، وإن عمل الحكومة يوم الصلاة ، ويوم الحمل باقتال تلك القهاوي لا يدخل تحت نص من نصوص ، القانون ولا هو من أعمال السيادة ، بل هو تجاوز لحد القانون يجب الاحتجاج عليها فيه حتى لا يكرر بعد اليوم .

خلاصة الموضوع

أيها السادة : أخلص من هذه المقدمات الطويلة — وأنا أستمحكم العفو عن اضطراري للاطالة في شرحها كما أقدم اليكم عظيم الشكر على حسن الاضفاء الي — هذه النتيجة الآتية : أولاً — ان الحكومة النيابية هي الحكومة الوحيدة اللازمة لترقية الأمة . وان الأمة تعتمد مجلس شورى القوانين في طلب الدستور .

ثانياً — ان الحكومة بمقاومتها للحركة الدستورية وتعديها على الحرية الشخصية تتجاوز حدود القانون ، وحدود رضا الأمة ، ولذلك يجب الاحتجاج عليها . فهل أنتم لطلب الشورى معضدون ، وعلى تصرف الحكومة بمتجون ؟

الخليدوي

- ١ -

وصل البريد الذي يحمل عدد الطائر المؤرخ في ٢٤ من مارس سنة ١٩٠٧ والمشتغل على حديث الجناب العالي^(١) مع مندوب الجريدة المذكورة في قصر القبة. واليك تعريب ما قاله ذلك المندوب: «لم يكن يدور في خلدي منذ بضعة أعوام، حين كنت في مدينة ديفون. وقابلت سموّ الخليدي متستراً في قصره الصيفي الصغير «بوتيه» - أنني سأشرف برأى سموه مرة أخرى في مثل هذا الوقت القريب وهو مقيم بين رطايه. ولقد طالما دناي في سموه لزيارة مصر ووصفها لي بأنها من أجل بلاد العالم. غير أنه لم يكن لدي وقتئذ شيء يدل على المهمة التي نيط بي قضاؤها.

«لقد قلت إنك ستأتي إلينا» بهذه الكلمات المستجيبة قابلني سموه عند باب القبة وهو قصر سموه الشتوي. وكان النهار وضاح الجبين والحديقة ترسل من أنفاس الربيع روائح عطرية، وأشجار اللوز مزانة بالأزهار، والعصافير تغرد مبتهجة في أشجار الأكاسيا القائمة على طريق القصر في جورٍ مماثله نقية صافية من الغيوم.

ولقد كنا نود لو أن ما ترمز إليه الطبيعة ينطبق على الحياة العمومية في مصر، وليكن ما يحول في الصدور يقيم مشا كل بالغة منتهى الاشكال، فإن هفوات السياسة الانكليزية أحدثت استياءً شديداً في البلاد حتى أخذت الألسن تلهج برغبة سموّ الخليدي في التنازل عن سدّته لئلا تولى نفسه من الملل والضجر بما يظهره الانكليز من تجاهل سلطته. ولقد كثرت التقديرات والتخمينات على أثر ما أظهره سموّ الخليدي من التحفظ والصمت المستمر منذ سنوات طويلة. غير أن سموه عدل معي عن ذلك. وأني سعيد باقتداري على نشر ما صرح به هنا قال سموه.

(١) نشر في العدد ٢٠ من الجريدة المؤرخ ٣١ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان «حديث الجناب العالي مع مندوب الطائر»

« ان ضرورات الحالة السياسية الخاصة جعلتني منذ زمن طويل أحجم عن الاعلان لملأ بما أشعر به في مسائل بلادي . ولكن ما دمت تقول ان سكوتي هو في الخارج أداة للرجم بالغيب ومثار للخطأ ، وما دمت اعلم أن هذا التحفظ يُفسَّرُ في مصر نفسها بضروب مختلفة ، فاني أغتنم فرصة زيارة صديق هو مندوب «الطان» لأفصح عن عواطف وآرائي . « أنا أحب بلادي حباً شديداً كجميع المصريين من كبيرهم الى صغيرهم ونحن متشبذون بأرضنا ، لأنها أشياءنا وأملنا كتنا وموضوع حبنا ، لا نستطيع أن نموت بعيدين عنها . فان المصريين لا يعتبرون ولا يتركون وطنهم ، واذا غابوا عنه فانهم يشعرون بتبريح الشوق والرغبة في الرجوع اليه . ولا أزال أتمثل نصب عيني جماعة من الفلاحين المساكين الذين لقيتهم في أثناء أسفاري ، فان العميون تقرأ على جباههم آية الحزن البليغ والميل الشديد الى رأى قريتهم في الدلتا أو في الوجه القبلي . ولقد كان منظرهم يؤثر في تأثيراً شديداً . واذا لم يكن لأولئك الفلاحين شيء من الفلسفة والعلم التاريخي ، فان لهم غريزة طبيعية تجذبهم نحو الوطن . وهذا الشعب المحافظ هو شعب نجاح . فاني تتبعته سسيره في سبيل الرقي يوماً فيوماً ودهشت من السهولة العجيبة التي يتلقى بها التعاليم الأوربية . اعرض على المصري أي شيء أردت ، وأره اكثر الآلات ارتباكاً في تركيبها ، أو اكثر المعدات اتقاناً واكتمالاً ، فهو يتعلم كيف يستخدمها بلا ابطاء . واقد رأيت في معاملنا العمال المصريين يدرون معدات بالغة نتهى الدقة ، وكان المهندسون يقولون لي معجبين « ان جميع العمال عندنا من الوطنيين ، نهم تدربوا على العمل في بضعة أسابيع فقط » . وقد استخدم هذا العقل أيضاً في ترقية التمدن الحديث بالقطر المصري فتعود الشعب الأحوال والظروف الجديدة وألفها سريعاً . فهو يفهم ويستفيد ، وان اليوم الذي يصبح فيه الفلاح المصري مضارعاً لفلاح أي بلد من البلدان المتقدمة أصبح قريباً » .

« أما المالية المصرية فقد أصبحت على قواعد ثابتة وطادت ثقة أوروبا بنا ، حتى أصبحت القاهرة والاسكندرية من أهم المدن المالية في العالم . وقد زال القلق الدولي من جهة الدين المصري ، وحان الوقت الذي يجب أن نصرف فيه كل جهدنا ، لافي انجاح الاهالي المادي فقط ، بل في سد حاجاتهم العقلية والأدبية ، واني لا أرى أمراً أهم من ذلك » .

« ولقد أخطأ من قال ان المطالب الوطنية تحولت الى حركة عدائية على الانحائب والى حركة تعصب . فاني أنكر هذا القول بجميع قواي ، لأن الأمة المصرية طيبة الأرومة من طبيعتها ، وهي مستقيمة محبة للشغل والتساهل ، فتى عوملت بلطف ورفق عرفت كيف تقابل تلك النقة ، وان التساهل من القواعد الكبرى في ديننا ، والقرآن يعلمنا أن نحترم جميع

الأنبياء مرءاء كانوا مسيحيين أو مسلمين ، ونحن جميعاً متمسكون تمسكاً شديداً بديننا ، ومحافظون على تعاليمه .

« كن على ثقة بما أقول . اني سافرت كثيراً ولو كان جميع الناس يدققون في المحافظة على قواعد دينهم الأدبية كالمسلمين ، لكان الشر أقل مما هو عليه الآن في العالم . واني أريد بهذا دحض تهمة التعصب التي تغضبنا أكثر مما أقصد تعظيم جنسنا »

« لقد أكدوا أيضاً اني أريد اعادة السلطة الشخصية لأتفها على الطريقة الشرقية ، وأنني أريد أن استرجع العادات الاستبدادية كما فعل بعض أسلافي . فأنا أرد على هذا القول بأن تربيتي كانت كلها في أوروبا واني عرفت ضرورة المشاركة بين الأمة واهلها ، لضبط ادارة البلاد وجلب الخير لها . فان السلطة الاستبدادية — لو وجدت — لكانت حملاً ثقيلاً على طائفتي ، ولو كانت كل أفكار متجهة الى اشباع مطامعي الشخصية لما كانت الحس عشرة سنة من ملكي سوى آلام طويلة لا نطق . بيد أنني أعتقد انني اشتغلت بكل قواي خير بلادي وهذا هو الذي أيد شجاعتي في الساعات العصيبة . ولقد كنت على الدوام أترك شخصيتي ولم ألتصق سوى خطة سياسية واحدة ، هي مساعدة كل من يعمل الخير البلاد . فاني لم أعارض قط في اتخاذ تدابير كنت أعتقد انها نافعة لمصر ، ولم أستخف قط بنصيحة من النصائح .

ثم تطرق بموه الى الكلام عن أعماله في ديوط التي صرف فيها كثيراً من وقته وجهده وذكر أنه يرغب في مد السكك الحديدية نحو طرابلس الغرب رغبة في مصالحة مصر ، وان يساعد بنفسه في مشروع عظيم أي وصل القاهرة بطنجة في يوم من الأيام . وختم بموه الكلام بقوله لملندوب الطان « قل للفرنسيين ليأتوا الينا عدداً عظيماً ، فمن لا ننسى ما فعلوه لنفعا ، ولا نزال نحبيهم » .

(الجريدة) : نقول ان لهذا الحديث الخديوي ثلاثة أطراف . أحدها أنه يعلم أن عادة الملوك والأمراء لا يصريحون بالقول تصريحاً إلا بعد أخذ رأي رجال حكومتهم فيه ، فاحترز عن ذلك حفظه الله بأنه لا يجب أن يفسر سكوته بأنه غير راضٍ عن الحالة الحاضرة ، أو انه في خلاف مستمر مع أولي الارشاد . أراد أن يعلن الى الملاء عواطفه حتى لا يبقى للتكهن ولا للخطأ محل — على أن ما ذكره ليس من قبيل التعميمات التي تلزم الحكومة بعمل بعينه أو تظهر نية من النوايا التي تحرض الحكومات على عدم اذاعتها . وليس يوجد فيما ذكره رمى الى شيء جديد .

وهذا الطرف من حديث موه لا يفسر عند حسن الظن إلا بأن الأمير يريد أن يثبت للملاء المصري والأوربي بأنه متفق مع الحكومة . ولا شك في أن اتفاهه معها دلي ما ذبه

مصباحة البلاد هو أكبر ضمانة للخير منصر خصوصاً متى أضيف الى ذلك العبارة الأخيرة التي ختم بها المقال وهي : « إني لم أرفض قط نصيحة من النصائح » .

الثاني : قاصر على حال وصف البلد لمن لا يعرفه وصفاً يطابق الواقع من ان المصري مستقيم الميل سليم الذوق، زكي العقل، وأنه في غاية الاستعداد للمدنية. وأنه يعوزه الترقى الأدبي وان القوى منصرفه الى إنائه إياه ، وان المالية المصرية قد حسن حالها . فيجب أن تحول قوى التمدين أكثرها الى الترقى الأدبي . ولا خلاف في هذا الوصف بين ما ذكره سمو الأمير وبين ما يظهر من تقارير الحكومة المصرية وأعمالها وتقارير جناب لورد كرومر نفسه .

الطرف الثالث : ان سمو الأمير يتكرر على من يقولون بوجود التعصب الديني في مصر قولهم — وأنه يبرأ من تهمة حب الاستبداد بالسلطة دون الأمة ، بل هو يرغب مشاركتها إياه في الحكم — فاما التعصب الديني فإنا نكاره وأعجب على المنصف لأنه غير موجود في الواقع . وأما حبه مشاركة الأمة إياه فليس معناه عند من يفسره بحسن نية ان الأمير يشارك في الرأي جزئياً بعينه ، بل أولى به أن يفسر بأن الأمير وحكومته متفقان على مشاركة الأمة إياها في العمل ، بدليل أن الحكومة ورأسها سمو الأمير تميل الى توسيع اختصاص المجالس المديرية (كما ذكرنا في الجريدة أمس) ولا يبعد أن ذلك يتدرج الى توسيع اختصاص المجالس الأخرى النظامية، حتى يؤول الأمر بالتدرج الى مشاركة حقيقية فعلية . وهذا لا يستفاد منه مطلقاً ان الأمير يعضد حزباً بعينه ، اذا كان القول بالتعصيد مستفاداً من هذا التصريح .

على أن لفظ المشاركة الذي عبر به سمو الأمير لا ينصرف الى المجلس النيابي لأنه متى وجد المجلس النيابي لم يكن في الأمر مشاركة فعلية . إذ مجلس النواب متى وجد أخذ من الأمير كل سلطة .

تلك هي أطراف الحديث الحديوي ، فما الذي فيها مما يؤدي بالتيمس الى أن تحمل على الأمير حملتها الأخيرة التي نشرت ملخصها « الأجيشن ستندرد » وما الذي يمكن أن يسوء المحتلين منه الاً عدم إطراء الحكومة اطراءً صريحاً كعادة الملوك والأمراء في أحاديثهم . على أن العبارة الأخيرة لسموه من أنه يعمل بالنصائح التي ينصح بها لا تفسر الاً بأنه يعترف لمجموع حكومته ونصائحه ، بأن الخير الذي وصف البلاد فيه ، هو من آثار عمل حكومته بنصائح المحتلين بالضرورة .

وعلى ذلك فانا نرجو محتكري الوطنية أن لا يزيدوا في الطنبور نعمة ، وان يقلعوا لمصباحة الأمة عن الشعب المؤدي الى سوء الظن بين الجناب العالي وبين حكومة الاحتلال ، أو بين الأمة وبين الحكومة ، فإن حسن الظن هو الطريق الوحيد لتحقيق المطالب السامية .

- ٢ -

دار هذا الحديث بين الجناب العالي^(١) والمستر نذيسي الكاتب المعروف قبل سفره الى لندن. ثم ورد أمس تلغرافياً على الايتندار اجيسين بجملة كما ذكرت . وهذا تعريفه :

إني تشرّفت بدعوة الجناب العالي الى محادثته قبل سفري من القاهرة . وإن بيني وبين سموه من العلاقات الودية ما كان بيني وبين أبيه الخديو توفيق وجده الخديو اسماعيل فكنت ألقى الملاحظة والانعطاف الراسخ من الجدّ والأب والحنيد ولولم ألق غير هذا كله لكان لدي من البواعث ما يحملني على تلقي تلك الدعوة الخديوية بالترحاب . وفوق هذا انني كنت أشعر شعوراً شخصياً بأن الرأي العام البريطاني يزعم بمعرفة رأي الجناب العالي في شأن الحالة السياسية الحاضرة بالقطر المصري وجميع الذين سمعوا الخطبة الوجيزة التي ألقاها سموه في أثناء المأدبة التي أقيمت أكراماً له في غلدهول أيام زيارته الأخيرة للندرا — يعلمون أن سموه يتكلم الانكليزية بسهولة ويعبر فيها عن آرائه بعبارة صحيحة كل الصبغة . ولكني أظنه يفصح عن أفكاره باللغة الفرنسية بسهولة أكثر من السهولة التي يتكلم بها الانكليزية وإذا خاطب أحداً يتكلم بلغة الفرنسيين فانه يفضل الكلام بها كجَمِيعِ الشرقيين على التقريب . ولقد جاوز سموه الثلاثين قليلاً وبدأ السمن يظهر على جسمه فزاد ما بينه وبين جده اسماعيل من الشبه الشديد وهناك وجه آخر للشبه بينه وبين جده وهو اعتداله في الكلام عن جميع الناس حتى الذين يعتقد أنهم فعلوا ما يكدر صفاءه ويوجب استياءه . فاني أستطيع أن أقول — وأؤكد قولي — بأن اسماعيل لم يكن ليفوه بكلمات إلا نادراً جداً عن الذين ساعدوا على خلعهم ، بل كان يجنب تلك الكلمات في سنوات نفيته ، وهو متصدع القواد من الجوع ، ملتهب الصدر شوقاً الى مصر . وما يقال عن اسماعيل باشا من وجه الاعتدال يقال عن سمو عباس الثاني فقد خلطت ان سموه وإن يكن يتكلم بحرية عظيمة ظاهرة ، فانه لم يشر قط أقل اشارة شخصية الى سلب من أسباب الاستياء التي حصلت له أو اعتقد أنها حصلت له مدة الحكم الذي انقضى الآن (أي مدة حكم الاورد كرومر) والذي لم تكن تقدر الوكالة البريطانية على انقاذه بدون أن يحدث لسموه سلب للاستياء .

(١) حديث الجناب العالي مع المستر نذيسي نشر بالعدد ٦٦ من الجريدة الحادي في ٢٧ / ٥ / ١٩٠٢

ولقد صرّح بأن ميموه يقدر قدر الخدمات التي أداها اللورد كرومر للقطر المصري بما أحاده من ثقة الممالين بمصر وما أظهره من المساعدة في أعمال الري، فكانت خطته وسيلة لتقدم البلاد في سبيل النجاح المادي ويعتقد ميموه أن نجاح البلاد المادي ينسب الى ارتفاع أسعار القطن في السنوات الأخيرة بقدر ما ينسب حسن نظامه الإداري .

أما الاحتلال العسكري في مصر فيظهر لي أن ميموه تكلم عنه كلام رجل عاقل، فهو يعترف بأن طبيعة الحال أدت الى هذا الاحتلال ولكنه لا يفصح عن أي رأي شخصي متعلق بتفضيله حل المسألة المصرية على طريقة أخرى . ويقول أن مصر كانت ذات ثروة عظيمة وضعف عظيم فلم يكن لها مندوحة عن السقوط تحت حماية دولة أوربية عظيمة وكانت بحيث لو خرجت الجنود الانكليزية من وادي النيل لجاءت بالضرورة دولة أجنبية أخرى لاحتلال محلها . وليس في وسع دولة من الدول الأخرى أن تفعل ما فعلته انكلترا لانجاح مصر من الوجهة المادية . ويعتقد ميموه أن هذا الرأي هو بالاجمال رأي رعاياه المصريين حتى أولئك الذين يريدون استقلالاً أعلى من الاستقلال الحاضر في داخلية البلاد وهم مقتنعون بأنه اذا كان لابد من بقائهم تحت حماية دولة أجنبية فلا يرون نفعاً في استبدال الحماية الانكليزية بحماية أخرى .

وإذا صحت نظراتي في تفسير كلامه المقرون بشيء من التحفظ ، والاحتياط فاني أميل الى الاعتقاد بأن ميموه لا يرجح حدوث تقدمهم من العلاقات الموجودة الآن بين الدولة الحامية والدولة المحمية . فان انكلترا — كما ألمع ميموه — وجدت في مدة احتلالها فرصاً عديدة لتحويل الاحتلال الموقت الى حماية معلنة بموافقة الدول الأوربية الأخرى . وميموه يعترف بأن انكلترا كانت تظهر حسن القصد باعلانها تكراراً انها لا تنوي أن تبقى على الدوام في القطر المصري . غير أنه لم يفت الجانب العسالي ان كل رفض أحجمت به انكلترا عن الاستمادة من إحدى تلك القرص ، كان يدل على أن هدم الطريقة الحاضرة التي تدير الحكومة الخديوية عليها تحت مراقبة المستشارين الانكليز هو أمر صعب تزداد صعوبته يوماً فيوماً . ولا يمكن حدوثه بدون معارضة الدول . وهب ان انكلترا ميالة الى تغيير تلك الطريقة في الحكم فان ميموه لا يستطيع أن يدرك وجه النفع الذي تؤمله انكلترا من تغيير طريقة تمكنت انكلترا بفضلها من الحصول على السلطة العليا ، بدون أن تتحمل المسؤولية مباشرة . ثم قال لي ميموه ما يفيد أنه لم يأت ولن يأت شيئاً يحيز القول بحق وصواب انه دس الدسائس على الاحتلال أو على نفوذ انكلترا في مصر . ثم ذكر لي ميموه هنا انه منذ ارتقى الى الأريكة الخديوية لم ير من جلاله السلطان سوى أعظم العطف وملاطفة وانه يحترم جلاله السلطان عبد الحميد كرئيس روحاني للدين الاسلامي الذي يتمسك به ميموه أشد تمسك .

ثم صرّح سموّه بأنه لم يؤيد قط رأياً من الآراء التي يمكن أن تكون قد جالت في رؤوس بعض رجال الاستانة عن إعادة السيادة التركية الى شبه جزيرة سيناء^(١). وقال مهما يكن مركزي كخديو فلا يستطيع أحد أن ينكر عليّ انني مباشرة من نسل محمد علي مؤسس الأسرة المالكة فلا يمكن اذاً أن يدور في الخلد انه — ولا سيما هو — يحلم بهدم ما بناه جده الشهيد ليعيد مصر الى سلطة الحكومة التركية .

ثم تكلم سموّه بأقوى عبارة عن شكر لجلالة الملك ادوارد السابع لما رآه من اكرامه وبجاملته وأعرب عن حبه واحترامه له وذكر انه لو كان يستطيع لما تأخر عن زيارة انكلترا في كل صيف لا للدلالة فقط على صداقة شخصية، بل للدلالة على معرفة سموّه قدر الاتحاد الوثيق العربي بين انكلترا ومصر التي هي تحت الحماية الانكليزية^(٢) حماية اذا لم تكن معلنة رسمية فهي ضمنية فعلية .

اما الازمة الحاضرة فلم يقل فيها سموّه شيئاً على القريب ، ولم يفه بينت شفة انتقاداً على اللورد كرومر أو سياسته بل مدح استقامته ومقدرته وأصف لأن مفاجأة المرض اضطرته الى قطع سلسلة أعماله الطويلة كعتمد لبريطانيا العظمى . وأظهر ارتياحه الشخصي الى نصيحة جناب اللورد بتعيين السير إلدن غورست خلفاً له ، وذكر أنه لما كان جناب السير غورست مستشاراً للمالية كانت العلاقات بينه وبين سموّه ودادية مستحبة .

ثم بسط لي سموّ الخديو بلا تفصيل القواعد العامة التي يرتئي جعلها أساساً لحري العلاقات بين الحكومة الفعلية والحكومة الشرعية وتلك القاعدة هي التعاون الودادي بين

(١) كانت سيناء أرضاً عثمانية لان الحدود لم تدين بين مصر وهذا الصقع باعتبار أن جميعها أرضاً عثمانية. فانتهز لورد كرومر فرصة أن السلطان أراد وصل القبة بسكة حديد الحجاز الى عمان وأثار مشكلة سياسية حادة أرسل سير ادورد غراي بسببها انداراً نهائياً لتركيا وضمت سيناء الى مصر . وحدث ذلك في سنة ١٩٠٦ . واذا أردت التوسع فانظر مذكرات بلنت :

My Diaries p. 138, 139, 141, 144, 146, 150, 151, 156, 157, 168, 169, 170, 185 ; The Akabah Quarrel, Letter from Mr. Blunt W. Sir Edward Grey, 9 th may, 1907.

وكل هذا في الجزء الثاني من ذلك الكتاب .

(٢) قول الخديو عباس في سنة ١٩٠٧ لمستر ديبي : « ان مصر . . . هي تحت الحماية الانجليزية ، حماية اذا لم تكن معلنة رسمية فهي ضمنية فعلية » . . قول في غاية الحكمة وأرجح أن سموه لم يرد بذلك إلا رد دعوى الانجليز بأنهم احتلوا مصر بحسن نية وأنهم يريدون الجلاء لما يحزن وقتهم ، ورمى بذلك « تنبيه الرأي العام لحقيقة السياسة الانجليزية » .

الفرعيتين^(١) . ثم أفصح عن اقتناعه بأن الفصل الانكليزي الجنرال أيثا كان يهتم بنجاح مصر بقدر اهتمام مموره .

وقال ان الشعب في البلاد المصرية مثل كل شعب في البلاد الشرقية لا يمكنه أن يتصور الحكومة في غير شخص الحاكم كالخديو نفسه . وان مموره مثل الحكومة الشخصية على شكل يعجز عنه أي فصل جنرال أجنبي . ومموره يعتقد أن مجرى الأحكام يكون أسهل عما يرى إذا كانت الإدارة الوطنية والإدارة الأجنبية تشغلان يداً واحدة .

وكل ما أمتهطع قوله هو أن ممور الخديو أكيد لي أنه إذا سئل رأيه في مسائل تتعلق بالعادات والقوانين والمصالح صرح بأن رأيه هو ضرورة المحافظة على قواعد العدل التي أقيمت في العهد البريطاني، فإن العدل البعيد عن الخوف والمحابة هو — على رأي مموره — الواجب المتحتم على كل حاكم .

ثم شك الجناب الخديوي من الجرائد الانكليزية التي أتهمته تهمة ما معينة ولما كذبها تكذيباً صريحاً علنياً، لم تعتذر الى مموره .

(١) يقصد سياسة الوفاق : انظر باب سياسة الوفاق في هذا الكتاب .

— ٣ —

كان من المنتظر قبل الآن أن يزور سمو خديونا المعظم^(١) لوندرة في هذا العام لأنها نتيجة تكاد تكون لازمة لدلائل الوفاق بين سموه وبين الإدارة الانكليزية في مصر بعد ذلك الجفاء الطويل الذي سببته سياسة اللورد كرومر . وإن من لا يزال يعلق بذهنه أثر من حديث سموه مع المستر ديسي خصوصاً ما يتعلق منه بالروابط التي خلفتها الظروف بين مصر وبين انكلترا يجد أن زيارة سموه لوندرة ليست من الأمور المفجائية التي يصح التظن في أسبابها أو يخشى من نتائجها . كلاً أنها نتيجة طبيعية للوفاق الذي اشتهر أمره ودل عليه الحسن . فهما يكن من تخمين بعض المفكرين فانا لا نرى لهذه الزيارة الودية أهمية سياسية يكون من ورائها تغيير الحالة الحاضرة في مصر الى حال أخرى . وكل ما يمكن أن تنتج هذه الزيارة من النتائج — ان كان لها نتيجة سياسية — هو أن تفسح الإدارة الانكليزية للسلطة الشرعية مجال الاشتراك معها في تصريف الأمور التي لا تضر قاعدة الاحتلال ولا تنفع في انهاء سلطة الأمة والاعتداد برأيها في الأعمال العامة أكثر من الآن . ذلك لأن كل ما تنتظره الأمة من نتائج أعمال سمو الأمير وأعمال المصريين لدى الانكليز انما هو الدستور . وقد عرف فيه آخر رأي الانكليز وما العهد ببعيد عن تقرير السير إلدن غورست وتصريحات الحكومة الانكليزية في البرلمان . تلك التصريحات تدل بوضوح على أن انكلترا لا توافق الآن على منح الدستور، ولا توافق على الحكومة الذاتية، ولو على شكل استبدادي، أسنى أن يكون الحكم في مصر للسلطة الشرعية والوزارة الأهلية والموظفين المصريين . الزيارة لا يترتب عليها تقرير العمل في مصر على غير ما قضت به تلك التصريحات فلا يمكن أن تأتي بنتيجة ذات

١ — نشر بالعدد ٣٧٥ من الجريدة في ٢ من يونيو سنة ١٩٠٨ بعنوان « سفر الجناب العالي »

أثر سياسي جدّي على أي حال . كذلك لا يمكن أن تكون زيارة ممّوه من شأنها أن يخشى منها على المصالح المصرية لأن ممّوه حفظه الله يعلم مقدار اخلاص أمته له وأهميةهم آملاً كباراً بنياته السامية ومقاصده النافعة . ولأن الحالة الحاضرة هي من طبيعتها ألاّ تقبل التحول إلاّ إلى أحسن منها . فاذا يخشى الناس من تغيير حال هو أسوأ ما يكون : حكومة ذات سلطة باطنة لها كل التصرف، وسلطة ظاهرة لا تملك من أمرها شيئاً . حكومة لا تخشى أن يشهر عنها أنها تأبى على الأمة أن تتعلّم على تفقّتها الخاصة كما هو حاصل الآن من توقف الحكومة في اجابة مطالب لجنة شورى القوانين . حكومة يبين عليها أنها تعتبر صوت الرأي العام صرخة في واد لا يقام لها في التشريع وزن .

من أجل ذلك لا نجد محلاً لأن نعلق أهمية سياسية على زيارة ممّوه لانكلترا تزيد عن الأهمية السياسية التي علقناها على اتفاقه مع جناب المقيم البريطاني هنا من عام أول . بل أولى بتلك الزيارة أن تعتبر زيارة ودادية تقوي روابط الوداد والوفاق بين ممّوه أميرنا وبين جلالة ملك الانكليز .

وإننا نرجو الله لسموّ أميرنا المحبوب ، منفراً سعيداً ، مقروناً بالصحة والعافية ، وعوداً أحمد .

— ٤ —

احمد شوقي بك الشاعر^(١)

فهم الناس من حديث شوقي بك^(٢) الشبيه بالرسمي أن عابدين تعترف للانكليز على مصر بشيء من الحقوق أو على الأقل أن الانكليز قد أصبحوا شركاء لسمو الخديو في حق الحكم. في حين أن شوقي بك يقول في حديثه أن جلالة السلطان يعتبر أمر البرلمان المصري من الحقوق الخاصة بسمو الخديو. فكان شوقي بك يريد أن يقول في معرض الاعتذار للمصريين عن الجناب العالي أو عن عدم استعداد سموه الى منح الدستور ان الاحتلال الانكليزي الذي لم يبق لسمو الخديو سلطة فعلية ذات أثر حقيقي في حركة الحكومة والذي قصر سموه على حيازة الحقوق الشرعية دون استعمالها أن هذا الاحتلال أصبح شريكه في تلك الحقوق الشرعية أيضاً، لأن منح الدستور هو تنازل من قبل الأمير عن بعض حقوقه الشرعية، فإذا علق سموه هذا التنازل على رضى الانكليز، كان معناه أنه معترف بأن للانكليز حقوقاً على مصر.

وإننا نحن أصحاب البلاد وساكنيها ننكر على الانكليز أي حق من الحقوق على مصر وننكر عليهم أن احتلالهم الفعلي الذي لا أصل له من القانون، يمكنه أن يكسبهم أي حق علينا أو على بلادنا. ويصدقنا في هذا الانكار جميع الدول الأوروبية والقانون الدولي والانكليز أنفسهم لأنهم الى اليوم لم يدعوا أنهم كسبوا حقاً من الحقوق. على ذلك لانحش نتيجة سيئة من حديث شوقي بك الشبيه بالرسمي فيما يختص بهذه النقطة، نقطة اعتراف عابدين بحق للانكليز على مصر. ولتطمئن قلوب الذين ظنوا أن هذا الاعتراف هو نتيجة من نتائج سياسة الوفاق التي لم تر الأمة منها خيراً الى الآن.

(١) نشر في العدد ٤٧٤ من الجريدة في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان «تكوين الحركة الوطنية»

(٢) احمد شوقي بك أمير الشعراء، وكان شاعر البلاط، واشتهل بالدباسة قليلاً فام يروق رجه الله.

غير أن شوقي بك ذلك الشاعر المطبوع القديم والسياسي الجديد، أراد بحريته صرف
الامة المصرية عن طالب حقوقها من الجناح العالي فوضع سيده بهذه التصريحات في مركز
كان مركز السكوت خيراً منه . لأنه إذا كان الانكليز شركاء لسموه في حق منح الدستور
فيما يخصه لظهر ذلك بالأعمال الحسية . ألم يرفض سموه طلب الجمعية العمومية تأليف مجلس
النواب إذا كان يرأس مجلس النظار ، أم هل طلب سموه حفظه الله من رجال حكومته أن
يحضروا مشروع الدستور أو النقطة الأساسية فيه ليدور عليها البحث بينه وبين الانكليز
الذين جعلهم شوقي بك له شركاء في حقوق الخديوية المصرية ؟ وهل أظهر سموه من الغضب
لامتناع الانكليز عن موافقته على الدستور ما أظهره في فرصة وزارة فخري باشا^(١) أو فرصة
حادثة الحدود ؟ إذا لم يكن شيء من ذلك فهل يعرف شوقي بك وهو اللسان السياسي لسراي
بأي واسطة يمكن للامة أن تثق حقيقة بأن سمو الخديو مستعد لمنح الدستور أم يكون
حديث شوقي بك هو حديث أريد به النتيجة التي أريدت من سؤال المستر « ما كنيل » في
البرلمان الانكليزي حين اعتد المضيرون في طالب مجلس النواب في الربيع الماضي إذ وقف
المستر ما كنيل في المجلس يسأل ناظر الخارجية الانكليزية عما إذا كان الخديو يستطيع
منح الدستور بغير رضى الانكليز . قال ذلك بالضرورة ليسمع صوته من لوندرة الى المصريين ،
حتى يلتبسوا العذر لسمو أميرهم الذي لا تزال حكومته شخصية في القرن العشرين . إن
كانت النتيجة التي أريدت من حديث شوقي بك هي عين النتيجة التي أريدت من سؤال
المستر ما كنيل ، فقد صدق الذين قالوا في هذا الصيف ان سياسة الوفاق تنحصر في توسيع
السلسلة الشخصية لسمو الأمير بعض الشيء في مقابل أن يرضى سموه عن تعرف الانكليز
في مصر ، فتسكن الحركة الوطنية وتقبل مطالب الاستقلال .

(١) انظر تعليق في ص ٧٢ من هذا الكتاب

لورد كرومر

أمام التاريخ^(١)

— ٩ —

لو بقي جناب لورد كرومر طاماً واحداً في منصبه لعيد عيده الذهبي في خدمة دولته لأنه صرف حتى اليوم تسعة وأربعين عاماً في خدمة المصلحة البريطانية . ولقد أصدرت « الجريدة » أمس ملحقاً ذكرت فيه لمعة من ترجمته فيجمل بها اليوم أن تفصل أعمال ذلك السياسي العظيم وتدعها تنطق بما له وما عليه . قيل إن ضابطاً مدح نابليون قبل معركة في إيطاليا ، فقال له « انتظر حتى ترى أعمالي » فنحن رأينا أعمال اللورد ورأينا نتائجها ، فلنستنطقها في الحكم له أو عليه .

تنقسم أعمال اللورد في مصر قسمين : مالية اقتصادية وسياسية
أما أعماله المالية الاقتصادية فيبتدئ تاريخها في مصر سنة ١٨٧٧ إذ عين عضواً إنكليزياً في صندوق الدين المصري ، فأظهر لدولته من صدق النظر وسعة اطلاع في المسائل المالية ما أنساها القاعدة القائلة أن الذي يربى بين التناقض والمداخيل « كالشباب أفان بارنج » لا يميل به طبعه إلى المالية أو السياسة . وفي سنة ١٨٧٩ اتفقت الحكومتان البريطانية والحدوية على تعيينه مراقباً عاماً للمالية المصرية ، لأن انكساراً كانت تتم مع فرنسا أشد اهتمام بالمالية المصرية صوتاً لأموال الإنكليز والفرنسيين ، فأظهر براعة كبيرة . وكان في جملة الذين مهدوا السبيل لإصدار قانون التصفيّة^(٢) الذي ضمن للدائنين الأوروبيين أموالهم مع فائدتها . وقبل أن يصدر ذلك القانون حدث أن مالية الهند ارتبكت ارتباكاً شديداً فعينتته حكومة عضواً مالياً في المجلس الهندي ، وهتاك لم يفعل إلا ما زاد حكومته ثقة به . ولما

(١) نشر بالتدريج من الجريدة في ١٣ من إبريل سنة ١٩٠٧ بعنوان « لورد كرومر أمام التاريخ »

(٢) في ٢ من إبريل سنة ١٨٧٩ ألغت لجنة التصفية ، أي تعفية الديون المعبرية لأوروبا ، وصدر قانون

التصفية في ١٧ من يولية سنة ١٨٧٩ .

تقرر أن يغادر السير ادوارد ماليت معتمد انكلترا القطر المصري، لم تجد الحكومة البريطانية رجلاً أخلاقياً بمنصبه من لورد كرومر (وكان لا يزال اسمه السير إلفن بارنج). ولما اجتمع مؤتمر لندرة سنة ١٨٨٤ للنظر في المالية المصرية كان فيه مندوباً محترماً الرأي. وكان يقول مثل كل عاقل انه لا يمكن الاصلاح في مصر قبل أن تقوم المالية فيه على أساس متين. ولا تقوم المالية على ذلك الأساس إلا اذا زادت مواردها ووثقت بها أوروبا. ولا تزيد مواردها الا اذا تحسنت أحوال الري على الأخص فأصبحت أرض مصر تنبت من الخيرات كل ما تقدر على إنباته. وأما الموارد الأخرى كالجارك والسكك الحديدية والبومسة وسائر مصادر الدخل، فانها تأتي في المقام الثاني. ولذلك أفرغ كل جهده لدى الدول حتى حملها على عقد قرض خصّ جزءاً منه باري.

وما جاءت سنة ١٨٩٩ حتى صار دخل الحكومة ١١٤١٥٠٠٠ جنيهه وكان كلما زاد التحسن في المالية زاد في المساعدة على تخفيف الضرائب، غير أن النفقات كانت طائلة بسبب فوائد الديون ونفقات المشروعات.

وكان لدى لورد كرومر مشروعان يؤلمان به ويشكو منهما. أولهما: صندوق الدين. والثاني: وهو متعلق به تخصيص ما يقده قانون التصفية بالديون كالدائرة السنوية والدومين ونحو نصف دخل السكك الحديدية، فلم يجد من وسيلة للخلاص من هذين المشروعين سوى الاتفاق مع فرنسا أولاً. وحدث أن جلالة الملك ادوارد مال الى هذا الاتفاق وحبيه الى حكومته، فاعتم كرومر الفرصة وأيده بما استطاع، كما ذكر أخيراً في حديثه مع مراسلي الطان.

أما السبب الذي جعل لورد كرومر على الشكوى من صندوق الدين مراراً في تقاريره، فهو ان الصندوق لم يكن يقدم كل ما تطلبه الحكومة المصرية من الأموال اللازمة للاصلاح. وقيل إن لورد كرومر لما أذن بتأسيس البنك الأهلي وأيده تأييداً معروفاً كان يؤمل أن يقوم يوماً بمقام صندوق الدين. وها نحن نرى هذا الأمل يوشك أن يتحقق في الواقع.

ولما تم الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤^(١) بين فرنسا وانكلترا كان أول ما فكر فيه اللورد كرومر حل عرى صندوق الدين فرضيت فرنسا بالشروط التي عرضها عليها. ثم وافقت الدول الأخر التي لها أعضاء في ذلك الصندوق، ولا تأتي سنة ١٩١٣ حتى يصبح صندوق الدين أثراً بعد عين يتحدث عنه المصريون كما يتحدثون الآن عن المراقبة الثنائية ومؤتمر لندرة وما شاكلهما. ولقد بات لورد كرومر في راحة عظيمة من الوجهة المالية بفضل ذلك الاتفاق، فلم يعد يرى

(١) اتفاق عقد بين فرنسا وانكلترا بأن تطلق كل منهما يد صاحبتها، تلك في شمال افريقية وهذه في مصر

فرنسا تعاكسه كما عاكست في مسألة تمويل الدين ، ولا تشاكسه كما فعلت مع روسيا حين أخذ نصف مليون جنيه من صندوق الدين لحملة السودان ، ثم اضطر إلى رده بحكم من المحكمة المختلطة . ولا يشك أحد في أن لورد كرومر فاز فوزاً مالياً عظيماً بإدخال ما أرادته من المواد المتعلقة بالمالية المصرية في ذلك الاتفاق . كما فاز مع حكومته فوزاً سياسياً بحمل فرنسا على التمهيد لهم فيه « بأنها لا تقيم أقل عقبة في سبيل انكسار مصر سواء كان بطلب تعيين موعد للإجلاء أو غيره »

وكان من سياسته المالية أيضاً — وهو أمرٌ يوجب الشكر الجزيل — ان يرفع أثمان الربا الفاحش عن عواتق الفلاحين فأنشأ البنك الزراعي بعد انشاء البنك الاهلي ونصح للحكومة المصرية وللبنك الاهلي بأن يساعدها حتى تقدم للفلاحين مبالغ صغيرة تسهل عليهم سبيل المعاش ، فأنشئ هذا البنك وجعل من مواد قانونه ان يسلف الفلاحين من عشرة جنيهات الى ٥٠٠ جنيه بفائدة ٩ في المئة ، غير ان بعضهم ينتقد على البنك المذكور بعض أمور ليس هنا محل ايرادها ، وسنعود اليها تحقيقاً للأمنية التي قصدها لورد كرومر من تعاضده وهي صون مصلحة الفلاح من شرّ المربين .

وليس في وسع أحد ان ينكر النتيجة الباهرة التي وصلت اليها مصر بفضل تلك السياسة المالية، وإذا كان بعضهم ينتقد تفاصيل صغيرة في بعض المصروفات، فان كل طافل ينظر نظرة شاملة صادقة الى تلك السياسة، يحكم بأن لورد كرومر من أعظم الاقتصاديين وأكبر الماليين فكم زادت مساحة الأراضي المزروعة منذ سنة ١٨٨٣ إلى اليوم ، وكم زادت قيمة الأرض الزراعية وأرض البناء بفضل سياسته . فليس بعجيب ان تعظم ثقة الأوروبيين باللورد حتى صاروا يعدون كلته حجة . أما خلاصة آرائه في الحالة الحاضرة فهي ان هذا النجاح الاقتصادي العظيم قائم على قواعد راسخة، غير انه يجدر بالمصريين وغيرهم أن لا يتهوؤوا في الاقبال على إحدى الشركات قبل أن يدققوا ويفحصوا ويستشيروا حتى يعموا اذا كانت ثابتة القواعد قوية الأركان . فليعمل المصري بنصيحة ذاك المالي الراحل والشيخ الكبير، فان تلك النصيحة ثمرة اختبار طويل وتجارب كثيرة .

أعماله السياسية

لا ينكر أحد على لورد كرومر انه سياسي يحنك بعيد النظر رجب الصدر، طويل الأناة ، كما يجب على كل سياسي . غير ان سياسته لا تخلو من أثر العسكرية التي صرف فيها شبابه . نريد انه شديد المراس في مطالبه ، عظيم الاصرار على أمره . يبقى سنوات عديدة يسعى الى

غاية واحدة ويتخذ من كل سانحة حجة وبرهاناً لتأييد رأيه . ولا يدلنا على هذا كله مثل الحوادث التي جرت منذ سنة ١٨٨٤ الى اليوم، ولو اتخذنا من تلك الحوادث مسألة الجلاء فقط مثلاً ، لسكانت برهاناً كافياً على خطته . فانظر كيف انه كان يجاهد جهاداً متواصلاً حتى يستميط في كل زمن وسيلة جديدة لا يصاح قدم دولته في وادي النيل فسيّر حملة السودان وكان في كل ساعة يستنجد الدماء الانكليزية التي أريقَت في أم درمان على كل انكليزي يلفظ كلمة الجلاء . حتى استمال الى رأيه كبار الأحرار والمحافظين فأيده لورد روزبري كما أيده لورد سالسبري ، واستمال اليه لورد لانسدون ، كما استمال سير ادوار غراي ، وبات الأسطول البريطاني العظيم حارساً لما قرره في المسألة المصرية . فأرأينا حكومته ترد له طلباً أو تستنكر عليه سياسة ، ولو بلغت أقصى درجات الشدة . وإننا نورد للقارئ هنا مثلاً واحداً لتلك الثقة العظمى بسياسته .

لما وقع الخلاف على تعيين سعادة نخري باشا خلفاً لمصطفى باشا فهمي سنة ١٨٩٣ ذهب لورد كرومر الى طابدين واعترض اعتراضاً شديداً على تعيين نخري باشا وأظهر لسمو الخديو أن اصراره على رأيه يجعل الأمر خطراً ، وأبرز له تلغرافاً من اللورد روزبري ناظر الخارجية يؤيد قوله (١) .

فان معتمداً سياسيتنا نجد من حكومته مثل هذا التعصيد في مثل هذا الحادث يستشعر نفسه من نفسه حزماً وان يكن بلا حزم . فكيف برجل عسكري مثل لورد كرومر . واذا أراد المطالع برهاناً آخر على تقديس حكومته لكل رأي من آراء لورد كرومر في المسائل المصرية فليذكر حادثة فاشوده (٢) التي كادت تضرم نار الحرب بين انكلترا وفرنسا ، وما تلك الحادثة وطرد كولونل مرشان ورجاله إلا تأييداً لسياسة لورد كرومر ، وما الاتفاق الذي عقد بين فرنسا وانكلترا بعد تلك الحادثة على مناطق السودان إلا بناء على رأي لورد كرومر أيضاً فكان تمهيداً لاتفاق أكبر وخطوة أوسع في سبيل التقرب بعد ذلك التباعد بين الدولتين .

(١) اسقط الخديو عباس وزارة مصطفى باشا فهمي في يناير سنة ١٨٩٣ وعين نخري باشا رئيساً للوزارة وأراد بذلك ان يحقق سلطته الشرعية . فل ذلك من غير علم كرومر ، فامتنع كرومر عن الاعتراف بالوزارة الجديدة قبل أن يعرف رأي حكومته ، وانتهى الأمر بأن عدل عن تعيين نخري باشا وعين رياض باشا رئيس وزارة .

(٢) وقت حادثة فاشوده في اكتوبر سنة ١٨٩٨ ، احتل السكولونل، مارشان، بفرقة من الجنود الفرنسية جزءاً قاله الإنجليز انه تابع للسودان وان لمعبر حقوقه بالسيادة عليه . وقد بلغ النزاع بين بريطانيا وفرنسا مبلغاً كاد يتقرب من ورائه حرب بين الدولتين .

ولما عقد ذلك الاتفاق، أي اتفاق سنة ١٩٠٤، استراح اللورد من المسألة المالية الدولية في هذا القطر، كما استراحت دولته من المعارضة السياسية، ثم التفت إلى المسألة الدولية القانونية فكتب في العام الماضي فصلاً طويلاً عن وجوب تغيير الطريقة القديمة في الامتيازات الأجنبية، ثم نشر في هذا العام الفصل الضافي الذي اطلع عليه القراء، فكانت حملاته على طريقة الامتيازات متتابعة كحملاته على صندوق الدين قبل أن نال مراده.

وليس بنا من حاجة إلى زيادة الاسهاب في هذا الباب فإن كل خطبة لرجال الحكومة الانكليزية، وكل تقرير من تقارير لورد كرومر، وكل أثر من آثاره السياسية، يظهر حقيقة تلك السياسة التي اتبعها الشيخ الراحل. ولقد كان تقريره الأخير كوصية سياسية قبل رحيله عن هذا الوادي. ويعلم المطالع مما نشرناه أن اللورد لا ينصح لدولته في تلك الوصية ببسطة الحماية على مصر، لأن بسطها يقضي بتغير في الحالة السياسية مع أن انكاثراً تعهدت في الاتفاق الانكليزي الفرنسي بأنها لا تغير شيئاً من تلك الحالة كما تعهدت فرنسا بأن تطلق يد انكاثراً في القطر المصري.

نتيجة تلك السياسة

فما هي نتيجة تلك السياسة كلها؟ نتيجتها أننا إذا نظرنا إليه بعين انكليزي فلا يصحنا سوى الثناء عليه. أما إذا نظرنا إليه بالعين التي يجب على المصري أن ينظر بها إلى مصلحة وطنه، فلا يمكننا أن نصوغ له شيئاً من الثناء على عمله السياسي في مصر، فإنه حرم مصر من حياة سياسية تطمح إليها كل أمة حية. وإذا كنا لا نستطيع سوى الاعتراف بأن اللورد وسع نطاق الحرية الشخصية، فلا يمكننا أن ننكر أنه فعل العكس كل العكس مع موظفي الحكومة من المصريين فنزع حريتهم وسلطتهم ونقوذهم، والقاهها في أيدي الموظفين الانكليز، فبات كثير من أذكفاء الشبان المصريين ينفرون من وظائف الحكومة. ولا أدل على هذا كله من شدة احتياج الحكومة إلى موظفين ومستخدمين. ولا نظن أن قلة الكفاءة التي يذكرها اللورد في تقريره إلا نتيجة التعليم الناقص وسوء معاملة الموظفين والمستخدمين في الحكومة وربما كان يرى خذلان التعليم الصالح موافقاً لمصلحة بريطانيا العظمى لأن جناب اللورد ينظر في كل أمر إلى مصلحة دولته قبل كل شيء: سنة الوطني الغيور على وطنه. وأنه لمن هذا الطراز كلامه عن الوحدة الإسلامية وعن وجود التعصب لها في القطر المصري، مع أن التعصب ليس له فيه أثر على الإطلاق، ولكن هي المصلحة البريطانية تريد أن تمثله هائلاً

مخيفاً . ومن هذا الطراز أيضاً كل عمل وكل انفاق وكل خطوة وكل حركة لذلك السياسي الانكليزي العظيم .

وربما كان في وضع جناب اللورد أن يحصل لدولته على أكثر من الفوائد التي حصل عليها لو أنه صرف همته أيضاً في كسب ولاء المصريين الذين وصف نفسه بأنه صديقهم، بأن وضع للتعليم العام قواعد تجعله منتجاً مفيداً للامة، ودفع عن المعارف العمومية من كان يناهضها . واعتمد في الاصلاح على أكفاء المصريين ورشعهم بحرية العمل الى حسن الادارة ورغب عن محور الجنسية المصرية المصنعة بما قال من انشاء جنسية دولية لمصر^(١) . لا شك انه بذلك كان يكسب لدولته صداقة الامة المصرية ولشخصه ثناء من المصريين يعادل ثناءهم عليه لعمله على نمو الحرية الشخصية واحترام الحق والمساواة بين طبقات الامة .

(١) انظر الى أي حد بلغت صداقة هذا اللورد .

— ٢ —

للسياسة الانكليزية عدة مزايا^(١) أو بالأولى عدة قوى متماكة متضامنة يتألف من
 بنوعها تلك السياسة التي تحكم على خمس العالم . وإحدى تلك المزايا أنها لا تنقل سفيراً في
 عاصمة ولا حاكماً في مستعمرة ولا معتمداً في بلد، إلا إذا قضت الدواعي القاهرة كما حدث
 للورد كرومر معتمداً في القاهرة . فان هذا السيامي الكبير يقيم في العاصمة المصرية منذ
 بضعة وعشرين عاماً . ولولا طول إقامته لما تمكن من اظهار مقدراته . لأن النقل يقطع على
 السياسي سلسلة أفكاره التي يتمكن بها من الصعود إلى أعلى مراتب العلاء . فلورد كرومر
 كان كبيراً بثلاث : مقدراته الشخصية ، ومساعدة دولته له بكل قواها ، وسعة الوقت الذي
 انفسح له في مصر . وكل من يرسل نظرة شاملة إلى أعمال لورد كرومر منذ تعيينه معتمداً
 لدولته في هذا الوادي، يجد أن تلك المزية في السياسة الانكليزية ساعدته أعظم مساعدة
 لأنها مكنته من أعتمام سلسلة أعماله حلقة حلقة ، والرجل كما يشهد له الخصوم قبل الأحباب
 بعيد مرمى النظر ، طويل حبل الصبر ، فكان كل عمل يأتيه تمهيداً لما يأتي بعده وتوطئة لسبيل
 الغرض الذي وضعه نصب عينيه . فما وافق على ترك السودان في أوائل عهد الاحتلال إلا
 ليعتني استئناف الحملة على تلك البلاد ومسيحة جديدة بين يدي الاحتلال يتوصل بها لزيادة توطيد
 التقدم الانكليزية عند الفرصة الموافقة ، فعرضت له تلك الفرصة سنة ١٨٩٥ حين علم بسير
 مارشان نحو السودان المصري . وما عقد بعد فاشوده الاتفاق السوداني مع فرنسا إلا
 ليزيل ما بقي من آثار الاستياء في نفوس الفرنسيين بعد تلك الحادثة ، ويمهد السبيل
 لاطلاق يد الاحتلال في المالية داخل القطر ، واطلاق يد حكومته من الوحمة السياسية ، فكان
 له ما أراد باتفاق سنة ١٩٠٤ مع فرنسا ، ثم بموافقة سائر الدول صاحبات الشأن في صندوق
 الدين على ما يتعلق بمصر ، فترزع من تلك الساعة أساس هذا الصندوق . وما مدّ اللورد
 يمين المساعدة في ذلك الاتفاق اكتفاءً بما يراه فقط ، بل قال في نفسه نحن نغتنم ما يقدمه

(١) نشر بالعدد ٣٣ من الجريدة في ١٦ من ابريل سنة ١٩٠٧ تحت عنوان خواطر وآراء : أو مزية

من مزايا السياسة الانكليزية »

من المزايا السياسية والمادية ، ثم نجعله تمهيداً جديداً لمشروع آخر عظيم ، هو تغير طريقة الامتيازات في مصر ، وحصر السلطة التشريعية في قبضة بريطانيا العظمى ، وما نَسِئَل هذا المراد بالأمر المستحيل ما دام الاتفاق الوُدِّي موجوداً بين لندن وباريس .

وحسبنا ما تقدم دليلاً ساطعاً على تماسك مشروعات لورد كرومر منذ سنة ١٨٨٤ إلى اليوم ، وقس عليه سائر ما جرى . فلو لم يكن للسياسة الانكليزية تلك المزية لما وصل اللورد الى النتيجة التي ينظر اليها اليوم وهو باسم النحر ، طلق الحياء ، لأنها جعلته عظيماً في نظر دولته ونظر العالم .

ولا فنكر ان الحكومة الانكليزية ، حرة كانت أو محافظة ، يتفق لها أن تنقل منيراً أو معتمداً أو حاكماً بعد تعيينه بزمان قصير ، ولكن هذا نادر عندها بقدر ما هو غاب عند بعض الدول الأخرى .

وبناءً على الخطة التقليدية التي تسير عليها انكلترا مع سفرائها ومعتمديها لا نرى وجهاً للاجتهاد في البحث والتنقيب عن سبب خفي في استقالة لورد كرومر ، فان جميع الدلائل التي ظهرت حتى الآن تدلنا على أن استقالة اللورد مسببة عن اعتلال صحته ، ولولا ذلك لما كان اللورد يقول للسير ادوارد غراي في التلغراف الذي أرسله إلى نظارة الخارجية « ويهمني كثيراً أن أعلم أن الأسباب التي حملتني على اتخاذ هذه الخطة إنما هي أسباب صحية لا غير » . وزد على هذا كله أن صحة اللورد بقيت مدة قبل استقالته وهي تنحرف بين حين وآخر كما ذكرت الجرائد المحلية . والمستفاد من أقوال الطبيين الذين لحظوا اللورد ان شفاؤه مأمول بعد راحة طويلة لأن كل ما يشكو منه ضعف شديد في الأعصاب فلا بد إذاً أن نسمع للورد صوتاً في مجلس الأعيان الانكليزي بعد أن يتم له الشفاء . وسيتقى محترم الكلمة عند قومه في جميع المسائل المصرية على وجه أخص . ولا نظن أن رجلاً صرف معظم حياته في عمل كبير يستطيع أن ينساه أو يحجم عن الاهتمام بكل ما يتعلق به ويرجع اليه .

— ٣ —

استقال لورد كرومر^(١) مصرحاً للملأ هو وحكومة الانكاز بأن أسباب استقالته صحيحة صرفة ، وعلقت الجرائد على نبأ استقالته بما لارجل وما عليه ، ولكنها أبت إلا المناقشة في هذه الاستقالة حتى قال بعضهم أن سببها خلاف قام بينه وبين الوزارة على خطته السياسية في مصر . ولكن الذين يدعون هذا السبب لا يقولون بأن الوزارة الانكليزية قررت مبدئاً جديداً للاحتلال غير مبدئه القديم في أنه مرجع كل الأمور . ولا يقولون بأن الوزارة الانكليزية كلفت العميد الجديد أن يترك مصر اسمو الأمير يتصرف فيها بما يشاء .

وما دام أنه لم يكن من ذلك شيء ، فالانكليز بالأمر هم الانكليز اليوم . وهم الانكليز غداً — منهم ترجى المنفعة ، والبهم ترجع الأمور ، فلا يسكن أمر هذه الحركة التي لا أصل لها ، إلا وترى أصحاب الحاجات يؤمون قصر الدبارة والجرائد تنشر الكتب المفتوحة والمقالات الضافية تبسط فيها مطالب الأمة لعميد الاحتلال — ولا يكون وراء كل هذا إلا مصداق ما قلنا يوم الاستقالة « انكليزي يخلف انكليزيا » غير أن المتتبع لهذه الحركة الباطلة والشغب المستمر يكاد يقع في وهم أن وراء الأكمة ما وراءها من تبدل الأحوال واحياء الآمال وبوارق الاستقلال . لأن الجرائد الملقمة بالوطنية على اختلاف نزعتها أخذت تأمر الناس أن لا يعترفوا للورد كرومر بحسنة مطلقاً فلا يزورونه كما كانوا ولا يودعونه كما يجب على المقيم للمسافر ، وان يحتتموا على أفواههم بخاتم الخوف من التغيير والشهير ، فلا ينطقوا إلا بما يرضي تلك الجرائد من ألقاظ معاداة الورد المسافر وقومه المقيمين . وبالجملة فإنه يفهم من قولها إننا قطعنا العلاقات بيننا وبين الانكليز .

لم يكن شيء من ذلك كله ولم تتغير الحال عن أصلها . وانا تلقاء ذلك لا تخلو سياستنا مع الانكليز من أحد وصفين : إما سياسة معاندة وعداء ، أو سياسة مسالمة لا استسلام . وقد علم العقلاء وجربوا سياسة المعاندة مع بضع عشرة سنة قد جرت بنا من الوجهة الادارية والسياسية إلى هذه الحال التي نألم لها جميعاً كل الألم ، والتي لم يبق معها لنا من ادارة بلادنا إلا محض تنفيذ أوامر الاحتلال في كبير المسائل وصغيرها . ولا شك في أن هذه السياسة سياسة المعاندة عقيمة . إذ كيف يقبل المعاند من المعاند حساباً على أعماله . بل كيف يرجو العدو من العدو إصلاحاً لحاله . أما والله إنا على هذا المذهب لا يمكننا أن نتقدم في مدارج الرقي الأدبي والسياسي شبراً مادام الحال على ما نرى من التقاطع وسوء التفاهم من الجانبين .

(١) نشر بالعدد ٤٤ من الجريدة في ٣٠ ابريل ١٩٠٧ بعنوان « المسألة لا المائدة : وداع لورد كرومر »

فلم يبقَ إلاَّ سياسة المسالمة والحاسنة المقرونة بالحاسبة، وأول مظاهرها الجمالة في المعاملة، ومن هذا النوع يكون اهتمام العقلاء بالاحتفال بوداع لورد كرومر.

رحمكم يا أرباب الأقاليم لا تغربوا بهذه الأمة التعيسة، ولا تكونوا لزاماً عنها، واخلصوا لها النصيح، وذروها في هذه الفترة هادئة، تتكون قوتها من الباقيات لآمن الكلمات الطائحات، واعطوا العقول حقها من حرية التفكير، والأسن قسطها من حرية القول، والنفوس أمرها من الجراءة، وبينوا لها الفرق بين مواطن الانتقام ومواطن التكريم. وبين انتقام الأشخاص وانتقاد الأعمال، ولا تكن الأقاليم في أيديكم كالمعاول يهدم بها بناء الأخلاق، أو كالخشب يستروراءها ضياء الحق، أو السهام تهمل بها أعراض الأشخاص وإلاَّ فما بال بعض الجرائد أخذت تشهر ببعض الكبراء الذين انضموا إلى لجنة الاحتفال وتغمرهم كل يوم بضروب من ألقاظ السخرية غير اللائقة، حتى ذكر بعضها بالأمس أئمة غير الموظفين لتعرف بهم القراء، واعتذرت عن الموظفين بأنهم موظفون. وكأنها تريد بذلك أن ليس لمن يوجد في لجنة الاحتفال أو يحضر الاحتفال شيء من الإرادة أو الاستقلال الذاتي. ولا يخفى ما في ذلك من تجريد فضلائنا وعظام موظفينا وكبرائنا من الاختيار الذاتي. فيمن يكون الرقي الذي نؤمله !! ثم هي لم تحترم الحقيقة فيما أسندته إلى النظار من أنهم يطوفون ببيوت الأعيان فيحملونهم على الاشتراك في الاحتفال بوداع لورد كرومر والوزراء يكذبون ذلك علينا على صفحات الجرائد، ويتبرأون من أنهم يحملون أحداً على غير ما يريد.

أخبرنا أحد الوزراء وقد كنا سألناه عن هذا الخبر الذي أجمعت عليه « الجرائد المتعصبة » في يوم واحد فأكد لنا أن الخبر عار عن الصحة، وإنه لم يخاطب أحد من الناس في هذا الصدد. ثم قال وإني مع ذلك لأرى مانعاً في نظر المروءة وحسن الأخلاق ولا في عرف الوطنية يمنع الناظر من أن يذمه غيره إلى أداء واجب هو نفسه يقوم به.

وفي الواقع فإن الأمر أشهر من أن يتستره، وأهون من أن يحتمل الدعوة إليه أي كتمان. وأبعد من أن تعتبر الصحف مطعناً على صدق وطنية القائمين به. قال أحد علماء الاجتماع: « أن الاعتراف بالجميل هو الاحساس بانتظار جميل آخر في المستقبل ». فإذا كانت الجرائد تريد من الناس أن لا يحتفلوا بوداع اللورد إظهاراً لعدم رضاهم عن الإدارة الانكليزية في عهده، وكان الناس في بلدنا على مذهب ذلك الاجتماع وأنهم لا يعملون العرف لذاته بل للتجار به، أفليس من المصلحة أن يحتفلوا باللورد ليعتقدوا بذلك خيراً من خلفه الذي يجب أن يعتبر الاحتفال باللورد وشمالته مجاملة له هو وجميع الانكليز في مصر أيضاً؟ استقال لورد كرومر فكتبنا أول من نشر إلى المبدأ الانتقاد المرّ على أعماله وأقواله التي

لا توافق مصلحتنا مقرونة بالاعتراف له بأعماله التي فيها صلاح لمصر . ولكن شخص لورد كرومر ومركزه والرابطة التي بين الأمة المصرية وأمتة ، ووجوب صفاء العلاقات بين الأمتين لمصلحة الطرفين : كل ذلك يلوي بنا عن ان نكون من المعوقين في الاحتمال بوداعه واكرام ضيافته ، وتشجيعه بما شاءت المحاسنة القومية والكرامة العربية .

كان لورد كرومر المستبد بالسلطة ، الأمر الناهي الذي يطلب منه اتصال الخير كما يطلب منه دفع الشر ، حتى ائتمد كان بعضهم يستغيث به من المعية ليكشف عنه ظلامته . وكان بذلك مأموم الجانب من أصحاب الحاجات من الأمراء الى الفقراء ، فعلا نفوذه في البلد حتى لترى أصغر الفلاحين متى سرقت ماشيته أو أتلغ زرعه قدّم عريضة للورد كرومر . أصبح اللورد في مصر ضعيفاً لا يملك من سلطانه شيئاً . لا اتصال له بالاحتلال الانكليزي والسلطة الانكليزية في مصر إلاّ كاتصال أحد الرجال المعول على رأيهم في بلاد الانكليز ، ولا صلة بينه وبين الأمة المصرية إلاّ ما يبقى من الرابطة بين رجل أقام في أمة زمناً طويلاً فترك فيها أثراً سياسياً من الأعمال الصالحة وغير الصالحة يسجله التاريخ ، وأثراً اخلاقياً يذكر به شخصه بخير ممن لاقوا خيراً .

وما الأمة المصرية تلقاء سفر هذا الرجل الكبير إلاّ إحدى اثنتين : سياسية تنظر في مآل الأمور من الوجهة السياسية ، أو غير سياسية تنظر في أخلاق الرجل من حيث هو — فان كانت الأولى وجب أن تعرف أن لليوم غداً ، وأن هذا الأمر له ما بعده . وأن قاعدة سياستها مع المحتلين هي المحاسنة دون المعاداة . وأن معاداة القوي بوار ونقص من العلم بالمصلحة ، وأن المظاهرة ضد لورد كرومر ظهور بالعداء وتكران للجميل في وجه الأمة المحتلة في غير جدوى . وبذلك يكون الواجب عليها ان لا تمتنع من الاحتفال بوداع لورد كرومر وان تقوم له بالمجاملة السياسية الواجبة بين الأمتين المرتبطتين افتدائاً بسمو الأمير . وان كانت الثانية كان من الواجب عليها وهي تعترف للرجل بكرامته وزاھتة وبشيء كثير صالح من أعماله ، ان لا تخشى في إظهار الاعتراف بالجليل لوم اللأئمين . ولا ندرى كيف ان السير سكوت والسير غورست عند مفارقتهما لمصر وكانا مرؤوسى لورد كرومر وسياستهما سياسته وعملهما منسوب اليه يعاملان بغير ما يعامل به لورد كرومر نفسه الذي قال فيه شاعرنا المجيد حافظ : « حقيق بتشجيع الحبين والعدا » .

فلتطب الأمة نفساً فما كان كبراًؤها ووزراًؤها ليجمعوا إلاّ على ما يؤيد شهرتها بكرم الاخلاق وحسن المجاملة ولينفق كلّ ما شاء في بناء ملجأ المصدورين الذي يظهر أن الرأي سيسخط على إنشائه تذكراً للورد كرومر . وليتأرجح كل حرّ تهديد الصحف ووعبدها . ولا يسمع إلاّ ما يمليه عليه وجدانه دون ما يكرمه عليه غيره ، فان الحرية في القول والعمل أغلى من أن تباع بالبقاء ، فكيف تباع بالترغيب في خير أو بالأمن من تهديد أو وعيد .

— ٤ —

ما حلت الساعة الخامسة والنصف بعد ظهر أمس^(١) حتى ازدحم الناس بالشرفات والقهوات المجاورة للأبراء الخديوية واصطف البوليس أمام مدخلها وأخذت مركبات الكبراء والوجهاء تدرج بهم نحوها مثنى وثلاث. فلم تقترب الساعة السادسة حتى امتلأت ألواح الأبراء ومقاعد ما ومرسجها الفسيح بكل ذي منصب ومقام من مصريين وأجانب. ولا يسمح المقام أن نذكر كل عظيم ووجه من الذين حضروا فنكتفي بذكر أصحاب الدولة البرنس حسين باشا كامل هم الجناب العالي، والبرنس عباس حليم باشا، والبرنس سعيد حليم باشا، وعطاو فتلو مصطفى باشا فهمي وسائر النظار، وجميع أعضاء اللجنة الاحتفال، وأصحاب السعادة زكي باشا، ووطن باشا، والسير ريجينالد باشا حاكم السودان العام، والجنرال بلوك قائد جيش الاحتلال، وأكثر قناصل الدول الجزرية، وحضرات المستشارين ووكلاء النظارات، وسعادة محمود باشا سليمان، وكثير من أعضاء مجلس الشورى والأعيان، وعدد من السيدات الأوربيات. وما حلت الساعة السادسة تماماً حتى وصل جناب اللورد كرومر، والسير إلدن غورست وقرينتاها، وبعض السيدات الكرام، فدخلت اللادي كرومر، واللادي غورست ومن معها من السيدات الى اللوج الخديوي، وأقبل جناب اللورد كرومر والسير إلدن غورست على صدر المرسح حيث أعدت الكراسي الجميلة المذهبة فعزفت الموسيقى بسلام ملك الانكليز، فوقف الحاضرون كلهم وهتفوا مراراً ترحيباً باللورد فرد لهم التحية باسم الثغر، طلق الحيا، ثم جلس على الكرسي الذي أعد له في صدر المرسح وجلس إلى يمينه صاحب العلوقة مصطفى باشا فهمي، والكونت دي ساريون، وسعادة بطرس باشا غالي. وعلى مقربة دولتو رياض باشا. وجلس الى شماله جناب السير إلدن غورست، وعلى مقربة أصحاب السعادة السردار، وسعد باشا زغلول، ونفري باشا، ومظالم باشا. ووراءهم بقية أعضاء اللجنة وجملة من الوجهاء وأعضاء مجلس الشورى والأعيان والأدباء. ولما استقر المقام بذاك الجمهور الخطير وقف جناب الكونت دي ساريون مدير شركة قنال السويس وألقى الخطبة الآتية بالنيابة عن جميع الزلاء الأوربيين في القطار : يا جناب اللورد — إن اللجنة التي تألفت في اليوم التالي ليوم التبا المتعلق بقرب

(١) نشر بالعدد ٤٨ من الجريدة في ٥ من مايو ١٩٠٧ بعنوان « حفلة توديع اللورد كرومر »

سفركم تمثل جميع الذين يرتبطون برابطة الأسف البالغ والاعتراف بالجميل من غير تمييز بين الملل والأجناس ، ويريدون أن يوضحوا لكم على رؤوس الملائم ما خايرهم من الأسياء لأن أسباباً صحيحة تحملكم على قطع سلسلة من الأعمال تتصل أشد اتصال من نحو ثلاثين عاماً بالبحث عن ضروب النجاح من كل نوع وبإخراجها إلى حيز التنفيذ كما يشهد لكم اليوم نجاح القطار المصري .

ان صاحب العطفة مصطفى باشا فهمي سيخاطب جنابكم عما قليل باسم المصريين وموظفي الحكومة المصرية . أما أنا فعلياً أن أفصح لكم باسم اللجنة (التي أسدي إليها الشكر من صميم القلب لأنها خولتني هذا الشرف) عن عواطف الذين يؤدّون من لباب الفؤاد أن يظهروا الأسف لفراقكم ، والاعتراف بجميلكم ، وان كانوا لا يرتبطون برابطة الجنسية المصرية والمصالح العمومية في هذا القطر .

وأتم أيها السادة : لا تنتظرون مني أن أعدّد لكم هنا ما أداه اللورد كرومر لمصر من الخدمات التي لا تحصى منذ دعي للمساعدة في ادارتها كعضو في صندوق الدين إلى هذه الساعة التي سبتركتنا فيها محفوقاً بالأعجاب والإحترام . وهذا الإعجاب المبروج باحترامنا لشخصه هو أدل ألف مرة من كل الكلمات التي يمكنني أن استخدمها لأصف سلسلة أعماله التي أصبحت مما يدوّن في التاريخ . واني لا أخشى أن أخرج بتعداد تلك الأعمال المهمة عن الحدود التي رسمت لي فان الذين أتكلّم باسمهم أخذوا منهم كما أخذ الوطنيون ثوبهم من ضروب النجاح التي لا تحصى والتي جعلت وادي النيل من أكثر بلدان العالم تقدماً وسعادة . وربما كان أحسن البلدان ضيافةً ، فيحق لهم إذاً بل يجب عليهم قياماً بما يلزمهم من الاعتراف بالجميل أن يشاركوا الذين يعدّدون ما قام به اللورد من الأعمال العجيبة في وحدة غايتها وفي ما صرفه فيها من الجهد العظيم الفعال

على أي لا أريد أن أدخل الآن في تفصيل الأعمال المختلفة الأنواع التي يرجع الفضل فيها إلى ما قدّمه اللورد كرومر من النصائح الرشيدة التي مكنت الأجانب — كما نعلم جميعاً — من الاشتراك الكبير في إسماعاد البلاد تحت ظلال من الأمن والتسامح يصعب أن نرى لها مثيلاً في جهة أخرى من الكرة الأرضية . ولكنني أسألكم السماح بأن أشير إشارة فقط إلى نظام جديد متسع تركه جناب اللورد قبل إخراجهم من حيز المشروع إلى حيز العمل . ولا ريب يا جناب اللورد إنك تتيح كلامي وتحمله على محمل التراف — مع ان التراف لا ينطبق على اخلاصي في الكلام — إذا كنت أقول لجنابك ان جميع النزلاء الأوروبيين

يرجون كل الرجاء ان يتحقق مشروعك^(١) لا سيما وانه ليس لي صفة تمكنني من مثل هذا القول . ولكن ما أشعر إنني مفوض فيه تمام التفويض هو ان أظهر لجنابك كم تأثرنا جميعنا بلا استثناء من الاهتمام الذي أظهرته عند إعداد ذلك المشروع باستطلاع آراء العدد العظيم منا . وكما أشعرتم الأوروبيين بأنكم تريدون أن تشغلوا معهم في زيادة تحسين حالتهم من الوجهتين الأوروبية والمادية .

ههلا لا تخافوا أيها السادة أن أسهب في هذا الموضوع الذي يدخل، سواء أردنا أو لم نرد في السياسة العالية . ولم يذهب عني أننا لا نقيم يا جناب اللورد هذه المظاهرة التي قصد الاجتماع لها كل الطبقات والطوائف ساعة رحيلك عن الأرض المصرية الجميلة التي تجود على الانسان بأمن كنوزها — إلا لنظهر لك ان عرفان الجميل المقرون بالادراك وشرف النفس يتمو في مصر تحت شمسها الوهابة للخيرات، كما تنمو في أرضها أنواع المحاصيل : فنحن إذاً نقدم لجنابك في هذا الآن الذي يتنازعنا فيها حاملاً المسرة والحزن، أجل ثمرة يمكنها أن تشرح صدرك .

وبعد فلتسمح لي يا جناب اللورد أن أقرن باسمك في اظهار أسفنا وانعطافنا واحترامنا اسم تلك التي ساعدت مساعدة كبيرة النفع بلطفها وشفقتها التي لاتعادلها إلا ما اتصفت أنت به من الصفات الحازمة التي رفعت شأن مهمتك في هذا القطر . فان اسم اللادي كرومر سيبقى في ذاكرتنا صورة حيّة لطيبة النفس وستمنلها على الدوام منعطفة انعطافاً لطيفاً الى مؤاساة البؤساء وتخفيف الآلام عن نفوسهم . ونحن ندعو لها كما ندعو لجنابك من صميم الألفة المتجددة بأن تعود اليك الصحة والعافية وإذا أجيبت دعواتنا فانك تتمتع بأجل مكافأة يمكن المرء أن يتمتع بها في الدنيا وهي أن تنظر وأنت في اعتزالك المهني إلى جني ثمار البذور التي زرعتها في وادي النيل .

أيها السادة : لقد انتهيت من الكلام لكن اللورد كرومر يسمح لي ولا شك بأن أضيف كلمتين فقط الى ما قلته ، وان تعرضت بقولها للإخلال قليلاً بالنظام الذي رسم لي ا فاني تكلمت باسم لجنة الشرف العامة التي أشرت الى تأليفها ولكن يلوح لي اني لا أقوم بكل مهمتي اذا كنت لا أرفع الى جنابك اكرام لجنة أخرى شرّفتني بانتخابي رئيساً لها وهي تتألف من أعيان الأوروبيين في القاهرة فقط ولا تشغل وظائف رسمية ولم تشأ الظهور منذ

(١) مشروع تعديل الامتيازات الاجنبية وكان كرومر يحاول أن يؤلف مجلس تشريع دولي فيتلخص من الامتيازات ويتخلص من شغفية التشريع المصري والقضاء المصري ، ومن ثم يمد يده الى المناحيين فيتلخص عليها بيد بريطانيا الحديثة ، فما أعظم حبه للمصريين وما أسلم نوايا اللورد الكبير III .

تنظيم المظاهرة الحاضرة لأنها أعم وأوفى بالغرض . بيد اني لا أريد أن أُلقي باسم تلك اللجنة خطبة خصوصية لأنها تكون عبارة عن ترديد ما قلته الآن ، وإنما أقول لجُنابك كلمتين وأمل أن تبقىا في ذاكرتك « وهما الأسف وعرفان الجميل » وإذا كنت قد تجاوزت حد وظيفتي كخطيب رسمي فأشرت الى عمل تلك اللجنة الخاص فذلك إلا لأنه كان في عداد واجبات الشكر التي كلفت بتقديمها لجُنابكم .

أما الكلمة الثانية فتتعلق بشخصي وهي انه يستحيل عليّ أن أعود الى الجالوس بعدما تكلمت باسم الذين فوضوا اليّ الافصاح عن عواطفهم بدون أن أظهر السرور الأممي يجعل هذا الشرف لرجل فرنسوي . ويأوح لي أنني أكون ناكر الجميل اذا كنت لا أعرب جهاراً عن الشكر لزملائي أعضاء اللجنتين على اختياري مندوباً لخطبة رجل سياسي يعد في المرتبة الأولى بين الذين ساعدوا مساعدة فعالة في إبرام ما اتفقوا على تسميته « بالاتفاق الودادي »^(١) ثم وقف جناب اللورد بين أصوات الهمّات وألقى خطبة وجيزة بالفرنسوية هذا تعريبها نقلاً عن المقطع الذي صدر أمس مساء :

جناب الكونت وحضرات السادة الكرام : لست آسف في هذه الساعة من شيء سوى قصور معرفتي باللغة الفرنسية البديعة عن التعبير اللائق عن كل ما أشعر به في قلبي . فأرجو يا جناب الكونت أن تعتقدوا أنني أشكركم خالص الشكر بالاصالة عن نفسي والنيابة عن اللادي كرومر ، على ما فهمت به الآن من الكلام المتناهي في اللطف وحسن الانعطاف ، وماذا أقول أيها السادة في مقابلتكم خطبة الكونت دوسريون وما فيها من فرط المديح . إنني أشعر كن كشف له سرّ عظيم ، إذ لم أكن أعلم أن لي أصدقاء هذا عددهم وهذا مقدار حادهم وكرم أخلاقهم . والذي يؤثّر في خصوصاً أيها السادة ان هذه اللجنة جامعة لأناس من أمم عديدة فهي بهذا الاعتبار حفلة مختلطة أو دولية (في اصطلاح كتاب العربية) فأستطيعكم في استنتاج هذه النتيجة مما رأيته منكم فيها وهي اني رغمًا عن الصعوبات الكثيرة التي لا تفارق مركزاً مثل المركز الذي قضيت فيه ٢٤ سنة لم أكن في اعتبار جماعة من ذوي الرأي الصائب مثلكم بالرجل الرديء دولياً . والواقع اني كنت أقول في نفسي دائماً إن أول واجب عليّ هو فعل كل ما يطلب فعله مني للدفاع عن مصالح بلادي ومصالح مصر . وإنما وضعت بريطانيا المعظمى ومصر في كفة واحدة لأنني آبي أن أعتبر كلا منهما على حدة ، إذ

(١) يتحد اتفاق سنة ١٩٠٤ بين فرنسا وإنجلترا ، وهي اتفاقية من الاتفاقيات الاستعمارية الشنيعة التي تميل فيها روح الاعتداء على شعوب شمال افريقية من حدود مصر الى المحيط الاطلسي ، ولا تزال هذه الشعوب تروح تحت نيرها الى الان .

كل من يدرك حقيقة مصالحهما بعدها مصالح واحدة^(١).
على اني علاوة على كوني انكليزياً - بل انكليزياً مصرياً - لم أنس قط اني
أوربي أيضاً. وان رغد عيش الجاليات الأوروبية العديدة المهمة النازلة في هذا القطر يعد
مصلحة مصرية وبالتالي مصلحة بريطانية من الطبقة الأولى. وأنا أغادر مصر مقتنعاً بصحة
هذه القضية كل الاقتناع، وإذا سنحت فرصة، أو اقتضت ضرورة، فلست ألتغاضى عن
الدفاع عنها.

هذا وأعيد لكم أيها السادة شكري الصادر من صميم قوايدي راجياً أن تسبوا ذيل
المعدرة على هذه العبارات المختصرة، وسأشرف بعد قليل بمخاطبتكم باللغة الانكليزية.
خطبة مصطفى باشا فهمي

يا جناب اللورد:

بلسان الحكومة وبلسان السواد الأعظم من الأمة المصرية أبدي لجنابكم شعائر الأسف
الأكيد على مفارقتكم هذه الديار، أسف تزيد شدته على الخصوص لعلمنا أن البعث الذي
أوجب هذا الرحيل هو اعتلال صحتكم التي ضحيتتموها باحتمال المشاق ومواصلة الآتعب
في سبيل القيام بما فرضه عليكم حبكم لهذه البلاد وتقانيكم في المساعدة على توطيد قواعد
الثروة فيها بلا ملل ولا انقطاع عن العمل، ولم تنس مصر أن حسن الحال الذي وصلت اليه
والذي استوجب الإعجاب العام، هو نتيجة ارشاداتكم السديدة ومؤازرتكم الأكيدة.
نعم إن التاريخ خير كفيل بتسجيل ما أحرزته من أسباب التقدم والارتقاء لتقدير
هذه المساهمة قدرها من الإكبار والإجلال، ولكن لي كلمة أقولها الآن بوجه الإجمال وهي
أن الفلاح المصري قد جنى ثمرات هذا الإصلاح وأحس بنعمة هذا الاسعاد مادياً وأدبياً
بأكثر من كل انسان سواه.

هذا العمل المجيد سيخلد اسمكم الكريم ويدعو مصر اليوم كما انه يدعوها في مستقبل
الأيام الى الاعتراف لكم بهذا الجليل.

وفي هذا المقام أعرب أيضاً عن أسفنا لمفارقة اللادي كرومر التي استأثرت قلوب البائسين
بجنانها واحسانها، وخففت مصابهم بحسن مؤاساتها فاستحققت بهذا الصنيع شكر الخاص والعام

(١) أليس منا القول الذي كمن في سياسة لورد كرومر من سنة ١٨٨٤ الى سنة ١٩٠٧ يبرر
تعبير عن السياسة البريطانية التي اتبعت أراء مصر من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩٤٦ ونجحت في كل الظروف
والاحوال. ظهرت في تقرير لورد ملزوف في جميع المحادثات التي دارت بين حكومات مصر وبريطانيا و
معامدة ١٩٣٦، وهي بنفسها التي تحول الآن وتصل في مفاوضات ١٩٤٦، ومحورها مركز الدفاع
المشترك الذي يرض عليه الانجليز بالتواجد؟

انكم يا جناب اللورد قد أخلصتم لمصر الود وجعلتم أجل سني حياتكم وفقاً على خدمتها
فصرنا على يقين تام بأنكم ستوالونا بعنايتكم على الدوام ، بما لنا على ذلك من الشواهد
العديدة .

ولا غرو إذا اغتنمنا هذه الفرصة لنعرب لكم فيها عن شدة تعلقنا بكم ولنقول إننا
لا نزال نعتبركم كواحد منا .

الخطبة الانكليزية

وهذا نصها نقلاً عن جريدة المقطم مع تغيير قليل في بعض المواضع
حضرات اصحاب السعادة والسادة الكرام - (الديباجة)

أرجو أن تقابلوا أقوالي بالحلم والاعضاء فان خطابي هذا يكلفني جهداً عظيماً جسدياً
وأدبيرياً . أما جسدياً فلا نه يلزمي أن أجمع قوتي كلها لأخطب فيكم ، وأما أدبيرياً فلان
اللطيف الذي غمرني به الناس على اختلاف طبقاتهم في الاسبوع الذي فات . قد غلبني وجملي
جميلاً كثيراً ، ولاني أشعر بألم الحزن الشديد في نفسي على فراق هدم البلاد التي لي فيها أصدقاء
كثيرون وبها تقترن كل الحوادث التي حدثت لي في خدمتي العمومية وكذلك الأفراح
والأتراح التي أصابني في حياتي المنزلية ومعيشتي العائلية مدة جيل تقريباً .

إني لا أفارق هذا القطار أيها السادة لأسباب سياسية وإنما أفارقه لأن يد الدهر ابتدأت
تنقل عليّ ولاني بعد ما قضيت في الخدمة العمومية نحو نصف قرن كنت في أكثره أكد
كدّاً وأعدو عدواً يحق لي الآن أن أنال نصيبي من الراحة ، ولاني أشعر أيضاً أن المهام
والمصالح العظيمة التي يطلب من وكيل الدولة البريطانية السهر عليها في هذا القطر يكون السهر
عليها الآن أوفى وأتم اذا عين لها من هو أصغر سنّاً وفي أبان قوته ونشاطه عقلاً وجسداً

أرى قبل الشك في أمور أخرى أن أقول كلاماً قليلاً عن الاشارات اللطيفة والعبارات
الرفيقة التي فاه بها جناب الكونت دوسريون وعطوفة رئيس النظار عن السيدة التي هي
معيني في حياتي . فقد وقعت أقوالها وقعاً شديداً في نفسي ولا شك أنها وقعت كذلك
في نفسها أيضاً . وهذا موضوع لو أطلقت لنفسي العنان فيه لعدوت في ميدان الفصاحة
شوطاً بعيداً ، ولكنني أملك عواظي لأسباب ظاهرة وأكتفي بقولي إنني لما كنت أصغي الى
الخطبتين اللتين سمعتهما كنت أتمنى أن أكون مكان الخطيبين الكريمين ، وأطري اللادي
كرومر عوضاً عن ان أرد على البناء والاطراء ، وربما جاز لي في هذا المقام أن أقول انه كان
من أقرب الأمور الى قلب اللادي الاشتراك مع غيرها من السيدات المحسنات في تقليل

الوفيات من الأطفال وتخفيف فتك الآفات بهم فتكاً ذريعاً، فمضى أن هذا العمل الذي ابتداءً ابتداءً حسناً لا يهمل في المستقبل

ولست أطيل الشرح أيها السادة في تاريخ ما مضى ولا استطيع أن أشير إلى جميع الذين أسعدني حظي بأن أكون شريكاً لهم في انشاء مصر الجديدة، وإنما أقول أنني كنت دائماً أنال أكثر من نصيبي من مديح الناس على كل أمر حسن تم في هذه البلاد حديثاً، والحال أنني لولا مؤازرة غيري من المصريين والأوربيين أبناء أمتي وأبناء الأمم الأخرى لما استطعت أن أعمل شيئاً مما عملناه. وأقول أنه لم يعمل أحد منهم عملاً أنفع مما عمله المستر فندلي الذي كان ينوب عني في ظروف وأحوال لا تخلو من صعوبة خصوصية مدة غيابي في السنوات الأخيرة.

لا ريب عندي أن في الأربع والعشرين سنة التي قضيتها في وظيفتي هنا ارتكبت خطأ كبيراً، ويحتمل أن يكون قد عاداني أناس أيضاً. ولكني أوّل أن يكون وجودكم هنا اليوم دليلاً على أنني ربيت لي أصدقاء كثيرين أيضاً. وقد أثر في حضور كثيرين من رصفائي الأجانب الذين كانت العلاقات الشخصية بيني وبينهم على غاية الوداد كما كانت بيني وبين الذين سبقوهم أيضاً.

قلت أنني لا أستطيع أن أتكلم عن جميع الذين كانوا شركائي في العمل لكن ذكر واحد أو اثنين من أكابرهم يخطر الآن في بالي وتتردد صورتهما بجلاء وقوة أمام ذهني حتى لا يسعني إلا أن أذكر اسميهما في هذا المقام. فأقول كلمة أو كلمتين عن شخص أرى أن الناس لم يعطوه حقه ولا أنصفوه. وأريد به المغفور له سمو الخديوي توفيق باشا، على أنني لأقصد أن أسرد ألفاظ المدح الفارغ، أو أورد الأقوال والعبارات المصطلح عليها بلا نظر إلى صحة معانيها، بل أنني أعني ما أقول، فتوفيق باشا كان يعرف بلاده ويعرف أهل بلاده أيضاً حق المعرفة وكان شبة حلقة الاتصال بين المصلحين والشعب المصري يلطف من شدة غير الأولين أحياناً ويبدل نفوذه مع الآخرين لنفي خوفهم من الإصلاح الذي كان حينئذ يفوق خوف المحافظين المتطرفين. فالتاريخ يكون ظالماً لا عادلاً إن لم يجعل لتوفيق باشا مقاماً ذا شأن بين العابرين من الملوك والأمراء الشرقيين، وهو لم يكن يشترك بنفسه كثيراً في إصلاح مصر وتجديدها، ولكنه كان لحكمة وحسن فطنة ينشط ويؤيد الساعين في تجديدها وإصلاحها. وهناك شخص آخر من عطاء الزمن الماضي يخطر الآن على بالي وتتردد صورته في هذا المقام أمام ذهني، فالذين يعرفون منكم أيها السادة تاريخ العهد الماضي في مصر والذين قرأوا تقريري السنوي الحديث يعلمون أن ما اقترحته لتعديل نظام الامتيازات الأجنبية إنما هو بمثابة

تتمة للعمل العظيم الذي يحكي أعمال أرباب السياسة والذي خطط المرحوم نوبار باشا خطته الأصلية. واذكر أيضاً اسم رجل آخر من أرباب السياسة وأنا مسرور بمشاهدته الآن بينما. ألا انه صديقي القديم المؤتمن دولة رياض باشا (تصفيق شديد طويل وهنا أحنى دولة رياض باشا رأسه علامة الامتنان).

إننا أيها السادة في زمان لا يحتاج فيه الشاب المصري الذي يتظاهر بمظهر المصلحين الى شجاعة تذكر . ولكن ما هو كائن الآن لم يكن كذلك طول الزمان ، بل كان لاسماعيل باشا رحمه الله طرق عنيفة في معاملة الذين لا يطأطئون الرؤوس أمامه ولا يعنون لهيبته (ضحك) . ومع ذلك وقف رياض باشا منذ ٣٠ سنة واعترض بكل جرأة على سوء الادارة وأقام الحججة على فساد الأحكام الذي كان متغلباً على مصر في تلك الأيام ، وعاسق الجرس بعنق الهر ، فأعجبت بشجاعته هذه حينئذ . وكثيراً ما وقع بيني وبين صديقي ورصيفي القديم خلاف بعد ذلك ولكني لم أكف قط عن النظر اليه بعين الاعتبار ، بل بعين المحبة التي تستحقها صفاته العبقريّة .

وماذا أقول عن صديقي العزيز عليّ السامي المقام في عيني عطوفة مصطفى باشا فهمي (تصفيق حاد وطويل جداً) ، فقد قضينا السنين الطوال ونحن كأنا على أعظم صداقة شخصية ، فأولاً أقول انه من أعظم الذين التقيت بهم في حياتي لطفاً ، وأكرمهم أخلاقاً ، وأحسنهم مناقب (هتاف شديد وتصفيق حاد) امتاز بتمام الاخلاص والاستقامة والحرية والصدق في كل عمل من أعمال حياته . وثانياً أقول انه خدم أهل بلاده أجل الخدم ولكن بطريقته المعهودة من السكينة والهدوء والابتعاد عن التعرض لغيره والدخول فيما لا يعنيه ، وأنا أعلم أن هذه الأقوال القليلة لا توفي صفاته الجليلة بعض حقها ولكنه لا يزال لديّ قول كثير والوقت يقضي عليّ أن أختصر في ما أقول .

ومما أوجب لي السرور العظيم أنني طاشت ناظر الخارجية المصرية سعادة بطرس باشا غالي معاشرته طويلة وكان يؤدي أعظم منفعة وأجل خدمة بما أوتي من ثاقب البصيرة وسعة الحيلة العقلية في حل المشكلات التي تنجم عن حالة البلاد السياسية الخصوصية .

وأذكر أخيراً أيها السادة اسم رجل لم أشتغل معه إلا من عهد قريب لكن معاشرتي القصيرة له قد علمتني أن أحترمه احتراماً عظيماً ، وإن أصاب ظني أو لم يخطئ كثيراً فسيكون أمام ناظر المعارف الجديد سعادة سعد باشا زغلول مستقبل عظيم للمنفعة العمومية (تصفيق حاد طويل) لأنه حاز لجميع الصفات اللازمة لخدمة بلاده ، فهو صادق مستقيم كفء مقتدر شجاع في ما هو مقتنع به . وقد احتمل الطعن والذم من كثيرين دونه

فضلاً بمراحل من أبناء وطنه . فهذه صفات سامية فالواجب أن صاحبها يتقدم كثيراً .
أما شركائي في العمل من الأوربيين فغاية ما أقول عنهم إني أشكرهم من صميم قوايدي
على مساعدتهم التي لا تمن علي شدة أزدري في أحوال محفوفة بمصاعب عظيمة . ولا يسمع
المقام ذكرهم الآن كلهم بأسمائهم ، ولكن إن كان فيهم من يجب على أهل هذه البلاد أن
يعبدوا اسمه خصوصاً فلعله السر منكريف ، والسر وليم جارميتن وأخوانهما ، الذين
أعطوا المصريين أعظم ما يحتاجون إليه وهو ماء الري ، وأضيف إلى اسميهما اسم رجل
فرنسوي شهير جليل وهو المسيو مسبرو الذي أكسبته أبحاثه العلمية في تاريخ مصر القديم
ما هو حقيق به من الصيت الطائر في الآفاق .

أخيراً أيها السادة أقول انه لم يكن يهمني ويلد لي من كل واجباتي أكثر من الواجبات
المختصة بالسودان . وسأعد اشتراك مع السر رجينلد ونجت وأخوانه الغيورين الأكفاء
في الإصلاح العظيم الجاري في تلك البلاد منذ أعوام ، مصدراً استمد منه الفخر والسرور
كل أيام حياتي .

فبمساعدة الذين ذكرتهم ومساعدة كثيرين غيرهم أفن اننا عملنا عملاً غير رديء في ربع
قرن من الزمن وإن يكن فيه ما فيه من القصور والتقصير ، ولكن يقول لي قوم كثيرون أن
المصريين برؤيته الاجمال لا يعترفون كثيراً بالجميل وبالمنافع والفوائد التي لا شك في أنها
منحت لهم ، فأجيب على ذلك إني لا أعرف ما يشعر به المصريون من هذا القبول ، ولكن
فيلسوفاً فرنسويّاً قال قولاً ، أورد معناه واستأجزم باقتباس مبتناه ، قال : إذا قاسى شعب
آلام الظلم والضيم طويلاً ، لم يكند يتي له طاقة على شكر الذين يخلصونه منها .

ولا ريب أن أهل مصر قاسوا كثيراً في ماضي زمانهم ومهما كان شعور المصريين وكانت
حماساتهم ومهما برهن لي المبرهنون وأقاموا عليّ الحجة والدليل فلست بتاركهم يحجبوني
ليخرجوني من الوهم الشريف الذي أنا فيه إن صحّ انه وهم لا حقيقة . وأعني بذلك انه
لا يمكن أن أصدق أن المصريين — أو أحسنهم على كل حال — ينكرون أن يد التمدن
الغربي التي كانت تستعملها انكثرتا لعمل عملها في الخمس والعشرين سنة الماضية هي التي
انتشلتهم من بالوعة اليأس بعد ما ألقاهم دهرهم فيها . وهب أني اقتنعت — وما أنا بمقتنع
مطلقاً — أن أبناء الجيل الحاضر لا يعترفون بهذه الحقيقة الجليلة فاني لا أزال أوصل مع

ذلك أن نسلهم يعترف بها إذ المعتاد أن أولاد العميان يكونون من المبصرين^(١).
أيها السادة : لما أتيت هذه الديار لأتقلد وظيفتي الحالية فيها وضعت نصب عيني غرضين
وجعلت أسعى إليهما دوماً مدة أعوام طويلة أحدهما سياسي والآخر إداري .
فالغرض السياسي الذي وضعته نصب عيني هو أن أكون من جملة المساعدين على إعادة
ذلك الاتفاق الذي قضت الأحوال بمسه بين فرنسا وانكلترا ولم تقض بذلك مقاصد حكاهما
وأما إليهما ولا مظامعهن . قال السياسي الطائر الصيت المسيو غمبتا الذي كانت إرادته المتسلطة
على العقول مدة منصبه تؤثر في سير تاريخ مصر تأثيراً دائماً يروصي أهل بلاده : أياكم وان
تقطعوا حبل المخالفة الانكليزية . ومذهبي في السياسة الدولية الذي بشاركني عدد عظيم من

(١) نعم سمعتمون بأنكم قتلتم حركشنا الوطنية سنة ١٨٨٢ واعتديتم على حريتنا وألغيت دستورنا
وأفسدتم التعليم وأذلتمت المواطنين المصريين واتخذتم من النظائر آلات صم بعلمكم واستبدادكم ، وأنتيم
المصالح الأوروبية وقتلتم المصالح المصرية ، وسستم البلاد سياسة صاحب الضيعة الجشع يمتس دم الفلاح ليظل
خاضعاً مستكيناً .

نعم جاء الجليل المبصر من أبناء العميان . جاء الجليل القدي يابش قبور ماضيكم ويحاسبكم على أنكم ورثة
عصر الممالك ، ولكن بأوضاع أخرى .

كتب غلادستون الى مذام « أولنا نوفيكونف » كتاباً بعد أيام من موقعة التل الكبير قال فيه :
« نحن وكل المملكة في سرور واحتياج ، وآمل أن يتقبل الله القادر على كل شيء ، شكرنا على ما جانا
به من نعمة . وفضل فيما أحسن ، بل واعترف أنه عمل متصف بالامانة . أما أن ينظر بعض الروسيين الى
انكلترا في سنة ١٨٨٢ بين البنية والحسد ، أو اننا من ناجيتنا انما نجاهد في سبيل العدل الاسمي والحضارة ،
فالحكم فيه متروك الى قليل من الزمن . ومن حقنا أن نفتبط ونمضي ممجيين بجيشنا وبحريتنا وأمرائنا
وقوادنا ومنظراتنا . انه لم يمض سبع أسابيع منذ أن توجهنا الى ارسال ٣٥٠٠٠ رجل عبر مسافة
لا تقل عن ٣٠٠٠ ميل ، وكان من فضل الله علينا أن وافانا بنتائج سريعة » .

« هذا ، كما تذكرين ، بمناسبة مجازفة عسكرية عبثت لمصلحة بورصة العقود ، ومركة ذبح فيها
٢٠٠٠٠ فلاح من فلاحي النيل نصف مسلحين » .

(انظر مذكرات الفرد إسكاون بلنت المجلد الثاني ص ٢٥٠ — ٢٥١) .
ويقول مستر بلنت أنه أسف كل الاسف لانه لم يطلع على كتاب غلادستون هذا حينما كان يؤلف كتابه
« التاريخ السري لاحتلال مصر » . ويجب كيف ان رجلا اشتهر بالفضل مثل غلادستون قد ألقى بنفسه في
غمرات هذه المذبحة وفي حرب هي من أشنع حروب الاعتداء .

ورحم الله مستر « بنيامين كد » الانكليزي ، وهو طام لا سياسي ، اذ يقول في كتابه « علم القدرة »
ص ١٢١ الفصل الخامس :

« ان حضارة الغرب تكاد لا تكون شيئاً أرفع من وحشية منخعة » .

أهل بلادي فيه يمكن أن يعبر عنه بهذه العبارة : أياكم وإن تقطعوا حبل الاتفاق الفرنسي . فان هذا الاتفاق الذي أشار اليه الكونت دو سريون بعباراته اللطيفة مبني على اشتراك الفريقين في المصلحة ، وعلى قرب الجوار وتشابه النظمات السياسية واحترام كل فريق للآخر احتراماً ناتجاً عن تلاقيهما في ساحات الوغى كثيراً واقتتالهما فيها شديداً وعلى كون خصائص كل منهما وصفاته مكملة لخصائص الآخر وصفاته . وزد على ذلك كله انه ليس في هذا الاتفاق تهديد لأحد وإنما هو صادر عن رغبة الفريقين في حفظ السلام في العالم . فان كان في العالم أمتان تقضي عليهما الأحوال والظروف بأن تتصادقا وتتجابا فانما هما أمتا فرنسا وانكلترا ، فلا يخفى على أقل مبتدئ في السياسة انه ما دامت هذه القرحة المصرية تزد فصدقة تينك الأمتين لا بد وان تمس . ولذلك لما أتيت مصر سنة ١٨٨٣ عقدت نيتي على أن أسمى في سد هذه الثغرة بقدر ما يمكنني في دائرة وظيفتي . وكان ذلك سعيًا شاقًا كسعي الطالع جبلاً حاملاً ثقلاً ، فان الأمتين قضتا الأعوام وكل منهما تنظر الى الأخرى شراً وقد دارت بينهما المضاربة والملاكمة القاسية ، واسكنها لم تتعد والحمد لله حد الكلام ، ونلت أنا نصيبي منها فقد ظلت زماناً والجرائد الفرنسية تذكر اسمي منعوتاً بنعوت الذم إلا نادراً . وأظن أن أكثرها كان يلقبني بكرومر الوحش . وقد شبهتني مرة على ما أتذكر بأعظم آلهة الوثنيين حباً لشرب الدماء حيث لقبتني بمولوك^(١) ولكن مداعبات الجرائد هذه هي في المناقشات السياسية كالأفوية والتوابل في الطعام فتكسبها حياة وتزيدها نكهة ورونقاً فلا يحسن بالإنسان أن يحفل بها كثيراً ، لاسيما وان زمانها قد مضى لحسن الحظ وانقضى وتغيرت لهجة الجرائد الفرنسية حتى لقبتني مرة في هذه الأيام بهذا الشيخ الجليل . على أي أفرغت الجهد مدة أعوام كثيرة في المساعدة على عقد اتفاق بين الأمتين . وأقول الآن إن أسعد يوم من أيام خدمتي في مصر كان يوم ٦ أبريل سنة ١٩٠٤ الذي وقع فيه الاتفاق الفرنسي ، ولست أدعي أنني كنت من أشهر واضعي هذا الاتفاق ، بل أعترف أن الفضل في عقده كان لأرباب السياسة المتولين زمام الأمور الخارجية يومئذ في باريس ولندن . وربما جاز لي من غير أن أمس واجب الإكرام والاحترام ، أن أضيف اليهم ملكنا السامي النهي العظيم المواهب العقلية الذي نلت الفخر والامتيان بخدمته السنية^(٢) . ولكن يسوغ لي أن أقول إن الجهد

(١) "Molech or Moloch" : ذكر في التوراة : الملوك الاول إص ١١ آية ٧ : حينئذ بنى سليمان سرتقة لسكرش رجس الوثنيين على الجبل الذي تجاه أورشليم . ولولك يمس بني عمومة أمه . وانتشرت عبادته بين القبائل الكنعانية والسامية . وهو صورة من بعل "Baal" أو هو تشخيص أو تجسيم لمبدأ المذكورة في الطبيعة . وكانت عبادته تم بتقديم ضحايا بشرية . See : Century Encyclopedia of Names (٢) الملك أذوارد السابع

المتواصل الذي بذله أوامر الشأن في مصر مدة أعوام طويلة لاجتناب كل ما يمكن اجتنابه من المنازعات، ولقضى كل الدعاوى والشكاوى الصغيرة التي نتجت من احتلال بريطانيا العظمى لمصر — هذا كله مهد طريق الاتفاق، وسهل الأمر على المتفاوضين فيه.

وأتكلم الآن عن الغرض الإداري الذي وضعته نصب عيني فأقول: اني سمعت في هذه الايام لغطاً واحداً كثيراً عن أن حكومة مصر، حكومة مستبدة ظالمة، فلا يهمني أن أظل في الرد على مثل هذا الكلام بالتطويل، بل أقول اني أفرت جهدي مدة خدمتي كلها بمصر في بث روح الحرية في نظام حكومة «بيروقراطية» ولكني لم أدخر وسعاً في الاطلاع على حقيقة الرأي العام سواء كان أوروبياً أو محلياً، وإعطائه حقه من الاعتبار والاهتمام، وحسن أن أترك لغيري الحكم في مقدار نجاحي من هذا القبيل.

ثم التفت الى أمر آخر وهو اني أسمع قوماً يقولون ان مصر ارتقت ارتقاءً مادياً عجيماً في الأعوام الأخيرة ولكن لم يعمل فيها شيء لترقية أهلها أدبياً وعقلياً. عجباً أيها السادة كيف يقال ان مصر لم ترق أدبياً؟ هل الحكم فيها اليوم للكرماج وحده كما كان في الايام الغابرة؟ هل السخرة (العونة) باقية فيها ولم تطو الايام عليها؟ هل لعنة الرق لا تزال حالة عليها ولم تزل منها؟ أليس كل شخص فيها من الأمير الى المملوك الحقير سواء أمام القانون؟ ألم ينشط الناس فيها الى السعي والكسب؟ أليس أصغر الناس فيها يجنون اليوم ثمار سعيمهم ويتمتعون بما يحصلونه بعرق جبينهم. أليس من الحقائق المقررة ان العدالة لا تشتري وتباع اليوم وان كل انسان حر — بل ربما ظن قوم انه حر أكثر مما يجب أن يكون — في المجاهرة بأرائه والتعبير عما في ضميره وان سلطان «البخشيش» قد نزل عرشه وعزل عن مقاماته العليا في الحكومة ولم يبق له أثر إلا في أخرياتهما وضواحيها. وان ماء النيل الذي يحيي الأراضي ويأتيها بالخصب يوزع على الأمير الخطير، والفلاح الفقير، بالقسط والعدل. وان المَرْضَى يمرضون ويعالجون الآن في مستشفيات مستكاملة العدد ووسائل الراحة. وان المجرمين والمجانين لا يعاملون الآن معاملة الوحوش الضارية، حتى الحيوان الاعجم لم يفت الرفق به عناية المصلحين. وان اشتراك الحكام والحكوميين في المصالح أصبح أمراً مقررّاً عند الفرقين قولاً وفعلًا. وان كل عمل عمله الادارة وان كان خطأ — اذ العصمة لا تكون إلا لله وحده — تكون آثار حسن القصد بادية عليه، ورغبة الحكومة في خير الأهالي ظاهرة فيه، وان الأموال التي تؤخذ من جيوب الذين يدفعون الضرائب والتي قلت كثيراً عما كانت عليه تصرف الآن في الوجوه النافعة للبلاد بعد ما كان معظمها يصرف على بناء قصور لا منفعة لها ونحو ذلك من الأمور التي لم تكن لتهم السكان بوجه من الوجوه، فان كانت هذه الأمور

كلها وكان غيرها مما يمكنني أن أذكر منه كثيراً لا تعد ترقية أدبية ، فالحق يقال اني لا أعلم بعد ذلك ما المراد من قولهم آداب وأدبيات (١) .

ولكن يقول قوم ان عقول المصريين وآدابهم لم ترتق ، فأذكر هذا القول أيضاً إنكاراً بائساً . انظروا إلى تعليم البنات فهل يظن عاقل انه يمكن لهذه البلاد أن تنتشر روح التمدن الحقيقي ما دام مقام المرأة غير متغير فيها ؟ إن كان أحد يظن ذلك فإني أخالفه في ظنه كل المخالفة ، ومع ذلك فإنه منذ بضع سنين — والعهد غير بعيد — لم يكن أحد يهتم بهذه المسألة غير صديقي معاذة يعقوب باشا أرتين ، وعزقلو قاسم بك أمين وآخرين قليلين . وأما بقية الأهالي فلم يكونوا يبالون بذلك بل انهم كانوا ضده ، فالظنوا التغير الذي حصل الآن . لم يبق عند الحكومة المصرية مدارس تسع كل البنات اللواتي يروم والدوهن تعليمهن .

وانظروا أيضاً إلى التعليم الابتدائي فإن النظام الذي كان متبعاً قبل الاحتلال البريطاني لم يكن يصلح لشيء ثم تغير ذلك أيضاً تغيراً عظيماً لأن الكنائس تنشأ في جهة من جهات القطر بعناية كثيرين من أعيان البلاد المستنيرين . وقد ابتدأت حركة أخرى تستحق الذكر لتعليم الصنائع للاهلين . أما تعليم العلوم العالية وأعني به الحقوق والطب والهندسة وما شاكل فالتقدم فيها مستمر مطرد منذ أعوام .

نعم انه لو تيسر للحكومة المال الوافر منذ عشرين سنة . لكان قد تم أكثر مما قد تم الآن كثيراً ، ولكن عقدة القضية المصرية ان المال الذي كان للحكومة سبيل إليه لم يكن وافراً ، بل لم يكد يكون كافياً مدة أعوام كثيرة لسد حاجتها الضرورية .

على أنني لا أنكر ان البلاد لا تزال مقفلة إلى تقدم كثير أدبياً وعقائياً وأنا واثق ان المعارف ستتقدم وترتقي سريعاً على يد ناظر المعارف الحالي وجناب المستر دنلوب مستشاره لأمرنا وأنه قد نزل بالأمس الى الميدان حليف كفء طلي الشأن . فاني قرأت منذ برهة يسيرة حديثاً مجري لسمو الخديوي مع مكاتب إحدى الجرائد الفرنسية (٢) . وقد قال صموه فيه « إن العلم الدولي بأمر الدين المصري قد مضى وانتهى »

وأقول في سياق الكلام إن هذا القول مطابق للواقع الآن ، ولكنني واثق انه لو كانت الحكومة تنفذ كل مشروع من مشروعات الإصلاح الغربية التي تسارح بمعناها في هذه

(١) لورد كرومر هنا دنلوب وفساد التعلم وضياع كرامة الموظف المصري وفقدان الحرية والكبرياء والصلب ومقاومة مشروع الجماعة بمشروع الكنائس ومساعدة الاجنبي على المصري ، ورعاية الاجانب ونيل المصريين ، ونسب بوغوص نوبار وليماتوب أرتين والمستشارين الانجليز الذين كانوا ملوكاً غير متوجين . نسبي كل هذا ونسبي معه ان ما ذكر كانت قائمته الكبرى للاجانب .

(٢) حديث الخديو عباس الثاني مع مكاتب الطان ، وقد نشرناه في الباب الذي عنوانه « الخديو » .

الأيام كان لهم الدولي بمالية مصر لا يلبث أن يعود ويحيا في الحال ، ولكني لا أطيل الكلام في هذا القبيل .

ثم قال سموه «وقد حان لنا أن نبذل جهدنا وليس في خير الأهالي المادي فقط، بل في سد حاجاتهم العقلية والأدبية أيضاً ، وأنا لا يهمني أمر أكثر عما يهمني هذا الأمر » فأرسلت بأقوال سموه هذه من صميم قواذي وأقول أن سموه خصوصاً يقدر أن يرقى شعبه كثيراً من الجهة الأدبية فهو يستطيع أن يمد يد فضاء ديوان الأوقاف المفسدة لهذه البلاد أي افساد، ويستطيع أن يظهر لأهل دينه أنه يمكن اصلاح المحاكم الشرعية من غير أن تهز أركان الإسلام . ويستطيع أن يحبط أعمال المشيرين ذوي الأغراض الخصوصية وغير المسؤولين الذين يتجمعون حول كل معية شرعية ويكون نفوذهم مضرّاً بالأداب العمومية . ويستطيع استخدام نفوذه العظيم لتشجيع المصلحين الحقيقيين الذين يريدون الخير لبلادهم من صميم أفئدتهم ، فاذا فعل سموه هذه الأمور كما أقول ، كسب الشكر والاحترام من كل طبقة من طبقات الأمة أخاف أن أكون قد أنعبتكم أيها السادة بطول الكلام ولكن كل ما قلته كان عن الماضي فاذا تكرمت عليّ بالأصغاء فاني أقول شيئاً عن المستقبل .

ماهي حقائق الحالة المصرية الآن . أولاها هي : أن الاحتلال البريطاني يدوم الى ما شاء الله . وقد قالت لنا حكومة جلالة الملك ذلك رسمياً . وثانيها : هي أنه ما دام الاحتلال باقياً فالحكومة البريطانية تكون بالضرورة مسئولة عن الخطة التي تجري عليها الادارة المصرية لا تفصيلاً بل اجمالاً . ولا يكن عند أحد أقل ريب في هذه الحقيقة الثانية (١) . والنتيجة التي استنتجها من هاتين المقدمتين هي أن نظام الحكومة الحالي دائم رغمًا عما يعترضه من العيوب والشواذ الكثيرة التي لا يعترف بها أحد أكثر مني ، وأظن أنه ليس في الناس من هو أقدر على ضمان الدوام لهذا النظام من جناب السر إيدن غورست خافي المقتدر البارِع (تصفيق حاد) كل منكم تعرفون مقدرة السر إيدن غورست ومواياه فلا حاجة بي الى اطالة الكلام في شرح أوصافه الجليلة ، وإنما أقول اني سررت أعظم سرور بتعيينه في مكاني لأن الصداقة بيني وبينه عظيمة ، ولأن ثقتي به تامة ، ثم اني أرى من أقوال الجرائد الأوروبية والمحلية أنها تشير على السر إيدن غورست باتباع ما تسميه « سياستي » .

فرايت أن أوضح ماذا كانت « سياستي » هذه ، ويكفي لايضاحها كلمات قليلة وهي ان سياستي كانت قول الحق ، وأنا عالم أن السر إيدن غورست يجري على هذه السياسة ، ولا ريب عندي أنه يجد في القيام بواجباته الشاقة من أبناء بلاده وغيرهم من التأييد الخالص الفعال

(١) هذا منتزى ما سمعنا في السياسة العالمية من الصلف والكبرياء والعصبية النفسية وقد ان البصيرة .
يقفون والملك المحرك دائر ويقدرتون فتضحك الاقدار

ما كنت أنا أجده منهم دائماً ولا تنسوا أيها السادة أن مبدأ « الاتحاد قوة » يجب أن يتبع أتم اتباع في هذا القطر إذا أردنا أن نحصل على أتم النفع منه (١) .

ليس من المحتمل أيها السادة انه يكون لي دخل عظيم في السياسة في المستقبل ، ولكنني لا أكف عن الاهتمام بأمور مصر على قدر ما تسمح به قوتي وعافيتي ، وأبذل كل ما يمكنني بذله من نفوذي في ترقية هذه البلاد على الخطة الموضوعه الآن لترقيتها ، ولا أمدح تغييراً خفائياً فيها ، ولا أشير بكل خروج عنيف عن المناهج الحالية الى منهاج جديد. وإذا اقتضى الأمر فاني سأطلب وألح خصوصاً بأن هذه الحركة الكاذبة المفتعلة لانشاء مجالس نيابية سريعاً لا تعامل إلا بقدر ما تستحق ، وإن سألتهموني أيها السادة عما تستحق قلت لكم انها لا تستحق شيئاً لأنها لا تعبر في الحقيقة عن رأي المتنورين من سكان القطر المصري أوربيين كانوا أو مصريين بل انه متى زال كل ما يقال الآن من الهذيان والمبالغة كان الاختلاف في الرأي بيني وبين خصومي وخصوصاً الذين في بلاد الانكليز منهم اختلافاً في الدرجة لا في المبدأ ، فهم يريدون أن يعدوا عدواً سريعاً جداً ، وأنا أرى أن الخبب أحسن سير يوافق مصلحة البلاد . فان هذا السير هو الذي تقع معنا في الماضي ، وهو الذي أشير بدوامه ، فلا يبطل حتى يصير مشياً ثقيلاً ، ولا يسرع حتى يصير عدواً زميلاً ، لاقتناعي انه اذا أسرع كثيراً خيف ان جواد مصر يكبو فيقع ويكسر ركبتيه (٢) .

وأخبركم الآن أيها السادة لماذا أرى هذه الآراء وأذكرها الآن . لا أراها لأن من وراءها مزايا سياسية لوطني ولا لأنني أعتقد أن جميع الأذكاء من الأوربيين والمصريين في هذه البلاد يشاركونني فيها . كلا ، بل لأنني أقول ان ما أقوله لحضراتكم الآن يترجم الى لغة أهل البلاد ويبلغ مسامع الملايين الذين لا يسمع لهم صوت . أولئك الفلاحين اللاتيين الجلايبات الزرقاء الذين يتوقف تقدم البلاد في الثروة واليسر على تعبيهم . فأنا — الذي يعد نفسه دائماً صديقهم الحقيقي — أحذرهم من أن يغتروا ويضلوا بأقوال الذين يدعون كذباً بأنهم يشوبون عنهم ، وينطقون بلسانهم ، وينقلون عنهم بلا إذن ولا توكيل منهم آراء لا يرونها ، بل لا يفهمونها ولا يدركونها ، ويطلبون أموراً سياسية لو أجيبوا اليها حالاً أعادت بالضرر على مصالح الناس عموماً ، وعلى مصالح أفقر أهالي القطر خصوصاً (٣) (امعوا امعوا) .

(١) يقصد بذلك اتحاد الانجليز والاحباب على شتى أهل دنشواي وحلدم أمام أهلهم ووجه قريتهم .

(٢) الانجليز الذين كسروا ركبتيه لكي لا ينلت من يدهم . وسبعان القوة ما أعنفها وما أكثرت ما أسفلها .

(٣) اصحاب الجلايب الزرق الذين شتمهم لورد كرومر في دنشواي . ان المصريين ان ينسوا على القرون نأر دنشواي

ولو كنت أتمحول عن الدفاع عن هذا النظام الذي دام نحو ربع قرن الآن الى انتقاده لكان أول ما انتقده فيه أن التقدم كان سريعاً جداً فيه عوضاً عن أن يقال انه كان بطيئاً جداً وانه لمزيد سرعته لم يقيس بعد لعامة الناس أن يقتبسوا ويألفوا الاصلاحات التي تمت فيه ^(١). بقي لي نصيحة أخرى أحب أن أقولها قبل أن أجلس في مكاني وهي أن قولهم «الاتحاد قوة» لا يصدق على الذين هم في خدمة الحكومة فقط، بل على جميع الذين يهمهم التمدن الحقيقي إلى هذه البلاد. فالواجب عليهم أن يتحدثوا معاً، ولا أعني بذلك أن الانكليز والفرنسيون والالمان وسائر الأوروبيين فقط يطرحون عنهم ما بينهم من المناظرة والمنافسة ويتحدون معاً في مصلحة واحدة، بل أن جميع الذين يريدون أن تكون الحكومة حكومة عقل، وأن يكون تقدم البلاد مستمراً دائماً يتحدثون جميعهم معاً سواء كانوا مساهمين أو أوروبيين أو أفريقيين أو أثيوبيين ويقاومون القوات المجاهدة في سبيل التأخر والتقهقر حقيقة سواء كان جهادها من جهل أو من عمد وقصد ^(٢).

وأشكركم أيها السادة في اختتام على إصغائكم إلي بالصبر وطول الأناة هذه المدة التي قلت فيها كل ما أردت قوله.

ولا شك عندي أن الصعوبات لا تزال كثيرة في سبيل المصالح المصري وخصوصاً السر إلدن غورست، ولكن آخر كلمة أقولها له ولكم كلكم هي كلمة كان عبّاد الإلهة ايزيس في هذه البلاد كثيراً ما ينتشونها على قبورهم بلغة القوم الذين هم أصل التمدن الأوروبي والذين استوطن أناس كثيرون من ذريتهم هذه البلاد خيرا والذين أعد منهم أصدقاء كثيرين لي — وأعني بها لغة اليونان. ومعنى تلك اللفظة اليونانية «تشجعوا».

فأودّ عكم أيها السادة وأنا واثق ثقة تامة بمستقبل هذه البلاد التي كانت موطناً لي سنين هذا عددها، والتي تأصلت جرائم التمدن الحقيقي فيها على ما أرجو حتى صار يعسر استئصالها. أودّ عكم على السكرة مني واستودعكم الله.

ثم صدحت الموسيقى بالسلام الخلدوي وكانت الساعة ٧ والدقيقة ١٠ مساءً.

(١) سبحانه القوة ما أسمجها وما أغنها.

(٢) معنى هذا الكلام في لغة كرومر: اتحدوا أيها الانكليز والفرنسيون والالمان وسائر الآريين واستكنوا أيها المسلمين والأفريقيين والأثيوبيين، لتؤكلوا وتموتوا تحت أقدام سادتك. اذ كيف يتحد ما كؤل وآكل، وعبد وسال حرية، وظاصب ومنصوب، وحاكم مستبد ومحكوم؟

— ٥ —

كان من الطبيعي أن لا يتسع قصر الدبارة في الأسبوعين الماضيين لغير توديع المعتمد القديم، واستقبال المعتمد الجديد، فلذا كان من حسن الذوق والحكمة أن لا نرسل بملاحظاتنا على تقرير اللورد كرومر عبثاً^(١) لأننا لا نريد بهذه الملاحظات التشهير وإنما نريد أن يعلم معتمد الدولة رأي الناس في هذا التقرير الذي اعتبر كأنه برنامج السياسة الانكليزية، فاليوم وقد استقل جناب السير غورمست في هذا القصر نقدّم هذه الملاحظات آمليين أن تحل في نظره محل الاعتبار.

الجامعة الاسلامية

ليس من موضوعنا أن نبحث عن قيمة الشرقي على العموم من جهة الأخلاق الثابتة وآثار التطور المدني في تلك الأخلاق ولا من جهة كفاءته السياسية لتدبير شؤونه وحكم نفسه بنفسه ولا من جهة تاريخ الشرق في التمدن ولا من جهة أن اليابان من بلاد الشرق كما استثنائها اللورد كرومر في تقريره معتذراً بعدم معرفتها. ولكننا نتعرض الى تفسير تلك الجلة المهمة الكثيرة المعاني القليلة الالفاظ التي صدر بها هذا الموضوع في تقرير اللورد. قال الأستاذ سايس: « أن الذين أقاموا في الشرق وحاولوا الاختلاط بأهله يعادون حق العلم انه يستحيل مطلقاً على الأوروبي أن يتحد في النظر مع الشرقي. ومن الحق أن الأوروبي بادىء الأمر يظن أنه هو والشرقي يتفاهان ولكنه يأتي وقت عاجلاً أو آجلاً يرى الأوروبي نفسه يحس فجأة أن ذلك كان حلم نائم ويحده أمام انسان ذي ملكات عقلية غريبة عنه بالمرّة حتى ليظنه من سكان زحل». وبهذا الرأي يدين جناب اللورد كرومر ويحكم به على الشرقيين الذين يعرفهم لا على اليابانيين والصينيين.

صدق الأستاذ سايس اذا كان قوله منصرفاً الى أن الأخوين الشرقي والغربي مختلفان في النظر جداً فيما يتعلق بتفضيل المنفعة المادية على المنفعة الأدبية. أو بعبارة أخرى ان الشرقي بذكائه، وأطوار تمدنه، ولغاته المملوءة بضروب المجازات، وجوّ القليل الاضطرابات، وطبيعة أوطانه، وما ألقه من التقاليد الدينية العريقة في نفسه، ومواعظ أسلافه الغالب فيها

(١) نشر بالعدد ٤٩ من الجريدة في ٧ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان « تقرير اللورد كرومر »

تفضيل الزهادة . كل ذلك يجعله يميل بطبعه الى أن يجمل للفضائل الأدبية كالأحسان والكرم والوفاء والاخلاص الديني المقام الأول في حياته الدنيا ويفضلها على المنافع المادية . فعييب الشرقي قد يكون في سهولة أخلاقه وسلاسة انقياده كما وصف به أرسطو سكان آسيا الذين يشهد لهم بالذكاء المقتضي صحة الانتاج ، ولكنه طاب عليهم ما ينتج تأصل طبائع الاستبداد في حكوماتهم . ولا يظن المطلع على تقرير اللورد انه أراد بقوله الاشارة الى تلك الفضائل . خصوصاً انه ليس في مقام مدح الشرقي ولكن الذي يطالع على هذا الموضوع من التقرير يرى انه يريد بيان سلسلتين من الأفكار .

أولاهما — إن أفكار المصريين عقيمة غير منتجة الى حد انه يصعب معرفة مقاصدهم وآمالهم السياسية وأقام على ذلك دليلاً هو أن أفكارهم بعيدة عن تطبيق القواعد ١ « من يبيع المطلب يبيع الوسيلة » . لأن بعضهم يظهر لجناحه الرغبة المشككة في الرضى عن نتائج الاحتلال دون الرضى عن الاحتلال . وإن أحدهم طلب اليه تعيين مهندس انكليزي لتقسيم الماء . وبعضهم طلب قاضياً انكليزياً للفصل في قضية ولا نتعرض هنا لذكر الأشياء التي حلت هؤلاء الأشخاص على مثل هذه الطلبات على فرض أن طلباتهم تؤخذ على شعور المصريين جميعاً . بل نرجى هذا البحث الى الفصل الخاص بالموظفين وغاية ما نورده هنا هو مناقشة القاعدة « من يبيع المطلب يبيع الوسيلة » .

وجد الاحتلال الانكليزي في مصر بعلة اطفاء الثورة وتأييد سلطة الخديوية المصرية والحفاظة على المصالح الأوربية ثم تدرجت العلة الى اصلاح شؤون الأمة المصرية واعدادها لتحكم نفسها بنفسها وليأمن الانكليز على حقوقهم التي كسبوها في مصر . ثم ينصرف عنها الاحتلال — متى كان هذا هو غرض الاحتلال وكانت أعمال الاحتلال الظاهرة الحسية تؤيد هذا الغرض ، فيكون المصري الذي يرضى بالنتائج (أي بالاصلاح الذي لاجله جاء الاحتلال) ولا يرضى بالاحتلال هو انسان عقيم النظر حقيقة .

أما وقد رأى المصري رأي العين ان الاحتلال لم يثبت له بالحس ان علة وجوده في مصر هي تأهيل مصر لأن تحكم نفسها بنفسها ، بل رأى بين الغرض من الاحتلال وبين كثير من أعمال الاحتلال في مصر بوناً بعيداً فأشكك عليه الأمر الى حد أن المصري المنصف الكثير التدبر والتروي الذي لا يشوب حكمه على الأمور في مصر غرض من الاهواء يكاد كلما طابق بين علة الاحتلال وبين عمله يقع في روعه أن للاحتلال مقصداً خفياً غير ما يقول الساسة الانكليز . ولا شك في أن مثل هذا معذور اذا رضي بنتائج الاحتلال دون الاحتلال الذي أشكل المقصود منه على العقول .

بشر المصري آماله حين رأى احترام الحكومة للحرية الشخصية التي نشرها الاحتلال والغاء السخرة وغيرها والقيام بالأعمال النافعة ولكنه لم يلبث أن رأى الاحتلال بعد ذلك بتقليل قد ظهر في كثير من المواطن بمظهر المعاند فأخذ أولاً يقسم هو والخطيوية المصرية آراء الناس وأميلهم فأخذ الناس بمقتضى هذه المعاندة بين السلطتين أن يلتجئ كل إلى ما يرى في الالتجاء إليه مصلحة الذاتية لأن المصلحة العامة هي في أن لا يلتجئ الناس إلى أحد الطرفين دون الآخر ، لأن فشوا ذلك يضع شخصية الأمة ويجعلها كما كانت لا حق لها إلا الطاعة للأمير (إن سميت الطاعة حقاً) — ولا ينكر أحد أن تنازع السلطتين من طبعه أن يجعل العناد يتخلل كثيراً من أعمال كليهما — فاما ظهر الاحتلال بالسلطة قرب كثيراً من الذين لا يهمهم إلا مصالحهم أو رواتبهم ، ثم التفت إلى التعليم العام في المدارس الأميرية فوصل به إلى هذا الحد الذي نراه اليوم والذي جعل الحكومة نفسها تشكو قلة الأكفاء بل ندرتهم . ثم مال إلى التفوذ الشخصي للحكام الوطنيين فتردهم منه وانحصر عملهم في الطاعة لغيرهم من الأنكاز سواء كانوا رؤساء أو مرءوسين . ثم لم يستبدله بمشاركة الأمة له في الحكم — فاعتقد المصريون أو أغلبهم أن الاحتلال هو لمصلحة انكاثرا وأوربا بالذات حتى لقد غلا بعضهم في تقدير فهمه العدل الذي جرى على يد الاحتلال فقال ان انكاثرا مهما كانت نياتها بمصر لا يمكنها إلا أن تعدل ما دام أنه لا مصلحة لها في الظلم .

فهل يكون المصري غير منتج إذا بنى فكره على الأعمال المشاهدة من خير وشر واستنتج من هذه الأعمال نتيجه اللازمة وهي أن الاحتلال قد جاء بفوائد يجب الرضى عنها ولكن تمشيه على طريقة حرمان الأمة من الحياة السياسية خطر على الأمة يوجب العسجر والقلق وسوء الظن بالاحتلال كما قدمنا . فتكون النتيجة أن تطابق القاعدة المذكورة على وجود الاحتلال (وهو الوسيلة) وعلى فوائده (وهي المطلب) من الصعوبة بحيث لا يمكن تطبيقها من غير تعسف إلا إذا أبان الاحتلال لمصر أنه يسعى أيضاً في منح مصر حياة سياسية بالتدريج . والمؤمل أنه يعمل على ذلك . ولا ينكر منصف أن الحكومة اهتمت في هذه السنين الأخيرة بأمر نشر التعليم بين طبقات الفلاحين ونجحت في تذليل كثير من الصعوبات التي كانت تقف في طريق تعليم البنات كما سيذكر في فصل التعليم . ولو أضافت إلى ذلك منح الأمة شيئاً من الاشتراك معها في العمل لافتتح الناس بأن الاحتلال مؤقت وأنه لا يقيم إلا شيئاً يصلح مصر لحكم نفسها بنفسها . ولأمكن بعد ذلك القول بحق أن من « يبع المطلب يبع الوسيلة » .

ولكن هناك أمراً آخر لا يصح اغفاله لأنه قد زاد أمر الاحتلال إيهاماً على إيهام وهو

ما ذكره اللورد كرومر في خطبته الأخيرة في حفلة الوداع . تلك الخطبة التي هي منصبة في أغلب معانيها على الغرض السياسي الخطر الذي يحاول اقناع العالم به من حولين وهو جعل مصر مستعمرة أوربية مختلطة يكون للأوربيين فيها الغنم وعلى المصريين منها الغرم فكان مهر قبول هذه الفكرة لدى الأوربيين أن صرّح في خطابه بأن الاحتلال باقٍ في مصر إلى ما شاء الله، فكان في هذا التصريح إلتباس جديد على الناس . ولكننا مع ذلك نرى أن هذا التصريح ليس من شأنه أن يؤثر تأثيراً جوهرياً في السياسة المصرية لأن وقت الفكرة فيه لم يكن بعد ما دام الانكياز لا يزالون يعدون بأنهم يساعدون على ترقية مصر رقيّاً سياسياً ومن هذا يرى القارئ أن عدم صحة الفكر المصري في الانتاج لم تأت من طبيعة ولا من عرض ملازم له ، بل أتت من عدم امكان الحكم على مقاصد افكلا من الاحتلال .

الثانية — هي الجامعة الاسلامية — إن فكرة الوحدة الاسلامية قد تحول أحياناً بخواطر بعض الناس الذين لا يزالون بعيدين عن الاشتغال بالسياسة والنظر في الأمور العامة بشيء من التدقيق . ولكن تلك الفكرة لم تخرج عن حيز الخواطر، تظهر وتخفى تبعاً للحوادث . فكلمنا رأى المصريون اتفاق رجال السياسة الأوربية على شيء يضر بمصلحة مصر أو يبعد ميعاد استقلالها أو يفيد استمرار الاحتلال إلى الأبد ، قارنوا بين مصر وبين غيرها من ولايات البلقان التي استقلت واستمتعوا من ذلك أن ذنب مصر أنها أمة اسلامية وان أوروبا لا تساعد في الشرق الا الأمم المسيحية فتمنى بعضهم أن لو كان المسايين وحدة كما للمسيحيين في أوروبا هذه الوحدة التي يتخيلون وجودها وانها كانت الحامل لأوروبا على التداخل في أمر ولايات البلقان وارمينية . نقول ذلك ونحن لا نعرف أنه يوجد في الأمة كلة جامعة مسيحية (بانىكر يستيانسم) كما خلقت كلمة جامعة اسلامية (بانيسلامسم) على أن عقلاء المصريين لا يرون لكليتهما وجوداً في العالم، ولكن السياسة تخاف ما تشاء فليس لأوروبا أن تتوجس خيفة من فكرة ساذجة كهذه بعيدة عن أن تؤدي الى اعتداء من جهة المصريين ولا أن تسبب قلق المستعمرين من الأوربيين . بل يرى هؤلاء العقلاء أن الذي خاف هذا الخاطر الساذج هو مظاهر السياسة الأوربية في الشرق .

أما كون الجامعة الاسلامية موجودة وجوداً حقيقياً أو انها مقصد من المقاصد التي يسعى المسلمون لتحقيقها فهذا لا دليل عليه مطلقاً ، كما انه لو حاول ايجادها لاستحال ذلك بالمرّة على طلابه . علمنا التاريخ وطبائع البشر أنه لا شيء يجمع بين الناس الا المنافع فاذا تناقضت المنافع بين قلبين استحال عليهما أن يجتمعا لجرد قرابة في الجنسية أو وحدة في الدين . وإن أبلغ مثال على ذلك هو انشقاق المسلمين على أنفسهم في خلافة أمير المؤمنين

علي بن أبي طالب مما هو مشهور ومأثور . إن أحسن ما قرأنا في أمر الجامعة الإسلامية هو ما ذكره الأستاذ براون في خطابه التي ألقاها في كلية كبريدج سنة ١٩٠٣ وأبان فيها أن الجامعة الإسلامية هي خرافة ابتدعها دماغ مكاتب التيمس في فيينا . قال الأستاذ براون : « انه ليس من السهل تعريف معنى البانسلاميزم بعبارة تنطبق على المثل العربي المشهور « خير الكلام ما قل ودل » ومع الأسف اني استشرت أحد أصدقائي المسلمين في هذا الموضوع فعرفني معنى « بانسلاميزم » بل تردّد في بضع كلمات وهي « أن البانسلاميزم هي خرافة خلقها دماغ مكاتب التيمس في فيينا » .

وإن نجسيم الأمر في نفس عميد الاحتلال في مصر الى حد انه قد جعله تعصباً للدين لا محل له بالمرّة . الا إذا كان الغرض منه بعث القلق الى نفوس السياميين من الأوربيين حتى لقد جرّه ذلك الغرض الى التعريض بأحكام الدين الاسلامي ، وادعى أنها غير صالحة الى ان تطبق في هذا الزمان

قال ذلك بتصريحات كان من مصادته ان يتوقاها مراعاة لاحترام الدين الاسلامي ، وتفادياً من جرح شعور المسلمين . نقول على غير عادته لأنه كثير الاحترام للدين الاسلامي كثير الحيلة في التعبير بشيء يتعلق به وكل تصريحاته مستفيضة في هذا المعنى فقد قال في خطبته في كلية غوردون في ٤ يناير سنة ١٨٩٩ :

« ولا يخفى عليكم ان جلالة الملكة وراياها المسيحيين من أشد الناس استمساكاً بعروة دينهم . ولذلك فهم يعرفون وجوب احترام دين غيرهم . على ان حكم جلالتهما يظل من المسلمين عدداً أكثر مما يظل حكم أي ملك في الأرض وهم مع ذلك في عيشة هنيئة وسعادة تحت حكمها الكثير الخيرات ، دينهم موقر وعاداتهم الشرعية محترمة كل الاحترام الخ » وقد كان يؤثر عنه انه كان يشير الى أن المسلمين لا تصلح حالهم إلا اذا تمسكوا بدينهم الصحيح . وقد ذكر في تقرير سنة ١٩٠٥ وفي هذا التقرير سنة ١٩٠٦ ما يفيد امتداح الدين امتداح الذين يقومون بخدمة الدين وتخليصه من الدخائل التي متى خالص منها كان موافقاً لحاجات الناس في التمدن الحديث . وخص منهم بالذكر فقيد الاسلام المرحوم الشيخ محمد عبده والسيد احمد منشى كلية عليكره . ولهذه المناسبة نورد للقارئ نص الخطاب الذي ألقاه اللورد كرزون في كلية عليكره في شهر مايو سنة ١٩٠١ مشيراً فيه الى فوائد الدين الاسلامي والاعتراف بما للمسلمين من الفضل والمدنية .

« نعم يمكن للمسلمين ان يسابقوا غيرهم اذا هم تعلموا كيف يسابقون وهو ما عرفوه مرة

قبل هذا الوقت في أيام كان فيها للمسلمين السطوة والسلطان وكان قضائهم يحكمون بالعدل بين الناس وفلاسفتهم وأئمتهم يؤلفون الكتب النفيسة »

وان عدول اللورد كرومر عن خطته من عدم التعرض للطعن على الدين الاسلامي بأي صورة ومخالفته لبعض سياسة الانكليز مثل اللورد كرزون في الآراء المتعلقة بأن الشريعة الاسلامية تسمح من أن تعيق عن حاجات التمدن الحاضر، كل ذلك جعل الناس يسكادون يجمعون على ان اللورد أراد أن يصور المصريين للانكليز خصوصاً ولأوروبا عموماً بصورة أمة غير قابلة للرقى لتسهل بذلك الموافقة على محور الجنسية المصرية الصميمة التي يحاول محوما منذ عامين . لذلك قصد تجسيم الجامعة الاسلامية وعزا لها ما عزا . على أن المبادئ التي من هذا القبيل لا تنتشر عادة إلا بالدعوة المرتبة التي تقوم بها الجمعيات السياسية أو الدينية فأى جمعية قامت تدعو لمثل هذا الاتحاد في الشرق ؟ اللهم إلا أن يكون الأمر قاصراً على كلمات يقولها بعض الجرائد في الهند أو في مصر من غير أن يكون لها مدلول في الوجود مطلقاً . فان صح وجود هذه الجامعة فانما وجودها لفظي صرف لأنني لا أراي أغلو اذا قلت ان الواقع في الوجود هو الفرقة الاسلامية لا الجامعة الاسلامية :

بعد ان رأى القارئ ان الجامعة الاسلامية لا أثر لها في مصر ولا نطن لها وجوداً في غير مصر ، وانها على هذه الصفة من العدم ليس من شأنها أن تزيد الجفاء بين الشرق والغرب ولا أن تصلح ذريعة لرجال السياسة الأوروبية يتخذونها ستراً يستتر أعمالهم في الشرق ، قد يكون من المفيد جداً في هذا المقام أن نتعرض الى مناقشة تلك التهمة الثانية التي يربطها بالجامعة الاسلامية رابطة النسب أو رابطة العلة والمعلول وهي تهمة التعصب الديني .

— ٥ —

الدين الاسلامي^(١) يأمر بالتعاون والتعااض والائتلاف بين أفراد الأمة كما يأمر بالعدل والاحسان ويوصى خيراً بالمتحالفين له من أهل الأديان الأخرى على الصور المستفيضة في الفقه . وليس من مبادئه مطلقاً التعصب الشائن الذي يعبر عنه الأفرنج « بالفاناتيسم » أهل الدين الواحد يوجد بينهم بحكم وحدة الاعتقاد حب ومعاونة تختلف وجوه استعمالها باختلاف الصور العديدة التي تصورها لهم أفهامهم في الدين . وإن هذه الجاذبية الدينية تماثل الجاذبية التي تولدها وحدة العنصر أو وحدة اللغة . ونظن أن الأوروبيين لم يقصدوا يوماً « بالفاناتيسم » هذه الجاذبية بوجه ما ، ولكنهم يقصدون بالتعصب الديني معنىً عدائياً هو التحرش بغير المسلمين وحضارتهم والتربص بهم فلا يبقون عليهم — وهذا المعنى لا أصل له في الدين كما لا أصل له في نفوس المسلمين الذين كل جنائيتهم أمام أوربا أنهم أخذوا يفكرون في أن ترقى عقولهم بالتعليم وتقومهم بالحرية وإن يدفعوا بجميع الطرق السامية كل مبدأ أو قوة تعمل على الحيلولة بينهم وبين ما يشتهون من الرقي العتلي ليسبقوا غيرهم في الحياة المدنية . وأنهم يتعاونون الآن من الأوروبيين فكيف يمكن أن يضربوا لهم ما يتحى به هؤلاء عليهم ليمدوهم عن كل مدنية ويسهلوا لأنفسهم دوام الاستفادة منهم دون أن يفيدوهم . أظن أن وجه المسألة على هذه الصورة مقلوب الوضع وأن المسلمين هم أولى بأن يهتموا الأوروبيين بالتعصب ولكنهم لا يريدون ولا يستطيعون .

التعصب الديني شعور لا يمكن للنصف أن يحكم بوجوده إلاً بآثاره . ومن المشاهد أن الأقباط في مصر يعيشون مع المسلمين مختلفين في المصالح والمساكن متكاتفين في المزارع والأعمال متجاورين على مقاعد المدارس متشاركين في الوظائف والمرافق ولم يسمع من زمان بعيد أن المسلمين الذين قد أمرهم الدين بحسن المعاملة هاج هاجهم على اخوانهم أو ظهروا يوماً بما يقتضيه وجود التعصب الديني في النفوس من الحقد الذي يقذح زنده الاشتراك

(١) نشر في العدد ٥٠ من الجريدة المؤرخ ٨ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان « تقرير اللورد كرومر :

في المصالح . ومن المشاهد أيضاً أن الرومي يجيء به طلب الرزق الى مصر منفرداً يدخل إحدى قراها البعيدة عن مراكز الحكومة فيتراف الى كبار أهلها يفسدون له في مساكنها مايجأ يأوي اليه فلا يزال بتجارته الراجحة من بيع الزيتون والحب بأضعاف القيمة بثمن آجل حتى يصبح ذا مال يقرضه الى الفلاحين بالربا الفاحش ولا يلبث على هذه الحال قليلاً من الزمان إلا وهو دائن لاغلب أهل البلد ينزع ملكية أرضهم ويستخدمهم فيها عمالاً بسطاء . وكل هذا لم يحرك في نفوسهم ذلك التعصب الديني الموهوم . أليس ذلك إلا لأن هذا التعصب عديم الأثر في نفوس مسلمي مصر .

أقيم على هذه التهمة الشنعاء التي اتهم بها المصريون دليان أحدهما مسطور في تقرير اللورد عن سنة ١٩٠٥ بمناسبة حادثة المهاميل في الاسكندرية . وكان ما فيها أن مصرياً يونانياً تشاجراً على مشترى قطعة من الحب، قطع اليوناني المصري طعنة بسكين فقتل عليه . وأعقب ذلك أن يونانياً أراد قتل يوناني آخر بغدارة فأخطأه وأصاب وطنياً فاجتمع رعا الفريقتين وقال بعض فريق المسامين « اقتلوا النصارى »

والثاني حركة حادثة العقبة من اظهار بعض الجرائد أو بعض الناس ميلهم الى تركيا بمناسبة الخلاف بينها وبين الحكومة المصرية على تحديد التخوم المصرية في تلك الناحية .

أما الحادثة الأولى فلا تثبت من التعصب شيئاً لأن من الأمور الطبيعية ان الناس ينتصرون له ظلم خصوصاً اذا كان من بني جنسهم . وقد روت روتر في الأسبوع الماضي أن رومانياً في باريس أطلق الرصاص على جنديين فرنساويين فهم الأهالي بقتله لولا ان رجال البوليس قد أنقذوه من أيديهم ولم يقل أحد بأن انتصار الأهالي في باريس لجنديين كان سببه التعصب الديني . فانتصار الوطنيين للقتيل وانتصار الأروام وغيرهم للقاتل هو من الأمور الطبيعية التي لا تثبت وجود التعصب الديني عند المصريين . لم يبقَ بعدئذٍ إلا قول بعضهم « اقتلوا النصارى » فلو صحت نية هؤلاء الصائحين بهذه الصيحة وقابلوا مسيحيين من المصريين أو من السوريين لما مسوهم بسوء . ولكن لفظة النصارى في لغة الرعاع مرادف للأفرنج أو نحو ذلك ، فان كان في نفوسهم عصبية لسكانت عصبية جنسية لا عصبية دينية . حادثة العقبة — يحسن بنا أن نلفت نظر القارئ الى سبب الحركة العسكرية التي جرت في مصر إبان حادث العقبة وكان من جرائها ان أساء الانكازيظن بالمصريين وافتكروا ان هؤلاء يتبرمون بهم ويودون لو استبدلوا الاحتلال التركي بالاحتلال الانكازي . وان منار هذا التبرم هو التعصب الديني من المصريين للترك . وقد جرّ هذا النهم الى نتائج مشؤومة ليس هنا محل ذكرها . ولكننا نظن أن الانكازي متى عرفوا السبب الحقيقي لهذه الحركة

وأنصفوا يقلعون عن تهمة المصريين بالتعصب تلك التهمة التي تسوءنا أكثر مما ساءتهم .
 تلمس علل الأشياء بقياسها على أشباهها ونظائرها . فإذا أردنا أن نلمس علل هذه
 الحركة الفكرية الخفيفة التي وجدت بمناسبة حادث العقبة حسن بنا أن نرجع بها إلى نظائرها
 من الحوادث . ولا نجد حادثة أشبه بها من جميع الوجوه أكثر من حادثة فشوده . فإن الانكلاز
 كانوا يدفعون الترك عن العتبة باسم الحكومة المصرية لمصلحتها ومصلحة الحكومة
 الانكليزية كما كانوا يدفعون الضابط مارشان عن فشوده باسم الحكومتين المصرية
 والانكليزية ولمصلحتهما أيضاً . وكان النزاع بين الانكلاز وبين الترك على الحدود الشرقية
 كما كان بينهم وبين الفرنسيين على الحدود الجنوبية المصرية فإذا كان ميل المصريين وقتئذ
 بالنسبة لحادثة فشوده ؟

مضى على حادثة فشوده نحو تسع سنين فن الناس من لا يزال يذكر الحركة الفكرية
 في مصر وقتئذ ، ومنهم من نسبها أو لم يكن يعرفها فعليه أن يتتبع أقوال الجرائد في مجموعها
 ومفصلها ويحكم بأقوالها على ميل المصريين أن صح أن يحكم على ميلهم بأقوال الجرائد في
 حادث العقبة كما حصل ذلك بالفعل .

للقارئ أن يراجع في هذا الصدد أعداد جريدة المؤيد الصادرة في ١٢ و ١٧ و ١٨ و ١٩
 و ٢٠ و ٢١ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٩٨ و ٢٢ و ٢٦ أكتوبر و ٢ و ٦ و ٧ و ١٢ نوفمبر
 من السنة المذكورة . فيجد أنه كان في مصر حركة أفكار تتجه في مجموعها إلى إفاضة جاذبية
 الناس إلى فرنسا أو إلى مارشان وجماعته فكيف جاء هذا الشعور وما مصدره هل كان
 مصدره في النفوس أيضاً تعصباً دينياً لفرنسا أو حب استبدال الاحتلال الفرنسي
 بالاحتلال الانكليزي ؟ لا هذا ولا ذاك . ولكن من الطبائع العمرانية أن الأمة متى أبعدت
 عن إدارة حكومتها وجهلت مقاصد حكامها ، أو ظهر لها منهم عين الاستئثار بالمنفعة دونها
 وحملها على ما تهوى وما لا تهوى من غير أن تستشار ، كل ذلك يدعوها إلى أن تبرم
 بحكومتها إذا كانت حكومة وطنية فإذا كانت أجنبية فيكون التبرم والمقاطعة من باب أولى .
 ومثال ذلك الحركة الفكرية للأمة في أوائل الثورة العسكرية سنة ١٨٨٢ فإن الأمة كانت
 قلقة تحب الخروج من ذلك الاحتلال الفعلي الشرطي (ان صح أنه كان يسمى احتلالاً)
 وإن كان قلقها هذا لم يتعد حد القلق لأنه لم تكن لها في الثورة العسكرية فكرة ثابتة . ولا
 مشاركة حقيقة . فهل كان هذا القلق والضجر من حال الحكومة ومن قانون العسكرية الذي
 كان من شأنه اهانة الشعور المصري مترقباً على تعصب ديني من المسلمين ضد المسيحيين ؟
 لا شيء من ذلك أيضاً .

فلو استقر أنا كل للعلل الممكنة التي ولدت حركة الأفكار في سنة ١٨٨١ وسنة ١٨٩٨ بمناسبة حادثة فشوده وسنة ١٩٠٦ بمناسبة حادثة العقبة استقراء صحيحاً خالياً عن الغرض والميل لوجدنا أن العلة في كل ذلك واحدة وهي فلق الأمة من عدم اشراك الحكومة بإياها في شيء من الحكم .

ولكن أولي الأغراض عن جهل أو عن سوء قصد، جاءوا يصورون تلك الحركة الفكرية الطفيفة لعميد الاحتلال في صورة التعصب الديني . وهو قد صورها في الصيف الماضي الى أوروبا بصورة مزعجة . كل ذلك والأمة هادئة بعيدة عن التعصب وآثاره .

وانا في هذا المقام نمحض النصيحة لجناب السير عورست أن يعتمد في معلوماته على كبراء الأمة الذين تربطهم به رابطة العمل بالضرورة ، وان لا يسمع قول القائلين بأن في الأمة المصرية تعصباً إذ الواقع أن تلك الأمة ليست كذلك كما أثبتنا بالدليل ، بل هي عطشى الى أن يعترف لها بوجود سياسي كأصغر الأمم ولا يكون هذا الاعتراف إلا إذا أخذ الاحتلال في أن يؤيد دعواه بأن يجعل لأفرادها الموظفين منها ارادة وحرية في عملهم وان يعطي الأمة شيئاً من التداخل الجدي في ادارة شؤونها الداخلية . ومتى حصل ذلك كسب الاحتلال صداقة المصريين واعترافهم الخالص . وأصبح ودهم له لا يخفى ، ولا تغير وجهه الحوادث ، وانتبد القلق بالتعصب الديني الموهوم مكاناً قصياً .

- ٦ -

الانكلاز في مصر^(١)

هذا عنوان الكتاب الذي نحاول وضعه لبيان خطأ لورد كرومر في كتاب مصر الحديثة وبيان سياسة الاحتلال في مصر والسودان وهو الذي وعدنا بترجمته الى الانكليزية وتوزيعه في أوروبا . وهو ينقسم ثلاثة أقسام .

القسم الأول - في الاسلام : ويشمل الكلام على مشار الخطأ في فهم الدين الاسلامي عند الأوربيين الحسني النية . وبيان مقاصد غلادستون واللورد كرومر من الطعن عليه . والكلام على الديمقراطية الاسلامية وانها تفضل بنظامها كل ديموقراطية أخرى من الوجهة الاجتماعية والسياسية . والكلام على المرأة والرق في الاسلام وما ظنه اللورد مغمزاً وليس بمغمز . الخ

القسم الثاني : الحالة الاجتماعية في مصر . والقسم الثالث : سياسة الانكلاز في مصر والسودان .

وانا ننشر في الجريدة من هذا الكتاب ما يحتمل المقام نشره في الجرائد اليومية أو ما يكون للكافة في مصر مصلحة من نشره .

من موضوعات القسم الاول

النظام الاجتماعي الاسلامي

مشار خطأ الأوربيين في فهم الدين الاسلامي

إن القاعدة لا يطعن على عدالتها ومطابقتها للعقول مجرد عدم اتباعها . وإن للدين الاسلامي نظاماً اجتماعياً واسعاً يعرف من اطالع عليه مقدار التسامح الذي أودعه . قال جان جاك روسو :

« ان قانون ابن امماعيل (يعني محمداً) الذي يسير عليه نصف العالم من عشرة »
« قرون يشف الى الآن عن عظم واضعه . في حين ان الفلسفة المتكبرة أو التعصب »

(١) نشر بالعدد ٣٣٤ من الجريدة الصادر في ١٤ / ٤ / ١٩٠٨ بعنوان « الانكلاز في مصر » او انتقاد كتاب « مصر الحديثة » تأليف اللورد كرومر

« الأعمى لا يرى فيه شيئاً أكثر من أن واضعه ما كر حسن الطالع . ولكن السياسي »
 « الحقيقي يعجب بما في ذلك الشرع من القوة الهائلة والملاكمة القادرة التي توجد دائماً في »
 « الشروع الخالدة »

قال روسو ذلك وهو ينبغي ما استطاع على الدين من غير تفريق . وكأن هذا الحكيم
 الكبير قد لحظ بعين الغيب اللورد كرومر ومؤلفه « مصر الحديثة » وعنايه بالفيلسوف
 المتعجرف أو الذي عصب التحيز عينيه فلا يرى الحق من وراء ذلك الحجاب السكيف . ولم
 يكن لورد كرومر في نظر روسو ذلك السياسي الحقيقي الذي يعلم من التشريع مقدار قوته .
 وفي الواقع فإن لورد كرومر بكتابه مصر الحديثة قد قضى على البقية الباقية من شهرته
 بالسياسي الخنك .

زر كنيسة لاتينية قد ازينت زواياها وجدرانها ببدايع الدمى والتماثيل ، وفرش بعض
 حيطانها بفخاير الأثواب وطلبت برائق الألوان الذهبية من الطلاء وأودعت من النفائس
 المعدنية والمعجزات الفنية شيئاً كثيراً وتسبح على صلواتها وما انبت فيها من روح الحب . ثم
 انظر الى طرائق الحديث بين القسس الطليسان وبين مريداتهم من السيدات يأتين يستغفرن
 الله على أيديهم من خطاياهن اللاتي أوقعن فيها حب الشهوات والتناسي موقتماً لأوامر
 الله وزواجه وطريقة تضرعن لبلوغ هذا الغفران ، واهجع عن قرب ما يخفف به ذلك
 القس الشاب أو الشيخ ويلاتن في خوف الآخرة وتعزيتهم عن هذا الشقاء الوقتي الذي وقعن
 فيه بإرادة الشيطان ومواساتهن ووعدهن بالمغفرة مع التوبة . وقس بنفسك مرونة هذا
 المشهد الديني الذي يضم في وقت واحد توجه الروح البائسة إلى الله ومحافظة على رقبة
 العواطف التي اختصت بها الأمم اللاتينية ، تنفعل نفسك بشعور الجمال وتجد أن الدين محبة
 وإن الدين عاطفة وأن الدين تسامح وأن الدين يسر لا عسر وأنه لا فارق بين نهوض الروح
 الى استغفار الله واستجلاب رحمة وين وثباتها الى لقاء محبوبها وإظهار اخلاصها له .

ثم زر كنيسة انكليزية طارية الحيطان مجردة عن الزخرف تعرفها عما سواها من الدور
 بأنها أبعد ما عن حسن الرواء وأقربها الى الخشونة لا يلتفت نظرك فيها شيء من الجمال ولا
 دقة في الصناعة بل الذي يلتفت نظرك هو استبعاد وجود عمارة نفحة خالية من الزينة في
 مدينة زاهرة كلوندره مثلاً . ولا تجد بين راعي الكنيسة والمؤمنين به من أبناء الكنيسة
 من علاقة المحبة والوداد إلا ما يكون بين تاجر الفحم وزبائنه . إذا انقضت الصلاة تكون
 انقضت صفقة الاجتماع الوقتي فلا اعتراف ولا استغفار ولا غفران ولا مظهر من مظاهر رقة
 العواطف اللاتينية .

يظهر من هذا أن كل أمة من الأمم تصبغ دينها بصبغتها القومية التي تظهر في الأخلاق والعبادات . وإن الطراوة والمرونة التي تجدها في دين اللاتين والخشونة التي تراها في دين الانكليز، لم تأت إحداها أو كلتاها من تعاليم المسيح عيسى بن مريم ولا أنجيله لأن تعاليمه واحدة فكان يجب أن تنتج نتائج واحدة . ولكنها جاءت من لين الأخلاق اللاتينية وسرعة تأثر الروح في هذا الجنس وشدة ميلها إلى الزخرف كما جاءت خشونة دين الانكليز من جفاء الأخلاق الانكليزية وحب البساطة والنظر إلى الأمور كما هي نظرة عادية كأن الدين ليس فيه معاني روحية إلا لتجارة بين الناس وبين الله يقضونه حقه فيها بالصلاة ويكون هذا هو كل شيء .

ليقارن القارئ بين مظهر التعاليم المسيحية على لسان وأعمال القديس بطرس وأتباعه حين كان يدعو للدين المسيحي في «الكاتاكومب» في رومه في عهد نيرون الظالم وبين مظهر هذه التعاليم المسيحية عينا على أقوال وأعمال الباباوات والقسس في العصور الأخيرة . وكيف كان الحواريون يدعون إلى الزهادة في الزينة والزخرف والنفور من حب الشهرة ويرشدون إلى عدم المداخلة في السياسة الدنيوية ويقصرون همهم على تعليم الناس أن يسمعوا في الاستيلاء على ملكوت السموات وأن يعطوا « ما للقيصر للقيصر وما لله لله » وكيف كان الباباوات والقسس الذين جاءوا بعد ذلك يسمعون إلى نعيم الدنيا وزخرفها ويضربون بأكبر سهم في السياسة ويهددون الملوك والساطين ويشاركونهم في السلطة الأرضية بل يدعون إلى الحرب وما كان الحواريون يدعون إلا إلى السلام .

قارن بين قسيسي الأجيال الأولى للدين المسيحي وبين ذلك القسيس الحديث الذي ضرب به المثل الدكتور ماكس نورداو إذ يقول :

« رفعت دعوى لمحكمة قسيس على طعنه في حق وزير الديانة في بلده . فوزع القسيس المتهم أوجه دفاعه مطبوعة على الجرائد والجمهور ولما أن حكم عليه بالغرامة فتح اكتتاباً عمومياً حصل منه على عشرة أمثال الغرامة المحكوم بها عليه . ثم نشر مجموعة الخطابات التي جاءتته تهنئة له . ثم ساح المملكة طولاً وعرضاً ليري نفسه في كل كاتيدرائية (كنيسة كبرى) للجمهور ليعرفوا شخص ذلك البطل الشهير وكان ذلك فرصة إلى أن يقدم لهم صندوق الصدقة ليجود كل منهم عليه بما شاء »

متى لاحظت هذه التطورات والانتقالات التي تعتمد المظاهر التعاليمية للدين المسيحي ورجاله ومتى قست هذه الفروق التي تكون بين الدين الواحد في وطنين مختلفين لا تجد مندوحة من القول بأن المنظمات الاجتماعية للدين الاسلامي لم يكن فيها من القصور ما ظنه

اللورد وليكنها هي أيضاً كمائر المنظمات الأخرى قد أبتت القاعدة العامة أي أنها صبغت في هذه الأعصر الأخيرة صبغات الأخلاق التي أورثها الاستبداد لممالك الشرق فظهرت بمظاهر مختلفة للذي لا يهتم بالعلم بدخائل المنظمات الاجتماعية وفلسفة الأديان وتأثير المنظمات على الأخلاق والأخلاق على المنظمات تأثيرات دورية كما هو شأن اللورد كرومر الذي سبب في بحر الانتقاد من غير عوامة، سوى المستر ستانلي لاين بول الذي تعلم منه أن « الدين الإسلامي كنظام اجتماعي أخفق كل الاخفاق » ولكن اللورد أشفق من العرق في هذا المعنى الواسع فحده بأصول أربعة جعلها أسباباً لحكم المستر ستانلي لاين بول على اخفاق الدين الإسلامي فسردها من غير تدقيق ولفظه في هذا التشويش الفكري وخلط الواقع من أعمال الحكومات الإسلامية وأعمال بعض الأفراد المسلمين بنفس النظام من حيث هو في ذاته . قد تشبه بالشرقي الذي وصف عقله بأنه يكره التدقيق وينفر منه لمثل جزئي رآه عن بعض محادثيه من الشرقيين على ما نظن .

نعم انه يندر جداً من الأوروبيين من علم باللغة العربية علماً كاملاً يؤهله لاهم الأحكام من مصدرها الأصلي وهو القرآن والحديث بل هم يأخذون هذه الأحكام مما ينقله المؤرخون عن أحوال الأمم الإسلامية ومن بعض الأوروبيين الذين ساحوا في الشرق وكتبوا عن الاسلام والدول الإسلامية قواعد تلتقوها من بعض المسلمين الذين لا يعلمون دقائق شريعتهم حق العلم . ولفظوها حقائق دينية ثابتة وليست من الحق في شيء .

قابلت في جنيف سنة ١٨٩٧ كونتاً شاباً فرنسويّاً على مائدة كبيرة في إحدى الفنادق يجلس عليها جماعات من أهم مختلفة وديانات مختلفة أيضاً وكنت بينهم المسلم الوحيد وقد دار الحديث بين الجماعة على مسألة القضاء والقدر تلك المسألة التي لا أظن العلم يقول فيها أكثر مما قاله « سبنسر » عن « ما تقطع الرجاء من العلم به » فذكرت فيها رأياً إسلامياً يقول باختيار الفرد فيما يقدر عليه من الأعمال وان هذا الاختيار الذي للمخلوق لا يتنافى علم الخالق لأن علمه تعالى ليس متوقفاً على الزمان فهو حاصل دفعة واحدة بكل ما كان وما سيكون من الأعمال التي تجري في عالم الكون والفساد — فكان الكون وقتئذٍ يلحطني شزراً ثم دخل الى الكلام في الموضوع وإني لا أعترف له إلا بالجرأة على الخوض فيما لا يعرف وكل رأس ماله في المعلومات عن الدين الإسلامي أنه قضى مدة خدمته العسكرية في « الجزائر » وانه كغالب أبناء الأغنياء يرى من الواجب عليه أن يكون هو صدر المجلس في كل موضوع حتى الموضوعات التي هو أجهل الناس بها . قال : كنت في الجزائر وكانت اقامتي فيها فرصة

ثمينة أخذت فيها بأطراف الدين الاسلامي فأهم قواعده هي هذه القاعدة التي لغرابتها لا يزال صداها يتردد في أذني الى الآن .

« كل مسلم قابل غير مسلم في مفازة فله حق قتله وله سلبه »

فأضحكني قول هذا الكونت الشاب العالم بالدين وأنكرت عليه ذلك وأقت له الدليل على ان الدين الاسلامي ليس هو دين الغدر الذي وصفه، ولكنه دين الأخاء والمساواة، دين العرب ، دين النجدة والمروءة ، فلما أخرج أكد للحاضرين ان هذه القاعدة هي إحدى آيات القرآن .

أظن ان ذلك الشاب لم يتحول الى الآن عن اعتقاده لأن مقالتي لم يكن ليصادف هوى في فؤاده وعلى ذلك سبقتي على اعتقاده المشوه حتى يكون من أولي الرأي في العلم السياسي مثل « مونتسكيو » أو من أولي الحل والعقد في السياسة مثل اللورد كرومر فإذا كتب من المسلمين أو خطب عن مواطنهم شفت كتابته وخطابته عن الاعتقاد بصحة تلك القاعدة التي نسبها للاسلام زوراً، ثم أكد انها في القرآن بهتاناً . وما هي من الاسلام ولا منزلة في القرآن ولكنها سقطت على الغالب من فم « أوناشته » إذ كان يحذر من العرب أو من أن يغشى مواطن الشبه أو ينفرد في الأماكن الخالية .

ليس كوني على جهله وصغره بأول مدّع على الاسلام بل سبقه البارون دي مونتسكيو على عمله، والمستر غلادستون على فضله وشهرته، ولحقه اللورد كرومر على حنكته وعقله ، ان المسلم لا يسعه إلا أن يمتسم اشتقاقاً على المؤلفين الأوربيين الحسني النية الذين يرمون الاسلام بما يرمون لأن علمهم به كما قلت ليس إلا تتفكاً يتلقونها من أفواه الجبهلة أو من كتب السامحين الذين يتخذون عمل فرد من المسلمين دليلاً على دينهم كما اتخذ اللورد عمل أحد المفتاحجية^(١) المصريين دليلاً على عقل الشرقيين على العموم .

قال مونتسكيو :

« ان الدين المسيحي يقوي الحكومة العادلة »

« وان الدين الحمدي يقوي الحكومة الاستبدادية »

فأما كون الدين المسيحي يقوي الحكومة العادلة فهذا لا أنزع مونتسكيو في أمره لأنه أعرف بتواعد دينه وهو حجة في النقل . ولا اعتراض عليه بالحكومات المسيحية من زمن المسيح الى هذا القرن الماضي وما كان للكنيسة في تعضيد الحكومة الاستبدادية . لا أقول

(١) صاحب وظيفة صغيرة جداً في مصلحة سكة الحديد ؟ فأعظم ما اعتمد عليه كرومر من المصادر الوثيقة

الاستبدادية ولا الظالمة، بل أقول حكومة العار التي يلصق فيها بالثرد الذي هو الملك معنى التقديس وان سلطاته أتته من الله لا من الأمة فلا يجوز لأحد أن يخلعه عنها، وان الأمة ترزق هذه السلطة الملوكية كما ترزق خبزها فان كان الملك خيراً وسعداً عليها فهو كالرزق المبسوط، وان كان شؤماً وبؤساً فهو كالعيش الضنك، كلاهما خيرها وشرها من الله. تلك هي التعاليم السياسية في القرون الوسطى الى مونتسكيو نفسه ولوك وروسو وغيرهم من هداة السياسة. لا اعتراض عليه بالحكومات المسيحية لأنني لا أعرف نصاً سياسياً مسيحياً للحكومات قد ورد في الانجيل بصورة واضحة ولأنني لا أزال أقول بأن عدم اتباع القاعدة لا يطمع عليها. فلو أن في الدين المسيحي نظاماً مسيحياً معقولاً للحكومات (وهذا ما لا أعرفه وأترك الأمر فيه للمسيحيين) لما كان استبداد الحكومات المسيحية يلباغ على الدين المسيحي في شيء. نعم أن هناك سياسة قد أخذت مصدرها من التوراة وهي سياسة « بوسوي » ولكنها سياسة مشوهة لا أظن انها تنطبق على الفكرة الراقية للايمان بالله. لأن هذه السياسة تدعو الى الملوكية المطلقة وقد هدمها فولتير بكتاباتة. فهل كان مونتسكيو يشير الى تلك السياسة حين قال « ان الدين المسيحي يقوي الحكومة المعتدلة ».

إذا كان مونتسكيو يشير الى تلك السياسة الاستبدادية التي بنت قواعدها على الامتناع من التوراة فكيف ساع له أن يقول إن الدين المسيحي يهدي الى الحكومة العادلة وكيف يمكن أن يفهم العدل في حكومة استبدادية أي ملوكية مطلقة.

وان كان مونتسكيو يشير الى تعاليم سياسية مسيحية أخرى غير التي بناها بوسوي وهدمها فولتير، فذلك له.

ونظن انه انما أراد بذلك التوفيق بين مصلحته ومصلحة رجال الكنيسة الذين كانوا لا يزالون أقوياء في وقته. ولسنا نقول ذلك جزافاً كما يقول هو عن الدين الاسلامي بل إننا نرتكن فيما نقول على شهادة « بارتلمي سانت هيلبر » إذ يقول في معرض الانتقاد على أن سلطة الملك مستمدة من الله :

« وهذه القاعدة رغماً عن أن الثورات قد كذبتها مراراً وان بعض الفلاسفة قد حاربوها »
 « فانها كانت على العموم هي القاعدة المقبولة. وان مونتسكيو لم يجرأ على مناقشتها لأنه كان »
 « أبعد الناس عن أن يفكر في محاربتها ».

وان هذه الشهادة من العلامة السياسي « بارتلمي » على مواطنه « مونتسكيو » في فعوده

عن محاربة قواعد العسف والاستبداد ثدانا على مقدار حب ذلك العالم الكبير للزلفى من الحكومة الحالية وهي استبدادية وقتئذٍ (النصف الأول من القرن الثامن عشر) للكنيسة أثر كبير فيها . وعلى ذلك فليس من المجازفة أن نقول بأن محاباته للدين المسيحي بأنه يقوى الحكومة المعتدلة محابة مشكوك في خلاصها من الهوى الشخصي .

لذلك نرى أن طعن اللورد كرومر على النظام الاجتماعي في الاسلام فرصة ثمينة نذكر فيها طرفاً من الديموقراطية الاسلامية وهل هي خير من ديموقراطية أرسطو وخير من ديموقراطية روسو وانها خلقت من العيوب التي تلحق بتمينك الديموقراطيتين لكي يعلم اللورد كرومر انه لما قال :

« ولا تنس عند الكلام على مسألة إدخال التمدن الاوربي الى مصر ان الاسلام غير قابل للاصلاح أي أن الاسلام ليس اسلاماً بهد اصلاحه بل هو شيء آخر لا نعلم الآن ماذا يكون حينئذٍ » .

قال السير وليم لوير : « ان الأمم المسيحية قد ترتقي في الحضارة والتربية والآداب والفلسفة والعلم والفنون ولكن الاسلام مكث حيث كان وسيبقى كذلك بحسب حكم التاريخ » قد أساء الى نفسه وأساء الى العلم وانه وان صحَّ قول « هيجو » : « ان اللورد طالم بالقراءة والكتابة بقوة القانون » لا يصح أن يكون اللورد عالماً بالشرعية الاسلامية بقوة القانون أيضاً .

الحكم الذاتي

- ١ -

روى بعضهم أن أهل بخارى^(١) لما دهمهم الروس طلب اليهم أميرهم وعقلاؤهم أن يعدوا لهم ما استطاعوا من القوة الدفاعية لحماية وطنهم العزيز - فما كان جوابهم إلا أن قالوا: كيف نغلب على أمرنا ونحن نروي الأحاديث الشريفة صباح مساء ، أن أميرنا قد خرج عن القصد وضعفت ثقته بالدين - فلما كان أعداؤهم على الحدود عمدوا إلى المساجد يقرأون الحديث الشريف ويوجهون أنفاسهم إلى جهة العدو وهم يظنون أن أنفاسهم أبلغ في إحراقه من نار المدافع - والواقع أن أنفاسهم لم تكن عنهم شيئاً بل أخذت بأنفاس بنادق الروس . عمل هؤلاء دلّ على أنهم لم يؤمنوا بأن لكل حادث سبباً ، ولكل مقصد وسيلة وعدة ، وأنه يستحيل أن يتوفر الدفاع إلا بتوفر أسبابه وهي صنوف القوة .

لا أخفي على القارئ الكريم أي أمسك القلم عن تقرير أولئك البخاريين إن صحت عنهم الرواية لأنني أشعر بأننا وما نحن فيه من التشبث بالحكم الذاتي القريب أشبه الناس بهم فتأخذني النعرة على مواطني فأكف عن اللوم اشفاقاً لا تسامحاً .

نريد الاستقلال الفجائي ، نريد الحكم الذاتي من الغد ولم نعدله من العدة إلا لفظاً تذهب به الرياح . ذلك بأن القول لا يكلف المرء عناءً كبيراً ، بل هي قولة تخرج من فيه يقول نحن نطلب الاستقلال ونريد عليه الانكياز بالهين الالين . وما كان لأمة أن يتوفر لها هذا المطلوب إلا بعدده وأقلها الاستعداد السكامل من جميع الوجوه . ولكن هذا الاستعداد يكاف رجال الأمة مالاً لبداً يصرف على التعلم العام ويكلف شباننا عناءً وسهرآ طويلاً في تحصيل ضروب الكفاءة القومية من العلمية إلى التجارية إلى الصناعية إلى الكفاءة الأخلاقية . يكاف نساءنا مراقبة جديّة لأطفالهن وتدريبهن على حب الأقارب والوطن ، على الصدق في القول والعمل ، وتلقينهن إنهم ما خلقوا إلا ليعملوا بخير بلادهم .

تلك هي أعمال تجسم فيها المشقة ، غير أن الأقوال ما أهونها على لسان القائل ، أو قلم الكاتب ، فلا تكلف المرء إلا أن يقرر أنه وطني (ولا نزاع في أن كل حي يحب لوطنه) فهو لا يخسر بهذا شيئاً ، بل ربما كسب بفضل هذا اللقب كثيراً .

(١) نشر بالعدد ١٦٠ من الجريدة في ١٥ من سبتمبر سنة ١٩٠٧ بعنوان « في سبيل الحكم الذاتي »

على انا نحسبنا الى الآن لم نسلب استقلالنا القانوني الذي نالته مصر بالمعاهدات الدولية وإنه لم يكن قاصراً على كونه منحة منحة لعائلة محمد علي باشا الكبير ، بل هو امتياز أعطى للأمة المصرية كما يؤخذ صراحة من نصوص الخطابات التي دارت بين انكساراً وفرنسا وبين الباب العالي بمناسبة زول اسماعيل باشا الخديو الأسبق عن أريكة الخديوية . لم تغير السورة القانونية لذلك الاستقلال ولا فقدناه . ولكن الضعف قد حرمنا من زايده . وإن هذا الحرمان لا يزول طبيعة إلا بزوال سببه وهو الضعف .

اعتاد بعض الناس الذين يريدوننا على أن نقف على الأبواب لنطلب فضلة من الاستقلال تعطى لنا هبة خالصة لا عوض فيها ولا رجوع — اعتادوا على ان يصنفوا من يقول هذا القول بأنه من المخدرين لأعصاب الوطنية أو المارقين منها أو المهين للاحتلال — ولكن عندهم الألقاب التي يجود بها بعضهم على بعض من حين الى حين ليس من شأنها أن تخيف القائل الحق ولئن أخافته فإن الرمي بمثل البخاريين الأولين ، بل الرمي بقصر النظر ، والقذف بطلب النتيجة من غير مقدمات صحيحة أكثر رهبة من التشهير بتلك الألقاب العامة . وإن من يحب وطنه لا يشنيه عن خدمته شتم الشائمين .

فإن أردتم الاستقلال فحولوا ألسنتكم وأفلامكم وشيئاً من قواكم وأقليلاً من أموالكم الى التربية والتعليم العام فانه السبب الوحيد للاستقلال ولا شيء غيره .

وإليك أيها القارئ المنصف أوجه هذا السؤال : نرى كل من يطلب الاستقلال إما متعلم أو شبه متعلم ، فإذا فشا التعليم تكون النتيجة اللازمة عن ذلك هي كثرة المساعدين به . أفلا يكون التعليم العام حينئذ على فرض ان الاستقلال ينال بالنداء هو العلة الوحيدة للاستقلال ؟ ومع ذلك فانه ليس للناقد البصير ان يقول من غير تعسف أن هذا التعليم الحاضر الذي قصر المقصود منه على انه معمل مستخدمين يدور بهم دولاب الحكومة هو التعليم الموصل الى الحكم الذاتي . ولا يفلو الذي يقول ان هذا التعليم الحاضر على ما هو عليه لا يوصل الى شيء من سعادة الأمة . وإذا كان لابداً من معدات لتلاشي الوحدة القومية وفقد الاستقلال كان التعليم الحاضر خير المعدات الى تلك النتائج العدمية .

إنما التعليم المنتج وتقصده به التعليم والتربية معاً هو ذلك التعليم الذي يقصده به فرض أممي وأرفع كثيراً من غرض تخريج الموظفين . هو ذلك التعليم الذي يكون غرضه العام تقليل الفروق الموجودة طبيعة بين أفراد الأمة الواحدة وتكثير عدد المشابهات بينهم حتى تتشابه أمثالهم وآمالهم وتوحد مقابيس تقديرهم لما يجري بينهم من الحوادث وتتقارب عاداتهم وأخلاقهم . نية قوى النسيج الاجتماعي لأمتهم . وسنبين طرائق ذلك تبادلاً .

- ٢ -

اني لأعلم أن القارئ لا يطيب له الخوض في مثل هذا الموضوع الذي لا يحررك من العواطف ولا ينبه من الأعصاب كما هو شأن الكلام في الحكم الذاتي أو في الاستقلال والجلالة . ولكن مع ذلك أؤكد له ان هذا التعليم العام ^(١) هو الطريق الوحيد لتلك النتيجة المحبوبة ، فليصبر القارئ قليلاً حتى تمر بنظره هذه الصور الثلاث ثم ايسرهم بعد ذلك على مقدار اطراحنا لتربية أبنائنا . وكيف ان تلك التعاليم التي نحمل عليها أبنائنا البراء ليست إلا إساءة لهم وتقصيراً منا في العناية بشأن تلك الودائع الثمينة التي هي موضوع محبتنا وحناننا ومناط آمالنا .

هذا فقيه قديم في كُتّاب قد تصدر لتعليم أبنائنا الكتابة والقراءة وشيئاً من القرآن وكثيراً مما فتح الله به عليه من الأحزاب والأوراد والمنظومات التي تتلى أمام الجنازات . هو شيخ تدل هيئته على أنه لا يحسن شيئاً حتى لا يحسن اختيار ألوان ملبسه الذي قدما نراه يريح نظر الناظر لتخالف ألوانه . فكثيراً ما تكون من الألوان الزاهية المتنافرة كالقنطاريان الأزرق مع الخزام الأحمر والحبة الصفراء والجوارب البيض والنعال الجمر — وليس هذا كل ما يؤخذ عليه بل ترى حوله حلقة الصبيان في غرفة ضيقة عتيقة كسجون القرون الوسطى . يفترون أرجلهم ، وجباههم تقطر من العرق وشيئاً يكون جذوعهم الصغيرة غير مختارين ، يصيحون بأعلى صوتهم مكرمين ، ولا يدري الواقف عليهم علام يصيحون ، ولماذا هم خائفون . ولم يلحظ تلك العصا الطويلة التي في يدهم يدنا يهش بها عليهم وينزلها على من يشاء من بضع صوته فلم يسمعه أو فترت قواه عن الاستمرار على تلك الحركة غير الطبيعية أو على من تأخر عن إعطائه الخميس ^(٢) .

فترى الغلمان بين بالك قد أوجعه الضرب وضاحك صاخر يصيح على نعمة من غير أن يلوك لسانه شيئاً مما يحفظ — وهذا هو مظهر من مناظر التربية والتعليم الذي نعلق عليه الآمال الكبيرة . ولم يرضوا بهذا المنظر السفهري على غيرنا بل نقلاؤه أيضاً إلى أوروبا . فقد رأيت عام أول في معرض ميلانو كُتّاباً مصرياً على هذا النحو من الوصف حتى لا يحرم

(١) نشر بالعدد ١٦٦ من الجريدة في ١٦ من سبتمبر ١٩٠٧ بعنوان « الحكم الذاتي : التعليم العام : طرائق »

(٢) الاجز على التعليم ، وكان يدفع كل يوم خميس .

غيرنا من التمتع بما لا يزال عندنا من طرق التعليم التي لا أصل لها في أسلافنا .
 ذلك المربي الأول لا يعرف من واجبات التربية والتعليم إلا شيئاً واحداً وهو إimate
 عواطف التلامذة بالضرب والسب والتخويف بما فوق ذلك . فهو القاتل الأول لشعور
 الحرية والمعطل الأكبر لنمو أبدان المتعلمين وملكاتهم إلا جزءاً مشوشاً من ملكة الحافظة
 هو نفسه لا يمكن أن يقدر أبسط الأمور تقديراً صحيحاً لأن مقياس التقدير في نظره هو
 يتنوع ما سمعه من معلمه الأول من القواعد العامة العملية كورقة الحمى أو حجاب التحويطة
 والمسدل أو شهادة الزور في قضية زواج أو طلاق .

تلك هي إحدى الصور الأولى للتعليم . أما الثانية : فهي صورة قسيس من القريير أو
 الجزويت لا يختلف عن سيدنا كثيراً في القسوة ولكن في مظاهرها ، فإن طريقة تأديبهم
 هي تكليف الصبي بأن يقبل الأرض أو يركع ويحنو على ركبتيه أو يكتب الواجب الثقيل .
 وأكبر الذنوب أن يتكلم الصبي حتى أنك لتراه يكف عن الكلام ولو صواباً — تقدير
 هؤلاء القسيسين للأشياء مقياسه ما يتعلق بمصلحة جمعيتهم أو يكون من شأنه نشر دينهم .
 وانهم لا يعلمون الصبية المسامين شيئاً من الدين النصراني ولكنهم لا يعلمونهم أيضاً الدين
 الاسلامي ، فيكون تعليمهم للمسلمين خالياً من مبدأ التربية النافع . وأنك لتجد منهم علماء
 أذكاء ولكن ما بالنا نحن المصريين جميعاً نسل أولادنا إلى مربين لم ترض أمتهن عن مبادئهم
 ولم تأمتهن على أنبائهم ليربوه فابعدتهم عنها وأفقلت مدارسهم .

الصورة الثالثة : صورة فتى لا يتجاوز العشرين كل ماضيه العلمي أنه تعلم على أساتذة
 أكثرهم فتیان مثله فحصل بعد ذلك على الشهادة الابتدائية ومنذ حصوله عليها عين أستاذاً في
 المدارس الابتدائية الأميرية أو مدارس الجمعيات الخيرية . ذلك هو ثالث المربين . وهذا
 الشباب يعرف كثيراً من البداجوجيا خصوصاً ما يتعلق منها بالروابط بين التلميذ وأستاذه
 فيمضي بالطبيعة نصف الدرس بين خصام وصلح . وهو في الواقع لا يفضل تلاميذه كثيراً
 في السن ، ولا في المعلومات ، فلا يستفيدون منه إلا حفظ ما يحفظه هو .

يخلق الولد على صورة أبيه وينشأ المتعلم على صورة أستاذه وقد رأيت صور أساتذة
 أنبائكم . فنذا الذي يريد أنبائنا وهم كما ذكرت مناط الرجاء في اسعاد هذه الأمة ، ان يكونوا
 على صورة ذاك الفقيه الذي يعلم القرآن وهو ليس متأدباً بشيء من آداب الدين . أو ذاك
 القسيس الذي لم يرض عنه قومه أن يكون معلماً فيهم . أو ذاك التلميذ الأستاذ الذي لا يعرف
 طرفاً كبيراً من علم الاخلاق حتى يعلمه ؟ أظن أن صور بنيكم إذا نشأت على هذا الوجه نشأت

مشوّهة في ذاتها غير مشابهة لغيرها . فيكون بين كل فرد منهم وبين الآخر تلك الفروق الظاهرة بين الفقيه والتيسير والتلميذ الأستاذ . وكل هذه الصور باجتماعها أو انفرادها تخالف كثيراً صورتكم أنتم بوصف أنكم آباء .

على هذا يكون التعليم بطرائقه الثلاث الحاضرة غير منتج الغرض الخاص الذي هو إتمام قوى الناشئ وملكاتة حتى تبلغ كمالها الممكن . ولا هو بمدرك الغرض العام وهو تقليل الفروق الطبيعية بين الأفراد وتكثير المشابهات بينهم ، لئتم بذلك التضامن الذي هو قوام النسيج الاجتماعي للأمة .

لذلك يرى العقلاء هنا أن الحاجة داعية الى تنظيم التعليم العام وتوحيد جميع طرائقه كما ينبغي بعد .

— ٣ —

إذا جاءك شيخ جليل كاسف البال يكاد يتميز من الغيظ بيبك شكواه ويعظم بلواه يستخط على الحرية والمساواة ويمقت التمددين الجديدين والعلم والتعليم — كل ذلك لأن ابنه يعقه فلا يطيع له أمراً ولا يصغى إلى نصائحه ويظهر استخفافه بأبيه ويتأفف من أفكاره القديمة ويتمامل مما بقي من سلطة الأبوية وذلك جزاء لعنايته به ورعايته حتى الرعاية واتفاق ماله عليه حتى تعلم وتخرج من المدرسة الثانوية أو العالية — فلا تجعل بمجاراة ذلك الأب التعميس على تفضيل الجهل على العلم ، ولا تلق كل اللوم على ذلك الابن العاق ، بل لك أن تلوم نظام التعليم الذي لا قاعدة له من الدين ولا من علم الأخلاق .

كذلك لا تلم الفتاة التي تخرجت من مدرسة الراهبات إذا ألفتها عدة الشبه بأبها في زيتها وميلها وإشاراتها في الحديث نائية عن أترابها لا تسمع من إحداهن كلمة إلا صغرت منها . فإذا ألفتها كذلك منقطعة عن أهلها فلا ترمها بسوء الخلق فإن الفضل في قطع أوصال الشبه بينها وبين قومها إنما هو لأنها تعلمت على غير قاعدة من آداب دينها ولا على مبادئ أخلاقية تعنى غناء الآداب الدينية .

يتعلم الشاب في مدارس الحكومة طرفاً من كل علم ، ولكنه لا يأخذ عن معانيه الكثيرين المختلفين في الأجناس والمبادئ والأخلاق شيئاً ينمي قوى نفسه ، ويغلب عامل الخير فيها على عامل الشر أو على الأقل شيئاً من آداب قومه حتى لا تبدو بينه وبينهم القطيعة والنفرة .

لست ممن يشبهون بوجوب تعليم دين بعينه ، أو قاعدة أخلاقية معينة . ولكنني أقول بأن التعليم العام يجب أن يكون له مبدأ من المبادئ يتمشى عليه المتعلم من صغره إلى كبره وهذا المبدأ هو مبدأ الخير والشر وما يتفرع عنه من الفروع الأخلاقية .

لا شك في أن نظريات الخير والشر كثيرة التباين ولكن الواجب على كل أمة أن تعلم بنسبها نظريتها هي في هذا الشأن فعندنا (مصر) أن مبدأ الخير والشر راجع إلى أصل الاعتقاد بأصول الدين ، فعليه يجب أن يكون الدين من هذه الوجهة الأخلاقية هو قاعدة

التعليم العام . ولا شك في أن جميع الأديان السماوية تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتدعو للإيمان بالله . واليوم الآخر ، وأن من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره . فلا صعوبة في تعليم التلامذة المحتاجين الذين تلك المبادئ الأخلاقية العامة .

ربما تأتي الصعوبة في تنفيذ هذه الفكرة النظرية وتبيينها في كتاب يضم فروعها — أقول أنه لا شيء أضر في تعليم المبادئ من الاعتماد على الكتب . فإن خير التعليم هو ما اطرح فيه المعلم جانب الكتاب ، وأقبل على التلميذ يناجي روحه فيكل مسكاتها لتقوم بالواجب عليها في الحياة . وأنا بذلك أحوج إلى المعلمين منا إلى الكتب التي تشمل المبادئ الأخلاقية . ولئن قام عذر نظارة المعارف الحالية في قلة المعلمين الأكفاء الذين يمكنهم تربية أخلاق الناشئة على قاعدة واحدة فإن الحكومة لا يمكنها أن تقدم عذراً مقبولاً على طول اغفالها لتربية المعلمين ، وتركها التعليم العام يجري في البلد من سنة إلى سنة لا قاعدة له إلا الصدفة البحتة .

من يرجع إلى تاريخ التعليم في بلدنا يجد أنه كان قبل القرن التاسع عشر موافقاً لحالة أهل البلاد جاريًا على قاعدة دينية وسكنه كان منحصراً في دائرة ضيقة لا تنفذ أشعتها في الحجب الكثيفة التي تحيط بها — ونعني بهذه الدائرة أسوار الجامع الأزهر — غير أن نتيجة التعليم لم تكن قطع الصلة بين المتعلمين وبين غيرهم من الناس كما هو حاصل الآن .

عمدت الحكومة في القرن التاسع عشر إلى إنشاء المدارس العلمية على النظام الأوروبي لتعليم العلوم الحديثة العملية فلم تفتن إلى جعل التعليم وطنياً أو بعبارة أخرى إلى إدخال قواعد آدابنا القومية وأخلاقنا إلى تعاليمها فكانت مدارسها كما هي الآن أشبه شيء بفابريكات تخرج منها موظفين . ثم جاء بعد ذلك تعليم البعثات الدينية الكاثوليكية وغيرها فلم يقرب متعلمينا من أمتهم . ولم ينقل إلينا المذاهب الحديثة في التعليم ، وأخصها جعل المدرسة مدرسة يحيط فيها التلميذ علماً بما حوالبه من جميع الحوادث كالوقوف على الحركات الاقتصادية والتجارية لأمته والاطلاع على مبادئهم الأخلاقية وطرائق تقديرهم للحوادث ، إلى آخر ما يجعله يخرج من المدرسة كأنه لم ينقطع يوماً عن العيشة بين أفراد الأمة فيكون منهم ويكونون له . بل جاء تعليم تلك البعثات ضعفاً على إباله كما وصفنا قبل .

بفضل هذه التعاليم أصبح المتعلم من غير أن يشعر لا صلة بينه وبين الأمة إلا صلة القرابة لبعض أفرادها ولا شبهة بينه وبينهم إلا في اللون .

الغرض العام لكل أمة من التعليم هو صبغ بناتها بصبغة واحدة حتى يصبحوا بقدر الامكان متشابهين في الأخلاق والميول والعادات . فطر الناس مختلفين في الأمزجة والمساكنات

مندفعين الى الحرص والأمانة . وهذا الاختلاف يجعل بينهم فروقا عظيمة ، منها لا يمكن التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجمهور . فالتعليم العام — على قاعدة واحدة يقلل من تلك الفروق ويكثر من المشابهات بين الأفراد . فإذا ضاقت بينهم دائرة الفروق ، سهل عليهم أن يكونوا مجموعاً متشابه الأجزاء يكاد يرى بعين واحدة ويسمع بأذن واحدة ويحس بقلب واحد . وذلك معنى الوحدة القومية التي ينشدها كل من يريد أن يحمل الأمة على الأخذ بأسباب سعادتها .

لا يدع القارئ هذه الألفاظ الاصطلاحية «الفروق والمشابهات» ولا يلويه عدم ألفتها عن قراءة هذا المقال فإن كل ما نريد منها هو أن أفراد الانسان طبعية غير متحددين ولا متشابهين في الخلقة ولا في الخلق فتعليمهم على طريقة واحدة وقاعدة واحدة يضيع شيئاً كثيراً من اختلافهم في النظر ويوجد بينهم شبيهاً كثيراً في الحكم على الأشياء فيسهل اتقافهم — إن الطيور على أشباهها تقع — ومتى سهل اجتماعهم حصل لهم الوحدة القومية التي هي أس كل الأعمال العامة من بناء الكتاتيب إلى أعلى درجات الحكم الذاتي .

هذا هو الغرض الرشيد من تعليم الأمة . وكل تعليم لا يؤدي هذه النتيجة فانهما هو تعليم أبتز ولا أصل له ولا فائدة منه لغير شخص المتعلم الذي يصبح به مهندساً يعرف حساب تصرف الماء ومقاومة المواد ، أو طبيباً يعرف الأمراض البدنية ودواءها ، أو قانونياً يحفظ ما قاله العلماء في فروع القوانين . أولئك يحصل لهم من علمهم هذا لذو ومن نتائجه ربح . ولكنهم مع ذلك لم يكونوا في المنسوج الاجتماعي للأمة إلا قطعاً منفصلاً بعضها عن بعض غير متماسكة في ذاتها . وهذا يدلنا على مقدار فساد التعليم في بلد يكون متعلموه على هذا الوصف من التفرق في النظر والتباعد في الصفات .

يقول بعضهم « الجهل خير من التعليم الناقص » والجهل عدم والتعليم الناقص مرتبة من مراتب الوجود العالمي ولا يكون العدم خيراً من الوجود . غير أني مع هذا أقول وأنا شديد الاقتناع بصحة هذه القاعدة — أن التعلم الذي فقد غرضه العام الذي ذكرناه من شأنه أن يقطع كل صلة بين المتعلم وبين غيره بل بين أفراد المتعلمين الذين لم يتعاملوا على طريقة واحدة ومبادئ متشابهة . ويترتب على هذا أن الفروق الطبيعية يزداد عددها فيما بينهم . فتكون النتيجة أن الجهل قد ترك الفروق الطبيعية على حالها لا ضابط لها إلا المنفعة الشخصية للأفراد وأما هذا التعليم الأبتز فانه قد زاد في عددها بعد تفققات أئمتها المتعلمون وأوقات طويلة أضاعوها في سبيل هذا التعليم العقيم .

الاستقلال

— ١ —

نطلب الاستقلال^(١) من زمن غير قريب على صور متنوعة بصنوف مختلفة تارة من فرنسا، وأخرى من انكائرا وثالثة من السلطة الشرعية . نطلبه مرة على لسان جمعيتنا العمومية وأخرى بلسان الأحزاب . نطلبه أحيانا تاماً ، وأحيانا نطلب بعض أجزائه كتوسيع اختصاص هيئاتنا النيابية وإطلاق أيدي العمال المصريين في الأعمال العامة، نطلب ونأخذ في الطلب وترفض طلباتنا ويبالغ في رفضها من جانب حكومتنا . فهل نحن الآن من هذا الاستقلال المطلوب على تقدم في طريقه ؟ وفي أي مرحلة نحن من مراحلها ؟ أم نحن نتقدم في طريق الاستقلال خطوات واسعة والسكن الى الوراء ؟

ذلك هو السؤال الذي يجب علينا أن نطرحه دائماً على الأمة حتى تفكر في أمره ونبين لها حقيقة مركزها بالنسبة لآمالها في الخلاص من الحكومة الاستبدادية الى الحكومة الدستورية .

غير أن الجواب على هذا السؤال لا يكون واضحاً مفهوماً إلا بعد بيان ما عندنا من آلات الاستقلال، وطرق استعمالنا لتلك الآلات، أو بعبارة أخرى أن نبين حالتنا السياسية ومسؤولية حكومتنا ومسؤولية أحزابنا أمام هذه الطلبة التي قد عزَّزَ نيلها ، وأُنقِيت أماننا فيها العقبات من كل نوع .

نعلم أن حكومتنا شخصية منحصرة في شخص سمو الأمير ووزرائه ، وليس للأمة في أمرها لا باليمين ولا بالشمال . وإن لهذه الحكومة الشخصية محركاً أو مشرفاً هو سلطة الاحتلال الانكليزي التي تتغير أسماء أسبابه وتتبعها في التغير آثاره الفعلية تبعاً للناسبات والفرص التي ينتهزها الساسة الانكليز ليجعلوها سبباً لاحتلالهم بلادنا . فقد كان ذلك السبب

(١) نشر بالعدد ٣٣٠ من الجريدة في ٨ من ابريل سنة ١٩٠٨ بعنوان « نحن والاستقلال »

بادئ الأمر قاصراً على تثبيت مركز الخديوية ، ثم انقلب الى المحافظة على أموال الدائنين الأوربيين ، ثم صار المحافظة على قنال السويس وطريق الهند ، ثم صار بالضرورة المحافظة على الشركة السودانية . ولا يبعد أن يقولوا أن سبب الاحتلال هو تفاضل الثروة بين الطبقات . وأنه يدوم ما دام هذا التفاضل . وفي كل هذه الأشكال المتقدمة لا يعدم الانكليز أن يلبسوا احتلالهم غير القانوني الثوب اللامع الجميل ، وهو خدمة الانسانية وحب تمددتها . ومهما يكن من أمر السبب الذي ينتج عنه الانكليز لاحتلالهم أو لإطالة مدته فإن أثرها الفعلي في حكومة مصر والاستثمار بها أصبح أمراً لا شبهة فيه .

لم يتغير شكل الحكومة بوجود هذا الاحتلال المتمدن بل هو كما كان حكومة مستبدة كانت مقاليدها بيد الأمير ووزرائه ، فصارت في يد المعتمد البريطاني ومستشاريه ، يحكم في الأمة تبعاً لمقتضيات السياسة البريطانية .

مادامت حكومة البلد شخصية فإن سمو الأمير والوزراء والمعتمد البريطاني والمستشارين هم مسؤولون أمام الرعية أو بعبارة أخرى هم مسؤولون عن تصرفهم أمام الأمة كل منهم بمقدار ماله من السلطة الفعلية في الأحكام أو التأثير الذاتي في النفوس والأخلاق ، وعلى هذا جرت جرائدنا في مطالبة اللورد كرومر بكل شيء وتوجيه اللوم إليه على كل خطئ يحصل في العمل . ولقد كادوا يخرجون بمطالبتهم إياه عن الحدود النظرية لروابط الحكومة المصرية . إلا أنهم لم يخرجوا قيد شبر عن التعمير بالواقع . لأنه كان قد أسند الى ذاته كل سلطة جبراً بذلك على نفسه كل مسؤولية .

ليس لأحد أن يقول أن الملوك والأمراء هم فوق المسؤولية ، لأن الذي يريد أن يكون منهم فوق المسؤولية يجب أن يعطي قومه الدستور ، ويكلف هو عن العمل بالذات ، والدستور كفيل ببيان مسؤولية كل حامل فيه .

على هذه القاعدة نقول قولنا السالف إذا اختلفت السلطان الشرعية والفعلية كانت كلمتهما مسؤولية عن عملها الخاص أمام الأمة . وإن اتفقتا كانتا مسؤولتين معاً أمام الأمة . ووجب على الأمة في هذه الحالة الأخيرة أن تفهم أن حكومتها الوطنية راضية عن تصرف الحكومة الأجنبية المحتلة تمام الرضى . ولقد ظهر هذا الرضى برفض الحكومة الوطنية طلبات الجمعية العمومية رفضاً خالياً عن كل عبارة من عبارات المجاملة للأمة .

نعم إن حالتنا السياسية لم تكن في يوم من الأيام أدق موقفاً ، وأكثر غموضاً ، منها في هذه الأيام الأخيرة فانها كاسية بلباس كثيف لا يحكي شيئاً من حقيقةتها ، ولكنه مع ذلك

لامع تتألا الوعود الجميلة في حواشيه لتخطف الأبصار عن أن ترى ما تحت تلك الوعود مما سيكشفه الزمان يوماً فيوماً من التفرير بهذه الأمة الأسيبة قليلة الانصار والتي يجب عليها تلقاء ذلك أن تستبين مقدار مسؤولية هذه الحكومة المختلطة وأغراضها التي تبرز من خلال أعمالها اليومية .

ها نحن أمام أعمال السير غورست الذي اجتمعت الوعود الجميلة حول مقدمه الى مصر واستبشر المصريون خيراً به . ماذا جرى على يده من الاصلاح وقد مضى العام عليه بين ظهرائنا .

أول عمل له أنه دخل بنفسه لا بواسطة النظار الوطنيين إلى ميدان الأعمال المصرية فعين المستر هل ناظراً لمدرسة الحقوق وهذا التعيين معروف مشهور . ثم رأى الحكومة خاسرة أمور الأمانة بفضل تصرف الممالين الانكليز فأقص من الميزانية ما أنقص ليسد بعض ذلك العجز . ولم نسمع أنه قد جرى تحقيق على اتفاق الاحتياطي ولا على الخسارة التي جرت اليها المضاربات^(١) . ثم جمع العمال الانكليز وألقى في آذانهم ما لا نعلم بالضبط ولكن يقال أنه أوصاهم بنا خيراً . ثم اشتدت الأزمة وهي الآن تنخر عظام الثروة المصرية وتآكل الرطب واليابس وهو لم يسمح بمساعدة السوق بدعوى أن الفلاح لم يمس منها سوء . وقد ظهر فساد تلك الدعوى وإن أصحاب الجاليلب الزرق على رأيهم قد باتوا بفضائها في أشد ما يكون من العوز . ثم تواترت الأشاعات في أوروبا مكبرة عن فقد الثقة بالسوق المصرية فلم يكتب السير غورست صطراً ولم يقل كلمة ليعيد بها الثقة الى مجراها . ولا شك أنه في تقريره السنوي سيمتد علينا كسلفه بما أفاض على مصر من الذهب النضار . ثم ماذا ؟ ثم جاء هذا التصريح الجديد من وزير الحربية الانكليزية في البرلمان بمناسبة تخفيض الحامية الانكليزية في مصر إذ قال :

« انه يراعى في قوة الحامية البريطانية في مصر رغائب وزارة الخارجية وهي تعترض على كل تخفيض وانه قد لاحظ في تعيين قوة هذه الحامية اعتبارات تتعلق بإمكان وقوع فتنة بسبب اختلاف العناصر والأديان . وانه مهما تحسنت علاقتنا مع فرنسا وألمانيا وسائر الدول فلا يفيد ذلك التحسين شيئاً في اتقاء الأخطار التي يمكن أن تنشأ لأسباب جنسية أو دينية في القطار المصري » . قال « ويجب أن لا يبرح ذلك من ذهن كل من يطلب تخفيض الحامية » . فلم يكتب السير غورست شيئاً وحقه أن لا يكتب لأن معلومات وزير الحربية إنما هي مستمدة منه . ثم انتشر في مدته وعد اطلاق اليد للوظفين المصريين وغل ايدي الانكليز

(١) مضاربات مالية دخل فيها مستشار المالية الانجليزي غمرت بها حكومتنا الملايين

بعض الشيء . وقالوا ان هذا قد تحقق في أمر بعض المديرين ، ولكنه لم يتحقق منه شيء بالنسبة للنظار . بل ان حضرات النظار قد جاء في حقهم تصريح جديد لا يمكن أن يتفق مع هذه الوعود . ذلك أنه إذا اختلف الناظر والمستشار يرفع الأمر الى المعتمد البريطاني الذي يرفع الخلاف لنظارة الخارجية الانكليزية . ربما كان بعض ذلك هو الواقع قبل الآن . ولكن التصريح به في مجلس النواب الانكليزي ورضانا به يجرّد سموّ الخديو عن أخص حقوقه ، ثم هو ينافي الأوامر العالية التي عين بها المستشارون لأنه قد جاء في أوامر تعيينهم أنهم لا عمل لهم الا أن يستشاروا وليس لهم مباشرة عمل من الأعمال التنفيذية . ثم هو أيضاً يوثق روابط هي أشبه الأشياء بروابط تبعية حكومتنا للحكومة الانكليزية من كل وجه . ثم ماذا ؟ ثم انه لم يكن أكرم نظراً الى الجامعة من سلفه بل شاع عنه أنه يتداخل في أمر الحصة آلاف الجنيه التي وعد بها سموّ الأمير للجامعة وذلك يعد مداخله في ادارة الأوقاف . والذي يؤكد هذه الأشاعة انها لم تكذب الى الآن ولم يعط المبلغ للجامعة بعد .

ثم انه في مدته وضع هذا المشروع الجديد مشروع توسيع اختصاص مجالس المديرية وقد تمت فيه الحكومة وأثبتت . ونقضت من نصوصه وأبرمت . وأخرجت النسخة الأخيرة التي توشك أن تكون النهائية وبعثت بها الى مجلس الشورى بصورة غير رسمية . والله يشهد أنه لا يجوز للحكومة تحترم نفسها وتحترم أمتها أن تجرد بعد طول الوعود بمثل ذلك المشروع التافه الذي لا يستحق المناقشة فيه ، لأن أول ما يشف عنه هذا المشروع هو أن الحكومة لا تريد أن تقرر الأمة على ملطة لها ، ولا على نظام لتعليم أهلي إلاّ تعليم الكتائب !

تلك هي أعمال السير إلدن غورست وتباشير الوعود بالتدرج الى الاستقلال في مدته ! ولكننا تلقاء ذلك نجد أن جنابه لا يكاد يغيب يوماً عن سراي حابدين . بل صارت مقابلاته عادية يومية حتى ان بعض الصحف بدأت تحمل خبرها كأنه اتخذ حابدين محلاً يؤدي فيه أعماله اليومية . ومعنى ذلك هو أن الحكومة المصرية تدار الآن باشتراك صاحب السلطة الشرعية، ومعتمد السلطة الفعلية، حتى لقد أصبح من الصعب جداً التوفيق بين ما يأتيه الانكليز مما لا ينطبق على مصلحة مصر، ولا على مصلحة العرش الخديوي، وبين اتفاق معتمد مع صاحب السلطة الشرعية التي هي أول محبي عليها في تلك التصريحات . نعم ان مثل هذا الاتفاق لا يضر بالأمة في مثل تلك الظروف التي هي فيها ان شاف عن خير لها ، ولكنه لم يظهر من وراءه الا ما ذكرنا . قد كانت الوزارة في العهد الأول كواسطة بين السلاطين .

أما الآن وقد تتفاوض السلطان مباشرة وتبرمان بالضرورة كل أمر يحصل الاتفاق عليه فماذا بقي للوزراء بعد ذلك ؟ وهل فكروا في طريقة تخلصهم من هذا الموقف المضطرب الذي تأبى عليهم همهم العالية أن يلبثوا فيه ويسكنوا اليه ؟

بعد هذا لا يشك أحد في أن حالتنا السياسية قد زادت ابهاماً يستحق البيان من كل الوجوه ، وإننا إذا كنا ننظر للسياسة الماضية بعين التحفظ فإنه يجب علينا أن ننظر لهذه السياسة التي تقدمها الوعد وظهرت تباشير العمل على تقيضه بعين ملؤها الحذر والخوف من الوقوع في نظام شر مما نحن فيه، وإن كنت للآن لا أفهم كثيراً حالة أسوأ من حالتنا الحاضرة نسرد ذلك ليعلم القارئ أن المداخلة البريطانية في أمر الحكومة فوق ما تجيزه القوانين المصرية، كانت في العهد السالف ظاهرة مشهورة يفتقد عليها . ولكن هذه المداخلة الآن قد أصبحت مصرية محضة لا نعلم عنها شيئاً إلا هذا الصدى الذي ينجي لنا في الجرائد الانكليزية حكاية عن البرلمان الانكليزي .

كنا نعلم أن لورد كرومر كان يدخل في أصغر الأشياء حتى تعيين بعض مأهوري المراكز . فهل يدخل السير إلدن غورست في الكبائر دون الصغائر ، أم هو قد اقتسم السلطة المصرية بينه وبين السير ادوارد جراي ، فاختص هذا الأخير بنظر الخلاف بين الناظر والمستشار ، واختص المعتمد بما دون ذلك من السلطة . ذلك ما نعلمه بالضبط ، مع أن كل أمة مهما كانت حكومتها استبدادية لها الحق في أن تعلم من هو الذي يدير دفة الأحكام فيها، وعلى من توجه مسؤولية هذه الأحكام ؟

- ٢ -

يتساءل الناس بينهم ماذا عساه يكون قد حل المستر « كتل » على أن يوجه في البرلمان الانكليزي الى وزير الخارجية ذلك السؤال الخطر الذي هو :

« هل يحق للخديوي أن يمنح دستوراً أو مجلساً نيابياً تشريعياً في مصر » (١)

هل كان يظن ذلك النائب المحترم الى هذا اليوم ان جواب السير ادوارد جراي سيكون غير ما كان . هل كان يظن ان وزير الخارجية الذي قال بالأمس بأن المصريين غير أهل الآن لحكم أنفسهم بأنفسهم وان الحكومة الانكليزية ستشرع لهم نظاماً بيروقراطياً مبنياً على التسامح قد تبدل نظره في الأمة المصرية أو تغيرت وجهته السياسية وصار ينتظر منه أن يقول إنا نكتفي من السلطة في مصر بالمحافظة على مصالحنا وإنا نترك خديو مصر وأمتة بمنحها الدستور إن أراد ؟ .

كلاً لم تتغير السياسة الانكليزية ولم يتبدل فينارأي السير ادوارد جراي ، بل ربما زاد اصراراً على مباحثته بعد قراءة كتاب اللورد كرومر ، وعلى ذلك ما الذي ينتظره النائب السائل في الحصول على مثل ذلك الجواب من الحكومة البريطانية .

يفكر العقلاء فيما اذا كان المستر « كتل » هو من أعضاء اللجنة البرلمانية المصرية وان أسئلته كأصئلة روبرتسون بينها وبين حزب الاصلاح المصري نسب ، هذا ما لا نغفل الى تصديقه لأننا نعتقد أن المصري أيّاً كان من حزب الاصلاح أو حزب غير الاصلاح لا يرضى لنفسه أن يزجر طائر نحس لقومه مثل هذا البارح الذي زجره لنا البرلمان .

فان هذا الجواب « انه في الأحوال الحاضرة يلزم ألا تتخذ تدابير مثل هذه إلا بمشاوره الحكومة الانكليزية » . على كونه غير جديد في بابه إلا أنه خلو من مراعاة ما يلزم في حق السلطة الشرعية لمصر من الجمالة . خلو من المحافظة على الشعور الوطني المصري من أن يجرح كل يوم بالقول من الانكليز الذين يجرحونه كل يوم بالعمل .

أم يكون المستر « كتل » مال عن جاذبيته المعروفة لمصر ووضع هذا السؤال ليصرف المصريين به عن مطالبة أميرهم بالدستور إلى مطالبة الانكليز جرياً على مبدأ تنازع السلطة

(١) نشر بالعدد ٣٣١ من الجريدة في ٩ من شهر ابريل ١٩٠٨ بعنوان « نحن والاستقلال » .

بين طابدين وقصر الدبارة؟ هذا ممكن أيضاً. وربما كان المقصود به تعطيل الحركة الفكرية في مصر وتدوينها وجعلها تقنط من أن يكون لعملها نتيجة مرضية. إن كان المراد كذلك فقد وهم النائب فيما حسب فان الحركة الوطنية الزشيدة التي بنت أساسها على الاتحاد والائتلاف والعمل بالاشترك والمطالبة بالحقوق على الطرائق الساسية المشروعة تزيد كل يوم متانة في ذاتها وتمكننا في نفوس القاطنين بها. وان الانكليز إذا ماندوها لا يجنون من وراء العناد إلاّ عتاداً مثله. على أننا لسنا نسيء الظن بذلك النائب الذي ربما قصد مصالحتنا فحانه حسابه. ولكننا نشرح هذه المقاصد أمام أعين الأمة لأن هذه التصريحات هي طرف من أطراف آثار حالتنا السياسية المبهمة.

كننا نظن قبل الآن أن إشاعة التعصب الديني وإيهام أوروبا أن في مصر خطراً يجب الاستعداد له كانت من بنات أفكار اللورد كرومر يستعين بها في الدفاع عن نفسه وتبرير أعماله أمام أعدائه وأعضاء البرلمان الانكليزي. ولكن يظهر أن هذه مودة انكليزية يلبسها الانكليزي كما يلبس رداء الوامع وحذائيه الثقيلتين. وان همة التعصب يظهر أنها قاعدة سياسية يعتنقها الانكليز ليعملوا بها في مصر فأنها عندهم تساوي قاعدة الباب المفتوح في التجارة أو قاعدة القرار من النظريات إلى العمليات في العلوم.

وهذا الفهم أيضاً ضروري لبيان الحال الحاضرة لأنه يغير من وجه ثقة الأمة المصرية بالساسنة الانكليز الذين أصبح ظاههم لنا غير قاصر على شخص معين منهم بل إنه قاعدة متبعة في العمل نافذة دائماً مهما تغيرت أشخاص منفذها.

كننا نفهم أن نصيب الوزارة هو حق شخصي من حقوق أمير البلاد لم تقيدته الفرمانات بقيد مطلقاً. ولكننه حدث في سنة ١٨٩٢ حين تنصيب وزارة نخري باشا أن تدخل اللورد كرومر باسم حكومته وارتبط بممو الأمير بأن يكون تنصيب الوزارة بأمره بعد استشارة حكومة بريطانيا. وهذا كل ما يعلم عن القيود العملية التي ليس لها من الحق ولا من القانون ظل تركن عليه ولكنها أثر من آثار جبروت القوي. ثم نفهم أيضاً أن المستشار انما كان رأيه مع الناظر كرأي الأمة مع الحكومة. فاذا هو الآن قرين له بالفعل والتصريح وأن محكمتها هي «الفورين أوفس»^(١) لاعابدين. فهل تنازلت السلطة الشرعية في يوم لا نعرفه عن هذا الحق الخاص الذي هو تابع لحقها في تعيين الناظر والمستشار. فاذا كان الخلاف بينهما يعد مسألة أجنبية يفصل فيها في لوندرا فما الذي يفصل فيه إذن في عابدين؟

ولماذا لا يكون الفصل في الخلاف المفروض بمعرفة السلطة الشرعية التي عينت الناظر والمستشار والتي لها حق فصلهما ويكون ذلك هو القاعدة القانونية ؟
ذلك هو طرف من الاعتبارات التي يجب ملاحظتها عند الحكم على طبيعة حالنا السياسية وكونها تتصل عن قرب بمعنى الدستور أو أنها بعيدة عنه كل البعد عريقة في حال الحكومة الشخصية .

ان المقياس الذي يقاس به درجة تمدن الحكومات وقربها من الحرية أو من الظلم هو نظاماتها . وان نظاماتنا كلها جليلها ودقيقها ليست إلا نظاماً بيروقراطياً مبنياً على الاستئثار بالسلطة من قبل الحاكم . وكلها على ما فيها من مسحة القانون تشف دائماً عن ارادة الحاكم وأن ارادته فوق الأمة وفوق القانون وان الأمثلة على ان روح الاستبداد تدب في جميع نظاماتنا النيابية والقضائية والادارية مستفيضة يخطئها العد .

اقرأ لنصوص القانون النظامي تجد ان الشارع قد أظهر فيها رغبته الشديدة في أن لا يجعل لهذه الهيئات النيابية وجوداً حقيقياً ، بل هو جعلها هياكل مجردة عن مادة الحياة وأظهر بالنصوص مقدار عدم احترامه لارادة الأمة كما ظهر خوفه منها وعدم ثقته بها بارزين في كل سطر من سطور القانون . فكأن القانون بذلك قانون حظر عما يتوهم انه مباح لا قانون تشريع وانشاء حقوق للأمة على الحكومة كما يفهم من معنى القوانين النظامية . ولقد أكبرت الحكومة هذا القانون علينا فاختزلته إذ خنقت إحدى هيئاته وهي في المهد وأغني بها مجلس شورى الحكومة . ثم هي الآن تنحي على الباب الثاني من ذلك القانون وهو المختص بمجالس المديريات فقد عمدت الى الغائه في تشريعها الجديد حتى تفصل مجالس المديريات عن القانون النظامي وتجعلها أشبه بمجالس البلديات وغيرها . وعلى هذه السنة يمكننا القول بأن القانون النظامي على نقصه الفاضح وعدم صلاحيته أخذ في الاضمحلال شيئاً فشيئاً بفكرة ان فيه ظلاً لسلطة الأمة .

دع القانون النظامي ونصوصه وأرقب عن كئيب طريقة العمل به تجد ان أعضاء مجالس المديريات ، بل أعضاء مجلس شورى القوانين ، والجمعية العمومية أنفسهم يحتاجون دائماً الى رضى الحكومة عنهم حتى ينالوا حظوظهم هم أيضاً من الرتب والنياشين التي تفرقها الحكومة كل عام بسخاء يقلل من أهميتها في نظر العقلاء ويكون عوناً على فساد الاخلاق عند الجهلاء ، تجد ان هؤلاء الاعضاء أو النواب المحترمين يطلب لهم رئيسهم الرتب حسبما يرى كأنهم موظفون لديه ، وله عليهم حق المكافأة وحق الحرمان على انه هو معين من قبل الحكومة وهم منتخبون من قبل الأمة . فيكتب الرئيس في كشفه من شاء ثم يعرض ذلك الكشف على جهة

الحكومة فتمحو وتثبت فيه ما تشاء . فالذي لا ترضى عنه الحكومة أو لا يرضى عنه رجال المعية يحرم من الرتبة . وكفى بهذا المثل دليلاً على عدم وجود أية ضمانات من أي نوع لهؤلاء النواب . ومن هذا يبين لكل ذي عينين أن روح القانون النظامي ترمي إلى الاستبداد . وإن تنفيذ القانون النظامي محشو بالاستبداد أيضاً .

خذ قوانين القضاء تجد أن القانون كان حسناً معقولاً كافلاً للقضاء ما ينبغي لهم من الضمانات حافظاً استقلالهم هم ووكلاء النيابة عن السلطات الإدارية ولكنه بالزمان لم يسلم من جنائيات الحكومة الشخصية بفضل تصرف ساداتنا الانكاز .

كان كل قاض في المحاكم لا ينقل ولا يمول . فحق هذا الامتياز قبل أن ينفذ في المحاكم الابتدائية وصار القاضي في يد نظارة الحقلانية — تلك السلطة الإدارية — تنقل كما ينقل الجندي من معسكر إلى معسكر من غير أن تلاحظ في أوامرها موافقاته المعاشية وأرادته الذاتية، وكأن القاضي عندها خادم أو مستخدم ليس له أمامها إلا الطاعة ما دام في خدمتها، كما كان يشتري أحد الناس في الأسواق الرومية عبداً يعلم أولاده الفلسفة

لم يبقَ عندنا من له من القضاء ضمانات في الاستقلال إلا قضاء الاستئناف وأنهم هم أيضاً لم يساسوا من استبداد الحكومة الشخصية التي تبسط بيد نظارة الحقلانية . وأن أمر مستشارينا المحترمين في مسألة محاكم الجنائيات وفي غيرها مشهور معروف . على ذلك يمكن القول من غير تحكم بأن قانون القضاء كان كقوانين الممالك الحرة المستقلة فأصبح يسخ شيئاً فشيئاً ويعبد به مع الزمان عن الحرية إلى ضدها .

خذ من القوانين الإدارية مثلاً قانون العمد والمشايخ الذين كانوا بالانتخاب ولا سبيل للحكومة عليهم إلا العزل . أصبحوا يعينون من قبل الحكومة ويعاقبون على التقصير بالحبس والغرامة .

وعلى هذا أيضاً تكون الحكومة الشخصية يزيد ظهورها في القوانين ويكبر أثرها ونفوذها في كل فروع الحكومة وتقدم شيئاً فشيئاً .

وهنا يمكن الجواب على مسألة المسائل التي هي : هل نحن نتقدم في طريق الاستقلال إلى الأمام أم نحن نقطع فيه خطوات واسعة إلى الوراء ؟

أظن أن الجواب أصبح سهلاً مفهوماً فما دامت الحكومة التي هي إحدى آلات الاستقلال الكبرى تنفر من الحرية إلى الاستبداد وتبعد عن اليد الدستورية إلى تقاليد الحكومة الشخصية فأننا نبعد كل يوم عن الاستقلال بدل أن نقرب منه .

- ٢ -

« إننا نعلم لنخرج موظفين للحكومة »^(١) هكذا قال أحد نظائر مدارسنا الثانوية الانكليزية الى مكاتب الدالي نيوز - أصاب الرجل كبد الحقيقة . ولقد قلنا نحن ذلك قبل الآن مراراً ولكن الحكومة ما كان يظهر عليها انها تقرنا على هذا القول بدليل امتنان لورد كرومر علينا في تقاريره السالفة بأنه رقى مستوى التعليم . ومن المستحيل أن يكون التعليم راقياً إذا كان كل هم هو اعداد آلات تنفذ أوامر الرؤساء في الحكومة . ولكن الله قيض للحق رجلاً ذا ذمة ومروعة ، يقوله ناصحاً أجرد غير مزوق ولا مستور ، فأماط اللثام عن حقيقة نحن نعلمها حق العلم ولكن الحكومة لم تكن لتسلم بها إلى الآن . هذا دليل جديد يجب أن تقتنع الحكومة بأنها لم تكن في يوم من الأيام السالفة عوناً لنا على الاستقلال ولا شارعة فيه . وكنا دائماً غني أنفسنا بالمستقبل الذي كان يجب عليه أن يحقق وعود الانكليز المتكررة لنا بأنهم يسعون بنا تدريجاً إلى الحكم الذاتي . وأن يقرب من التحقيق تصريحات سمو الخديو بأنه يجب أن يمنحنا الدستور ، ولكن هذا المستقبل الذي كنا ننتظره قد أخذ يقذف الينا كل يوم بالتصريح تلو التصريح بأن الحكومة ليست مستعدة للابتداء في انالتنا الحكومة النيابية . ومن الغريب أن تلك التصريحات على تباين مصادرها سواء كانت منسوبة لسمو أميرنا كحديث المستر ديسي ، أو مقولة بلسان لورد كرومر في تقريره الأخير ، أو صادرة من السير ادوارد جراي المتكلم بلسان الحكومة الانكليزية في مواطن شتى لمناسبة جديدة أو لغير مناسبة ، كلها قد جاءت بنتيجة مخالفة للمقصود منها كل المخالفة . فإنها إنما قصد بها تقوية مركز حكومتنا الشخصية في نفس الأمة وصرف الأمة عن المطالبة بحقوقها الطبيعي المضموم . ولكنها لم يكن من نتائجها إلا أن زادت في مركز حكومتنا الاستبدادية ضعفاً ، وجعلت مهمتها في حكم البلاد أشد صعوبة ، وزادت الأمة ثباتاً على فكرة المطالبة بحقوقها ، وقوت في نفوس الأهالي قاعدة القول بسلطة الأمة . فبئست الفكرة المرصعة ، ونعمت النتيجة الفاطمة . وهكذا كلما زادت الحكومة استئثاراً

(١) نشر بالعدد ٣٣٢ من الجريدة في ١١ من ابريل سنة ١٩٠٨ بعنوان « نحن والاستقلال »

بالسلطة دون الأمة زادت الأمة تشبهاً بحقها ، وثباتاً على الطلب به . وانا لننصح للحكومة في هذا المقام أن تتدبر في ميولها التي تظهرها نحو المبالغة في الاستئثار بالسلطة لأن كل خطوة تخطوها نحو المبالغة في الاستبداد ، يقابلها دائماً خطوات تخطوها الأمة نحو الحرية . وحسبها دليلاً على ذلك هذا المثل الذي نرويها لها وهي أعلم الناس بحقيقته .

سلطة الحكومة في بلدنا مع أنها سلطة شخصية كانت تشخص قانوناً بمجلس النظار الذي هو مؤلف من النظار والمستشار المالي تحت رئاسة الجناب العالي . وأما في العمل فلها يزيد على ذلك سلطة الاحتلال . فلما ان جاء السير إيدن غورست الى مصر مبعثاً أنه طالب من سمو الأمير أن لا يكون بينه وبين سموه واسطة (يعني من النظار ولا من غيرهم) وأن دفة الأحكام تدار باتفاقهما . وما كنا نعلم لهذا الاتماس سنداً رسمياً حتى أكدده العمل بما ذكرنا من زيادة تردد السير غورست على طابدين فتكون الحكومة القانونية المكتوبة في قانوننا النظامي قد عدل عنها الى حكومة تنحصر فعلاً في شخص الجناب العالي والسير إيدن غورست — من ذلك اليوم يوم مقدم السير إيدن غورست وتحويله — كما يقولون — على أن يختزل من الحكومة عدداً من أعضائها . ونحن نرى الأمة تزيد تشبهاً بالمطالبة بالدستور ، وتطلبه على طرق مختلفة بالجرائد والرائض والألسن والقلوب — أليس هذا المثل كافياً لا قناع الحكومة بأن تعويلها على المبالغة في الحكومة الشخصية لا ينفعها ، بل يضرها ، وأي شيء أكبر عليها من اظهار الأمة كل يوم عدم رضاها عن شكل الحكومة الحاضرة ، واطهارها الرغبة في استبدال هذا الشكل الحاضر بالشكل المعقول المفهوم الذي هو الدستور .

ولا شك في أن الأعضاء المختزلين هم حضرات النظار الكرام . فهل فكروا في طريقة تخرجهم من هذه الورطة كما نصنعنا لهم بذلك من قبل . وإذا كانوا يتسامحون في تهجم الادارة الانكليزية على حق الأمة فهل يقبلون التهجم على حقهم الشخصي هم أيضاً . كل هذا ان لم نكن نخطئ في تفسير عبارة السير إيدن غورست المنسوبة له وتعلبيةا على أعماله اليومية . وإنا نرجو الله أن نكون مخطئين في هذا الفهم .

قلنا إن الحكومة الحالية لا تريد أن تكون لأمته أداة لكسب الدستور ، وإنها تقرب في أعمالها اليومية دائماً الى الاستبداد ، فهل هي جنت من وراء ذلك صحة وسلامة وتوة ونجاحاً ، أم هي كما ندعي قد ضعفت أمام ذاتها وأمام الأمة .

ان أنصار الحكومة الشخصية لا يجدون لهم شيئاً معقولاً يدافعون به عنها ويكسبون بها المشروع إلاّ أمراً واحداً هو أن الحكومة الشخصية قوية لا يعثرها ضعف ولا

يتطرق إليها الوهن . فإذا فقدت الحكومة الشخصية هذه الصفة الخاصة وهي صفة القوة فإذا يكون حالها ؟ هل يقال أنها نجحت أم فشلت ؟

هذه حكومتنا وأمثلة ضعفها أصبح يضرب بها المثل سواء كان ذلك في الأمن العام أو التعليم العام أو في المالية أو في محبة الشعب لها أو في اخلاص أعضائها الموظفين لنداتها .

أنها تعترف كل يوم باختلال الأمن العام حتى لقد فكرت في العام الفائت أن تنحي عهد قوميونوات الأشقياء أو تجود علينا بالنفي الإداري وإن استعمال الطرق غير العادية في أزمة السلم لا يعتبر إلا فشلاً لحكومة في القرن العشرين . والظاهر أن سوء السمعة هو الذي جعلها تعدل عن هذه المشروعات الضارة وتسمع فيها نداء الأمة وتطيرها من نظمات التأخر بعد مسحة النظامات المتشددة . وليس لحكومتنا مندوحة من الاعتراف معنا بأنها ضعيفة في هذا النوع ولو لا حب الأمة للسكينة والنظام لما كان الأمن العام على ما هو عليه اليوم .

إن الحكومة والناس أجمعين يعترفون معنا بأنها لم تكن لتنجح في أمر التعليم العام . فإنها إذا كانت تريد بالتعليم ما تريد الأمم المتقدمة من رفع مستوى العقول المصرية والأخلاق إلى كمالها الممكن بالتعليم والتربية فإنها لم تفعل ذلك — وإن كان غرضها من التعليم كما نعلم وكما صرح بعد ذلك الأستاذ الانكليزي . فتكون لم توفق أيضاً إلى طريقته لأنها لم تعرف أن تخرج إلى الآن الموظفين الكافين للقيام بالوظائف الحكومية بالكفاءة المطلوبة كاعترافها ، وهي إلى الآن لم يمكنها أن تكسب محبة موظفيها واخلاصهم الكامل لها . وإذا أردت أن تعرف ذلك فاجلس نصف ساعة مع جماعة من الموظفين في أية إدارة مصرية أو في القضاء نفسه . إنك لتجدهم يتذمرون من معاملة الحكومة إليهم . فهي من هذه الوجهة قد فشلت أيضاً في نظامها .

خذ الحالة المالية وقارن بين الاحتياطي مدة وجود المراقبة من صندوق الدين وبينه الآن ، وقارن أيضاً بين ما عملته حكومة أمريكا التي تسير على مبدأ الحرية الشخصية وعدم اعتبار الحكومة إلا وكيلاً للأمة وبين ما عملته الحكومة المصرية التي يوصف كونها حكومة شخصية تسير على مبدأ الراعي والرعية أو على سنن الوالد والولد . وانظر كيف عمل الوكيل لموكله من مساعدة السوق المالية حتى قطع شأفة الأزمة . وانظر ما عمله الوالد الرحيم الذي هو حكومتنا كيف إنزاعته على السوق بما لا يضرها وينفعنا تجد بعد كل هذه المقابلات أن الحكومة كانت ضعيفة أيضاً في المسألة المالية ولم تظهر فيها قوة الحكومة الشخصية .

على هذه الاعتبارات التي يجب بيانها للأمة لتكون على حقيقة من حالها نقول إن الحكومة عندنا ليست لمصاحبة الشعب كما قرره علماء السياسة لأنها لا تسير به إلى الدمامور . كما إنها

ليست لمصلحة الحكم كما يفهم من الحكومات الاستبدادية لأنها لم تكسب أخص صفات الحكومة الشخصية وهي صفة القوة والمهابة .

لا تصلح الحكومة الشخصية إلا في الشعوب الجاهلة المنحطة العزائم التي خلع قلوبها رهבות القوة وتسمت أخلاقها بمبادئ الضلال التي ينشرها بين الناس كتشأب السلطة الاستبدادية . فإذا تقدم الشعب في المدنية أحسن بثقل الحكومة الشخصية وأخذ يترجم بها ويظهر قلة ثقته بمقاصدها حتى ينال الدستور .

إن قوة الحكومة الشخصية مستمدة من رغبة المنافقين في بقائها المنتهين باستبدادها ومن غفلة شعور الأمة . فإذا انتهت الأمة إلى المطالبة بحقوقها المهرضوم وقل فيها أثر المروءين والاستبداد شغفت سلطة الحكومة ومهابتها . وتلك هي الحال في مصر من تنبه الشعور القومي بالتدريج وضعف الحكومة بالتدريج أيضاً .

للكومة الاستبدادية دلالات حسية تدل على قوتها ونجاحها وأول هذه الدلالات اكبار الشعب لها واحترامها لكل ما يتعلق بها من الأشياء . فلا يذكر فيها اسم الحاكم الأكبر إلا مقترناً بطائفة من ألقاظ التبجيل والعبودية وجل النسب الكاذبة كابن السماء (وما هو إلا ابن الأرض) ونحو ذلك من الصفات التي يعتبرها الأفراد رقى يتقنون بها غضب الملك . ترى الجندي في الحكومة الاستبدادية يتحضر في الطرقات ويرى كل الأفراد دونه مهما علت أقدارهم المعنوية ما داموا لا يلبسون الكسوة العسكرية . والناس لا يجراؤون على الاقتراب منه إلا للاحتماء في دائرة نفوذه العظيم ويصدقونه في ادعائه الكاذب ويرون في شخصه مظهر السلطة الاستبدادية التي يتقونها بما في استطاعتهم .

وترى كل موظف كبير من موظفي الحكومة له عبياد يستجدونه الخير ويستدفعون به السوء ويمشون في حمايته راضين بالذلة والصغار . فمنهم من يقبل طرف رذائعه ومنهم من يقبل رجلاه ، وأكثرهم شياً هو الذي يقبل منه يداً ما حرّكت عصاً ولا هزّت قنّاً في سبيل الحق ، ولا مسخت كرماء ، ولكنها تشارك غيرها في هدم صرح الحرية الطبيعية ، وإعلاء بناء الاستبداد ، وانها مع ذلك مخضبة بدماء العواطف التي قتلها في نفوس القوم البرءاء الصغارين .

تلك هي الأدلة المحسوسة على قوة الحكومة الاستبدادية ومكانتها من البقاء زمناً طويلاً . ولستكننا نرى الأمة المصرية قد تحملت بحمد الله من كثير من هذه القيود الاستبدادية فاخفقت من جوها هذه الدلائل دلائل الرضى بالذل والهوان . وأخذت لا تفهم سلطاناً إلا سلطان القانون . بل هي انبرت لتسمع العالم صوت احتجاجها على الحكومة الشخصية وتقرع عليها في كل فرصة ومناسبة . ترى فينا الجندي قد زل كثيرأ عن العارمة . والموظف قد

شعر بأنه خادم لا حاكم . والوزير وكيل للامة لا شريك لله في المعبودية . وهذا كله يبشر بالرجاء في النزوع إلى الدستور . ومتى تمّ توجه الأمة لذلك المطلب الرفيع حصلت عليه حتماً أرادت الحكومة أو لم ترد .

ذلك بأن الحكومة ليست هي التي تختار لنفسها الشكل الذي يكبر في بطنها . كلاً . فان حكومة كل أمة ليست إلاّ عرضاً من أعراض الأمة . فلا وجود للحكومة الاستبدادية إلاّ إذا كانت أخلاق الأمة تروج الاستبداد . فإذا نقضت الأمة عن نفسها طبائع الاستبداد وتلبست بأخلاق الحرية وخلال العزة والمروعة ، تبدّل ذلك العرض الاستبدادي أو الحكومة الشخصية بالحكومة الحرة التي توافق مزاج الأمة وهي حكومة الدستور .

على هذا نقول بحق إنه إذا أعوزتنا معونة الحكومة في الحصول على الدستور فلا يكون ذلك داعياً لنا إلى القنوط من الحصول على مطلبنا العالي . لأن ظهور الأخلاق الحرة في الشعب ظهوراً كاملاً قد يكفي ذلك وحده في نيل الدستور من غير حاجة إلى أن نقف بأبواب الحكومة نستجديها الرضى عن مطالبنا ، بل لانتفك نطلب الاشتراك معها في أمورنا العمومية ونقوّي فكرة الاتحاد على القول بسلطة الأمة ولا شك في أن بقاء الباطل إنما هو في غفلة الحق عنه .

غير أني مع ذلك لا أزال أرى المجموعات التي تصرف في السياسة لخدمة الأمة قليلة بالنسبة لما يلزم . على أن من الواجب على كل فرد من الأفراد أن يفهم أن عليه بجانب واجباته الخاصة واجباً عاماً هو أن يضرب بسهم في الاشتغال بتدبير الأمة . ولا يسعنا بهذه المناسبة إلاّ أن نسائل حضرات المحامين الذين يربو عددهم في مصر على الأربعمئة وهم منصرفون بالمرّة عن الاشتغال بالسياسة إلاّ ما يكون من بعضهم من مطالعة الجرائد تفكّكه وقت الفضاء ، كأنهم ظنوا أن مصر قد استقلت ، وأن بها من الأفلام والالسن ما يقوم المعوج من أعمال الحكومة وأخلاق الأمة ، فلم يكن المقام بمتسع لهم أن يعملوا شيئاً لمبلادهم . فنقول لهم ان الأمر لا يزال كما يعلون . حكومة شخصية تحتاج في ترقية أشغالها إلى أفلام لا عداد لها . وأمة لا تزال في دور الانتقال تحتاج في تثبيتها على طريق الخير إلى ألسن الخطباء والواعظين ، وإن المحامين في كل أمة من الأمم هم قادة الرأي العام ، ومصائب الحرية وهداه الشعب . فإبال محاميننا لا يصرفون من أوقاتهم وقواهم شيئاً قليلاً ينفع الأمة ولا يضرهم فتيلاً بأن يلقوا بنظرهم إلى أحزابنا السياسية التي قد عرف برنامج كل منها فيدخل كل منهم في ما يراه الأصلح من تلك الأحزاب ليشغل فيه ، فيقوم بالواجب عليه لامته ولكي لا يكون حظ مصر من أبنائها أزمان الحرية حظاً منهم أزمان الاستبداد .

— ٤ —

لبعض الهنود تمثال يعمل به بيده فاذا هبَّ من نومه في الصباح لا ينطلق لعمله الاَّ إذا قدَّم لذلك الاله الذي صنعه بيده آيات الحمد والشكر . وهذه هي صلاة الصبح عندهم .
أظن أننا لا نملك أنفسنا من الابتسام لهذا القصص . ولكننا اذا رجعنا إلى أنفسنا وجدنا أننا نعمل كل يوم أعمالاً مضحكة تكاد تكون في أصلها كعمل ذلك الهندي وإن كانت صورتها أقل جفاء .

الحكومة وكيلة عنا ، نحن نصبناها للقيام بأعمالنا ، نحن الذين نرزقها بأموالنا ، ونُدفع عنها بأولادنا . ولسكننا مع ذلك نقف من أفرادها موقفاً يقرب من موقف الهندي أمام تمثاله . وإن اكبرنا للأفراد العالين منها كالنظار ومن دونهم يتطرق دائماً لأكبر أدنى المستخدمين حتى عسكري النقطة ، فانه في نقطته لا بساً كسوته الرسمية تراه محفوفاً دائماً رجاء من حواليه رجاء يكون في مواطن كثيرة بالغاً حد العبادة ، لأن العابد لا يعمل لمعبوده الاَّ خشوعاً ورجاء . فهل يمكن بعد هذا أن تضحك من الذي يقدِّس ما صنعت يدها ؟

إن هذا الإحساس الذي يدفنا الى المبالغة في تمييز أفراد الحكومة في الإجلال على أفراد الأمة ، هو الذي يبعدنا دائماً عن نيل الاستقلال ، بل هو الطابع الذي يختم به في عنق الفرد المحكوم بالحكومة الشخصية علامة على أنه لا يزال يحس بعبادة البسالة ، عبادة القوة التي هي قوام الحكومة الشخصية .

يمكننا أن نقول إن هذا الإحساس قد تقلص ظله ، ووجدت في مصر أمثلة تدل على أن الأمة تتخلص منه ، ولكنه لا يمكننا أن ننكر مع ذلك أن طلاب الرتب والنياشين من وجهائنا ، وطلاب الارتزاق في خدمة الحكومة من شباننا ، والمغالين في طمع الارتقاء من موظفينا — لا يزالون يقفون من رجال الحكومة ذلك الموقف المضحك المعيب ، موقف الهندي من صنعه . على أن هذا لا يمنع من أن لدينا رجالاً في الأمة لا يفرقون بين زيد وهو حاكم ، وزيد وهو محكوم ، يأخذون من الحكومة حقهم ، ويعطونها حقها ، ويعتقدون

(١) نشر بالعدد ٤٥٤ من الجريدة في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « روضوا أنفسكم على الاستقلال »

أن الحكومة في مجموعها وأفرادها ليست إلاّ وكلاءاً لنصبته الأمة، وتعزله الأمة، لأن الأمة هي الكل في الكل، ومقامها فوق كل مقام.

ولكن هل يليق بذلك البعض من أعياننا وموظفينا — ونحن على باب الدستور أن يكون هو الحجة الحية علينا للذين يرموننا كل يوم بضعة الأخلاق، وعبادة السلطنة، والغلبة عن فهم معنى الحكومة النيابية؟

والموظفون في كل بلد مظهر الطبقة الراقية في العقل والعلم، فإذا كان الموظف المصري يتوكل في مستقبله على مجرد الخضوع للرئيس، ويعتمد في تنفيذ عمله على اذلال أفراد الأمة الذين تسوقهم الصدفة إليه في مكتبه. إذا كان هذا الموظف يلذ له أن يكون طابداً لمن فوقه معبوداً لأرباب الأعمال عنده، فلا شك في أن وجوده حار على مصر والمصريين، بل على الإنسانية بأسرها. إذا كان بقاء ذلك الموظف في الخدمة سيكون حجة على قومه بالضعف والمهانة، فأحر به أن يرى صف التراب أكرم له من ذلك البقاء الدنس المضر.

الأعيان هم رؤساء الأمة الطبيعيون، هم رؤساء العائلات، والأمة لا تتكوّن من الأفراد بل تتكوّن من العائلات، فإذا كان أحدهم يرى أن الرتبة لا تأتيه إلاّ من عبادة غير الله والخضوع لغير القانون، فإن رتبته إنما تكون مميزة له عن أشراف الناس لا عن صوقيتهم. بل تكون شارة له إنه يدوس بقدميه شرف أمته وشرف الإنسانية. ومثل ذلك العين حقه أن يتوارى من المصريين الذين يعوق بعمله سيرهم إلى التقدم، ويعين خصوم الأمة عليها. وما هذا على نفس الحرّ بقليل.

نسوق هذا القول لا لمثل جديد وقع بين ظهرانينا — لا قدّر الله — ولكن لبيان إنه يجب علينا أن نروض أنفسنا من اليوم على الأخلاق الدستورية فإنها هي الجالية لنا لا محالة بالدستور في وقت قريب.

سياسة الوفاق

- ١ -

نظم الانكليز إذا نحن لم نعتزف بالتجسين المادي والاداري الذي وصل إلى مصر في عهد الاحتلال^(١). ونظم أنفسنا جداً إذا نحن اعترفنا بأن الانكليز من سنة ١٨٨٧ قد حملوا في البلاد عملاً يدل على أن لهذا الاحتلال آخراً ينتهي إليه . أو ان لا وعود التي وعدوها يوم دخولهم مصر وتكررت بعد ذلك في مواطن شتى عملاً من التصديق في نفس المصري الذي يحب الحق كما يحب بلاده .

تلك هي الحقيقة الناصعة التي أصبح الناس في مصر على اختلاف طبقاتهم يشعرون بها شعوراً قد يؤدي الانكليز ولكن مصدره مع الأسف هو من أيديهم التي تبتطش بالتعليم العام قاعدة التمدن والارتقاء . ومن مخالفة أعمالهم في الادارة المصرية لتصرّياتهم في المناقشات البرلمانية وخطب رجالهم في المواطن السياسية .

كلما جرحت الانكليز هذه الحقيقة الحرة حنقوا علينا، وأنحوا علينا بصفات السوء ، يرموننا مرة بالانحطاط في العقل عن مراتب الانسان، ومرة بالتعصب الديني، وثالثة بنكران الجميل . ولسكننا مع ذلك يكفيننا منهم أنهم يعترفون أننا في كل مدة الاحتلال لم نتقدم خطوة جدية في طريق الدستور ، وأنهم على مدنيّتهم المصفاة لم يغيروا شكل الحكومة الاستبدادية إلى خديوية مقيدة تعطي للرأي شبراً من حكومات القرن العشرين . بل لا تزال اوتوقراطية مطلقة، الأمير فيها مطلق فيما له من السلطة ، والمعتمد البريطاني وأعوانه أكثر اطلاقاً فيما سلطتهم عليه القوة من الادارات المصرية . والامة أمام هاتين السلطتين المطلقتين سلطة الخديوية الشرعية ، وسلطة الاحتلال الفعلية ، تجري بها الأقدار يوماً إلى اليأس ويوماً إلى الرجاء .

إن الامة أمام الجهل التام بمقاصد الانكليز بها لا تستطيع أن تجعل قاعدة معاملتهم

(١) نشرت في العدد ٤٠١ من الجريدة في ٢ من شهر يوليو سنة ١٩٠٨ بعنوان « الغرض من سياسة الوفاق »

الصراحة التامة . بل جرب الانكليز أنها في قلق مستمر ليس سببه (كما قال اللورد ملنر وكرّره اللورد كرومر في مواطن شتى) تعصباً ولا نشوراً عن المدنية الغربية وعدم استعداد لها . بل سببه ان الانكليز لم تكن أعمالهم من شأنها أن تقنع الأمة بأن غرضهم من الاحتلال ترقيةها ، بل على نقيض ذلك . فإن غطرستهم وعسفهم في الادارة ووقوفهم بالتعليم عند حد معين ، كل ذلك ينم عن مقصد آخر غير المقصد الذي يصرحون به الذي هو تنظيم البلاد وتقوية حكومتها على النمط الحديث ، أي جعلها حكومة دستورية ليأمنوا على مفتاح سلامة السلطنة الانكليزية في الشرق ، وليوطدوا فيها دعائم تجارتهم التي تزيد يوماً فيوماً . ذلك المقصد الذي تم عليه أعمال الانكليز هو امتلاك مصر ، وجعلها مستعمرة انكليزية .

لئن قلق المصريون من ادارة بلادهم بيد الاتكايز فلقد قلقوا قبل ذلك من اداراتها بيد الاتراك . وما كانت جاذبيتهم نحو الاتراك في حادثة العقبة بأكثر وضوحاً من جاذبيتهم نحو الفرنسيين في حادثة فشودة . فمن الجهل بالفكر العام المصري أن يقال بأن ميلهم إلى الترك سببه التعصب الديني . كما أن من الظلم البين نسبة المصريين إلى الانحطاط في العقل عن مراتب العقول البشرية . ولكننا نظن — وهو أقرب إلى الصواب — أن لاساسة الانكليز مصلحة في كتمان الحق الذي يعلمونه والجهر بنقيضه .

وأن المصريين يحبون أميرهم ويحترمونه ، ولكنهم مع ذلك لا يستطيعون الرضى عن حالتهم السياسية الحاضرة إلا إذا أخذ سموه في أسباب اشراك الأمة وإياه في الحكم على صورة تجعل تتوحد الأمة حاكماً ومحكوماً لا سيّداً وعبداً . ولقد كان عدد قليل من المصريين يظنون أن الاحتلال بعد أن فرغ من تأييد العرش الخديوي بقي عندنا لمخاربة الاستبداد الذي كان ينسب للعائلة المالكة وحكومتها . ولكن التجارب قد أثبتت لنا أن الانكليز ملحداء حاربوا الأمير إلا ليأخذوا منه الأمة ، ويضعوا سلطانهم عليها ، ويمسحوا من نفسها التعلق به ليستأثروا بالامر دون غيرهم . فكانت الأمة في نظرهم كمية لا تعقل مصيرها دائماً لا لنفسها بل لمن غلب . على هذه الفكرة بنيت جميع المشاكل التي قامت بين سمو أفندينا عباس باشا الثاني وبين الادارة الانكليزية في سني ١٨٩٢ و ١٨٩٣ و ١٨٩٤ وانتهت بتغلب السلطة الفعلية التي بقيت كذلك متغلبة متداخلة في عظام الأمور ودقائقها إلى العام الأسبق إذ رأيت انكساراً أنها فشلت في فكرة كسب الأمة ، وان ادارتها لمصر محوطة بالقلق والانتقادات من كل جانب بسبب سياسة الخلاف بين معتمدها وبين سمو الأمير ، فعمدت إلى تغيير وجه السياسة أو شكلها لالها ، ما أرادت تغيير الحكومة من استبدادية مطلقة إلى خديوية مقيدة . كلاً . بل أرادت إبقاء النظام الاستبدادي على ما هو عليه ، وان تشرك معها سمو الأمير في الأعمال

حتى يرضى مموره على فكرة انه متى رضى لا يبقى في البلد من ينتقد أعمالها ، ولا من يطالب بالدستور . وهذه أكبر مسبة تستطيع الادارة الانكليزية أن ترمي بها الأمة المصرية التي ظنتها لا تقدر إلا الحكم الشخصي ولا تفهم من الحكومة إلا شخص الأمير ؟

لا يجهل الانكليز انه يوجد الآن في مصر من أبناءها — وعددهم لحسن الطالع كثير جداً — من لا تسحر قلوبهم المراكز العالية ، ولا يعرفون لسعادة بلادهم إلا طريقاً واحداً هو طريق الدستور، وإن هؤلاء لا يمكنهم أن يكفوا عن السعي بجميع الوسائل السياسية المشروعة لبلوغ هذه الغاية الشريفة سواء اتفقت السلطان أو اختلفتا، وسواء رضى ممور أو أنفدنا عن الاحتلال أو لم يرض عنه — ولكن الانكليز مع علمهم هذا لم يشرعوا سياسة الوفاق عبثاً. بل شرعوا لتقف الشبيبة المصرية أمام السلطتين معاً، تطالبهما بالدستور، وتنتقد منهما كل إبطاء فيه، وتنكر عليهما كل عمل لا ترى فيه مصلحة الأمة . فيتذرع الانكليز بذلك إلى أن يدعوا علينا دعوى جديدة هي أن الوطنيين المصريين يحملون على ملكيهم كما يحملون على الانكليز، كما تهمنا به جريدة الدايلي تلغراف التي نشرنا مقالها يوم الاثنين الفائت. سيدعي الانكليز علينا هذه الدعوى ليقولوا بأن الاحتلال قد رجع اليه غرضه الأول وهو تأييد العرش الخديوي . نعم سيدعون ذلك وما أكثر دعاويهم علينا السابقة . ولكننا ندفع من الآن هذه الدعوى بأن المصريين جميعاً يحبون ملكيهم ويؤيدونه ولكن بصفتهم أميراً ميالاً للدستور كما وصف مموره نفسه بذلك وهو أصدق واصف .

نسوق كل هذا القول تعليقاً على ما ترجم به الصحف الانكليزية ضد الحركة الوطنية وما ترجم به من سياسة الوفاق . ويحمل بنا في هذا الصدد أن نقارن بين سياسة الوفاق وسياسة الخلاف ونتائج كل منهما وما يجب على الأمة تلقاء ذلك الوفاق المتوقع . وموعداً بذلك الأعداد التالية .

- ٢ -

أساس النجاح في معاملة الرجل للرجل هي الثقة المتبادلة بين الطرفين ^(١). وإن هذه الثقة يستحيل وجودها بين اثنين جهل كلاهما أو أحدهما مقصد الآخر منه. وإن الرابطة الوثيقة الدائمة بين شريكين هي الرابطة المؤسسة على منفعة محددة ظاهرة متبادلة لا غبن فيها على أحد الطرفين، ولا رياء يدخلها من الفريقين.

يتألم الانكليز إذا رأوا أنفسهم كلما أطلوا المكث ازدادت كراهة الشعب المصري لهم. ويزيد ألمهم كلما قارنوا بين ثروة مصر قبل الاحتلال وروثها بعده، وظنوا أو اقتنعوا بأنهم هم دون غيرهم أسباب تلك الثروة، تساءلوا بنوع من الحيرة « علام يكرهنا المصريون ونحن قد دفعنا عليهم ينابيع الثروة، ونشرنا راية الأمن والسلام، وكيف أن البيت المالك يكرهنا أيضاً ونحن الذين صُننا دعاتهم من العواصف التي كادت تذهب به سنة ١٨٨٢ » كما تقول به الديلي تلغراف في مقالها الأخير). ولكن الكاتب الكبير اللورد ملنر قد أجاب في كتابه على تلك الأسئلة بمقالة بعيدة عن الحق ربما صحَّ بعض ما فيها على بعض الأفاكين من الموظفين الذين يتخذون آراءهم السياسية تجارة يكسبون بها علو المناصب وأمثالهم مع ذلك كثيرون في جميع أمم العالم. ولكنها إذا صدقت على هؤلاء لا يمكن أن تصدق على بقية الموظفين الأشراف، ولا على طامة الشعب المصري، حتى يصح أن تكون جواباً على سؤال الانكليز: لماذا لا يحبوننا.

قال اللورد ملنر: إن الأمة حين ترى الأمير والسكبراء يعادوننا لا تجد بداً من اتباع هذه الفكرة التي لا تخلو من الحصافة:

« إننا إذا لم نتخذ معارضة الانكليز شعاراً لنا صرنا متهمين ما دام الانكليز في بلادنا. فإذا أخلوها وقعنا تحت أشد العقاب. فاما اذا ظهرنا أصدقاء لهم بقينا في الحال »
« الحاضرة مرضياً علينا من الحكومة الوطنية من غير أن نخسر شيئاً مهما تقلبت الظروف »
« لأنه بديهي أن الانكليز إذا بقوا في مصر لا يفكرون في الأضرار بنا. وإذا خرجوا من مصر تحديتاً نحن تحدياً مقيداً، بأننا كنا وهم بين ظهرانينا تابعين لحرب المعارضة الوطنية »

(١) نشرت في العدد ٤٠٢ من الجريدة الصادر في ٤ يوليو سنة ١٩٠٨ بعنوان « نتائج سياسة الوفاق »

هذا ما يقوله عنا اللورد ملنر ويقبله الانكليز بكل سرور لأنه يلائم جداً ما في نفوسهم، ويفسر لهم النظرية التي يدعون أن حلها قد أشكل، وهي ما صلب هذا الجفاء بين المصريين والانكليز. ولكن لورد ملنر لم يفصل أمر الاعتراف بأن الانكليزي هو في ذاته وتصرفه الشخصي غير محبوب، كما أن التخالف بين الانكليز وبين المصريين واللغة والدين مدعاة أيضاً لبعض الجفاء، إلا أنه جعل ففاق المصريين هو السبب الأكبر في الظهور للانكليز بالمباغضة والمشاغبة.

ليس الأمر كما فهم اللورد ملنر، أو كما أراد أن يفهم، ولكن عمل الانكليز في مصر خصوصاً من الوجهة التعليمية، وترويج أمر الشركات الانكليزية على المصرية، والنظر الى كل ما يسمى مصرياً بعين التوجس. كل ذلك جعل المصريين يعتقدون بحق أن الاحتلال غير موقت، كما وعد به الانكليز، فخافوا من نتائج تدبيرهم، وانعدمت ثقة المصريين بهم فلم ينجحوا في معاملتهم، وانبهت على المصريين طبيعة الرابطة التي تربط مصر بانكلترا هل هي رابطة بين طامع ومطموع فيه، أو بين مالك ومملوك، أم هي رابطة بين منتفعين من سلبية واحدة. يستفيد الانكليز من هذه الرابطة رواج تجارتهم في مصر، ومحافظةهم على رعة السويس التي هي مفتاح سلامة السلطنة الانكليزية في الشرق. وان ذلك لا يكون الا إذا ساعد الانكليز في اصلاح الحكومة المصرية حتى تصبح قوية جداً تضمن لها هذه المصالح. وتستفيد الأمة المصرية من ذلك نعمة الدستور (لأنه لا حكومة قوية الا بالدستور)، وتستفيد أيضاً صداقة انكلترا التي لا يستهان بها، فتصبح خديوية مقيدة، الحكم فيها للأمة، والمملك للأمير التابع لسيادة الباب العالي.

وقف المصريون وقفة الحائر في تحديد طبيعة تلك الرابطة وقد رأوا أن أعمال الانكليز تفيد أنها رابطة من النوع الأول وأن وعود الانكليز ليست إلا لكسب الوقت وانتهاز الفرص والظروف المناسبة للبقاء في مصر الى الأبد - وأما وعود الانكليز وتصريحاتهم فإنها تفيد صراحة أن الرابطة بين مصر وبين انكلترا هي من النوع الثاني.

أمام هذا الشك الذي سببه الخلف بين القول والعمل، خاف هذا الشعب الضعيف على استقلاله من تلك القوة العاقلة القاهرة، وظهرت علامات هذا الخوف على وجه الموظف في وظيفته، والأمير في سرايه، والزارع في حقله، والعامل في مصنعه. فرأى الانكليز من ذلك الشعور ما جعلهم يحنون إلى أن يأخذوا المصريين على اختلافهم باسترضاء أميرهم، المصريون لا يكرهون الانكليز كراهة تفوق كراهة الفرنسي والغالياني وغيره للغارسة الانكليزية مما لا يؤثر في العلاقات السياسية تأثيراً كبيراً، ولكنهم يكرهون من الانكليز

أطاعهم التي تتجاوز الحدود المرسومة في تصريحاتهم التي دخلوا مصر بها، والتي زادوا عليها في كل فرصة تمكنهم من ذلك .

دخل الانكليز على وفاق بينهم وبين المرحوم الخديو السابق، فألغوا الجيش المصري، ثم استبدلوه بجيش ضباطه من الانكليز ، ثم محوا العلوم الحربية الواسعة في مدرسة الحربية ، فبدلاً من أن يرقوها حتى تخرج ضباطاً كما تخرج مدارس انكلترا وفرنسا ، قصرها على تخريج ضباط بدرجة هم أنفسهم يريدونها ، درجة تجعل الضابط المصري مرءوساً دائماً ، ثم أخذوا يخرجون من الجيش العامل كل ضابط مصري عظيم، ويستعبدونه بغيره من ضباط الانكليز. فهل هذا التصرف من جعل الجيش المصري جيشاً غير مصري أمرٌ تقتضيه المحافظة على قنال السويس ؟ أم يستلزمه ترويح التجسرة الانكليزية في مصر ؟ أم يدعو اليه تشييد حكومة مصرية قوية تحفظ مصر من أن يدخلها جيش أجنبي فاتح إذا أخلاها الانكليز ؟ . كلا . لا هذا ولا ذاك . ولكن هذا التصرف في الجيش قد دلّ المصريين على أن الغرض إضعافهم لا تقويتهم، وتلك كانت إحدى نتائج الوفاق والتسليم للانكليز بعمل ما يريدون .

في ذلك العهد أيضاً دخل الانكليز في الري فقاموا بتنفيذ الأعمال الكبيرة التي كان فقر الخزينة المصرية يحول دون تنفيذها، ولهم أعمال كذلك ابتدعوها ، فكم أخطأوا وكم أصابوا . وكانت النتيجة سمداً على مصر ونازليها، وأرباب القراطيس المالية ، وكسبت مصر ثقة عظيمة أصبحت في يد الانكليز المحتلين تخويفاً للمصريين ولأرباب الديون الأجانب على السواء ، إن شاءوا تركوا هذه الثقة ينميها الزمان واليسار ، وإن شاءوا ميموها بأخبار السوء عن التمهيب الديني والقلق المصري والحركة الوطنية ، فتصير هذه الثقة المالية العظيمة حرباً على مصر، بعد أن كانت هي عنوان السلام.

بالذي نعتذي بموت ونحيي أقتل الداء للنفوس الدواء

ولكن عملهم فيما يتعلق بالري مهما كان ما صرف عليه من الأموال المصرية الطائلة ، فإنه يدخل في اختصاص الانكليز أن يأتوا به لتمقوية الأمة المصرية والحكومة إلا ما يتعلق بإحتكار الوظائف العالية في نظارة الأشغال .

جاء الانكليز مصر فوجدوا فيها جيشاً ثاراً ، ومجلس نواب ضعيفاً ، فألغوا الجيش الثار ، ثم استعاضوه بغيره ، وألغوا كذلك مجلس النواب، وكان حقهم أن يبقوه فلم يفعلوا بل ولم يستعبدوه بغيره . تقول على وجه التسامح أنهم ألغوا مجلس الشورى ضئيلاً ليكبر بالزمان ، فمضى كل عهد سياسة الوفاق ولم يهكر الانكليز في تعديل مادة واحدة من مواده حتى يسيروا به إلى الأمام . وذلك يدل على أنهم يصكرون لمصر أن تتدرج في الحكم

الدستوري . فهل هذا يتفق مع تقوية الحكومة المصرية المحافظة على ترعة السويس ؟
إذا كان الانكليز لا يعملون وقتئذٍ للانسانية ، ولكنهم يعملون لتقوية الحكومة بأي
شكل ، فكان من مقتضى ذلك انهم حين أضعفوا حكومة الدستور كان يجب عليهم أن يقولوا
حكومة الاستبداد ، أي الحكومة الخديوية الأهلية ، ولكنهم لم يفعلوا ، بل أضعفوها هي
أيضاً . ومن أقرب الشواهد على ذلك ان ناظر الحقانية وقتئذٍ وهو سمادة غفري باشا رفع
تقريراً إلى مجلس النظار باستغناء النظارة عن المستشار القضائي المستر سكوت . وكان الخديو
السابق في سياحته بالوجه القبلي فالتقى بمجلس النظار تحت رياسة دولتو رياض باشا ، وقرّر
عدم استمرار المستر سكوت مستشاراً في الحقانية ، وأرسل بذلك للخديو الذي أرسل لمجلس
النظار تلغرافاً بالموافقة والارتياح . فلم يكن إلاّ قليل حتى عاد الخديو وأكرمه اللورد كرومر
على إلغاء ذلك القرار فكان . ونتج عن ذلك تمكن الضعف من قلوب النظار المصريين ، وزيادة
الاستسلام من جانب الخديوي ، ووقعت الحكومة كلها في يد المعتمد البريطاني يفعل بها
ما يشاء . فهل يكون تصرف الانكليز مثل هذا التصرف معناه تأييد سلطة الخديو
التي جاء الاحتلال لتأييدها ، أم يؤخذ منه أن الانكليز لما عملوا على تفويض أركان الحكومة
الدستورية الضعيفة ، قد قوّوا الحكومة الاستبدادية ، ليحصلوا على قوة الحكومة بأي شكل ؟
أم يكون الغرض من هذا التصرف هو إضعاف السلطة الأهلية مطلقاً سواء في ذلك سلطة
الامة وسلطة الحكومة الأهلية . ولا شك في أن ذلك يخرج بالمرّة عن حدود التصريحات
البريطانية . وغير ذلك من الأمثلة التي جرت أثناء سياسة الوفاق كثير مستفيض يعلمه القراء .
كان يجري كل هذا التصرف الذي من شأنه إعدام كل سلطة أهلية من الامة ومن الحكومة
معاً . والسياسة العالية تجري في مجراها على هذا النحو أيضاً . وأكبر الأمثلة على ذلك التخلي
عن السودان وتركه ، وكان ما كان من معارضة الرجل الكبير شريف باشا الذي هو أحق وزراء
مصر على الاطلاق بالتمجيد . ولكنه لما لم ينجح استقال ، وجاءت وزارة نوبار فأخلت
السودان . ثم فتح على أنه شركة بين مصر وانكلترا كما يعرف القراء .

بعد أن جرّدت الامة من سلطتها ، والحكومة الأهلية من مهامها ، آمن المصريون
بأن الانكليز طامعون لا مصلحون ، وأخذ كل موظف يحتمي برئيس انكليزي . وأخذ
العمد والأعيان يستعينون في قضاء أعمالهم غير المتناهية بالتقرب من الانكليز تقريباً وقتياً
دعا اليه حب قضاء المصلحة الشخصية من القادر القاهر ، ولكن هذا التقرب من طبيعته أن
يزول بانقضاء تلك المصلحة . ثم يتجدد كلما خلقت مصلحة جديدة . فنتج عن سياسة الوفاق
هذه فتور عام في فكرة الاستقلال ، وتراخ في مفصل الوطنية المصرية ، وانصرفت النفوس

طبعاً عن التعلق بالأمير الذي كان ينسب كل تصرف سيئ للانكليز الى رضاه عنه واقاراره عليه . وكان اللورد كرومر والجرائد الانكليزية لا تدع فرصة تمر الا انتهازتها للثناء على الخديو واطرائه بأبلغ كثير من الاطراء الذي قاله الدايي تلغراف عن سمو أفندينا عباس الثاني لمناسبة زيارته لوندرة . تلك المقالة التي تدعونا الى البحث في هذه الشؤون بحثاً جديداً .

بقيت سياسة الوفاق في مصر وزادت وضوحاً من يوم فشل معاهدة سنة ١٨٨٧ على تحديد شروط الجلاء . بقيت سياسة الوفاق للانكليز فيها الغم ، وعلى مصر الغم ، للانكليز فيها السوءد والمنفعة ، وللمصريين فيها المذلة والخسارة . وانتهى عهدها الاول بوقاه المغفور له الخديو السابق ، وابتدأ عهد سياسة الخلاف من يوم تولية خديونا العباس على أريكة مصر . ثم تجددت سياسة الوفاق ثانية في عهده عند تنصيب وزارة نوبار باشا سنة ١٨٩٤ ولسكن هذا الوفاق الأخير لم يكن بينه وبين الوفاق الحقيقي المبني على الثقة والمنفعة المتبادلة إلا شبهاً من الطلاء الظاهري لأنه كان مسبباً على الرضوخ إلى القوة . وإن وفاقاً كهذا لا يكون عمره طويلاً . فإن سياسة الوفاق الظاهري لم تلبث إلا الى حد ان توترت العلاقات بين سمو الأمير واللورد كرومر ، فأنكشفت عن جفاء مستحكم الحلقات في السنين الأخيرة . ثم تجددت سياسة الوفاق ثالثة هذا العام الفائت من يوم مبارحة لورد كرومر مصر ، وتعيين السير ألدن غورست مكانه وهي لا تزال الى الآن تحكم عراها بزيارة الجناب العالي لوندرة زيارة ان لم تكن رسمية فإنها شبه رسمية . وكان من نتائج هذه السياسة ان مداخلة المعتمد البريطاني في الأعمال المصرية لم تقل عن ذي قبل ، بل ربما زادت وتطارت الى بعض المصالح الأهلية الصرفة . والذي زاد على الأمة منها ان منع الحاجر على عابدين في التصرف زاد بحقوقها الشخصية المقدسة . وربما تسترد بذلك حقها الطبيعي في العمل بحرية في الحكومة ورجالها ، أو بعبارة أخرى ان تمكنها السلطة الفعلية من مشاركتها في أعمال الادارة العالية . وينبغي على ذلك بالضرورة أن عمر الوزارة الحالية لا يكون أطول من عمر عظمة هذا العام . ثم تنصب وزارة أخرى باتفاق الطرفين على ما تقتضيه سياسة الوفاق .

— ٣ —

نشأ سمو الخديو عباس باشا الثاني^(١) قوي الإرادة مقداماً لا يحتمل أن يرى غيره ينصرف في حقه فعندما ولي الخديوية المصرية أظهر أمارات القوة الشخصية والشجاعة الأدبية والعزة اللائقة بالملوك ، فأنكر على الانكليز تصرفهم في حقوقه واستشارهم بالأمر دونه ، وعز عليه أن يصدر كل شيء باسمه على غير ما يختار . فنفر من معاملتهم إياه معاملة المغفور له والده . وعارض في كثير من المسائل بشدة ، فتنبه لذلك الشعور الوطني وقال الناس ان هذا الأمير سيعيد لنفسه مجد أبيه الأكبر محمد علي باشا . وأقيمت المظاهرات الآمية إحداهما قبل الأخرى . وقد رأى أن وزارة مصطفى فهمي باشا هي من أكبر وزارات الوفاق أو الاستسلام فأسقطها ونصب وزارة نخري باشا . ولكن انكثرا أرغت لهذا التصرف وأزبدت ، وعارضت في تنصيب الوزارة الجديدة ، وأكرهت طابدين على اسقاطها في اليوم التالي لتنصيبها . ولكن ذلك لم يقل من عزم الأمير المطالب بحقه ، فسار في سياسة الخلاف كلما انهر الفرصة حتى طاب على الجيش بعض النظام ففضبت الحكومة الانكليزية وطلبت الرضية فوقف سموه موقف المتمسك بحقه من ابداء رأيه في جيشه ولكن الوزارة المصرية قد اضطرت يومئذ إلى اجابة مطالب انكثرا فكانت النتيجة أن تشكر سموه للجيش رضية وبعد ذلك جاءت سياسة شبه الوفاق من سنة ١٨٩٤ فأكثر الانكليز عدد مستشاريهم وموظفيهم في النظارات . وأخذت طابدين وقصر الدبارة كلتاها تحمي من يلجأ اليها من الموظفين من الجهة الأخرى ، وترتب على حادثة الحدود وما سبقها نتيجة مساوية للنتيجة التي ترتبت على رضى الخديو السابق بالغاء قرار مجلس النظار القاضي بالاستغناء عن المستر سكوت . ثم أعقب ذلك امضاء اتفاقية السودان التي جعلته شركة بين الحكومة المصرية وبين الحكومة الانكليزية . ولكن المصريين أمام تلك الحوادث قد فطنوا إلى انه يستحيل عليهم مع هذه الحكومة الشخصية على كل حال من الوفاق والخلاف أن يتقدموا في سبيل المدنية خطوة إلى الامام الا بمشاركة الأمة للحكومة في الأعمال العامة ، فأخذ كتابنا وكبرائنا يشعرون بضرورة طلب الدستور من طريق التدريب لخلق الانكليز — على حبهم للحرية — من هذه

(١) نثر بالعدد ٤٠٣ من الجريدة في ٥ من شهر يوليو سنة ١٩٠٨ بعنوان « نتائج سياسة الخلاف »

المطالب ولم يقتصروا على مناوأتهم للأمير الذي لا يريد أن يكون الاتفاق معهم سبباً في تنقيص سلطته الشخصية ، بل نالوا من الأمة أيضاً بالتشهير . فلما أن جاءت حادثة العقبة فلن الإنكليز خطأ أو أرادوا أن يظنوا أن المصريين يتبرمون بهم ، وأرادوا أن يعطوهم درساً أليماً بأحكام حادثة دنشواي ، ظننا منهم ان تلك السياسة سياسة القسر تصرف المصريين عن آمالهم في الدستور ، وتقطع ألسنة الخطابين ، وتقصف أقلام الكتائين لترهيب الأمة للدستور . ولكن النتيجة جاءت على العكس مما قلدوا . فاق هذه الحادثة جعلت مصر تزيد اقتناعاً بأن حياتها موقوفة على نيل الدستور بحسب ما يسمح به مركزها السياسي ، فزادوا طلباً له وتوسلاً به . فقلل الإنكليز من حدتهم والأثوار من جانبهم وجنحوا إلى امتواءه بمقتضى الأمير بسياسة وفاق جديدة ما أشبهها بسياسة الوفاق الأولى .

في أثناء تلك الحرب السجال بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية ، أو بين سمو الأمير وبين اللورد كرومر واختلافهما على أيهما يكون له الأثر الفعلي على تلك الكمية العاطلة التي هي الأمة المصرية . قامت الأمة بين السلطين تثبت أيضاً شخصيتها غير المعترف بها من الفريقين وتلعب في سياسة البلاد دورها حتى لا تكون متاعاً لكل متغلب ، ملازمة في ذلك طريق الحكمة والسلام ، قاصرة جميع وسائلها السياسية على القول بسلطة الأمة واقناع السلطين بأن رد كلادها إليها حقوقها الطبيعية تدريجاً ، وشخصت في هذا المعنى بحجة من كبارها ونوابها للسعي بها في هذا الطريق السلمي الشريف . نظر الإنكليز إلى هذا المذهب بادية الأمر . نظر غير المرتاب ، ظننا منهم أن أولى المصالح الجديدة في البلد الذي لا غنى لمصالحهم عن الاتفاق مع أولى الأمر لا يستطيعون أن يقفوا من السلطة الفعلية موقف المطالب العزيز . من أجل ذلك لم يشاؤوا أن يظهروا بادئ الأمر أية معارضة لإنشاء الجريدة ولا لتأليف حزب الأمة — ولكني يعنادوه . ومن يقول قوله من المصريين من السعي إلى الدستور ، صاروا إلى سياسة الوفاق ، على فكرة أنه متى رضيت السلطة الشرعية ببقاء الحال على ما هي عليه امتنعت الأمة من الغنمة بالإياب ، وكفيت عن إثبات شخصيتها السياسية العامة وخضعت للحكومة الشخصية إلى ما يشاء الاحتلال أن يبقى في مصر .

ولكننا نكرر ما كررناه في الضيف الماضي من أنه إذا اتفقت السلطان فسنأ فعلنا إذا نتج عن اتفاقهما اشتراك ، وإذا اختلفت السلطان فخلاهما لا يمكن أن يقف في سبيل نيل الأمة حقوقها الطبيعية ، لأن سياسة الوفاق والخلاف إما أن يلحظ فيها مصالحة السلطة الشرعية الخاصة بصفتها حكومة شخصية أهلية ، وإما أن يلحظ فيها مصالحة السلطة الفعلية بصفتها خاصة ، أو مصالحة مقيمة مؤقتاً حتى ينتهي اصلاحها . وإما أن يلحظ فيها مصالحة الأمة من

حيث هي أمة يجب أن يكون إليها مرجع الأمور وأن مقامها فوق كل مقام .
فأما عن الغرض الأول فقد بان للقراء أن الانكليز قد جردوا الحكومة الأهلية وجميع الموظفين الوطنيين عن السلطة أزمان سياسة الاتفاق، وأكروهوا الخديو السابق على إلغاء قرار مجلس نظاره . وإنهم قد أفلحوا في تجريد الحكومة الأهلية والموظفين الوطنيين عن السلطة أيضاً أزمان سياسة الخلاف، وجعلوا سمو الأمير يسترضي جيشه كما ذكرنا . فيكون ليس هو الوفاق أو الخلاف الذي يحدد مقدار سلطة الادارة الانكليزية في مصر بالنسبة للسلطة الشرعية إلا أن يكون للوفاق الجديد شروط لا نعرفها تفرق بينه وبين الوفاق القديم .

وأما عن مصلحة الانكليز فإن مصالحتهم المصرح بها يكفي في تحقيقها وجود عساكر في مصر والنصح إلى الحكومة المصرية بأن تخطو إلى الدستور يوماً فيوماً وتركها وشأنها تدير أعمالها بنفسها حتى يأتي اليوم الذي يقتنعون فيه بأن احتلالهم لمصر أصبح غير ضروري للمحافظة على رعة السويس والتجارة الانكليزية ولا بأس من مراقبتهم على المالية المصرية حتى يأمن الأوروبيون كما يقولون على أموالهم في مصر . وعلى هذا يكون الأولى بهم هي سياسة الوفاق مع سمو الأمير والأمة معاً، لا أن يريدوا التفريق بين الأمة وبين أميرها بمثل سعاية الدايلي لتلغراف التي اتهمت الحركة الوطنية المصرية بأنها حركة حملة على سمو الأمير والتي قالت في موطن آخر :

« فإن لسمو الخديو مركزاً خاصاً بالنسبة إلى السلطة الانكليزية وهو أمير عظيم »
« بحقه الخصوصي الذي تؤيده السلطة الانكليزية بجميع قوتها، ولكنه تحت سيادة »
« سلطان تركيا بمجرد القول فقط . وعباس الثاني لا يجبل ما يثير اليه الحركة الوطنية في »
« مصر، فمن الجهة الواحدة يحاول المخرّضون الأفاقون ظلم الأمة . ومن الجهة الأخرى »
« يحاولون إصدار الأوامر إلى صاحب السرير »

تريد بذلك أن تفرّق بين الأمير وبين أمته كما تريد أن تلج إلى أن استقلال مصر الاداري هو حق خصوصي أو زينة خصوصية لحمد علي باشا وذريته، لا أنه حق للمصريين الذين نالوه بدمائهم وأموالهم في الحرب المصرية التركية التي أعقبتها معاهدة لوندرة سنة ١٨٤٠ والقرمان الشاهاني سنة ١٨٤١ كما قرره أشهر علماء القانون الدولي على أن سمو أفندينا أمير عظيم بقومه وأمته التي تؤيد عرشه وتحب شخصه الكريم، ولم يحاول واحد منها أيضاً أن يتناول على مركزه العالي فيصدر الأمر إلى صاحب السرير .

وأما عن مصلحة الأمة فنقول بأن الوفاق والسلام هو أقصى ما تتمناه الأمم الرشيدة، وإن الأمة المصرية قد اشتهرت من أزمان طويلة بحب السلام وأخلاق الوداعة فهي بطبيعتها

تميل الى كل من يدعو الى الوفاق . غير انها جرّبت من سياسة الوفاق أنها مبنية على فكرة تخدير الشعور الوطني والتغلغل في جميع المصالح المصرية والقضاء على شخصية الأمة المصرية وإيقافها في المدنية عند حد معه لا تستطيع أن تتطلع الى الحرية والاستقلال فهي من هذه الوجهة إذا لم تنكره الوفاق في ذاته فانها تنكره نتاجه ذلك إذا لم يكن الوفاق الجديد من طبيعة غير طبيعة الوفاق القديم . وذلك ما لا نظنه لأن أعمال الحكومة في العام المنصرم ، عام الوفاق لم نشعر إلاّ باستمرارها على الخطّة التي كان يسير عليها المحتلون في زمن سياسة الخلاف .

في الحكومات الاستبدادية كلما زادت الحكومة قوة زادت الأمة ضعفاً . فإذا صحّ ما يفترضونه من المفاوضات السياسية بين مموّ الجناح العالي وناظر الخارجية الانكليزية بحضور ناظر الخارجية المصرية . فان ظروف الأحوال ترجع لدينا أن يكون الغرض من تلك المفاوضات تقوية الحكومة المصرية ، بأن تطلق يد الحكومة الأهلية في التصرف مع يد الادارة الانكليزية . وإذا تحقق ذلك صرنا من السياحة المصرية الى منقلب لا تحمد عقباه لأن الحكومة برمتها قد وصلت في أزمان الخلاف الى ضعف سببته عوامل التناظر والتخاصم بين السلطتين . ونتج عن ذلك تقوية الشعب . فإذا جاء الوفاق واتحدت السلطتان مع بقاء شكل الحكومة استبدادياً كما هو فاني أخشى أن تسترد الحكومة سطوتها ، وتنزل الأمة عن الدرجة من القوة التي رفعها اليها ضعف الحكومة . ان الذي يلجئنا الى فرض هذه الفروض هو ما صرّحت به الدايلى تلغراف من أن مصلحة مموّ الأمير مرتبطة بمصلحة الاحتلال وكأنها تريد بذلك أن تقول يجب أن تكون السلطتان الشرعية والفعلية في مصر متفقتين على الأمة . فإذا كان الاتفاق المفروض هو على ما تنبأت به الدايلى تلغراف فذلك اتفاق لا يمكننا أن نرحب به ونحميه بالقلوب .

- ٤ -

مطالبنا من المدنية متنوعة منها اجتماعية ومنها اقتصادية تتعلق بتحقيقها جميعاً بأعمالنا .
ولسكن منها سياسية بحتة علينا تحقيق أسبابها وعلى أوروبا والمستقبل تحقيق النتيجة^(١) .
ولسكن حكومتنا بشكلا الاستبدادي قد تقف كثيراً في سبيل الجهود التي نصرفها
لاسترداد التضامن القومي الكامل واسترجاع صفات الاستقلال التي كان ينازعنا إياها ذلك
الاستبداد الطويل . فان بقاء الحكومة الاستبدادية لا حقاً للأمة أمامها إلا الطاعة من
شأنه ان يقر طبائع الاستبداد على ما كانت عليه إذا لم يكن ينميتها . أضف الى ذلك ما ظهرت
به الحكومة في مواطن كثيرة من الميل الى عدم حماية الصناعة الوطنية بحجة الحرص على
ايراد الجمارك . وابطال زراعة الدخان مع إباحة التدخين بحجة الحرص على ايراد الجمارك .
وترويج الالتزامات الأجنبية دون الوطنية كما كان ذلك في مشروع سكك حديد المنوفية
وفي غيره من الشركات الأهلية التي كانت تتقبض الحكومة لها وان لم تناوئها فلم تساعدنا .
ان أعمالاً كهذه تقوم بها الحكومة من شأنها أن تقتل في الأفراد والجماعات عزائم الابتكار
والابداع في الأعمال مع ملاحظة أن حرية الأفراد وأعمالهم الابتداعية كانت هي القوام الأول
لكل تقدم اجتماعي . لم تبرهن حكومتنا الاستبدادية الى الآن على أنها تريد مساعدتنا على
رقينا الاجتماعي والاقتصادي، ولا انها تخلي تماماً بيننا وبين الوسائل المؤدية الى ذلك الرقي .
لذلك يجب علينا أن نفهم ان الذي ينقصنا أولاً وبالذات هو تغيير نظام الحكومة
الاستبدادي الصرف الى نظام دستوري أو قريب من الدستور حسبما يسمح به مركز مصر
السياسي من سيادة الباب العالي عليها والامتيازات الأجنبية . فكل سياسة من الوفاق أو
الخلافا لا تؤدي بنا الى هذه النتيجة لا يمكن أن تقابل من الأمة إلا بعدم الرضى عنها .
لسنا نطلب الاعتراف باستقلال حكومتنا المصرية لأن استقلالها ثابت معترف به مؤيد
بالمعاهدات الدولية والقرارات التي صدرت بناءً عليها . ولسكن الذي نطالب به هو استرداد
حقوق الأمة الطبيعية، أو بعبارة أخرى استقلال الأمة المصرية بأن تكون لها في بلاد مصر كل
السلطة التشريعية تدريجاً . أما الاحتلال الانكليزي فإنه قوة أتت بها ظروف سياسية مرتبة

(١) نشر بالعدد ٤٠٤ من الجريدة في ٦ من شهر يوليو ١٩٠٨ تحت عنوان « نتائج ما بين السياستين »

وتذهب بها ظروف سياسية مرتبة كذلك فإن صدق وعده في تقوية مصر حفظاً لحقوق الانكليز وتركه مصر بعدئذٍ لأهلها فذلك ما يجب على انكلترا اثباته وإلا فإن اتفاق السلطة الشرعية معه أو اختلافها وإياه لا يمكن أن يغير من صبغته شيئاً ، ولا أن ينقله من كونه احتلالاً فعلياً إلى أن يكون احتلالاً بالقانون .

ذلك على ما ترى هو الذي يجب أن يكون نظر الأمة العام لهذا الوفاق الجديد أما فيما يتعلق بالنتائج الصغرى المترتبة عليه فإن الحكم عليها يكون صحيحاً من الآن ، بل هي جزئيات يجب الانتظار في الحكم عليها حتى تقع مشخصة للبيان ولكل حادثة حكم .

ها نحن أولاء قد جررنا سياسة الوفاق فإذا هي تهدم بناء السلطة الأهلية وتؤدي بالشعور الوطني . وقد جررنا سياسة الخلاف فوجدناها وإن نهت الأمة للمطالبة بحقوقها إلا أن لها مع ذلك عيباً خطيراً يلزمها دائماً وهو عيب التطرف من جانب الجمهور ، والعناد والقسوة من جانب الاحتلال القوي عناداً لا تحتل هذه البلاد نتائجه في هذه الحال الراهنة . وإنه يوجد جد وسط ما بين السياستين لم يجرب إلى الآن .

من الطبيعي أن الأمة لا تعتبر الوفاق محمود العاقبة إلا إذا بان بالفعل غرض الانكليز من احتلال مصر . وهذا الغرض لا يبين إلا بعملنا نفتتح بأن الانكليز يعملون لتحقيق مبدأ سلطة الأمة ، فينتج عن علينا أن لا نرجح سياسة الوفاق المطلق فلا نجعله مبدأ لأعمالنا كما يجب علينا أن لا نجعل سياسة الخلاف قاعدة لأعمالنا أيضاً ، بل تكون قاعدة لنا في السياسة أن نوافق على كل عمل يؤدي نتائجه إلى التقريب من الدستور ونرجح به ونعجده سواء كان ذلك العمل ناتجاً عن سياسة الوفاق أو عن سياسة الخلاف . وإن نحارب كل مشروع أو عمل أو فكرة تبعداً عن طريق الدستور سواء كان ظرفه سياسة الوفاق أو سياسة الخلاف لأن الحوادث قد علمتنا أن نعتبر كل قلب يتقلبه الانكليز في سياستهم لعبة سياسية مادلها إلى الآن بإبعادنا عن الدستور لم يبرهنوا على جهن مقاصدهم بمصر

— ٥ —

على أنصار السلطتين أننا نجهز بأن أعمال كليهما في زمن سياسة الخلاف وأعمالها معاً في زمن سياسة الوفاق كأنها لا يمين عليها الاعتراد بمطالب الأمة من الرقي والسعي لتحقيق أمانها من الحكم الدستوري . بل ظهر لنا بالأمثلة الحسية أن كل وعد بالدستور كسب للوقت، وصرف للرأي العام عن جده في الطلب وفل لحدته من انتقاد هذه الحكومة الشخصية التي يشهد الله أنه لا حق لها من البقاء في هذا العصر .

يقول أنصار السلطة الشرعية الشخصية أنه لا بد لنا من مندوبين في مجلس المبعوثان للدفاع عن الحقوق المصرية فيه . يقولون ذلك وهم يعاونون استعجال مطالبهم استعجالاً قانونية وعملية ليصرفوا الرأي العام عن استقبال سمو أميرنا المحبوب بطلب الدستور ، ولكن هذه الفكرة فسكرة تنازل الأمة المصرية عن سيادتها الداخلية للدولة العلية لن تمنع المصريين الصادقين الذين كرموا الاستبداد من طلب الدستور والتقدم في طلبه كل يوم خطوة إلى الأمام . ويقول أنصار السلطة الفعلية أنه يجب على المصريين أن يقتبطوا بالحالة التي هم فيها في ظل الاحتلال الانكليزي، وأن يستسلموا له وهو بعد ذلك متى وجدهم منصرفين عن المطالبة بحقوقهم راضين من الشرف الوطني بالطعام واللباس ، فإنه يعطيهم الدستور ويعطيهم ما فوق الدستور . بذلك أيضاً قال أحد كبار الانكليز وقد حادثه باشا مصري في أمر الوفد الذي ذهب للوندرة هذا العام . قال ذلك الكبير ان الانكليز يعطون المصريين كل شيء إذا سكنت هذه الحركة الوطنية . كلام لا يدهشنا أمره ، لأننا قد اعتدنا مناعته من الانكليز أصحاب الحل والعقد في مصر . بمعناه ومعناه أكثر منه في أول يوم وطئت عساكرهم بلادنا . بمعناه في كل فرصة قبل الاتفاق الانكليزي الفرنسي لسنة ١٩٠٤ . ومن ذلك اليوم صرنا لا نسمعه الا في الأحاديث الودادية غير الرسمية . ولكننا بعد التقرير الأخير للورد كرومر وبعد تصريحاته في خطبته في الأوبرا ، وبعد تقرير السير إلدن غورست . وبعد ما نشرته الجرائد بمناسبة زيارة الجنب العالي للوندرة وزيارته السير إلدن غورست وبعد ما صرح به هذا الأخير في الشتاء الماضي ، وما نسب اليه التصريح به هذا الصيف ، بعد

(١) نشر بالعدد ٤٥٧ من الجريدة في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « أنصار المظلمين »

ذلك كله لم يبقَ في آذاننا مدخل لتلك الوعود، ولا في قلوبنا موضع لوعيبها . بل أصبحت الأمة بفضل ما رأتها من الخلف اليومي بين القول والعمل، وببركة ما تشف عنه سياسة الوفاق تعتقد اعتقاداً جازماً أن الدستور لا يعطى بل هو يؤخذ، وأن هذه الحركة الوطنية المرتبة السامية هي السكفيل للأمة بنيل هذا الدستور .

على أننا تلقاء ما يقوله أنصار السلطتين يجب علينا أن نصرح بأن الأمة المصرية كما قالت مجلة المجلات الانكليزية — هي متجانسة الأفراد متضامنة العناصر أكثر من الأمة العثمانية . وأنه إذا صحَّ أن الدستور خطري في الأمم الشرقية كما يجب اللورد كرومر أن يكون، فإن تجربة الحكومة النيابية في مصر لا يمكن أن تكون خطراً فيها كما يكون خطره في الأمم غير متجانسة العناصر .

بقي جماعة القائلين بأن الحركة الوطنية في مصر هي حركة كلامية تنحصر في الكتابة والخطابة دون العمل . وهؤلاء على قلة عددهم وصغر تأثيرهم في الرأي العام المصري يظهر لنا أنهم لا يعرفون ماذا يريدون ؟

ألا أن الحالة المصرية حالة استثنائية صرفة، فالعمل لتغييرها يجب أن يكون استثنائياً غير تابع لنظام الأعمال التي قامت بها الأمم الأخرى للتخلص من الحكومة الشخصية إلى الحكومة النيابية .

إن السلطتين في بلدنا لم تنكرا إحداها ولا كتباها علينا حقنا من حكم أنفسنا بأنفسنا . وإن السلطة الانكليزية تعرض كل حين لمناقشتنا بالحجة في استعدادنا للحكم الذاتي . فالمقام هو مقام حجة وإقناع . على ذلك يكون الواجب علينا أن نقنع الانكليز — وإن كان اقتناعهم عسراً بالأمثلة اليومية — بأن الحكومة الشخصية قد فشلت كل الفشل وإن مصر مستعدة للحكم الذاتي . ولو أن أعضاء تركيا الفتاة أبيحت لهم المناقشة مع حكومتهم لما التجأوا إلى العمل خفية، بل كان حزبهم يعمل كما نعمل نحن تحت ضوء الشمس . فالواجب علينا عدا الواجبات الاجتماعية من تقويم الأفكار ونشر العلم أن نجعل الرأي العام عندنا مستمرّاً على كراهة الحكم الشخصي، حاملاً على تغييره، وأن نقنع السلطتين بالأمثلة العملية السامية أنه يجب على الحكومة أن تحترم الرأي العام .

على أنصار الأمة أن ينتهوا دائماً إلى ما يرمي إليه أنصار السلطتين وأن يوحّدوا كلمتهم ويحوّلوا جميع قواهم إلى نيل الدستور ، لأن الدستور هو سعادة الأمة فقط ، ولكنه الطريق الوحيد للتمدن المنشود .

— ٦ —

في الخريف الماضي^(١) رجع السير ألدن غورست من هضيفه فاستقبلته الجرائد تسرد عليه آمال الأمة المصرية من الانتقال بشكل الحكومة من حالها الحاضرة الى حال تناسب أطاع الأمة في الترقى السياسي وتضمن لها مصالحها وتزيل الجفاء بينها وبين حكومتها. طلبت منه الجرائد أن يسعى في ذلك النظام المنشود بإرشاده ونصائحه — كما يقال — أو بأوامره ونواهيها كما هو الواقع. وما كانت الجرائد في ذلك إلاّ معبرة عن شعور الأمة وإرادة الرأي العام. صرّ العام القائل فلم نظفر من السياسة الجديدة سياسة الوفاق إلاّ بقانون الأزهر الذي كان تحضيره وتنفيذه مظهرًا من مظاهر إخضاع العلماء لقانون لم يؤخذ فيه رأي الأغلبية ولم تتجرّ فيه إرادتهم ولم يلتفت في أمره إلى معارضة بعضهم. فما كان لأحد أن يظن بحق أن هذا الإصلاح الجديد (عينة) لترقى الحكومة الشخصية في معاملة الأمة وطلبة لاسير الدستوري الذي كان يرجى في تغير السياسة من الخلاف الى الوفاق.

أما تصرف السلطة التنفيذية في الحوادث فإنه لم يأخذ شكلاً جديداً أيضاً إلاّ في مسألة واحدة هي تحقق المشروع الذي كان منوياً زمن سياسة الخلاف وهو تخفيف المراقبة بعض الشيء على المديرين. وفي غير ذلك سارت الادارة المصرية على النمط الذي لا يأتاف إلاّ مع شكل حكومة اتوقراطية تماماً. فإن تصرف الحكومة في مسائل الانتخابات وفتح باب الرتب والنياشين الذي كان مقفلاً تقريباً جعل كثيراً من العلماء ينظرون الى سياسة الوفاق بإشفاق من مضارها على الادارة وعلى الأخلاق.

ذلك ما كان في العام القائل الذي يعتبر باكورة لهذه السياسة الجديدة وما نحن أولاء نستقبل العام الثاني لهذه السياسة باستقبال يعتمد بريطانيا، فهل الامة أن تربط بها رجاء

(١) نشر بالعدد ٤٩١ من الجريدة في ١٥ من أكتوبر ١٩٠٨ بعنوان «العام الثاني لسياسة الوفاق»

في تحسين الحال، أم هل يجب علينا أن نقيس المستقبل على ماضي تلك السياسة وحاضرها، ونتوقع أنها تتدرج هي أيضاً في مبادئها، وتأتي بأمال الأمة من وراء ظهرها، وتحصّر دائرة أعمالها بين السلطتين، ويكون مرماها في العمل هو رضى كلتا السلطتين عن الأخرى؟

ذلك ما لا نستطيع الجزم به ولكننا نبين لجناب المعتمد البريطاني أن السياسة التي ظهرت بوادرها في العام الماضي والتي كانت تدور على محور ارضاء السلطة الشرعية من غير التفات إلى ارادة الأمة، لا تتفق مطلقاً مع دعوى الاحتلال أن يؤهل الأمة للحكم الذاتي . وسياسة كهذه ليس من حقها أن يرضى عنها الرأي العام الذي يجب الاعتماد برضاه . فإن أمة لها دون غيرها الحق الطبيعي في حكم نفسها لا يحل في شرعة التمدين أن تتخذ كمية طائلة لا يحترم لها قول ولا يجاب لها طلب .

— V —

كنّا نفهم من تقرير السير إلدن غورست الذي ظهر في العام الماضي أن النظام النيابي لمصر موقوف على قوة الرأي العام فيها وعلى جده في المطالبة بذلك النظام ، فقد قال بأنه يوجد طبقة من المصريين لا تميل للتوسع في الحكم الذاتي .

قلنا وقتئذ أن هذه النظرية صحيحة لا شبهة عليها إذا كان يوجد في مصر حقيقة طبقة من الطبقات تأبى أن تكون الأمة شريكة للحكومة في إدارة شؤونها ، فإن أمة في الظروف الاستثنائية التي فيها مصر اليوم يستحيل عليها أن تتخذ وسيلة أكّد نتيجة من التسليح بقوة الرأي العام . وأنه لا يوجد ملك مستبد ولا حكومة أوطوقراطية مهما كانت قوتها لا تحي رأسها أمام الرأي العام للأمة .

لم يصرّح السير إلدن غورست في حديثه الجديد الذي هو من الأحاديث الرسمية المهمة التي تصالح لأن تعتبر قاعدة لسياسة الانكليز في مصر ، بل للخطة التي ينتظر من بريطانيا اتباعها في الأزمنة العثمانية الحاضرة . لم يصرح فيه تصريحاً بأن الرأي العام المصري غير مجمع على طلب الدستور ولكنّا مع ذلك نفهم من خلال الحديث ومن اعتباره المطالبة بالدستور « صيحة » أن السير إلدن غورست لا يزال يدين بفكرة قديمة صرحت بها جريدة التيمس من قبل ، وغادرنا اللورد كرومر وهو يردها ، فكرة تشوّ وجه وطنيتنا وتلقي العقبات في سبيل مطالبنا . وهي فكرة أن المصريين الذين يطالبون للأمة بحقوقها لا يعملون ما يعملون بإقتناع ، بل هم مدفوعون الى هذه « الصيحة » بدافع آخر غير دافع الوطنية ، ولمصلحة خاصة لغيرهم قد تتفق مع مصلحة الوطن وقد تختلف عنها . وكان تعبير التيمس عن أعضاء جمعيتنا العمومية المحترمين أنهم سيقوا لطالبتهم كالخراف من غير أن يعلموا إلى أي طريق هم مسوقون .

تلك الفكرة المحزنة أو التهمة الشنعاء ، قد كان يجد اللورد كرومر لنفسه شبهة في الاعتذار عنها أزمان سياسة الخلاف وتوتر العلاقات بين حابدين وقصر الدبارة . فإذا يكون عذر السير إلدن غورست في هذا الزمن زمن الوفاق الذي يعلم هو حق العلم أن قصر الدبارة

(١) نشر بالعدد ٥٠٠ من الجريدة في ٢٩ من أكتوبر ١٩٠٨ بعنوان « حديث السير إلدن غورست »

وعابدين أصبحتا تنطقان بلسان واحد . فما تصريح شوقي بك بمخالف تصريح جنابه بكثير ولا بقليل . في هذا الزمن أصبح من الخطأ الفاحش أو من تعمد الخطأ أن يلوح على قول السير إلدن غورست أن طلاب الدستور في مصر هم حتى الآن مدفوعون إلى طلبه من ارادة فوق ارادتهم، أو لمصلحة أخرى غير مصلحة الفلاح المصري، أو أولي الجلايب الزرقاء على رأي لورد كرومر . ولقد عرف السير إلدن غورست أن في مصر رجالاً يعرفون كيف يخدمون وطنهم حباً في خدمة الوطن لذاتها، وانهم يقفون وقفة الشجاع أمام السلطة الشرعية وأمام السلطة الفعلية على السواء يطالبون كليهما بأن تنزل عما في يدها من حقوق الأمة تلك الحقوق الطبيعية المقدسة التي لا يذهب بها التقادم ولا التسويف في ردها لما لكها الطبيعي . اللهم إلا أن يكون بين مجرى الأحوال في مصر وبين جناب المعتمد البريطاني وسطاء يقلبون له الحقائق وذلك ما نستبعده على رجل خبر الأحوال المصرية قبل الآن وعرف لغة البلاد .

لا أكذب الله أنه لا يزال منا بعض من كبار الموظفين ومن الأعيان — وعددهم مع السرور قليل جداً — تخلع قلوبهم الاحاديث الرسمية، وتحطف أبصارهم فتسحروهم أمام السلطة حتى لا يرون إلا بعينها، ولا يسمعون إلا بأذنها، أولئك هم لا يزال ايمانهم بقوة الرأي العام مدخولاً فيه . أولئك تأخذهم فكرة الاستهزاء بنظرية الرأي العام وبأن السلطة المطلقة غاصبة دائماً وغير مستحقة للبقاء مهما كانت عادلة في أحكامها . ولما ننصح هؤلاء على قلة ايمانهم بقوة الرأي العام أن لا يدخل الى قلوبهم استهزاء جناب المعتمد البريطاني بالحركة الدستورية، كما تدخل الآي المنزلة الى قلب الخلي من الشكوك . وان لا يعتبروا حديث شوقي وحديث السير إلدن غورست على أهميتهما السياسية إلا طريقة من الطرق التي يراد بها صرف كبراء الأمة المصرية المقربين من السلطتين عن الاشتغال بسياسة بلادهم . فان الأمة مهما كان وصف الانكياز لها مستعدة لقبول التربية السياسية التي تنحصر في النداء بسلطة الأمة، وأخذ الاجماع عليها من كل الطبقات ، وغرس ذلك في افئدة الناشئة ، حتى تكمل قوة الرأي العام ويكون من نتائج هذا الكمال الحصول على الدستور حتماً على الشكل المناسب لحالة الأمة من التمدن .

— ٨ —

كم لسياسة الوفاق علينا من نعمة نذكرها كلما فكرنا في مآل هذه الأمة وما يضرر لها الاستقبال من السعادة أو الشقاء^(١).

كانت الخطة السياسية التي تستخدمها الحكومة في حكم هذه الأمة سياحة إبهام ومواربة كامية أثواباً من حسن النية ، وخدمة الانسانية ، وضرورة الاتفاق على المصالح المتبادلة بين مصر وانكلترا . آخذة مظاهر كاذبة من الرقي الى الحرية والاستقلال بمساعدة حكومة أهلية مطلقة تمام الاطلاق تحب الاستقلال شهراً وتكرهه دهرآ .

وكنّا في هذا الموقف المظلم المرتبك عن علينا الانكليز في وجه حكومتنا الاهلية التي لم يتغير نظامها بأنهم قد خلصونا من ظلم السخرة والعونة والكرباج والافلاس . ولو شاءوا لقالوا إنهم أوجدوا مصر من العدم ، يقولون ذلك كل يوم في وجه حكومتنا فكان قولهم يؤلمنا لأنفسنا ويؤلمنا لحكومتنا التي كانت تقبل كل هذه التهم وتلك المن هادئة ساكنة .

كنّا في هذا الموقف المظلم نعتفر لحكومتنا الاهلية كل ما كانت تهم به بعامل الجاذبية لها ، والرجاء فيها إنها متى استرجعت من سلطانها ، وأنقذت من كلمتها ، كان أول عمل لها هو الدستور تفتح به قلب الأمة لها ، وتغسل به ما عساه يكون علق في النفوس من التهم التي أتهمها بها الاجنبي .

وكنّا مع هذا الاعتبار نثق بخطابات الانكليز ووعودهم ، كما نثق بآمالنا في فرنسا وعلاقتنا بتركيا . نثق بذلك كله كما يثق الغرب بالناصح العدل . فكنا من مجموع هذه الاعتبارات

(١) نصر بالعدد ٦٠٤ من الجريدة في ٧ من شهر مارس ١٩٠٩ بعنوان « ذكرى السياسة » .

من سياستنا في إشكال لا نهتدي معه إلى أي الطرائق أنجح في الوصول إلى مساعدتنا المنشودة ؟ .

غير أن الزمن الذي هو الكفيل الوحيد بكشف الستار عن الأطماع السياسية قد أنزلنا من مماء تلك الآمال المشوشة على بلاط الحقيقة . نحسها بالعين وباليد . فلم يبق من وعود الانكليز ولا من غيرة الفرنسيين ، ولا من اهتمام العثمانيين ، ولا من عريضة الحكومة الأهلية إلا درس واحد يعلمنا أن كل رجاء في غير الرقي الذاتي للأمة أمل باطل وأحلام نائم .

ذهب اتفاق سنة ١٩٠٤ بالبقية الباقية من الأمل الكاذب في فرنسا ، وذهب هذا الوفاق وما تقدمه واقترن به وتأخر عنه من تصرفات الانكليز في البلد بالثقة بوعودهم . وذهب سكوت العثمانيين من سنة ١٨٨٧ وتصريحاتهم الأخيرة بالثقة بآمالنا باهتمامهم في مصر ، وذهبت مظاهر سياسة الخلاف بقدرة الحكومة الأهلية على المخاطرة لرقينا . وذهبت مظاهر سياسة الوفاق برغبتها الأكيدة في إننا لننا الدستور أو استعادها للجد في اجابة هذا الطلب ، ذهب ذلك كله فلم يبق إلا القوة الذاتية للأمة تبعثها الى الأخذ بجميع أسباب الرقي العالية والاجتماعية والسياسية . وليست هذه القوة قليلة إذا صرفت بجد ونشاط في الاعتماد على النفس ، وتحضير الأفكار للدستور ، ثم أخذه بعد ذلك لأنها لا تكون محترمة المصالح إلا إذا كانت قوية ولا تكون قوية إلا بالدستور .

بعد هذه العبارات المنقولة على الدروس العملية التي يقدمها التاريخ لمشاعرنا تحت ضوء الشمس لا زال نرى بعضنا يتلكأ في فكرته السياسية تلكوًا ناعثًا عن طراوة في العزيمة ومبالغة في الاتكال ، وسلامة في الصدر قد لا تفسر إلا بالبله أو بالغفلة .

هؤلاء قد يتخذون المقدمة نتيجة ، والنتيجة مقدمة ، فيقولون ان صراح الاوربيين في مصر يجعل إتهامها مستحيلًا أو عسرًا على كل طامع ، وأن الأمة متى حسنت أخلاقها ، ونمت ثروتها ، وضبطت طرائق التربية فيها وانتشر لواء العدل عليها قويت واستقلت عن كل ماسواها . ولا يدري هؤلاء أن الأخلاق لا تحسن مع الحكومة الاستبدادية التي كانت سببًا لفسادها . وأن الثروة لا تنمو مع الحكومة المطلقة التي كانت سببًا لنقصها . وأن الأمة لا تقوى إلا

إذا أحست بسلطانها . وذلك لا يكون إلا بأن تسعى من الآن في استغلالها الداخلي الأهمي . أي كسب سلطانها أمام حكومتها . وذلك هي الخطوة الأولى للاستقلال فانظر كيف يقاب دؤلاء النتيجة إلى مقدمة والمقدمة إلى نتيجة . وما أبعد فكراً مثل هذا الفكر غير المرتب أن يؤدي الى نتيجة عملية مضبوطة .

ومنهم من يأخذهم الميل الى العادة القديمة أو الهروب من التكاليف والعمل . فيقولون إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، وما دامت الأمة على هذا التقاطع بين أفرادها فلا يمكن أن تنجح . يقولون ذلك ويظنون أنهم قالوا كل شيء . وأنهم برأوا ضمائرهم من الواجب الأول عليهم في تغيير أنفسهم . ينتظر كل واحد منهم أن يكون هو آخر من يغير نفسه ، لا أول من يغير ما بنفسه ، حتى يغير الله ما بالأمة . ومثل هذا الفكر النائم يستحيل عليه أن ينتج نتيجة عملية حقيقة بالاحترام .

ومنهم من يطلب الدستور ويرجوه لأتمته وهو مع ذلك يسمع من قلبه منادياً يناديه بأنه لا حياة له إلا بالتقريب من السلطة والتزلف اليها ، ليعتز بسلطانها على من يساويه ، ويفتخر برضاها على من يحادته . ينفصح هذا النداء الخفي فيظهر على أعماله التي لا يفسر عمل منها إلا بالتفاني في خدمة السلطة ، ان رجلاً حاله كذلك ظاهره الدستور وباطنه الاستبداد . في لسانه القوة وفي قلبه الضعف . في كلامه المساواة الديموقراطية وفي عقله هوس التفاضل بين الطبقات ليس مفضل جدي . مثل هذا الفكر أيضاً يستحيل أن ينتج إلا نتيجة سيئة على الأخلاق والمبادئ ، بل على الأمة وتمشيها نحو الدستور .

ومن هؤلاء من قلّ فهمه للأشياء . ولكنه مع ذلك فيلسوف بالطبع — كما يرى على الأقل — فيقول لك تلك كلها نظريات في نظريات ، وما النظريات بمخلصة الأمم مما هي فيه من الشرور الذاتية ، ولا الاطباع الأجنبية ، فأعدوا لهم من قوة و... الى آخر هذه الفلسفة السوداء . مهلاً أيها الحكيم: إنني أشك كثيراً في أنك تأتي أبسط الاحمال من غير أن يتقدم عملك القصد أو النية ، وانه يوجد في نفسك جزء معنوي يتقدم كل عمل حسي من أعمالك .

فهل تسمح للأمة أيضاً وهي كأن حي مثلك أن تفتكر هي أيضاً قبل أن تعمل، وما فكر الأمة في مصلحتها إلاً نظرية ، فكيف تررب من النظريات . والله شهيد ان القائلين بهذا المذهب - يريدوننا قبل أن نخطو خطوة الى الدستور - على أن نكون في أعمالنا كالانكليز الذين مضى على كسبهم للدستور مبعة قرون ، على ان الانكليز أنفسهم لاحياة لهم إلاً بالنظريات، فالنظرية هي القلب ، والعمل هو اليد ، والله ما تحرّكت يد في جسم مات قلبه .

ألا ان طريق الحق واضح ، وسياسة مصر قد كشف الزمان عنها كثيراً من أمتار الإيهام التي كانت تغشيها ، فما على الناس إلاً أن يضعوا لتقدمهم قاعدة ان الحرية الشخصية محترمة ، وان كل سلطة هي للأمة ، وان تقديس السلطات ايقاع للأمة في أخرى مراتب الاستبداد ، وان أول الاعمال أعمال القلوب، فاذا تمكنت من القلوب نظرية الدستور فما هي إلاً فترة حتى تكسبه الأمة .

تطاحن المبادئ

- ١ -

لا يظن القارئ أنا نشق عليه بأن ندخل به في وصف مركز الحكومة المصرية في نظر القانون الدولي ^(١) ، ولا في اقامة الدليل على أنها مستقلة استقلالاً نوعياً ، كما يقول بعض ساسة الانكليز ، أو أنها تابعة تبعية كاملة لحكومة جلالة السلطان كما يقول بعض علماء الحقوق من الفرنسيين . بل نريد من هذا المقال أن نصف حال الحكومة وحال الأمة من الوجهة السياسية ، حتى إذا وضع مركز كليهما بالنسبة للأخرى سهل تحديد حقوقهما وواجباتهما كليهما نحو الأخرى . كان لمصر حكومة يعرف الناس جميعاً أنها كانت مستأجرة بالسلطة دون الأمة . وما كان لهذه قبل تلك إلا الطاعة العمياء . ولم يكن مجلس النواب المصري في عهد المغفور له الخديو الأسبق ^(٢) ليغير من حالة استئثار الأمير بالسلطة ، ولا من حالة الأمة من الاستكانة والضعف ، بل كان أعضاؤه كأهم موظفون في الحكومة . وكلنا يعلم سبب إنشاء المجلس المذكور وسبب إلغائه — جاء بعد ذلك دخول أوروبا في شئون المالية المصرية وشمل نفوذ التأثير في أمور أخرى أيضاً — وبقيت الأمة المصرية بعيدة عن أن يكون لها رأي حقيقي في إدارة البلاد أو شيء من الحياة السياسية إلى عهد المغفور له الخديو السابق ^(٣) فظهر الحزب الوطني بإيعاز في بادئ الأمر . ثم غلا في مقاصده وطاش سهمه عن القصد ، حتى أن أحد زعمائه قال للرحوم سلطان باشا يوم الدار ^(٤) « إن الحزب الحر في إنكلترا عاضد لنا » فأجابه الباشا : « إنكم بما تفعلون تعطون مصر بأيديكم للانكليز » فقال زعيم آخر : « لاناقة لي فيها ولا جل » فأجابه المرحوم أحمد عبد الغفار بك : « إذن فأتروا مصر لأصحاب النياق والجمال » . ولا يزال بين ظهرانينا من شهدوا ذلك في بيت سلطان باشا يوم دخله الثائرون ^(٥) ، وهم يروونه إلى الآن . وبالجملة فلم يقوَ مجلس النواب وقتئذٍ على إخماد الفتنة ولا كبسج جراح الثائرين على الخديو ، بل وافقهم منهم كثيرون ، رغبة في منافع ،

(١) نشر بالعدد ١٣ من الجريدة في ٢٣ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان « حالتنا السياسية »

(٢) المغفور له اسماعيل باشا (٣) توفى باشا (٤) يوم الدار (٥) دخول التوار بيت سلطان باشا

أو رهبة مما يجره الخلاف . وما ثار الناثرون لمصلحة البلاد ، ولكنهم ثاروا ليدفعوا عن أنفسهم البلاء ، وكان ما كان من الاحتلال الانكليزي الذي هو باقٍ الى الآن . من ذلك الحين وجد في البلد سلطتان : إحداهما السلطة الشرعية القديمة ، والأخرى السلطة الفعلية الجديدة أنفقدنا بادية الأمر ، ثم اختلفنا اختلافاً ظهرت آثاره ، ثم زالت أو خفيت . ولا تزال تخفى وتظهر بمناسبة الحوادث ، ذلك قول الحق الصراح عن حكاية الواقع وهو أن الأمة المصرية كانت ولا تزال بين هاتين السلطتين لا حول لها ولا قوة ، تدفع بها الحوادث مرة ذات اليمين وأخرى ذات الشمال ، فهي ضائعة بين السلطتين . ولم تنل بفضل إحداهما نظاماً سياسياً حقيقياً يحول لها حياة أممية مستقلة عن تأثير السلطة . كانت مصر ولا تزال مستقلة استقلالاً إدارياً ، أعني أن أمراءها لهم الاستقلال الإداري في داخل البلاد عن سلطة الباب العالي . ولكن هذا الاستقلال خاص بأشخاص الأمراء . فإذا كان للأمة معهم من الحق ؟ لا شيء ! بل رغبة الأمير هي الكسل في الكسل . وجدت السلطة الفعلية للإصلاح ولتهذيب الأمة لأن تحكم نفسها بنفسها ، وما عملت من هذا التمهيش شيئاً . ولا وجد للأمة معها نظام يدل على حياة سياسية أو سُمِّيَتْ لتلك الحياة السياسية — فإن قلت ألا ترى مجالس المديرية ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية — قلنا : ما أشبه هذه المجالس بمجالس النواب في عهد الخديو الأميرق^(١) لولا الحرية الشخصية للفرد — فإن هذه المجالس مضي على وجودها نحو ربع قرن ولم تعمل عملاً من البلاد ، ولا رأينا أية نتيجة من وجودها تدلنا على أن الحكومة تعتبر للأمة معها شركة في العمل أو حياة سياسية . على أن الذي نأمل أنه كما انتهت الحكومة بالمالية ، والحرية الشخصية ، تهتم أيضاً بالحياة السياسية ، حتى يتحقق بذلك عزم تأهيل الأمة لحكم نفسها بنفسها . هذه المجالس الحاضرة كانت من يوم أن وجدت ولا تزال عديمة الفائدة من كل ناحية ، فلا الحكومة فكرت في توسيع اختصاصها بالتدريج ولا عملت تلك المجالس من البقاء غير المفيد ، حتى أن أعضاء مجالس المديرية لم ينفذوا كل ما أعطي لهم من الاختصاص بنص القانون ، بل قصر اجتماعهم على نظر أعداد المكسبات اللازمة لتطهير الترع والموافقة عليها . وكذلك الموافقة على إنشاء سكة زراعية ، إلا ما يمنعه مرة عن مجلس المديرية في المنوافية ، فانه قرر قراراً من نوع الضرائب ولم ينفذ ذلك القرار — فأما مجلس الشورى^(٢) فإنه كان أحياناً يعرض على الحكومة طلبات واقتراحات وقد

(١) المفور له اسماعيل باشا (٢) مجلس الشورى والجمعية العمومية مجلسان من اختراعات الانجليز كان لهما نوع من حرية الانتخاب ، وبجزء من أعضائها معين في الجمعية العمومية ورأيها استشاري صرف . وفيهما شبه مجلس النواب ومجلس الشيوخ الآن .

تعب من العمل فأعرض عن كل شيء . فلا تقل لي شيئاً عن هذه المجالس فأني أكرر لك بأنها ليست أشد تأثيراً من مجالس النواب في عهد الصاعيل باشا . عرفنا مبلغ حقوق الأمة لا بالنظر إلى الطبيعة ولا بالنظر إلى القانون ولكن تلك حقوقها الظاهرة أنها لم يكن لها في الماضي وليس لها في الحال ، شركة حقيقية مع الحكومة . على أن لكل أمة حقاً طبيعياً في أن تشترك حكومتها في إدارة أعمالها إلا أن يكون شكل الحكومة استبدادياً صرفاً—وهذا النوع من الحكومات تأتي به القوة وتذهب به القوة . وعندنا أن كل حق بني على القوة ، لا يسمى حقاً مطلقاً . إذ القوة تنافي الحق ، بل تناقضه وتهدمه ، فلا يصح أن يكون الهادم للشيء موجوداً له — وعلى ذلك فإننا نعني بالحكومة ، الحكومة التي تتبرأ من هذا الشكل وتميل بقولها وفعلها إلى أن تكون مقيّدة بالدستور ، وأن لم تكنها بالفعل . حقوق الأمة السياسية هي اشتراكها مع الحكومة في العمل العام . وهذا الاشتراك في مثل أمتنا وحكومتنا ، يكفي لتحقيقه أن يحصل منه شيء تدريجي ، بمعنى أن يكون لمجالس المديريات حكم مع المدير في مديريته في مسائل معينة ، لا مجرد رأي عديم القيمة . وأن تكون مدة انعقادها تسع أن يتداول الأعضاء فيما بينهم في كل أمر فيه بارقة مصالحة عامة — وأن يجعل لمجلس شورى القوانين اختصاص بأن يكون رأيه قطعياً في كثير من المسائل . ولا بأس من أن يكون رأيه في بعض الأمور على سبيل الاستشارة ، بشرط أن الحكومة كلما رفضت طلباً من طلباته تُبَيِّن له الأسباب وتسمح له بالمناقشة فيها . فإن لم تقنع بمناقشته فلها الأمر النهائي بعد ذلك — كذلك الأمر في الجمعية العمومية . بهذا يتحقق معنى المشاركة ما دامت الحكومة عازمة أن تؤهل الأمة لتحكم نفسها بنفسها — لأن التأهيل للحكم لا يمكن إلاً إذا أخذ بأسبابه ، وأسباب التأهيل هي جزء منه — فأما كون الحكومة تظن أنها تترك الأمة هكذا بعيدة عن كل سلطة وتظن أنها يأتي عليها يوم تكون فيه كفؤاً تماماً لأن تحكم نفسها بنفسها ، من غير عسف ولا تحبط ، فهذا مستحيل الوقوع ، بل متى تأنس الحكومة من الأمة هذه الكفاءة إلاً بالعمل ؟ ومتى يرى كبراء الأمة أن لهم مكانة في نظر الحكومة فيخلصوا لها ويحموها ، إلاً إذا أرتهم بوارق الآمال في أنها كما سمعت لأخبر المالي والحرية الشخصية تسمى أيضاً إلى الخير السياسي . الأمة المعربية أمة تمج العلام والامانة لا الخوف

كما تحب الإخلاص للحكومة . وهي تحترم السلطة الشرعية ولا تنكر السلطة الفعلية (١) . فنظن أنه قد حان الوقت لأن نسمح لها السلطان جميعاً بأن يكون لها حياة مستقلة بالذات ، لكيلا تبقى ضائعة المركز بين السلطتين ، ولتفكر حقيقة فيما ينفعها من حيث هي أمة مستعدة لأن تؤهل لحكم نفسها بنفسها، ولتقوم بواجبات الأمم من السعي في تحسين أحوالها الزراعية والصناعية والتجارية . فإن القيام بهذا يتوقف غالباً على اعتبار الأمة في نظر نفسها ، وليرول الجفاء بينها وبين الحكومة ، وتعاوننا حقيقة على القيام بالمصلحة العامة .

(١) المقصود بالسلطة الشرعية سلطة الخديوية ، والسلطة الفعلية هي سلطة الاحتلال الإنجليزي ممثلة في عميدها ، وكان في ذلك الوقت الحاكم بأمره في البلاد . وأول عمداء إنجلترا بمصر لورد كرومر . وكان مستبداً ضيق الصدر بالأصلاح غير محبط بتاريخ الأمم العربية فستط في أخطاء فلبت آية الاستعمار طاملاً على تنبيه شعور الأمة . وكتابه عن مصر مثل حي على جهل الفاضح بحقيقة مصر والمصريين . وظل عميداً قرابة خمس وعشرين سنة أنزل في خلالها يهدم من الفوادح السياسية ما حفزها الى التطلع الى الاستقلال التام . وعندي أن أعظم ما وقع فيه من الأخطاء سببه الى جعل الجنسية المصرية جنسية دولية . ولو أنه أحاط ببعض الشيء بتاريخ هذا الشعب القديم لعلم في أول ما يعلم أن هذا أعظم جرح أصاب الهزة القومية . وترى ذلك مشاراً اليه صرّات في صفحات هذا الكتاب . انظر خاصة بحث المؤلف في الرد على لورد كرومر في محاولته تشكيل مجلس تشريع دولي يشرع لمصر ، فإن ذلك ما كان غير تمهيد أريد به جعل الجنسية المصرية دولية . على أننا اذا نظرنا الى هذا الماضي القريب وحالنا الآن لبان لنا جلياً أن حركة الوطنية المصرية انتهت انتصاراً فذاً على جميع قوى التأخر التي أحاطت بها قرناً بأكله من الزمان .

- ٢ -

فلنا إن الأمة المصرية يجب أن تتخذ لها مركزاً ثابتاً وسطاً بين السلطتين^(١)، وأن لا يذني بها حب العبودية أو يرمي حب المنفعة إلى أن تنسى شخصيتها وتلقي بنفسها طائعة غير مكرهة تحت أقدام أحد الطرفين^(٢)، مع المحافظة دائماً على احترام السلطة والقانون. هذا قول حق. ولكن هل يرضاه سادتنا مرشدو الأمة الذين نجد صحفهم محشوة بكلمات الاخلاص والوطنية، والوطنية الحققة والاستقلال، والحزب الوطني الحر والجلاء، ومجلس نواب فرنسا حقبة... ومجلس نواب الانكليز حقبة أخرى^(٣). لا أنعرض لسبب وجود كل صحيفة من هذه الصحف التي نعنيها والتي منها من يروج مصالح الاحتلال، ومنها من ينقذ الارادات المستترة للجمعية السنية - ولكننا نذكر للقارىء طرفاً من آثارها في الأمة وفي الحكومة ووزن لها طرفاً من منافعها الصغيرة مما يقابله من مضارها الكبيرة، حتى ينسبها الذين لا يزالون على غير بينة من الأمر.

وقفت الأمة فترة من الزمان موقف الحائر الدهش عطشى لمعرفة الصالح لها إن دوختها الأيام وعاسرتها الليالي، ترسف دائماً في أغلال الجور، فظهر لها المرشدون ابرووا غلتها بفيضان أفسكارهم، ويشفوا عليها بحكمهم، فتوجهت إليهم بكليتها توجّه البريء السليم النية، واعتمدت عليهم في تقدّمها اعتماد الأعمى على عكازه، فمارعوا فيها ذمة، ولا أخلصوا لها نصيحاً - يقبل أحدهم عليها فيقت في عضدها، بأن يزين لها القعود عن أن تطالب بحقوقها. فتارة يخرج شعورها غير هيّاب برميها جميعاً أحياناً بعدم الكفاءة، والأخرى بالانحطاط في الأخلاق، يزين لها ما يقع من غلطات الاحتلال، ويكسو بحكمته الزلل بكساء من السداد -

(١) نشر في العدد ١٤ من الجريدة المؤرخ ١٤ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان «الحق الصراح»

(٢) المقصود بالطرفين هنا طرف السلطة الشرعية (الحدود) وطرف السلطة الفعلية (الاحتلال)

(٣) هنا إشارة إلى خصومة السياسيين وكان في مصر ثلاثة أحزاب: حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية يمثلها الشيخ علي يوسف وجريدته المؤيد وهو حزب السراي: والحزب الوطني وكان يلجأ إلى فرنسا يستعديها على انجلترا مستغلاً خلافهما على تقديم مناطق النفوذ الاستعماري في الشرق، مع التول بالتمسك بهما لا بالترك. وحزب الأمة القائل بالاستقلال التام عن الجميع وخطلته التدرج والتطور لا الطفرة واتخذ الانجليز من بعض ضعاف الوطنية والمستزينين بطانة يناوئون بها هذه الاحزاب.

كل ذلك ليرضى عنه عميد الاحتلال ، ويجعل له علينا سلاطناً مبيناً . ثم جاء بعهد الآخرين يزفون لها البشرى بتحديد موعد الجلاء اعتماداً على جناب المسيو دولنسكيل^(١) الذي جاءنا جيئة مباركة ، أقام فيها مدة قصيرة أصاب فيها ما أصاب من حفاوة وإجلال ، ونعم وفادة ووداع على صفاء الى الملتقى . . . فما لقينا بعد وما لقينا منه إلا كلمة مجاملة ردّاً للزيارة وما الذي يدريكم ان المستر روبرتسون^(٢) يكون أشبه النواب بالمسيو دولنسكيل ؟ . أخذ هؤلاء المرشدون يختلفون مع الأول في المقدمات ويتحدون معه في النتيجة ، يختلفون معه في أنه يدعو الى الاحتلال ، وهم يدعون الى الرجوع الى ما قبل الاحتلال والنتيجة واحدة : هي انصراف الأمة بالطريقتين عن التفكير في تكوين ذاتها ، يختلفون في تقدير الأشخاص من كبار الموظفين . فن اتصل منهم بما بدى كان عدواً لأول المرشدين ، عدواً للعقل والحكمة والحرية محبباً للعبودية . ومن اتصل بقصر الدبارة^(٣) كان عند الآخرين مارفاً من الوطنية ، خائناً لبلاده — فهل يقول لنا الأول ما ذنب قضاة الاستئناف أن يرموا بعدم الاخلاق إلا ما اقتضاه من القول ترشيح المستر بوند^(٤) رئيساً للمحكمة ؟ . وهل يقول لنا الآخرون ما ذنب فقيد المحكمة والبلاد المرحوم الشيخ محمد عبده إذ يطعن عليه في اخلاصه ووطنيته إلا حبه منقعة الأمة وتحريره طرق الإصلاح وإتيانها من أبوابها ، واعتقاده أن خدمة البلاد شيء والعبودية للمالك أمر آخر . وأن الوطنية تقضي بحب الأمة وتكوين زعماء لها ينقبون عن مواطن المصلحة فيطرقونها — بل ما ذنب سعادة سعد باشا زغلول إلا مشروع مدرسة القضاء الشرعي^(٥) وما كان فيه المشروع من التردد بين الإبقاء والإقصاء . . . حتى نزعوا عنه رداء الوطنية الذي يلبسونه لمن يحبون ، وينزعونه عن يكرهون^(٦) . كل ذلك لارضاء المقامات التي يتصلون بها . ومع ذلك الاختلاف في المقدمات ترى المرشدين المتعادين قد اتفقوا في النتيجة . وما هي ؟ هي أنهم بما غمروا وما لمزوا وما حططوا به من كرامة ، أفلجوا أو كادوا يحرقون الأمة من زعماء ترتكن إليهم . . . اختلفوا في الحملة على الحكومة

(١) سياسي فرنسي زار مصر فاحتفى به الحزب الوطني تنفيذاً لسياسة استعداد فرنسا على انجلترا ، وكان لمانورات فرنسا في مصر وغيرها أثر في اتفاق عقد بين فرنسا وانجلترا سنة ١٩٠٤ استقلت فيه فرنسا بشئون المغرب واستقلت فيه انجلترا بشئون مصر .

(٢) عضو مجلس العموم البريطاني ومن الاحرار ظن فيه خير لمصر ، نخب الظن (٣) مقر العميد البريطاني وهو مقر السفارة الانجليزية الآن .

(٤) قاض انجليزي رشح رئيساً لمحكمة الاستئناف الاهلية وكان لترشيحه ضجة سياسية عظيمة شغلت صحفنا السياسية في ذلك الوقت زمناً ما .

(٥) مدرسة أسست لتخريج القضاة الشرعيين والموظفين القضائيين في الحاكم الشرعية والمحامين الذين يتولون أمورها ، وقد أنشئت الآن ، وكان مقرها مكان كلية اللغة العربية التابعة للآزهر الشريف .

(٦) ما أشبه البلية بالبارحة

أى على الوزراء . فالفریق الأول يجعل الحبة من حسات الحكومة قبة . ويقتاب سيئاتها حسنات . والفریق الثانى يجتهد فى الخط من مقامها والتشهير بها فى غير موضع التشهير . وانفقوا جميعاً فى النتيجة وهى تصغير مركز الحكومة فى أعين الناس ، حتى لقد كاد طرفا الحكومة والأمة يعمل كل منهما على شاكلته . وكادت تقل ثقة الأمة بحكومتها ، بل كاد وزرائنا يسأمون خدمتها الحقيقية . ولا أدري إن كانوا سئموها بالفعل ؟ إلا إن تظهر الأمة معاونتها لهم واعتدادها بهم فيأتون بالمقابل وهو الإخلاص فى خدمتها . اختلفوا فى تقدير أشخاص الأمة أيضاً . فالذين لا يزورون قصر الدبارة من أولى المقامات فى الأمة ، لا نصيب لهم بالضرورة من اطراء الفریق الأول . والذين يزورونه يعتبرون فى نظر المرشدين الآخرين أنهم باعوا وطنهم وتسلاوا من قوميتهم ورؤسوا بأقبح ما يرمى به الرجل الرقيق . وليس يدري أحد لهذا معنى أيضاً ، لأن حضرات المرشدين يطلبون على صفحات جرائدهم من جناب اللورد كرومر أن يهبط مجلساً نيابياً ، يشكون إليه تأثر الأمة من الحكم والتنفيذ فى حادثة دنشواي (١) . . .

يطلبون إليه . . . ويطلبون إليه . . . أليس هذا اعترافاً منهم بالواقع من سلطته الفعلية فى مصر

(١) كان فريق من الأمة يرمى كل من اتصل بالانجليز بالمروق من الوطنية ثم يلجأ اليهم فى طلب الدستور ويحتجون لديهم على القسوة التى ظهر بها الانجليز فى حادثة دنشواي . وحادثة دنشواي من الحوادث التى زعزت مركز لورد كرومر فى مصر ، بل أنها أحرجه حتى ذهب ما كان يدعيه من العطف على ذوي الجلايب الزرق وطاحت به هذه الحادثة أبديداً . وملخص الحادث أن كتيبة من الجيش البريطانى كانت فى مظاهرة حربية أراد بها كرومر أن يظهر للمصريين قوة انجلترا الحربية فأخذت تمترق الدلتا . وخرج من معسكرها بجوار ملط سبعة ضباط ليصطادوا الحمام الداجن حتى إذا كانوا فى قرية دنشواي عارضهم الانجليز مدافين عن ملهم لأن الحمام مملوك لهم وليس برياً ولا صيداً مباحاً ، فأطلق أحد الضباط طلقةً أرادت امرأة وجرح آخرين فتألب عليهم الفلاحون نفاقوا وهربوا فوجد أحدهم ميتاً على أربعة أميال من القرية . ويبلغ حق كرومر مبلغه فأراد أن يقتل جملة من أهل القرية بالرصاص من غير محاكمة ، ولكن لم تواته الظروف على ارتكاب هذا الجرم ، فتكونت محكمة مخصوصة حاكت المتهمين من أهل القرية محاكمة صورية فأصدرت حكمها بإعدام أربعة وعلى أربعة بالسجن المؤبد وعلى ثلاثة بخمس عشرة سنة وعلى ستة بسبع سنوات وعلى ثلاثة بسنة وخمسين جلدة وعلى خمسة بخمسين جلدة وأخلي سبيل واحد وثلاثين . وقد وقع التنفيذ فى جرن القرية نفسها وعلى مرأى من أهل المحكوم عليهم ، فكان هذا التشكيل فى الواقع تنكيلاً لا بالمصريين ولكن بالسياسة الانجليزية فى مصر . لأن هذه الحادثة كانت نقطة تحول ظاهر فى الوطنية المصرية .

رحم الله شهداء دنشواي . انظر مذكرات بلنت ص ١٥٢ — ١٥٣ جزء ثان — حوادث سنة ١٩٠٦ .

أو ليس صاحب السلطة يؤمّم كل أصحاب الحاجات الخاصة والعامة؟ وما الذي يدرهم أن من يزور قصر الدبارة يطلب ما يطلبون أو مثل ما يطلبون؟ قالوا بل الطلب حلال بالكتابة حرام بالمشافهة، حلال لنا حرام على غيرنا... الوزراء يذهبون إلى هناك، فهم غير صالحين، الأعيان يذهبون إلى هناك فهم غير وطنيين... ولم يبق من الوطنيين إلا من لا يخرجون من بيوتهم أو من يتصدّرون للإرشاد، نظن أن هذا القدر لا يكفي الوطن من بنيته إذا حكم على الجميع بمعاداته دون التّزوير اليسير. أما والله إنني لأترك هذه القضية لقطنة المرشدين. يقضون فيها بالعدل وأنعم بالقضاة العادلين... اختلفوا في طرق هذا التقدير واففقوا في النتيجة، وهي تجريد الأمة من كبرائها وذوي عائلاتها. على أنهم أعلم منا بما يقول كبراء علماء الاجتماع، أن الأمة إنما تكون من العائلات وليس للفرد في تكوينها الاجتماعي نصيب. اختلف طرفا المرشدين في وجهة ريمهم بعضهم بعضاً. فالفريق الأول يرمي الثاني بعدم الحكمة وصوء القصد. والفريق الثاني يرمي الأول بالخلاء أو بعدم الوطنية ولسكنهم مع ذلك اتفقوا في النتيجة. وهي: أنهم خطوا من كرامة رجال الصحافة الذين نسفهم أنهم يتخالفون في المبادئ أو في وجهة الحكومة أو في طريق الإرشاد، وربما احتاج الأمر إلى التعريض البعيد دون صريح اللفظ من الانتقاص. وكان من هذه النتيجة التأثير في أخلاق الناس. وخلطهم بين حرية القول وبين الشتم بما يشكو منه الآن أغلب عقلاء الأمة. اتصل كل فريق بسلطة، فزَيَّنَ لها ما زين من المذهب، معرضاً عن كل ما يراد من جهتها^(١) من غير السداد. فإذا قال الفريق الأول يوم أقيل فضيلة الأستاذ الشيخ حسونة النواوي من منصبه. وما الذي صنعه ذلك الشيخ الجليل أكثر من قول ما يعتقده الحق حتى أقيل. وما الذي قاله الفريق الثاني حين أقيل من منصبه مساعدة خزن باشا عاصم، وكلنا يحس بلزوم الحرص عليه في مثل منصبه. وما الذي كان جناؤه أكثر من أنه رأى الحق ظاهراً فدافع عنه؟ على من تلقى تبعة تهمتنا بغير حق بالتعصب الديني الذي لا زال نتبرأ منها إلى الآن؟ بل على من تلقى تبعة التأثير في حادثة العقبة^(٢) من غير

(١) أي من جهة السلطة (٢) حادثة العقبة أو حادثة طابه. أراد سلطان تركيا أن يمد فرعاً في سكة حديد الحجاز من ممان إلى العقبة. وكان لاورد كرومر جاسوس يرود أنحاء سيناء تحت حايته يدعى «براملي» Bramley، التقى بكثيثة تركية بجوار طابه فوقع بينه وبينها نزاع قلبه كرومر إلى نزاع سياسي على ملكية سيناء وأيده سير ادورد جراي وزير الخارجية وأرسل بلاغاً نهائياً لتركيا. غير أن العالم الإسلامي كان في هياج لمركز الخلافة في هذا النزاع السياسي. ووقعت هذه الحادثة في سنة ١٩٠٦ وانتهت بضم سيناء إلى مصر انظر مذكرات بلنت جزء ٢ و١٣١٥ مذكرته لجراي ص ٤٥٧ — ٤٦٠ في ٩ من مايو سنة ١٩٠٧.

موجب وهي التي جرت ما جرت خلفها ؟ لا أنكر على تلك الصحف فضلها علينا في ترقية لغتنا . فانها كانت أكبر مساعد على ذلك . لا أنكر عليها خدمتها للنشر الحرة الشخصية بين الناس . ولكننا لا نظن أن أحداً يعترف لها بخدمة الأفكار إلا خدمة معكوسة كما ذكرنا . أقرب شاهد على ذلك ما نحن فيه الآن من الشعب والتحمس الذي لا نتيجة ولا أصل له . ألا يكون سببه أن بين ممحو الجنب العالي وبين جناب اللورد كرومر خلافاً جديداً شخصياً أو غير شخصي^(١) ؟ إن صحَّ ذلك فبالكتّاب وخدمة الرؤساء ؟ بل ما حاجة اللورد مع قوته ومنعة دولته بخدمة كاتب خلق قامه ليعلم الناس حقوقهم ويصرفهم عن غير المفيد إلى المفيد ، لا لينتصر لذي الرياسة والقوة ؟ بل ما حاجة الجنب العالي أيد الله ملكه ، وهو صاحب السلطة الشرعية ، الوارث لعرش الخديوية المصرية ، بقلم الكتّاب ؟ أناشدكم الله ما حاجة كاتب القرن العشرين في أن يكون لقلمه سيد لا يخط إلا ما يرضيه ، وهو يسود الطروس منادياً بالحرية الشخصية ، مدّلاً على وجوب استعمال الحرية العقلية والشجاعة الأدبية ؟ — الأمة المفصومة العرى أحوج أيها الكتّاب إلى أقلامكم من خدمة السلطات . فاعزّ كاتب اتكل على غير الله . ولا أثمرت نصيحة أريد بها الظهور الشخصي أو خدمة غير الحق . فليس كل عمل من نية حامله نصيب . وإنما الأعمال بالنيات ، ولكل امرئ ما نوى .

(١) كانت السياسة بين كرومر وسمو الخديو المرحوم عباس الثاني سياسة خلاف إلى أن غادر كرومر مصر وجاء بعده سير إلدن غورست غلبت سياسة الوفاق بينهما محل سياسة الخلاف ، ولكن على حساب الأمة .

- ٣ -

بدأت جريدة « البروجريه » هذه الأيام تحمل على الكلية وكبار القائمين بها وتمثل هذا العمل كأنه عمل ثوروي، وقد كتب الفاضل قاسم بك أمين جواباً للبروجريه قال فيه: «لم أجد انتقاداً غير عادل أتى على غير انتظار كانتقادم ، وأود أن أعرف كيف يحدث عمل مثل عمل الجامعة هياجاً في البلاد . وما الذي جعلكم تفكرون أن الكلية لها صبغة مصرية محضة فقد جاء في بروجرامها الذي نشرته الجرائد الأوربية كالجرائد العربية ، أن الكلية ستفتح أبوابها لجميع سكان القطر المصري بلا تمييز بين الأجناس والديانات وهي عامية محضة وليس لها أقل صفة دينية ولا أقل علاقة سياسية .

وأعضاء لجنة الكلية والذين اكتتبوا هم من جميع الجنسيات والديانات ، وأن كل رجل حسن النية والقصد ليمتدح بما يراه من الاتحاد الذي ظهر لأول مرة في القطر المصري بين جميع سكانه . فما الذي يلزم لنا من الأدلة أكثر من ذلك على حسن القصد ، وهل من الضرورة أن يلصق التعصب وتحقيق السخرية بعمل مجرد كونه قائماً بيد المسلمين . وإنني لا أطلب أن تصدقوا ذلك كله بناء على كلامي ، ولكن أجروا تحقيقاً كما كان يجب قبيل انتقادنا . وحينئذ يتبين لكم انه عمل يستحق الانعطاف . وأنني أعتقد أن الناقل اليك قد خدعك وآمل أن تفعل شيئاً يعوض علينا ما يخسرهم عملنا بمقالتك ، وذلك بأن تحض قراءك على الاقبال عليها » . هذا ما قاله قاسم بك فما كان جواب البروجريه إلا شتماً وتنديداً بالعمل وحملات عليه وقد عجبنا نحن لهذه المسألة كل العجب ، فانه لا يوجد واحد عرف حقيقة الجامعة يرتاب بها بنوع من الريب .

ولكن جواب البروجريه يشير من طرف خفي الى سر هذه الحملة ، فنحن نذكر هنا ملخصه ونسريء بالبرهان حضرة قاسم بك . فان كان ظننا بإدراك سر الحملة قد أصاب فخوابنا رد كل ظن سييء يحوم حول الكلية ، وإن لم يصب ظننا وكان هناك أسرار ، فإنما جوابنا أن نقول ما لسياسة والعلم ؟

ان البروجريه بعد ما ذكر في جوابه أن قاسم بك أمين ممن يحبون الخير لوطنهم قال :
ولكن أمثال هؤلاء قد تحملهم شدة الوثوق بالألماني أن يطيروا على أجنحة الوهم ويكونوا
على مقربة من المجانين (١١١) إنه لأدب بليغ) وإن أسلم المجانين طابفة يكونون خطراً على
الناس عند ما تديرهم بعض الأيدي .

إن البروجريه تشير بهذا الكلام الى أن قاسم بك (ذلك الطائر على أجنحة الوهم في نظرها)
هو في حد ذاته سليم العاقبة ، ولكن تحركه في مشروع الجامعة بعض الأيدي فيخشى أن
يكون خطره على الناس عظيماً (١) ما هي تلك الأيدي التي توهتها البروجريه وتشير إليها ؟
قد يحار الانسان في معرفة هذا الضمير المستتر ، ولكن من مراجعة ما يلتصق بتاريخ
المشروع يتضح المقصود . وكذلك يظهر خطأ البروجريه فنحن ننقل خلاصة تظهر بهذا
المقصود مع خلاصة تظهر الخطأ فيه .

نقول أولاً لما كان مصطفى باشا كامل في أوروبا في الصيف الماضي نقل هافاس انه أرسل
الى صديقه محمد بك فريد كتاباً يوصيه فيه بإنشاء الكلية ، بحيث يكون مسروراً عند ما
يجيء فيضع فيها الحجر الأول . وصادف عقب ذلك أن مصطفي بك كامل الغمراوي أذاع في
الجرائد دعوةً للاكتتاب لأجل هذا المشروع والاجتماع من أجله ، فلعل البروجريه يظن
ان هذه المهمة الجديدة هي أثر دعوة صاحب جريدة اللواء ولعله يظن أن هذا المشروع
من جملة المظاهرات الوطنية التي يقصد بها الاغظة ، ولعل هذه الظنون هي التي حملته أن
يحمل على قاسم بك أمين وهو من نخبة رجال الحكمة والفضل ، وأبعد الناس عن المظاهرات ،
ولا يشتغل إلا بالجد ، مع أن دخول سعد باشا زغلول وقاسم بك في المشروع يظهر لنا أنه كان
لابعاده عن السياسة بالمرّة . وهذه هي الحكمة في أنهم ذكروا بُعد الكلية عن السياسة في
المنشور الأول ، فلم يقبلوا فيه أحداً من أشخاص السياسة . غير أن الظاهر من الحكومة
انها لم تقنع ببعد المشروع عن السياسة فلذا لم تشجع عليه كما ينبغي ، بل قال كثير من رجالها
انه لم يحن وقته . وسعد باشا زغلول خاف من عدم تشجيع الحكومة أن يفهم انها تثبط .
فقال ان الحكومة لا تتعرض للمشروع . والبروجريه بما انها تريد أن تحسن عمل الحكومة
كيف كان ، ألبست قاسم بك لباساً جديداً فصلته له على ما قام في مخيلة الكاتب من الصبغة
التي لا حقيقة لها في العمل ، بزعم انها صبغة لا ترضى عنها الحكومة . وهذا يؤيد ما ذكرنا
في « الجريدة » من « أن الارشاد مضر إذا شابه التحيز » .

ونقول ثانياً إن الكلية هي أمنية البلاد على الاطلاق والمقصود منها ارتقاء عقول
الامة . وإذا ارتقت العقول يرحى منها السلام أكثر مما يخشى منها الخلل ، كما تظن

البروجريه . ولما كانت أمنية البلاد على الإطلاق ، كانت الجرائد كلها على الإطلاق داعية إليها فلمؤيد والمقطم والاهرام كتبت كثيراً في الدعوة إليها ، كما كان قد كتب اللواء قبل ذلك بعهد بعيد . غير أننا نرجو الآن من اللواء كما رجاه المؤيد أن يترك مشروع الكلية في مؤتمر التربية ، لأن التعرض إليها في هذا المشروع الثاني مع الظروف التي هي فيها ، واغضاء الحكومة عين المساعدة عنها ، قد يوسع المجال لخيلات غير العالمين بالحقائق .

وغير الجرائد دعا إليها العقلاء أيضاً . وكان الأستاذ الحكيم المرحوم الشيخ محمد عبده من أكبر دعاة لها كما هو معلوم لكل أحد . ولولا أن المنية عجبت بمفاجأة القطر به لكانت الكلية الآن مشيدة بهيمته .

وأما ما قالته البروجريه من أن الكلية غير لازمة للبلاد لوجود مدرسة الطب ومدرسة الحقوق ومدرسة الهندسة وهي فروع من الكلية ، وأنه لم يبق إلا الفلسفة ، وإن البلاد لا حاجة لها بالفلسفة لضررها بالدين ، فذلك كلام لم تكن نتظر أن نسمع مثله من جريدة أوربية ولسنا بعارفين سره . أما الفلسفة فإنها بحمد ذاتها لا تضر ديناً ما ، وإنما تضر الديانات الفلسفة الناقصة وهذا الضرر موجود الآن ، لوجود الفلسفة الناقصة . فنحن نرجو من الكلية أن تضيء لنا بنور فلسفة حكيمة نفتتح بها في ديننا ودنيانا ، خلافاً لما تشاءم به لنا البروجريه . وبعد فإن كنا أصبنا بالظن وكانت نية البروجريه سليمة ، ففيما قدمنا كفاية ، وإلا فأننا نقول الآن « ما للسياسة والعلم » ؟ .

— ٤ —

أحكمكم أحكم باستمرار الشركة بين شريكين استحکم بينهما سوء الظن ، أم يقول بأن عدم الثقة المتبادل صائر لا محالة إلى ما لا تحمد عقباه ؟^(١) وما الأمة وحكومتها مهما كان شكلها إلا شريكان أساس عملهما الثقة المتبادلة وموضوعه المال والطاعة للقانون من جانب الأمة وحسن إدارة الأعمال من جانب الحكومة ، وثمرته سعادة الأمة . نشعر كما يشعر الناس أجمعون بأن الجفاء والتجزؤ الذين كانا دائمي الوجود بين الأمة المصرية وبين الحكومات التي وليت أمرها تبعاً في القرنين الماضيين ، كانا قد تقلص ظللها أو كاد في ربع القرن الماضي بسبب اقتراب الطرفين وتفاهمهما بفضل بعض الوزراء السابقين الذين كان يكثر ترداد رجال الأمة عليهم فيفاوضونهم في كثير من المصالح العامة . بل كان هؤلاء إذا أحسوا بأن الحكومة تشرع أمراً غير نافع خافوا عليها من الزلل فسارعوا إلى طابدين أو إلى سراي رئيس الحكومة يتظلمون أو يكشفون بما بدا لهم من الملاحظات ، وكان يتقبل منهم سمو الأمير أو وزراؤه بقبول حسن ما شاءوا أن يقولوه لمصلحة البلاد .

أمّا الآن فإن الوزراء قد احتجبوا عن الناس وانصرف هؤلاء عن الاهتمام بالشئون العمومية . اكتفى الوزراء بقسطهم من النفوذ القليل . ورضوا بما ترميهم به الصحف من عدم الاشتغال بشيء في نظاراتهم ، ويظهر أنهم تركوا كل مسؤولية على المستشارين . من الصعب جداً على المستشارين مهما طالت اقامتهم في مصر ، ومهما عرفوا لغة البلاد وعاداتها وأخلاقها ، أن يحلوا محل الوزراء المصريين بأن يكونوا صلة حقيقة بين الجانب العالي وعميد الاحتلال وبين الأمة . فإن الوزراء المصريين بما يكون لهم في الأمة من المعاملة والنسب والمصاهرة ومعرفة الناس في أدوار حياتهم الأولى ، أسهل على رجال الأمة مزاراً وأقرب إليهم مخالطة ، وأبعد عن تهيب الناس مقابلتهم ليكشفوهم بأفكارهم من المستشارين

(١) نشر بالعدد ١٩ من الجريدة المؤرخ في ٣٠ من مارس سنة ١٩٠٧ بعنوان « ما ذا يجب »

الانكليز. تحجب الوزراء مهما كان سببه فإنه على كل حال قد حلّ عرى تلك الوصلة بين الحاكم والمحكوم وأفضى الى الجفاء. أخذت الحكومة تعمل في ادارتها على ما ترى من غير أن تجعل للناس شيئاً معها في الأمر، ولو على طريق الاستشارة إلاّ في النزر اليسير وما يوجب القانون أخذ رأي مجلس الشورى فيه استيفاء لشكل النظام. جهلت الأمة بفقدان الصلة المذكورة أسباب تصرفات الحكومة. ولا شك في أن هذا النوع من الجهل يولد عادة شيئاً من سوء الظن. وليس رجال الأمة يرثين بالمرّة من تبعه هذه النتيجة لأنهم لم يهتموا بمرض أفكارهم في كل مشروع للحكومة على من يقوم به من رجالها حبساً في العمل بالاشتراك واظهاراً لاهتمامهم بشؤون الأمة، ومعاونة الحكومة على الخير. وذلك من التقصير بموضع لا يخفى على أحد.

فلو أن سادتنا الوزراء يرفعون عنهم بعض الشيء من تلك الحجب وينزلون قليلاً من عرش الوزارة الى مستوى الأمة يستبضعون منها حاجاتها من الإصلاح، ويبلغونها أسرار تصرفاتهم العالية في أمورهم بما لا تعلم له نحواً، ولو أن السلطتين، السلطة الشرعية وسلطة الارشاد اتفقتا على أن يكون الوزير هو المسئول قانوناً وفعلاً. وأن يكون المستشار هو المستشار. ولو أن الأمة فطنت الى أن الحكومة ليست أمة مستقلة عنها بمعزل، بل هي حكومتها الواجب عليها أن تقوم على منافعها. وأن من شأن الحكومة في الأمم غير الراقية أن تكون بمثابة الوصي. وكما ارتقت الأمة استحالت الوصاية شيئاً فشيئاً حتى تصبح وكالة صرفة. وإن هذا التحول لا يكون إلاّ بأن تضيف الأمة الى تقدمها المالي والعلمي تقدماً سياسياً أصله حب الوقوف على ماجريات العمل في الحكومة حتى تشارك فيه. لو كان كل ذلك لما وجد سوء الظن سبيلاً الى التفريق بين الأمة وبين الحكومة، ولقام كلاهما بالواجب عليه.

- ٥ -

يعلمنا التاريخ أن الأمة المصرية في أزمان بعيدة ما حكمت إلا بالقوة القاهرة . ولم يكن للحكم العامي في أمرها نصيب . زيد بالحكم العامي الحكم المنطبق على قواعد علم السياسة كما كان ذلك حاصلًا عند بعض الأمم المعاصرة لها كحكومات اليونان قبيل الميلاد . كانت قاعدة حكومة مصر هي الاستبداد من تلك الأعصر الحالية إلى الآن . فكان ما يشرعه الحاكم من القوانين وما يأتيه من الأعمال ملحوظًا فيه مصلحة الحاكم بالذات ، وقد يكون منطبقًا على مصلحة الأمة بالعرض ، أو من غير قصد - كانت الحكومة دائمًا أجنبية تخالف الأمة في الجنس أو في الدين واللغة والعادات والأخلاق ، أو فيها جميعًا - كانت الأمة بذلك في غاية التحفظ والاحتراس من أن تخلص لحكومتها اخلاصًا حقيقيًا ، كما كانت الحكومة أبعد من أن تستحق ذلك الاخلاص . غير أن الناس كانوا معطرين لمصلحة الحاكم يستقبلونه ببشر كاذب وقلوبهم تلعنه ، يظهرون له الطاعة بأقوالهم وأفعالهم ولكن قلوبهم حافية كارهة ، يتحرّون إرضاءه بالالفاظ ويمتدحونه في وجهه فاذا انصرفوا عنه وخلوا إلى أنفسهم دعوا الله وتمنوا لو شالت نعمته وتقلص سلطانه . بقيت هذه الاحساسات في الأمة أزمانًا طويلاً متوارثة من الآباء إلى الأبناء ، فأفسدت كثيراً من الانفس وأضاعت الحرية العقلية ، والشجاعة الادبية التي هي طبيعة في النفوس ، وولدت تلك الاسباب جميعاً سوء الظن بين الحاكم والمحكوم - تلك هي الطبائع التي يعرضها الاستبداد في النفوس . فيحتاج في اقتلاعها منها إلى أمد طويل في الحرية بجميع معانيها ، وأخذ بالتربية الصحيحة ونظر في البراهين التي يجب أن تقدمها الحكومة للأمة على اثبات حسن قصدتها ، وأنها تخالف الحكومات السابقة في مقاصدها من المشروعات .

فلا يعجب أحد أن يرى العائلة المصرية رجالاً ونساءً تبكي إذا أصاب الاقتراع أحد أبنائها للخدمة العسكرية . وليس مصدر ذلك الجبن ، ولكنها عادة أصابها عدم ثقة الأمة بالحكومة ، واعتقادها أن التجنيد هو في مصلحة الحاكم دون المحكومين ، ولو كان لهم قوة

(١) نشر بالعدد ٢٢ من الجريدة في ٢ من شهر ابريل ١٩٠٧ بعنوان « الحفاء بين الامه والحكومة :

اسبابه و نتائج »

على الحكومة يمنعون بها بنهم لفعالوا - ولئن سألت أحدهم لماذا يبكي على ابنه المهند لعبرك عن شعور مبهم لا يعرف مصدره : هو فيقول : إنها لوعة الفراق وآلام البعد المنتظر هي التي تذري عبراتي - كل ذلك نتيجة من نتائج الجفاء المؤدي الى سوء الظن .

لا يعجب أحدكم أن يرى أكثر الناس في القرى يجتهدون في أن يحولوا بين متهم في جريمة وبين اثبات التهمة عليه . وليس كل السبب لهذا القيام ما تمليه العصبية القريبة أو تفضيل الظلم على إقامة العدل ، بل هو اعتبار أن الحكومة وأعوانها لا يسمعون لمصلحة الأمة فيقف الناس خفية في طريق أحكامها ، ولو تبين لهم أن ما فيه العدل . وتلك أيضاً نتيجة من نتائج الجفاء - ترى الناس يسهل عليهم جداً أن يدلوا بأموالهم الى الحكام رشوة أو عطية ولو كان الحاكم مشهوراً بالعرفه . وما سبب هذا : الكرم في غير موضع ، ولا الحبة . ولكن في نفوسهم اعتقاداً أصيلاً أن الحاكم لا ينتصر للحق الا إذا أفاد مقابلاً . فليس ما يسمع الناس من حوادث الرشوة آت كله من عدم استقامة الحكام ، بل يشاركون فيه إحساس الفلاحين بأن غالبهم لا يصدقون أن الحاكم يقوم بالعدل لمصلحة المحكومين من غير أن يكون له هو أيضاً نصيب من الكسب . تلك نتيجة أيضاً من نتائج الجفاء . ترى الناس يستأثرون من أن تشرع الحكومة بعض المشروعات النافعة التي يمكن أن تقول عن سوء الظن بضرر خفي محتمل . ويرجحون الضرر المحتمل البعيد التحقق أو المستحيل على النفع الظاهر القريب . فكنت ترى كثيراً من الناس يستقبل مشروع بناء الخزان كما كان يستقبل الاعرابي البشري بالأنثى ، كاسف البال ، يتوقع من وراء هذا نتائج غير محتملة الوقوع . وليس كل السبب في ذلك القلة في الفهم أو الخطأ في التقدير ، وإنما أكبر السبب هو أثر في النفس من آثار سوء الظن . حسبنا ما ذكرنا من الأسباب العتيقة ، أسباب الجفاء بين الأمة وبين الحكومة ونتائج هذه الأسباب التي لا يزال بعضها بين ظهرانيها الى اليوم .

كان من الواجب علينا من يوم أن وجد للأمة حرية نوعية واردة جزئية قبيل الاحتلال الانكليزي ، أن نعمل عمل الدائب لازالة أسباب الجفاء ونحو نتائج وآثارها التي فعلت بأخلاق الناس ما لا ينكره أحد . ولكن جاءت الثورة العسكرية في غير وقتها وتبعها على أصحابها . ثم جاء الاحتلال فغير مجرد حصوله آمال الناس في التقدم ، وحول بارقة الفكرة التي كانت نشأت لحب الاستقلال الى اعتقاد عام في الأمة بأن هذه الحكومة أو السلطة الجديدة ، هي أشبه بالحكومات الغربية القديمة ، لا تعمل الا لامتهان الرعية واستعبادها .

استفادت البلاد على يد الاحتلال بمعونة الحكومة الشرعية شيئاً كثيراً من الإصلاحات

المالية ومن الحرية الشخصية والمساواة بين الأفراد والعدل — ولكن ذلك لم يمح كثرأ من سوء الظن . وتبعة ذلك على الحكومة وعلى الأمة ومرشديها . فان الحكومة تختلف كثيراً على نفسها وذلك مما يجعل الأمة في ريب من مقاصدها في مشروعاتها . ويظهر انها ظنت أن تكثير عدد الموظفين من الانكليز ، سواء كانوا مفتشين أو غيرهم ، قد يزيل هذا الجفاء ذا الأسباب العريقة في القدم بمجرد إقامة العدل أو شيء من الجملة المتكفة في المعاملة — ولكن ذلك أنتج استقامة في الموظفين الوطنيين ، إلا أنه جعلها استقامة انفعالية أو بعبارة أخرى استقامة مقيدة بالمراقبة الضيقة الدائرة المستحكة الخلفات التي هي أولى بأن تفسد على الموظف حريته واستقلاله العقلي ، من أن تكسبه إياها . فجعل الناس يظنون أن انكثرتا تريد أن تبتلع مصر لا أن ترقىها وتقوي مدنيها لتكسب محبتها وتكون هي أولى جميع الدول بالامتياز في بلادها ، كما يقول ساستها ، وكما كان يؤخذ من قول السير درومند وولف في مشروع المعاهدة سنة ١٨٨٧ . حسنت حال أعمال الري والمالية فقالوا: إن ذلك لارضاء أصحاب القرايطس المالية في أوروبا . حسن حال العدل فقالوا إن العدل أساس الملك وبغيره لا يستتب امر السلطان .

وما كان ذلك من شأنه أن يهيج الانكليز ويجعلهم يظنون أننا ننكر الجميل . لأن هذا الجفاء القديم لا يزول بالأعمال التي يمكن تأويلها كما ذكرنا ولو عن طريق بعيد لغير مصلحة الأمة لذاتها — وان بيد الانكليز إزالة هذا الجفاء بمونة الجنب العالي والأمة . أما علاجه فهو اقناع الأمة بالحس بإصلاح حالتها التعليمية والسياسية بنفس المهمة التي أصلحت بها الأحوال المالية . أمر التربية واجب على الأمة تقوم به من جانبها هي ومرشدها كإصلاح العائلة المصرية . ولكن صلاح الحالة السياسية والإدارية يتعلق بالسلطتين معاً — وذلك بأن يكون للوزراء نفوذ وصاله بالأمة وان يتدرج ذلك من النظر الى الموظفين في الأقاليم ، وان تكون المراقبة قاصرة على معناها . وان تسمح السلطانان باشتراك الأمة في عمل الحكومة بالتدريج حتى تصل الى المرتبة التي تقصد الحكومة الانكليزية منحها إياها . وبذلك يحصل التعارف الكامل بين الأمة وبين حكومتها . ولا تعود احداها تجهل مقاصد الأخرى . فان من جهل شيئاً عاداه .

- ٦ -

يقول ابن البلاد كلمة تخالف هوى بعض أصحاب الجرائد فيسرمى بما اعتادوا أن يرموا به مخالفهم^(١). ويقول الأجني الكلمة نفسها بالتمام في وقت يناسب هواهم فيعدها كلمة « ذهبية » وينسى أنها كانت بالأمس « نحاسية » أو أقل . فما السر في هذا ؟

كنّا قلنا ما معناه : إن الأمانى في المسألة المصرية ليست بسيطة يمكن تحقيقها حالا ، وإنه من العبث الاستنجاد بالدول الأجنبية ، وأن التماس مداخلتها لا يفيد ، وأن الهياج يضر ، وأنه لا شيء أُنفع للمصريين من اعتمادهم على أنفسهم لتحصيل الكفاءة بالمجموع . وكل هذا ثابت في كتاباتنا المتعددة والمتنوعة . فقام بعضهم يتخترصون في شأننا ويرموننا ويظنون أن هذا يحزننا . كلاً وإعما يحزننا أمران : الأول - أن يضع الرأي العام في ضواء هذه الأهواء : والثاني - أن تكون المناقشة فوضى الى درجة أن أحدهم يذم منك الشيء ويمدحه من غيرك . إن الشواهد لهذا كثيرة . وآخر شاهد منها مقالة مسيو « فلورنس » وزير خارجية فرنسا سابقاً فانه جاء فيها نصائح للمصريين هي عين ما كنّا نقول . فلقبت هذه « ذهبية » . ويعلم القارئون ما كانت أعطيت كلاتنا قبل من الألقاب .

يقول صاحب هذه المقالة : « ان الواجب على الشعوب كلها أن تضم أصواتها إلى أصوات المصريين في النداء بتحرير وادي النيل والسعي جميعاً الى هذا الغرض الشريف » .

ونحن لم نقل هذا القول لأننا نعرف تلك الشعوب التي أوجب عليها السكاتب ما أوجب ، ونعرف كما يقول هو في المقالة نفسها انه « لا توجد الآن دولة من الدول مطلقاً تريد أخذ هذا العمل على نفسها أو تقدر عليه » . ويقول السكاتب « لكن لا يسعنا كتمان ما في تحقيق هذه الأمانى من الصعوبات ، فإن من الحق والجنون اعتبار المسئلة بسيطة يمكن تحقيقها حالا كما انه من العبث التفرير بالمصريين بمثل هذه الأمانى الباطلة » . فإلى من يوجه هذا الكلام

(١) نشر بالعدد ٢٣ من الجريدة في ٣ من شهر ابريل سنة ١٩٠٧ بعنوان « الفرق بيننا وبين الغرب »

يا ترى ؟ . إن هذا الكلام لو صدر منا ونحن أبناء البلاد لمانا أخواننا (في الطين والدين) وقالوا انهم يريدون إخماد شعلة الوطنية وتنويعها وقالوا اننا انما نقصد فلاناً وفلاناً : فيا للعجب ! وألف مرة يا للعجب ! ان الذين يظن أن يوجه اليهم هذا الكلام (لو قلناه نحن) هم الذين نشره وأطروه . فما الفرق بيننا وبين الغريب ؟ .

يقول الكاتب « المصريون يعتمدون على أنفسهم » وقد غلط بهذا التعبير . ولعله قصد أن يقول فلا ينبغي المصريين أن يعتمدوا على أحد إلا على أنفسهم . نقول غلط لأننا لما قلنا يجب أن نعتد على أنفسنا قامت القيامة وقالوا إننا لا نريد هؤلاء النفر من قومنا أن يستغيثوا « برورسون » فقلنا لهم افعلوا ما بدا لكم ، واستغيثوا ما شئتم ، ولكننا لسنا معكم من المستغيثين .

يبحث هذا الكاتب في الوسائط التي يجب على الأمة اتباعها لتحرير نفسها . فذكر أولاً الاستنجد بالدول فقال انها واسطة يرتاب في نجاحها . وقد غلط بالتعبير إذ قال « يرتاب » والصواب أن يقال « يقطع بعدم نجاحها » ، إلا أن تكون الجزء الأخير من العلة المركبة ، وهذا يؤخذ من كلامه نفسه لأنه قال : « فأنت ان حاولت الاستنجد بدولة وأنجذتك ، فما يكون شأنك إلا الاخلاص من سيد ، والوقوع في ربة سيد آخر . وليس هذا مما يستحق التعب والجهد » .

وذكر ثانياً النورة وهو لا يصوب الرأي فيها يقول : « لأن النورة ان خابت فما يكون شأن الأمة بعدها إلا زيادة القهر والاستعباد وإبعاد الأمل في الوصول الى الغرض ، وإن نجحت فماذا يكون حظ الناس بعدها وهي تقطر دماً والأهواء والشهوات جميعاً هائجة نائرة يكون حظهم الفوضى ، والفوضى تؤدي الى السقوط التام . ثم ذكر ثالثاً واسطة أخرى فقال : « بقيت واسطة واحدة وهي أبطأ في الوصول الى الغرض ولكن أكد نجاحاً وهذه الواسطة هي تكوين رأي عام وطني وتغذيته غذاء مستديماً حتى يقدر أن يؤثر في إخراج العنصر الأجنبي شيئاً فشيئاً من وظائف العمل والحكم واحلال العنصر الوطني محله » . ونحن نرى هذا الرأي ونذهب هذا المذهب ، ولكن هل الطريقة في تكوين الرأي العام أن يقوم

واحد أو اثنان رأي، حتى إذا قام مئات من الأمة رأي يخالفه بعض المخالفة، عدّوا مارفين من الوطنية . أفهكذا يتكوّن الرأي العام ؟
أهذه كل البلاغة ؟ وهل هذه كل الحجج ؟

يقول مسيو « فلورنس » ان المسألة المهمة في الموضوع هي انشاء روح وطنية لا روح عناد ولا اضطراب، بل روح تحترم أولياء الأمر إذا لم يتجاوزوا حدود وظائفهم ، انه لقول نفيس « ذهبي » . ولكن مثل هذا القول بالتمام قلناه نحن في مستهل جريدتنا فكيف قول ؟ إننا نحن قلنا « إن أسهل سبيل الاقناع وآكدّها في الوصول الى الغرض هو سبيل المحاسنة التي لا تجر الى ترك حق أو تزوين باطل » فما كان من بعض الجرائد « الوطنية » إلاّ اعدام هذا القيد (التي لا تجر الى ترك حق أو تزوين باطل) وتسمية المحاسنة التي تكلمنا عنها بمحاسنة مطلقة . وبذت على ذلك سؤالاً طويلاً لا يرد في مثله جواب ، ولم يكن من لزوم لامادة هذا الماضي ، لولا ما أحرزنا من هذه الفوضى في المناقشات والدعاوي ، وما آلمنا من نفوذ الأجنبي في كل شيء حتى في رأي بسيط يبيده ، وحتى صاروا يذمون الكلام ان صدر من ابن البلاد ويمدحونه نفسه ان صدر من الأجنبي . فهل بلغ الفرق بيننا وبينهم الى هذا الحد ، وهل نشيت هذه الفروق يوماً وننفىها يوماً ؟ فإلى متى هذه الحال ؟ وماذا عسى أن تكون نتيجة هذه المقدمات ؟ ان الاستقلال الفكري هو من جملة أمانينا ، فكم يألم أحدنا إذا لم يجد للاستقلال الفكري أثراً حين يرى قادة الأفكار منا يستحسنون ويستهمجنون أقوالاً واحدة بعينها بالنظر لقائلها ، لا بالنظر اليها نفسها . فبالله كيف نرقى إذا كان استقلالنا الفكري هذه درجته أمام العيان . ألا فليتنق اخواننا الحسّاب ، فانه خير لهم ولهذا الوطن العزيز . نحن لا ندعي علماً كعلم « فلورنس » ولا مقاماً في الوجود كمكانه ، ولكن يحزننا أن يتجسم الفرق بيننا وبينه الى درجة نحار معها في تأويل ذم قولنا ومدح قوله وهما سواء . ويحزننا أن لا نرى للاستقلال الفكري أثراً في عالمنا ، على حين أن أماننا مطالب عالية .

ان الاستقلال الفكري فوق كل شيء ، فيؤسفنا أن نراه مقتضياً عليه الى هذا الحد . وعسى أن نراه يوماً ماحياً يتجلى فسُحُرف به الأشياء كما هي ، ولا ينظر للغريب بعين ولا بن البلاد بعين غيرها .

- ٧ -

ان الجريدة لم تنشأ لأن تحايي السلطة الشرعية أو التنفيذية^(١) ولا لأن تعادي واحدة منهما ولا لأن تقتصر لاحدهما على الأخرى. بل أنشئت لأمر أرفع من ذلك وأسمى. أنشئت لتنصر الحق الذي خذله كثير من الكتّاب خدمة لأغراضهم الذاتية، ولتبين للناس الحقيقة التي يجتهد أغلبهم في سترها عن الأمة طمعاً في نعمة تتبدل اليهم، أو تهيباً من قوة يتوخمونها أو جرياً على عادة رسخت فيهم. ولكي توضح أن هناك مصلحة يجب أن تضحي في سبيلها كل المصالح، ومقاماً يلزم أن يكون أرفع المقامات وأقدسها. وهما مصلحة الأمة ومقامها. وان فيها قوماً يألمون لسكل تصرف يضر بهذه المصلحة أو يحط من ذلك المقام. ويعملون على منعه والانتقام له مهما كان مصدره بكل الوسائل الشريفة التي أباحها القانون. ومؤسسو الجريدة يعاونون قبل انشائها أن هذا العمل من أصعب الأمور وأشدّها خطراً عليهم ولكنهم وطنوا أنفسهم على ملاقة هذا الخطر من غير مبالاة. لأنه لا يمكن أن تخدم البلاد خدمة حقيقية إلا إذا لم يبال أهل الرأي فيها بالصعوبات التي تصادفهم في سبيل الجهر بالحق وإعلاء كلمته.

ولقد يجد الظالمون أنفسهم في هذه الخطة ما يروّج بضاعتهم. ولكن الجريدة لا تحفل بسميهم، ولا تعوّل في أداء مأموريتها على التأميح، بل على التصريح، لأنها تعد التورية في مقام البيان موارد لا تليق بشأن الأحرار. ولا يصح الاعتماد عليها في كشف الحقيقة وتكوين الافهام.

وبعد هذا يقول المؤيد بأن بعض الشركاء شافيه بعدم الرضى عن خطة الجريدة. فما كان أغناه عن هذا السعي العقيم النتيجة، الذي لا يضر الجريدة في شيء. ولو أن المؤيد وقف عند هذا الحد من التذرع للإيقاع بالجريدة لما سمع منا قولاً. ولكنه ساءمه الله يدعي أننا أشرنا بقولنا « الارادات المستترقة » الى أن الجمعية العمومية كانت في قراراتها متأثرة بسلطة سمو الأمير — على أننا قلنا في كل موطن من مواطن ذكر الجمعية العمومية وفي التعليق على أقوال

(١) نشر بالعدد ٢٥ من الجريدة في ٦ من شهر ابريل ١٩٠٧ تحت عنوان « عود على بدء »

بعض الحرائد قولاً صريحاً بأننا نعرف شخصياً أن رجال الجمعية العمومية الذين نعرفهم لم يكونوا متأثرين بأي سلة مطلقاً .

نقول للمؤيد إن لكل مصري حق الرأي على ما يصدر من رجال المعية السنية من الأعمال فيقوم بهدّد ويوعّد، ويقول إن هؤلاء الموظفين لا ارادة لهم وإنما يعملون كل شيء بإرادة ممّو الأمير . يريد بذلك أن يستدرجنا الى أن يثبت علينا ما يظنه تهمة وهي القول بالرأي في عمل الأمير — له ما طلب — كأننا به يقول إن الملوك والأمراء معصومون وأن تابعيهم من البطانة متى حلت فيهم هذه الإرادات أصبحوا كذلك ، فلا يحل لأحد أن يتكلم عن الأمراء إلاّ بالإطراء والثناء —

مذهب جديد في الاسلام ا يظن به المؤيد أنه يرضي ممّو الأمير، واول أغضب ذلك العقل والدين والطبائع والناس أجمعين .

رويدك فإنه لا يستطيع أحد أن يحط بكرامة المعية بحق أو باطل بمقدار ما فعل المؤيد من اضافة التقديس والعصمة لها ، وجعل رجالها مجردين عن الارادة كما لا يستطيع أحد أن يجهّم وجه خدمة الانسانية بستر ما يجب في حق الأمراء من حب الحق والعدل والاتصاف من أنفسهم بمثل ما يقول المؤيد .

هل يليق بورثة ابن عباس وأبي حنيفة الذي جلس ليتولى القضاء فأبى ، أن يأبوا على أنفسهم وعلى الناس الاجتهاد بالرأي في عمل الأمير وبطانته رغبة أو رهبة ؟ أم يليق بورثة رومو في الإرشاد الى الحرية والاستقلال أن يحدّثوا من استقلال الأفراد في الرأي بالتهديد والوعيد، وأن يستبجحوا الغرض الذاتي في خدمة الأمة ، وأن يتصدّر أحدهم للاستعجاب عن المسؤول عن التحرير وغير المسؤول كأنه أقام في خياله محكمة الآراء ليصدر الأحكام على من يخالفه في الرأي — لانشك بعد ذلك في أن من يقول هذا القول يستهين بأفكار الأمة بأسرها، ويظن أنها من السذاجة بموضع يسمح له بأن يقول ما شاء من الإيهام .

على أن الأمة المصرية يجب أن تكون أرشد من ذلك بكثير . ويظهر أن هذا الاسبوع هو اسبوع جبروت الحرائد فما أشبه التيمس في وعيدها بالمؤيد في تهديده . جرحتم التيمس المصريين في شخص أميرهم فما أبعد هذا عن غرض الانكليز في كسب صداقة المصريين . ودافع المؤيد عن ممّو الأمير بما يقتضي انه لا يعمل الى أن تكون أعمال بطانته موضع انتقاد بإخلاص . وما أبعد هذا عن ميل ممّو الأمير وتصريحاته .

إن أميراً شريعاً مسلماً كما ميرنا حفظه الله يدين بكثير من عرشه الى الاسلام وخلافة المسلمين لجديره بأن يقول كما قال عمر : « من رأى منكم في أعوجاجاً فليقمّوه » ويعتبط بأن

يسمح لكل مصري القول بالحق ورفع النصيحة بالاخلاص .
إن أميراً طالماً كأمرنا تربي تربية عالية عصرية سداها الحكمة ، ولحمها الحرية ، يكره
الاستبداد وطبائعه ويجب مشاركة أمتة إياه في العمل كما صرح للدلائل ، ويقبل تحت رعايته
الجامعة المصرية التي تخرج الفلاسفة وعلماء الاجتماع ، جدير بأن لا يقبل أن تكون أفراد
حاشيته مسلوبى الإرادة كما وصفهم المؤيد .

ففى بطل مبدأ المؤيد من هذا التقديس القديم ، نقدم للقارىء المبدأ القويم وهو الذي
نعقده ونقول به . ان الأمير صاحب السلطة الشرعية مصدر القوانين يجب على كل فرد
وتجموع أن يحترمه احتراماً تاماً ويطيع قوانينه سرّاً وعلانية ، كما يجب أن يذيع الكتاب
عنه أعماله المبينة على الحق والعدل ليأمن الناس في حكمه . ويزداد طاعتهم للقوانين وثقتهم
بمصدرها . وأن يرفع اليه كل منهم النصيحة ومواطن ألم الناس (ان كان) نصيحة لا يخالطها
رغب في تقرب ، ولا رهب في اقصاء . بذلك يؤسس الحكم على الحرية ، وتنفذ قوانينه
بالرغبة دون الرهبة . وفي ذلك سعادة الحكم والمحكومين .

ومن الناس رجال قلدوا بعض الكتاب فأصبحوا يقولون ان الحق لا يصح أن يقال منا
على أنفسنا . ويظنون أن هذا ضرب من ضروب السياسة . كما أنهم يظنون أنه يجب على كل
فرد منا أن يكون سياسياً يستر عيب نفسه وذويه وأمتة والادارات الوطنية ويكشف
الستر عن عيوب الغير وإدارات المملكة للانكليز — ولا يعلمون ان الحق المتعلق بالمبادئ
والأعمال العامة يجب أن يقال دائماً ، سيما اذا كان وجهه غير خاف على المطلعين كما لا يعلمون
أن السياسة ليست من أخلاق الأمم ، وأنها مع ذلك لا تخالف قول الحق في شيء . ان اتباع
ما يذهبون اليه هو الذي يفضي بالأخلاق الصحيحة الى البوار . وان في العمل به تحقيقاً
للتهمة الموجهة علينا كل يوم من الانكليز والأجانب ورمينا بعدم الكفاءة .

فالواجب علينا عمله تلقاء هذه الآراء أن نصرح بالنقد تصريحاً ، سواء في ذلك أعمال
المحتلين أو أعمالنا . فانه آن للعقول أن تفك من قيود الوهم فقد أضناها القيد ، وان تعرض
ما عندها على سوق الأفكار حتى يبين الصالح من الفاسد . فإن بقاء الباطل في غفلة الحق عنه .

— ٨ —

عقدت الجمعية العمومية^(١) جلستها أمس الساعة الثالثة بعد الظهر تحت رئاسة صاحب السعادة محمود سليمان باشا رئيس الشركة وبحضور أصحاب السعادة والعزة الآتية أسماؤهم :

علي شبر اوي باشا . ابراهيم سعيد باشا . ابراهيم مراد باشا . طلبة مسعودي باشا . مقار عبد الشهيد باشا . ابراهيم بك الهلباوي . السيد بك أبو علي . السيد علي بك الرفاعي . السيد بك خشبة . أحمد لطفي السيد . أحمد بك الهاللي . أحمد بك فتحي . أحمد بك محمود . الخواجه اندراوس بإشاره . حمد بك الباسل . حسين بك عابدين . حسن بك جمجوم . حفي بك القارزي . حسن بك عبد الرزاق . قطب بك قرشي . عبد العزيز بك فهمي . سلطان بك محمود بهنسي . صالح أفندي زكي . عبد المجيد بك أبو نصير . عبد الستار أفندي الباسل . صادق بك أباطه . محمد بك محفوظ . محمد بك محمود خليل . محمود بك أبو النصر . محمود بك عبد الغفار . محمد بك عثمان أباطه . يوسف بك جعفر . محمد بك متولي . ابراهيم بك رمزي . سليمان بك أحمد أباطه . محمد بك الشريف . حسن بك الطوبى .

واعتذر عن الحضور بعض الأعضاء وأتاب بعض الأعضاء غيرهم عنهم في الاجتماع وقام مدير الجريدة وألقى على الحاضرين هذه الخطبة الآتية :

يا مساعدة الرئيس وباحضرات الأعضاء

استمعوا لي أن أشكر لكم تفضلكم بالحضور الى غرض عام ليس لأحد منكم فيه منفعة ذاتية مباشرة، بل المنفعة طائفة منه مباشرة على مجموع الأمة المصرية، وإن كان لمجموعكم هذا ولكل فرد من أفرادها أن يغتبط بالنتائج العظيمة التي أدتها جمعيتنا، وتؤديها لامتنا، التي تنتظر منكم — يا أكبر أبنائها — أن تحقوها لها مطالبها من السعادة القومية . ثم استمعوا لي بعد ذلك أن أقول كلمتين إحداهما عن حالتنا السياسية والاجتماعية، والثانية عن حالة شركتنا وحزبنا .

(١) نشر بالعدد ٢٦٧ من الجريدة في ٢٦ من يناير سنة ١٩٠٨ بعنوان : « الجمعية العمومية لشركة (الجريدة) المصرية »

حالتنا السياسية والاجتماعية

ليس من السهل — أيها السادة — أن يفرق المرء في مثل الظروف التي نحن فيها بين حالتنا الاجتماعية، وحالتنا السياسية في موقف كهذا فانهما وكلتاهما في طور التكون مختلطتان تمام الاختلاط ولا يمكن رسم الطريق لكتيبهما منفردة عن الأخرى إلا في وقت طويل لا يسهه المقام الآن، وبجهد شديد لحضرتكم أن تقولوني منه .

فانواقع ان النظام الاجتماعي لامة يقتضي توفر الامور الآتية :

١ — كون الفرد جزءاً من الأمة والشعور بذلك .

٢ — وجود التضامن بين الفرد وبين الأمة والشعور بهذا التضامن .

٣ — التوفيق بين مصلحة الفرد وبين مصلحة الأمة والشعور بهذا التوفيق .

تلك هي العناصر الأولى للمنسوج الاجتماعي في كل أمة متماسكة الأجزاء متحدة المقاصد قادرة على بلوغ كمالها الوجودي الممكن في طريق المدنية .

ولما كان الشعور بالتضامن والتوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الأمة قد نبأنا في مصر ولكنهما لا يزالان في طور التكون وجب أن يعتبرهما المشتغلون بالسياسة في مصر غرضين مهمين ويعملوا لتأتهما وتعهدهما دائماً لأنهما يدور عليهما نجاح كل عمل من الأعمال السياسية . وهذا معنى قولي أن الحالة الاجتماعية والسياسية لا تزالان مختلطتين أشد الاختلاط .

كانت حالتنا السياسية قبل العام الماضي بعيدة عن أن تكون فيها حركة حقيقة تؤذن بالتقدم الى الأمام فان الأمة لم يكن بيدها من سياستها شيء بل كان ينظر عقلاؤها للمجريات الأحوال السياسية تمر بهم نظر المتفرج الذي لا يعنيه محاولة تغيير الأحوال الضارة بأمتة . ويكتفي دائماً بأن يرجو المستقبل في أن يزيل هذا الخمول والجمود عن الأمة حتى تشغل بسياستها وتدير نفسها ، نعم كان يوجد أفراد قلائل جداً يشتغلون بالسياسة من الصحافيين وغيرهم وقد أفادوا كثيراً في تنبيه الشعور القومي وأخص منهم بالذكر سعادة زميلي مصطفى كامل باشا — شفاه الله — فان كتاباته الحماسية قد أفادت كثيراً في تنبيه هذا الشعور . ولكن أين عمل الأفراد مما تستدعي سياسة الأمة من القوى الكبيرة التي لا يتحقق وجودها إلا بأن تحمل الجمعيات السياسية عمل الأفراد — ولا شك في ذلك — أيها السادة —

فإن كل عمل سياسي لا يأخذ نفاذه ولا يبلغ كماله الممكن إلا في يد الجماعات التي هي الأحزاب السياسية . كما أن الأعمال التجارية والمالية والصناعية لم تأخذ نفاذها وانتشارها التي هي عليه اليوم إلا في يد الجماعات التي هي الشركات المالية والتجارية الخ .

خلقت الحاجة في مصر فكرة إيجاد الجمعيات السياسية أو شركات الجرائد السياسية أو الأحزاب السياسية أو ما شئت من الأسماء فإن مؤدائها جميعاً واحد . فقال بهذه الفكرة المرحوم سلطان باشا وأستاذنا الامام المرحوم الشيخ محمد عبده وغيرهما . وبقيت الفكرة تنتقل في الرؤوس حتى نضجت على أيديكم في العام الأسبق ودعا لها جماعة منكم فلبيت الدعوة تلبية الكرام وعهدتم وقتئذ بوضع قانون الشركة شركة « الجريدة » المصرية لبعض الفضلاء من علماء القانون وأخص منهم بالذكر سعادة فتحي باشا وسعادة عفيفي باشا وحضرات عبد العزيز بك فهمي ومحمود بك أبي النصر ومحمد بك محمود خليل فسندوا القانون ووقعتم عليه في جلسة ٢٣ يولييه سنة ١٩٠٦ . ونظراً إلى أن هذا العمل هو أول عمل سياسي قام به كبراء المصريين رأى بعض حضراتكم أن يطلعوا رجال الحكومة الخديوية وقنصل الدولة المحتلة على جليلة الأمر حتى لا يعتبر عملهم الظنون والريب . فأتخذ هذا العمل المملوء بالروية والاحتياط بوقاً ينفخ فيه خصومنا السياسيون كلما بدت لهم فرصة الإيقاع بالجريدة وكما تذبه في نفوسهم مبدأ تنازع البقاء . ولكن صدوركم أرحب من أن تضيق بتهمة لا أصل لها ونفوسكم أقوى من أن تنصرف عن خدمة بلادكم بسبب قول الله يعلم أنه من الباطل في قرار مكين .

شجع عملكم هذا فريقاً من الناس على تأليف شركة الايتانداره والاجيسيان استيندارد، كما شجع جماعة آخرين لا يزال أمرهم لم يخرج الى الفعل على تأليف شركة لجريدة أخرى وإنما نرجو لتكلمنا الشركتين السياسيتين النجاح والفلاح .

ثم كان من تدرج شركتكم في مراقي التقدم أن أعلنت بلسان فقيدهنا المرحوم حسن عبد الرازق باشا تسمية جمعيتنا السياسية « بحزب الأمة » ونشر برنامجها ففرحت به الأمة ودخل فيه الأعيان والكبراء أفواجا حتى بلغ عدد أعضائه إلى الآن حوالي ٧٥٠ عضواً فكنتم بذلك خير قدوة أيضاً . فقد قام بعدكم الحزب الوطني ينشر برنامجها ويدعو الناس إلى الانضمام اليه فدخله أناس كثيرون .

ثم قام بعد ذلك المؤيد الذي لم يكن حديث العهد بالسياسة وألف حزباً مميّزاً حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية « ودخل فيه بعض الناس أيضاً .

وبذلك سرت في مصر روح الأحزاب السياسية وقامت الجمعيات مقام الأفراد في المطالبة للأمة بحقوقها . وزجروا أن لا تقصر الأحزاب همها على المطالبة ، بل تسعى في إنشاء فكرة التضامن بين أفراد الأمة وترقية حالها الاجتماعية وتقوية مبدأ اعتمادها على نفسها في كل أمر من الأمور . على هذا يسرني أن أقول لكم أن الأمة يجب أن تستقبل تأليف هذه الأحزاب بالسرور . وأن تعتمد عليها في كل الشؤون . وأن الذين يقولون ان تعدد الأحزاب مضر أو غير نافع لا يزالون يجهلون إلى الآن طريق ترقى الأمم . بل لا يزالون ينكرون قاعدة بديهية من قواعد العمل . وهي أن الفرد أقل أثراً في عمله من الجماعة . وإني أشعر انكم جميعاً مغتبطون بتأليف هذه الأحزاب وبدئها في العمل وان أردتم أن تزدادوا سروراً بها فاذكروا أنكم أنتم البادئون فيها المشجعون على إيجادها ولكم عليها فضل التقدم .

أيها السادة :

ترون من ذلك أن حالتنا السياسية والاجتماعية أو بعبارة أخرى حالة الأمة المصرية من الاشتغال بتدبير نفسها سياسياً واجتماعياً قد انتقلت من حال السكون الذي قد جعل بعض المفكرين يقنطون من تقدمنا إلى حال الحركة بفضل هذه الأحزاب التي تألفت فأصبح باب العمل في السياسة مفتوحاً لكل من يرغب فيه ولا عذر للياسين وأصبح الفلاح يرجو أمته صحت عزائم العاملين وتوجهت الأحزاب بمجموعها للدعوة إلى تفهيم الأمة بأركان حياتها الاجتماعية وبث التعاليم السياسية الابتدائية التي تجمعها هذه القاعدة البسيطة التي هي « أن السلطة للأمة » وما ينشئ عنها من وجوب إقناعها بالحاجة إلى مشاركة الحكومة في الأعمال العامة ؟ الخ الخ .

وإني أعتقد أيها السادة انه لا يمضي عقد من السنين على شغل الأحزاب بهذه السياسة المعقولة الممتدة المناهضة لحال الأمة المصرية إلا ويتغير فيها مجرى الأحوال وتصبح الأمة في ظل سمو أميرها محترمة الرأي لدى الحكومة ، نافذة القول ، وهذا هو أس السعادة القومية من الوجهة السياسية .

شركة الجريدة وحزب الامة

امتحوا لي أيها السادة أن أوقفكم بكلمة على ماجريات الحال فيما يتعلق بنا نحن أعضاء شركة الجريدة وأعضاء حزب الامة وماهية هذه الحركة الجديدة ضدها

ليس في البلد من لا يعلم بأن بعض اخواننا أعضاء شركة الجريدة قد انشقوا عليها بمؤثرات حديثة بعضها ظاهر وبعضها خفي ولسكنها كلها ترمي في ظاهرها الى غرض واحد وهو تصفية شركة الجريدة وانحلالها ولا شك في أن ذلك يؤثر أفضل تأثير على حزب الامة وأعماله .

وان الأعضاء الذين صرحوا برغبتهم في الخروج من الشركة تدور شكواهم على نقطتين : إحداهما : أن مدير الجريدة ومجلس ادارتها مستبدون بأعمالها وبذلك سارت الجريدة في طريق غير المرسوم لها بمقتضى قانونها . الثاني : أن الشركة لم يبق لها من رأس المال ما تستمر به الجريدة والمطبعة .

أما استقلال مدير الجريدة ومجلس الادارة بأعمال الشركة فهو الواقع واني لا أتأخر عن الاعتراف به لأن قانون الشركة أو العقد الذي أمضيناه جميعاً حصر السلطة في مجلس الادارة وان العقد الذي قبل به مدير الجريدة وظيفته يعطيه الحرية الكاملة فيما يكتب إلا أن يحتج عليه مجلس الادارة وهناك رفع الخلاف للجمعية العمومية .

وما هي محاضر مجلس الادارة بين أيديكم هل تجدون فيها أثراً لاحتجاج من هذا النوع . ويسوءني أن أخبركم بأن أغلب اخواننا الذين صرحوا بالخروج هم من مجلس الادارة فهل حضروا مرة فيه واعترضوا على خطة الجريدة ؟ كل ذلك لم يكن . وبهذه المناسبة قد قال الناس إذا كان مؤسسو الجريدة عاجزين عن تقويم عوجهم فانهم عن تقويم الامة أعجز . فانظروا كيف رمونا بالضعف مع أن قانوننا يكفل لكل شريك لديه شكوى من الجريدة أن يجمع مجلس الادارة ويبيته شكواه . ولم يحصل من ذلك شيء . فالظاهر أن هذا لا يصلح سبباً لخروج الشركاء ، بل هناك سبب آخر غير ما يقال .

أفصح خصوم الجريدة في أن يفهموا بعض الشركاء أن الجريدة تعادي السلطة ولسكنهم لم يأتوا على هذا القول بدليل . وقد دافعت الجريدة عن نفسها في هذه النقطة ولم تجد حتى من خصومها من يدفع قولها بالدليل .

أما الأمر الثاني : وهو الحالة المالية فهذه الحساب الختامي لسنة الماضية وميزانية السنة الحالية وجملة رأس المال وحساب الايرادات بين أيديكم تجدون منه أنه لم يصرف من رأس

المال في سبيل المصاريف العمومية الأنيف وسبعة آلاف جنيه، ورأس المال نحو العشرين ألف جنيه، والمقدّر لايرادات العام المقبل فوق خمسة آلاف جنيه، فيكون الاحتياطي الذي لن يدخل ميزانية المصروفات هو كل إيراد السنة المقبلة، فكيف يقال بعد نظر هذه الأرقام بأن حال الشركة المالية سيئة .

كل ذلك يظهر لكم بالأرقام أنه لا بأس على شركة الجريدة بالمرّة، ولكن أنعرفون فيماذا نحارب ؟

إننا لا نحارب في أشخاصنا فيكون الأمر هيناً، ولا في أموالنا فيكون الأمر أهون، ولكن خصومنا يحاربوننا في أعز شيء لدينا جميعاً وهو شرف الأمة .

انهم يريدون أن يثبتوا — إذا انتصروا في حربهم وأفلحوا في تفريقنا — أن أعيان الأمة لا يثبتون على مبدأ وأنهم أقل كفاءة من أن يقوموا بعمل سياسي، وإن أرادهم أضعف من أن تحتمل مقاومة لمبادئهم . أفليس ذلك مأساً عن قرب بشرف الأمة ؟

دونكم ما قال سعادة رئيس حزب الإصلاح في المأدبة التي أقامها حزبه للضيف الأجنبي النائب الإنكليزي :

«ولذلك شرعت الحكومة في وضع مشروع لذلك وبلغنا أنها قد أنجزت المشروع وهي الآن تأخذ فيه آراء المديرين تنفيذاً لاقتراح اللورد كرومر .

» وليس هذا بغريب على هيئة وزارة مضي عليها نحو ثلاث عشرة سنة وهي تأتمر بأوامر اللورد وتنصاع لأشارته . ولكن الغريب أن نفرأ من أعيان البلاد قد نشطوا للامعمال السياسية في أخريات الأيام قد خُذعوا، أو كما يقول العامة مرقتهم سكين اللورد، فهم لا يزالون مسروقين بها .

«هؤلاء ولو أنهم يحاولون أن ينفضوا أيديهم من سياسة اللورد قولاً، هم يتبعون سياسته فعلاً .

«هؤلاء الذين أظهروا شجاعة لم يعتادوها في السياسة من قبل بإصدار جريدة يقولون أنها تعبر عن آرائهم، قد جروا في تيار الحكومة ووضعوا مشروعاً كذلك خاصاً بتوسيع اختصاص مجالس المديرية وهم لم يضعوه إلا بعد أن قرأوا اقتراح اللورد كرومر، وبعد أن علموا بمشروع الحكومة، فكأنهم يقولون مثلاً تبعاً أقول اللورد كرومر أنه لم يكن الوقت لأن يوسع اختصاص مجالس الشورى والجمعية العمومية ،

تعمون من ذلك مقدار ما يسره لكم المؤيد من اعلان التهمك والسخرية بأعيان أمته .
وليس هذا بغريب ، بل الغريب أن بعض الأعيان ينشقون عن اخوانهم بغير سبب مقبول
ليعينوه على أن يقول فيهم أكثر من هذا القول .

غير أني لست في مقام الرد عليه ولا مقابلة مسخريته منها بمنزلها ، فان لذلك وقتاً آخر
يصفى فيه الحساب . ولكن إذا أردتم أن أقول لكم كلمة من الظروف التي قضت على حزب
الامة أن يجعل بتقديم مشروع مجالس المديريات دون غيره من مشاريع توسيع اختصاص
الهيئات النيابية الأخرى فلاكم ذلك . فأباحوا له الكلمة فيه فقال :

تعمون أن حزب الامة انتخب في جلسته المنعقدة يوم ٥ اكتوبر سنة ١٩٠٧ (قبل
تأليف حزب الاصلاح على المبادئ الدستورية) لجنة للنظر في مشروع تعديل القانون
النظامي وتوسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة والعمل لذلك بكل الوسائل المشروعة
ونظر إلى أن اللجنة علمت بأن الحكومة كادت تفرغ من وضع مشروع لتعديل القانون فيما
يتعلق بمجالس المديريات وأن الفرصة مناسبة للدخول معها في مناقشة من هذا النوع يرجى
من ورأئها اقتناع الحكومة ببعض ما تطلبه الامة من هذا النوع ان لم يكن به كله .
وضعت اللجنة المشروع ووضعت مذكرة بأسباب التعديل وقدّمها كل من أصحاب السعادة
رئيسنا محمود سليمان باشا وعلي شعراوي باشا و ابراهيم سعيد باشا و ابراهيم مراد باشا ومحمود
بك عبد الغفار . قدموها باسم حزب الامة إلى صاحب العطفة رئيس مجلس النواب فوعدهم
خيراً . وانهم ليدأبوا في السعي لدى الحكومة لاعطاء مجالس المديريات ما يمكن من السلطة .
ومن أين يعلم انا لا نشتغل بمشروع توسيع اختصاصات الهيئات الأخرى ؟

لم ننشر هذا الأمر ولم نشأ أن ننادي به كغيرنا ممن لا يزالون ينادون بما سيفعلونه لأنه
لا مصلحة لنا في أن ننشر عن أنفسنا ولا أن نعلن عن حزبنا بل مصلحتنا تنحصر في أن
ننال حق الامة بالفعل لا بالقول والوعود .

ليس من الصعب — أيها السادة — أن يوضع أي مشروع ويقدم للحكومة ، بل الصعب
هو انتهاء الفرصة المناسبة وتحيين الوقت اللازم والدخول الى النجاج من يابه ومحاولة اقتناع
الحكومة بالرضى عن الطلب وتنفيذه — فأمرنا كله قاصر على الاقتناع ولا اكراه فيه . وإلا
فإن مجلس النواب تحت رئاسة سمو الجناب العالي قد رفض طلب الجمعية العمومية للمجلس النيابي
فماذا يعمل حزب الاصلاح تلقاء هذا الرفض الصريح .

أظن أن الطريقة التي اتبعتها لجنة حزب الأمة هي طريقة رشيقة مفيدة، وأكرر لكم أيضاً بأننا لا نتعجر فيما نعمل لأمتنا وإيست الطائفة والشائنة التي يستعملها غيرنا مناصحة لمركز احترامنا من الأمة، ولا هي ضرورية لنا كما هي ضرورية لغيرنا، لأننا إن عملنا خيراً لأمتنا فإننا نعمل لأنفسنا. وكل منا إذا أراد قضاء غرض خصوصي له ليس من مصلحته أن يشهره على الناس خصوصاً قبل الحصول عليه. بل قد يكون إعلان المشروع والتفاخر به موجباً لعدم قبوله في بعض الأحيان - وليس المراد هو الطلب، فكم طلبنا وطلب غيرنا؟ ولكن المطلوب هو الحصول على الحقوق.

فالظنوا كيف اتخذ حرصنا على مصلحة الأمة الآن مطعناً من المطاعن التي توجه لنا. ربنا إنك أعلم بما يسرون وما يعلنون.



نرجع الآن الى ما كنا فيه :

إن التهمة التي تهم الجريدة بها غير صحيحة، وإن الشركة مالها موفور، وها أنتم أولاء أصحاب الجريدة فإن كان في قانونها نقص فكسبوه أو عدلوه. وإن كان لمدير الجريدة هوّى خاص أو به خروج عن القانون أو كان هو المراد شخصاً من كل هذه الحركة فلنستبدله بغيره وأنه في غاية الاستعداد الآن لأن يستبدل بغيره من غير قيد ولا شرط. كل ذلك بشرط أن لا نفشل في عملنا العام، فإن ذلك كما ذكرت لكم ماس عن قرب بشرف الأمة الذي يجب أن نفتديه بكل مرتخصٍ وغالٍ. واني شديد الرجاء في أن هذه الفتنة القائمة مستنقضي وأنه سينكشف للناس جميعاً أن الجريدة لم ترد بشيء مما تكتب أن تمس شيئاً يتعلق بالسلطة الشرعية عن قرب أو عن بعد، ولكنها تريد تعويد الأمة على فهم الأشياء بحقيقتها، وأنه لا تنافي مطلقاً بين طلب الحق والاخلاص، وأنه لن يمضي قليل من الوقت حتى يكف الذين يسعون بها لدى الأمة ولدى السلطة عن سعيهم متى عرفوا أن ذلك لا يجديهم ثمناً. وإن السلطة الشرعية ترى الجريدة كغيرها من جرائمها متناهية في الاخلاص لها، طامة على المطالبة بحقوق الأمة. فإن الحق لا بد أن يظهر ولو أبطأ ظهوره. وإن الله مع المخلصين. اهـ

وبعد أن فرغ الخطيب من خطبته وافقت عليها الجمعية ونظرت في أعمالها واقترع على اسقاط ستة أعضاء من مجلس الادارة وانتخاب غيرهم حسب القانون فكانت نتيجة الانتخاب هي أن الذين نالوا الأغلبية هم حضرات أصحاب السعادة والعودة ابراهيم باشا سعيد، وعمر بك

سلطان، و ابراهيم بك الهلباوي، ومحمود بك أبو النصر، والسيد علي بك الرفاعي، وعلوي بك الجزائر . وانتخب حضرة الفاضل حسن بك عبد الرازق المحامي في مجلس الادارة . وكان مؤدى قرارات الجمعية ما يأتي :

انتداب لجنة لادالة مع حضرات الشركاء الذين صرّحوا بالخروج من الشركة في أسباب ذلك .

ان الجريدة لم تتعدّ قانونها فان التهمة التي اتهمت بها غير صحيحة .

ان التصديق على الحساب الختامي لسنة ١٩٠٧ وعلى ميزانية سنة ١٩٠٨ .

وقد تناقش حضرة حسن بك هجوم فيما كان يأخذه على الجريدة ، ولما أقنعه اخوانه صاحب خطابه الذي صرّح فيه بالخروج . فنشكره على الرجوع الى الحق لأن ذلك من أكبر الفضائل .

وانقضت الجمعية على ما يرام من الوفاق .

المجلس النيابي

- ١ -

ليس من العيب أن نبدي طرفاً من ملاحظاتنا على هذا المشروع مشروع المجلس التشريعي^(١) فإن واضع جناب اللورد كرومر قد دعا أهل مصر من الوطنيين وزلاهم الأجانب إلى الخوض فيه . ولا بدع أن يخوض المصري فيه مقدراً نتائجه من جهة كونه يفيد مصر في تقدمها الاجتماعي والسياسي أو هو كما يقول بعضهم مملوء بمقاصد سياسية خفية . لا خلاف في أن الامتيازات الأوروبية التي كسبها الغربيون في الممالك اللانصرانية كمالك تركيا وفارس والصين واليابان الخ الخ كان سببها اختلاف قوانين الشرق عن قوانين الأوربيين . فأما أمة سنت لنفسها قوانين تشابه القوانين الأوروبية أو اعتنق أهلها مذاهب التمدن الحديث أصبحت الامتيازات الأجنبية لا عمل لها فيها . ومصدق ذلك أن اليابان في سنة ١٨٩٤ قد اتفقت مع الدول الأوروبية على أن تلغى الامتيازات في بلادها ابتداء من سنة ١٨٩٩ وقد كان ذلك .

أما الامتيازات في الدولة العلمية فلم تكن علتها مجرد مخالفة القوانين بل انه يؤخذ من روح أقوالهم أن الامتيازات تدوم فيها ما دام الدين الاسلامي . فقد همت الدولة العلمية في ١١ أكتوبر سنة ١٨٨١ أن تلغي بعض الموايا التي كسبها القناصل بالعادات دون نصوص المعاهدات فأجابتها الدول على ذلك بالرفض اعتماداً على أن الباب العالي ليس له بمحض ارادته ان يبطل تلك العادات القديمة . ويكاد الأوربيون يكونون مجمعين على ما قيل : « ان تركيا لا يمكنها أن تقدم برهاناً على انها تعامل المسيحيين بالعدل فلا يصح أن يترك المسيحيون لتصرف الباشاوات والمحاكم الاسلامية لأن ذلك يقضي على النزلة الأوروبية في بلاد الشرق » . وأقرب شاهد على أن أوروبا تقول بوجود الامتيازات ما دام الاسلام إن تلك الامتيازات قد ألغيت من الولايات العثمانية التي استقلت بمقتضى معاهدة برلين وهي رومانيا

(١) نشر بالمعد ٥٥ من الجريدة في ١٤ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان « مجلس التشريع الدولي »

والصرب . كذلك كان الأمر في البلغار على أنها لا تزال تابعة لتركيا تبعية اسمية كما ألغيت الامتيازات بالضرورة من البوسنة والهرسك اللتين لا تزالان تحت السيادة الاسمية للباب العالي وان كانتا في الواقع ملحقتين بالنمسا بالفعل الحاقاً كاملاً إذ أن النمسا تجند أهل هاتين الولايتين في الجيش النمساوي . وكما ألغيت من قبرص ما دامت ادارتها انكليزية . على ان علة بقاء الامتيازات في بقية ولايات الدولة العلية لا يمكن أن تبقى الى الأبد لأن السياسة أوجدتها فالسياسة تعدلها متى تغيرت وجهتها .

وعلى كل حال فان الامتيازات الأجنبية هي في أصل وضعها مزايا أعطيت للأوروبيين لتيسر لهم الإقامة في الشرق في تلك القرون الماضية اقامة طيبة كأنهم في بلادهم .

ومن هذه الحوادث التي ألمعنا اليها يعلم القارئ أن قوانين الامتيازات هي قوانين ضرورة تزول متى زالت الضرورة . بهذه المثابة رأى الخديو الأسبق انه يصعب انتظار الوقت الذي تثق فيه أوروبا بالقوانين المصرية والمحاكم الأهلية فأراد أن يخفف الاضرار التي تنجم عن المحاكم القنصلية فسعى بواسطة وزيره نوبار باشا في انشاء نظام قضائي مؤقت يقلل شيئاً من أضرار هذه الامتيازات المؤقتة أيضاً ، وهذا النظام القضائي هو المحاكم المختلطة التي يؤخذ من روح تشريعها ومن مدد اشتغالها انها مؤقتة كالنظام الذي خلفت معظمه وان كان لا يغيب عن الذهن أيضاً ان ذلك التوقيت كان من أسبابه أن أوروبا كان عندها بعض الشك في حسن سير تلك المحاكم على محور النظام والعدل فاذالم تقم تلك المحاكم بالمطلوب منها عادت حال الامتيازات الى ما كانت عليه قبلها .

كان ينتظر المصريون أن يرقوا بالعلوم والآداب ويظهروا لأوروبا بالمظهر الذي يقنعها بأنه لا خوف على مصالح رعاياها من أن تشريع لهم الأمة المصرية كما تشريع لهم رومانيا ولا من أن يتقاضوا أمام المحاكم المصرية كما يتقاضون أمام محاكم الصرب . وكانوا يظنون بحق أن رقيهم السريع وحسن علاقتهم الحالية مع الأوروبيين الذين يقطنون مصر مستهل في المستقبل على الحكومة المصرية أن تنجح لدى الدول في إلغاء الامتيازات الأجنبية . ولا بد أن تكون فكرة نوبار باشا في انشاء المحاكم المختلطة هي التي ذكرناها بدليل كون المحاكم المذكورة مؤقتة وبدليل ما ذكرنا عن اليابان .

فلما ان الامتيازات الأجنبية تضرر بما للسلطة المحلية من الحقوق ولكنها تشريع ضرورة لا يعامل التشريع المحلي لأن الأول يبيد عند انقطاع الحاجة اليه أو زوال العلة التي أوجدته . ولكن التشريع المحلي يشترط ليدوم الى الأبد وان جرت عليه التغييرات التي تقضي بها ظروف الأحوال . لذلك لا نرى من العوالب ما حاوله جناب اللورد كرومر من

إقناع المصريين والاوربيين بإنشاء مجلس تشريع دولي يحدد الحقوق الاستثنائية بحقوق عامة أصلية لا يكون من السهل على حكومة مصر إقناع أوروبا بالتنازل عنها مهما رقى المصريون . نعم انه لا يمكن أحداً أن ينكر ان هذا النظام الحالي فيه من الصعوبات التي تحمل على النظر فيه بالعناية والتفكير لأن الحكومة لا تستطيع كل يوم أن تقنع الدول بلزوم ضرب ضرائب على دخل الاوربيين القاطنين في المدن مثلاً فهي أمام هذه الصعوبة تسهل أن تنفق كثيراً مما تجبیه من ضرائب الأطنان وغيرها على تصليح الشوارع وإقامة المنزهات والأبنية الفخمة التي ربما ينفرد الاوربيون بالتمتع بها دون المصريين . وفي ذلك من الظلم في توزيع الضرائب ما لا يخفى . وأضاف الى ذلك أن كثيراً من صغار الاوربيين يعتدون على الوطنيين ويقال بعد ذلك انه سيق المعتدي الى القنصلاتو التابع هو له ولا يعلم الناس على أي قانون يعاقب ولا كيف ينفذ عليه الحكم . وفي ذلك ضرر بين لا يخفى .

ولكن مع ذلك يجب البحث فيما إذا كانت الصعوبات أو الاضرار الناتجة عن هذا النظام الحالي الذي هو بطبيعته غير مستحق البقاء كما قدمنا هي اكثر من الضرر الذي يحقق بالمصريين إذا صحَّ إنشاء مجلس التشريع الدولي المذكور .

ان المجلس المذكور سيكون مجلساً أجنبياً عن المصريين من جميع وجوهه ومع ذلك تكون القوانين التي يسنها نافذة على المصريين تقوم بتنفيذها محاكم أجنبية أيضاً وينفذ أحكام هذه المحاكم بوليس أجنبي أيضاً . كل ذلك من طبيعته أن يرفع بالحس مركز ضيوفنا الذين هم عندنا على الرحب والسعة على مركزنا في بلادنا . وحسبك هذا جرحاً للشعور الوطني سيما إذا لوحظ أن مجلس شورى القوانين يبقى على حاله من الحرمان من كل سلطة تشريعية ويكون التشريع للوطنيين إما خاصاً بسلطة الحكومة من غير قيد وإما خاصاً بسلطة ذلك المجلس الأجنبي . ولا نستطيع أن ننكر أننا متأخرون عن أوروبا ولكننا لانستطيع أيضاً كما لا يستطيع منصف أن يقول بأن جماعة الاوربيين الذين غادروا بلادهم طلباً للتوسع في التجارة كرايا بعض الأمم وطلباً للرزق من حيث هو كرايا البعض الآخر والذين سيشكل المجلس منهم يعتبرون أفضل بكثير من كبراء المصريين المنتخبين حتى يمكن للمنصف أن يسمح بأن هؤلاء التجار يكون لهم حق التشريع لنا في حين أنه ليس لنا حق التشريع لأنفسنا . ومن ذا الذي سيدافع عن مصالحنا في ذلك المجلس — لا شك في أن مثل هذا المجلس يخالف في ذاته القاعدة العامة للمجالس النيابية في التشريع كما يخالف بوضعه مصلحة المصريين وربما خالف مصلحة الاوربيين النازلين في مصر أيضاً كما يقول كثير من عقلائهم .

قد زيد على هذه الفكرة أن المجلس متى شبَّ وترعرع وتقدم المصريون إذا قدر لهم

التردد انقلب الى برلمان مختلط يكون من شأنه بالضرورة أن يثبت المجلس اثباتاً جديداً أن الأوربي في مصر هو أهلها الحقيقي وأن المصري فيها فضلة لا قيمة له على طريق الاستعمار الأميركي القديم. ولا ندري هل يكون الأمر وقتئذٍ في هذا البلد — بلد العجائب — أن يسوّى بين المصري والأوربي في الحقوق أو تنقلب الامتيازات من كونها امتيازات للأوربيين الى أن تكون امتيازات للمصريين البيض على المصريين السمر؟ تلك هي النتيجة لازمة لهذا المجلس التشريعي الذي يجعل الأجانب بالزمان تتأصل في نفوسهم عادة التقنين والحكم على المصريين كما تتأصل في نفوس هؤلاء عادة الرضا بهذه القوانين المقول بأنها محلية ولا يسنها إلا الأجانب.

كل ذلك كان يتسنى بحق المصلح إذا كان يسير في اصلاحه على قاعدة « نكزلة الأمة أو غربتها أي جعلها انكليزية أو غربية » ولكن هذه الأمة المصرية أكثر عمداً وأشرف تاريخاً وماضياً من أن تفنى وتتنازل عن مشخصاتها. أما إذا كان المصلح يريد أن يبق مصر حافظة لأمتيتها وجنسياتها ولغتها ومخصصاتها ويصلحها على ذلك بالطرق المعروفة للاصلاح كالتربية والتعليم والتعمرين على حكم نفسها بنفسها كما وعد ويعد بذلك سياسة انكليز فيكون مشروع المجلس الدولي ليس من طرق الاصلاح السياسي بل هو من طرق التأخير السياسي وإن أفاد المالية المصرية شيئاً لا يذكر في جانب أضراره. لأن العمدة في الاصلاح السياسي على السكان دون المسكان إذ ما فائدة المصري من أنه يوجد في بلده مجلس تشريع ذو رأي نهائي قطعي في القوانين التي تنفذ في بلده ولا يكون له فيه صوت يسمع عن قرب أو عن بعد؟ الفصل في مسألة المجلس الدولي يتعلق بانكسار المصريين من طرف وبالذول التي لها امتيازات ورعايا في مصر من طرف آخر.. ولكن يرى الزلاء في مصر بل أحاسنهم أن هذا المجلس ليس لمصلحتهم بدليل ما كتبوا عنه في بعض الجرائد وما قدموه من المذكرات لجناب اللورد كرومر. وهذا يفيد تفضيلهم الحلال الحاضرة على نظام من هذا القبيل.

ويرى المصريون جميعاً أن يفسحوا الى الأجانب في مصر على الرجب والسعة دفعوا ضرائب أو لم يدفعوا كل ذلك أهون من هذا المجلس المخوف بالمخاطر على حال مصر السياسية. ولا شك في أن السير غورست سيحل ملاحظات المصريين وملاحظات الأوربيين محل القبول في هذا المشروع الخطر النتائج على مصر اجتماعياً وسياسياً لأنه هو المسؤول عن اصلاحها من الوجهين المذكورين.

- ٢ -

كل حزب سياسي إنما يتكوّن من مجموع أفراد يعرف بعضهم بعضاً في حال التكوين على الأقل ثم يتبادولون أفكارهم ويتفاوضون فيها ثم يكون من ذلك الاتفاق على مبدأ معين ترسم غايته والوسائل الواجب استخدامها لبلوغ تلك الغاية أي الاتفاق على اللامحة التي يسير عليها عمل ذلك الحزب^(١). وليس في مصر على ما نعلم شيء من هذا القبيل فلم يكن من جماعة أنهم افتكروا في شأن ترقى بلادهم وتفاوضوا في الوسائل الممكنة التي تؤدي الى هذا الرقي ووضعوا لها لامحة معروفة. نعم انه يوجد في مصر طبقة مستنيرة من بين الموظفين في الحكومة والمشتغلين بالأشغال الحرة والأعيان يشعرون بحاجة البلاد الى رأي عام يتكوّن من الأفكار الصحيحة. وهؤلاء يزيد عددهم يوماً فيوماً ومعظم ما يريدون أن تكون للأمة حياة حقيقة مستقلة ذات وجود ذاتي لا أن تكون كما هي الآن تتراوح بين أن تبقى شخصيتها في عبادة السلاطين عند اتفاقهما وبين أن تتفرّق شيئاً عند اختلافهما. وأن هذا الشعور قد يكون عامّاً في أفراد هذه الطبقة الراقية وان لم تكن هدفه مفاوضة ولا ملت شعته رابطة مما تربط رجال الحزب الواحد في الأمم المتعددة — هؤلاء هم الذين يصح أن يكون لهم من خدمة بلادهم النصيب الأوفر لأنهم يمتازون كمشيراء عن غيرهم بأن الموظفين منهم يغلب أن يكون جل ما يقصدون من الوظائف أن يخدموا بلادهم وأمتهم لا إن حاجة الارتزاق هي التي تحملهم على البقاء في تلك الوظائف ومن كان منهم في شغل من الأشغال الحرة يلحظ دائماً في القيام بواجبه العملي مصالحة الأمة فيما يقول وفيما يفعل.

يرون أن التحلل من ربة الوهم والمجاهرة بالرأي هو أول ما يجب عليهم نحو بلادهم. ويرون النفاق ومحاربة السلطات أكبر عار وأفعل عامل في التأخر الظاهر الأثر بيننا. ولذلك قلّ أن يكون أحدهم محبوباً عند السلطة أو مقرباً منها.

يشارك هذه الفئة في الرأي عدد غير قليل من كبراء البلاد ويدنون برأيهم ألا وهو السعي بالمسالمة والاعتدال في نيل الأمة حياة سياسية بالتدرج الممكن. ولما كان الاعتدال

(١) نشر بالعدد ٥٨ من الجريدة المؤرخ في ١٨ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «المجالس النيابية :

مطالب الأمة من مساعدة السير فورست »

في الطلب قل أن ينبغي عاقل مجرب كان لاغاية في أن نسمي مطالب الطائفة المعتدلة هي مطالب الأمة التي تطلبها من السلطة وتلتبس في تحقيقها مساعدة جناب السير الدين غورمست عميد الاحتمال . خصوصاً متى كانت هذه الطلبات ليست من الاماني المجردة التي يميز تحقيقها قلنا أن طلباتنا هذه من الطلبات المتواضعة المعقولة المشروعة لأنها ليست شيئاً آخر إلا الاعتراف للأمة بالوجود الذاتي . ولا نلظن أحداً يعد مبالغاً في الطلب إذا كان كل ما يطلب هو الاعتراف بوجود خاص له .

ان الأمة من حيث هي أمة لا يمكن الاعتراف لها بوجود ذاتي أو حياة حقيقة إلا إذا كان لها من ادارة أعمالها الحظ الملائم لدرجتها في الرقي الاجتماعي . تلك الادارة التي مظهرها في الوجود الأمي تنحصر في تحويلها شيئاً من السلطة التشريعية وتمكين أبنائها من وظائف الحكومة . وهذا كل ما تطلبه الأمة وتراها مغبونة إذا لم تجب اليه .

وإنما في هذا المقام تفصل هذه الطلبات تفصيلاً بياناً لفكرة الجمعية العمومية في طلبها المعجل من توسيع اختصاص الهيئات النيابية الحاضرة . واجابة على ما طلبه جناب اللورد كرومر في تقريره من أنه يراد معرفة ما يطلبه المصريون من حيث المجالس النيابي وقاعدته ليرى جناب المعتمد الجديد أن طلباتنا من التقدم السياسي لم تكن مبنية على الظفرة بل سالكة الطريق الطبيعي لها .

السلطة التشريعية

لسنا نقول مع القائلين بطلب غير الممكن لنعطى الذي يمكن . كما إننا لا نوافق الذين يقولون ان المصريين لم يبلغوا من الرقي الأدبي شيئاً يؤهلهم الى درجة من درجات التقدم السياسي فان هؤلاء وهؤلاء لنا ظالمون .

يطلب الفريق الأول الاستقلال العاجل وما أعدنا له من عدة كاملة تحمي بقاءه ، وهم يعترفون بعدم الاستعداد الكامل لذلك الاستقلال العاجل فكأنهم من حيث لا يشعرون يعترفون بوجوب التدرج في الحالة السياسية لتكون هي والرقي الاجتماعي سائرين في مستوى واحد . وينكر الفريق الثاني استعدادنا بالمرّة لهذا الرقي السياسي في حين انه يعترف لنا بالترقي الأدبي فهو من حيث لا يشعر يكاد يقول بأننا واقفون عند حد لن نتخطاه بعد أن من علمينا بتخطيه . وهب أننا على رأي هذا الفريق . فانا لم ندع أننا نريد التقنين لغيرنا بل نريد أن تقتصر سلطتنا التشريعية على القوانين التي تختص بنا مباشرة ولا يضار بها أحد غيرنا سواء كان من النزلاء الأوربيين أو من المحتلين . ولا تصل هذه القوانين الى مس

مصالحهم بأية صورة من الصور كما صنيته . ولقد يعجبنا في الرد على منكري تقدمنا تذرعا لحرماننا من السلطة التشريعية بالمرّة ما قاله « تين » في سنة ١٨٥٣ « ان كان في فرنسا سبعة ملايين من الخيل فان لهذه الخيل الحق في التصرف فيما تملك . ومثل هذه الأمة مهما كان مقدار الانحطاط منها » نروي ذلك مقيدا بقوله « ان خير نظام للحكومة هو النظام الذي يناسب درجة الأمة من التمدن »

وضع اللورد دوفرين قواعد القانون النظامي في مصر على الصورة التي هو عليها الآن لا ليمتد ذلك بل لنعدل نصوصه تبعاً للترقي الأدبي في مصر . ولكن هذا القانون قد صرّ به كل ذلك الزمان وهو على حاله ، وليته بقي على حاله بل اختزل منه إحدى هيئاته الأربع . (مجلس شورى الحكومة) على أن البلاد خلت في سلم الترقى الأدبي خطوات قد اعترفنا بها لجنا ب اللورد كرومر كما انه هو أيضاً قد صرّح بها في خطبته الأخيرة بما لا يجعل للشك محلاً في أن الوقت قد حان لترقية شأن هذا القانون وتقريبه من القوانين النظامية في البلاد المتقدمة وجعله في مستوى واحد مع مقدار الرقي المصري لأهل مصر بل نقول أن هذه أنسب الفرص لرفع هذا القانون الى أفق المطلب الشرف الذي تمنى المصريون به انكاثراً وهو حكم أنفسهم بأنفسهم .

تلك هي القاعدة التي تدور عليها طلبات المصريين المعجلة . وانا نرى أن تعديل هذا القانون ينحصر في ثلاثة أمور . الأول - تعديل طريقة الانتخاب . والثاني - تجديد مجلس شورى الحكومة . والثالث - توسيع اختصاص المجالس الحاضرة .

(١) تعديل طريقة الانتخاب

طريقة الانتخاب عندنا في مصر يمكن اعتبارها طريقة وسطاً بين طريقة الديمقراطية وطريقة الأرستوقراطية وهي على رأينا خير الطرق وأكثرها ضماناً لمصلحة الأمة وأقربها الى التطبيق العملي . ألا وهي إباحة الانتخاب من غير قيد جدي لجميع المنتخبين (بالكسر) وحصر المنتخبين (بالفتح) في طبقة ليست ضيقة جداً كما في الأرستوقراطية ولا واسعة جداً كما في الديمقراطية إذ لا يشترط عندنا في المنتخب (بالفتح) إلا معرفة القراءة والكتابة وإن يكون من الممولين الذين يدفعون ضريبة قدرها خمسون جنياً مصرياً في السنة ان كان منتخبا لمجلس المديرية أو لمجلس شورى القوانين وعشرون جنياً في السنة ان كان منتخبا للجمعية العمومية — ولا شك في أن الحكومة كانت تلاحظ وقت من هذا القانون بأن الذين يدفعون هذه الضرائب هم طبقة خاصة محصورة العدد بدليل ان القانون

يعبر عنهم بالأعيان . وعلى ذلك يجب القول بأن الحكومة كانت تؤسس هذا القانون على قواعد أرسطوقراطية صرفة أي أنها بالغت في مقدار النصاب الذي اشترطته لانتخاب أعضاء الهيئات النيابية — أما الآن وقد تقدمت الحالة الاقتصادية للاهالي فإن الطبقة التي فيها حصر الانتخاب قد زاد عددها عن المدلول العرفي لكلمة « أعيان » لأن الطبقة الوسطى أصبحت أغلبها يدفع للحكومة سنوياً مثل هذه المبالغ ومن هذا يرى القارئ أن فكرة حصر الانتخاب في الأعيان أو طريقة الأرسطوقراطية التي لاحظها واضع القانون قد سقطت وصارت الطريقة الآن وسطاً بين الديمقراطية القليلة اشتراط النصاب أو العديمته . وبين الأرسطوقراطية التي تشترط المبالغة في النصاب اللازم للانتخاب .

وللناس في هذا النصاب الانتخابي آراء متباينة فمنهم من يريد الغاء بالمرّة ومنهم من يريد ابقاءه وزيادته الى ضعفين أو أكثر من ذلك . كل حسبما يظنه صالحاً . فأما رأينا فهو بقاء النصاب الانتخابي على ما هو عليه الآن . ولا يعنى منه إلا العلماء المشتغلون بالهن الحرة كالطعامه وصناعة الطب والهندسة إذا كانوا لهم طوائف مرتبة وقبلت الحكومة أن تنتخب كل طائفة من ينوب عنها في مجلس شورى القوانين .

من غايات القانون هنا من يرون أنه يجب حصر المنتخبين (بالسكسر) أيضاً في طبقة من الناس يكونون من صغار الملاك لا يدفعون من الأموال إلا شيئاً يسيراً — وهذا المذهب رغمًا عن كونه قد يطابق روح التشريع المصري من بعض الوجوه كما قد يأتي بالفوائد التي تنجم عن معرفة المنتخبين (بالسكسر) أشخاص المنتخبين (بالفتح) ومناقشتهم إياهم في آرائهم وبذلك يتحقق معنى النيابة — غير أن هذه الفوائد المنتظرة من تطبيق هذا المذهب هي في بلدنا نظرية صرفة فالعمل به لا يؤدي الى نتيجة فعلية مهمة بل ينقص من معنى النيابة عن الأمة إذ يحرم طوائف العمال والفقراء الذين هم أكثر الأمة عدداً من حقهم الطبيعي من الانتخاب على غير جدوى . وخلاصة القول أن أولى طريقة بالاتباع فيما يتعلق بعمومية الانتخاب هي الطريقة الحالية مع أنها لا تخلو من بعض الأضرار العملية .

أظهر العمل عيوباً في طريقة انتخاب أعضاء مجلس شورى القوانين . منها أن انتخاب عضو المجلس المذكور قاصر على رغبة زملائه في مجلس المديرية الذين لا يزيد عددهم في أكبر المديرية على ثمانية . ولا شك في أن عدداً قليلاً كهذا يمكن كسب آرائه من غير عناء خصوصاً إذا آنس الأعضاء المذكورون من المدير أنه يرغب في انتخاب واحد معين بالذات .

ولسنا نستطيع أن ننكر أن المدير تأثراً في نفوس أعضاء مجلس المديرية القابلي العدد الذين هم في علاقة دائمة معه في لجان المديرية بل يكاد يكون ترددهم عليه يومياً بسبب أشغالهم الكثيرة لديه . فإذا أراد المدير إجابة أحدهم حياها الباقوق وأعطاه أصواتهم حياءً أو خوفاً أو جمالة مع انه قد يكون في الواقع أقلهم استحقاقاً — على أن ما أثبتته النظريات السياسية أن دائرة المنتخبين كلما كانت ضيقة كان الخطأ فيها أعظم كما ذكر مونتسكيو — ومن أهون الأشياء أن يجعل انتخاب عضو مجلس شورى القوانين بمعرفة المندوبين كما ينتخب أعضاء مجلس المديرية لأن كثرة عدد المندوبين المنتخبين (بالسكر) مانعة من إمكان كسب آرائهم بسهولة . كما انها مانعة أيضاً من سهولة مداخله الحاكم الاداري . فمن الحسن أن تعدل هذه الطريقة الحالية ويستعاض عنها بالطريقة التي ذكرناها وهي طريقة أن الانتخاب يكون كاتخاب أعضاء الجمعية العمومية .

ومن اللازم أيضاً أن يضاف الى هذه الطريقة الحالية طريقة الانتخاب من العلماء الذين يشتغلون بالأشغال الحرة كالحمامة والاطباء والمهندسين كما ذكرنا . لأن اهتمام أمثال هؤلاء بالانتخاب يعود على البلاد بفوائد جليلة — منها — أن سعي هذه الطوائف في إيجاد جسم مرتب كامل لطوائفهم من شأنه أن يقوي مادة المنسوج الاجتماعي للأمة ويظهر آثار فعالية لروح التضامن فيها — ومنها أن النظر يمنع من جواز حرمان علماء البلد وشيبيتهم الصالحة من المشاركة في أعمالها العامة . واعتبارهم كمية طائلة ليس لهم من الرأي شيء بعله أنهم يدخلون مع بقية الناس تحت نصوص القانون العام للانتخاب — ومنها — أن وجود أمثال المنتخبين (بالفتح) من هؤلاء في مجلس الشورى يرقى فيه مستوى المناقشات ويوقف أعضاءه من الأعيان على ما يجملونه أحياناً من المسائل الفنية الصرفة خصوصاً متى لوحظ في ذلك أن آمال الأمة معقودة بتوسيع اختصاص هذا المجلس كما سنبينه في محله غداً .

— ٣ —

٢ - مجلس شورى الحكومة

طريقة التقنين في مصر الآن غير موحدة ولا مطابقة لقواعد التشريع^(١). فان كل نظارة أو ادارة تضع القوانين التي ترى لزوم وضعها أي يضعها لها بعض موظفيها من غير أن يكون من أهل العلم بالقانون ثم يعرض بعد ذلك على اللجنة التشريعية ويمر منها سريعاً ويصبح قانوناً. ففي كل حين قانون جديد يقصد منه استتباب الأمن العام ولا يأتي بالمقصود منه فيعدل عنه الى غيره . كما تجد بين تطبيق القوانين الخاصة والقوانين العامة مشكلات عملية تشف عن عدم العناية بالتوفيق بين النصوص القديمة والنصوص الجديدة عند منها . كذلك ترى قوانين العقوبات وتحقيق الجنايات قد خرجت عن أصولها الأولى فلو حفظ فيها السرعة في الفصل في القضايا أكثر مما لوحظ فيها احاطة المتهم بكل ضروب الحرية اللازمة له للدفاع عن نفسه خصوصاً قبيل انشاء المحاكم الجنائية الجديدة . فمن يقرأ القوانين المدنية ويقرأ القوانين الجنائية المصرية يشعر بمقدار الفرق بين روجي التشريعين حتى يكاد يظن انهما ليسا من عمل شارع واحد في بلد واحد .

فان لم يكن ذلك كافياً في التمثيل فانا نذكر أمثلة عملية تدل على التضاد بين قوانيننا بحكم التباين بين جهات الحكومة التي وضعها .

لدينا قانون القرعة يعاقب كل من سهل لغيره الفرار من الخدمة بعقاب جنحة ولو كان ذلك التسهيل بكتابة غير الحقيقة في ورقة رسمية على أن القانون العام يعتبر تغيير الحقيقة في ورقة رسمية بقصد سبي جنابة لاجنحة . فأأي القوانين أولى بالتطبيق ؟ لاشك انه متى تعارض النصان كان ترجيح أحدهما على الآخر موكولاً لنظر القضاة . فمنهم من يحكم بأن العمل يعد جنحة ولا يكون مقصراً ، ومنهم من يحكم بأن العمل يعد جنابة ولا يكون مسرفاً . وسوء النتيجة واقع على المتهم . وفي ذلك من ضعف التشريع ما لا يخفى

خذ مثلاً آخر من التناقض البين بين لائحة العمد والمشايخ وبين قانون العقوبات تجد أن هذا الأخير يقضي بأن أقل مدة الحبس عن الغرامات هي ثلاثة أيام . وقانون العمد لا

(١) نشر بالعدد ٥٩ من الجريدة في ١٩ من مايو سنة ١٩٠٧ بمناوان : « مطالب الامة من مساعدة

السير غورست : مجلس شورى الحكومة »

يبيح للعمدة أن يحكم بالحبس إلا يوماً واحداً وبالغرامة إلا بمخمسة عشر قرشاً فإذا حكم العمدة بالغرامة ولم يدفع المحكوم عليه وجب أن ينفذ الحكم بالحبس . فيحبس المحكوم عليه عن ١٥ قرشاً مدة ثلاثة أيام . فتكون النتيجة أن العمدة يحبس ثلاثة أيام وليس له أن يحبس بنص القانون إلا يوماً واحداً . وسوء النتيجة واقع على المحكوم عليه المدم الذي ليس لديه خمسة عشر قرشاً ، وفي ذلك من الضرر ما لا يخفى .

خذ لأحة المحاكم الشرعية الجديدة التي صدرت حديثاً تجد خلط السلطات ظاهراً فيها بأجل مظهر . تجد فيها أن بيع العقار تنفيذاً للحكم يحصل على يد المأمورين الإداريين ويتوقف فهو ذه على تصديق ناظر الداخلية . ولكن القانون العام يقضي بأن يبيع العقار أي تجريد المحكوم عليه من ملكيته المحترمة يجب أن يكون بحكم القاضي . وعلى هذا يترتب أن الدين الذي تحكم به المحاكم الأهلية يكون تنفيذه بنزع ملكية العقار على طريقة أكثر ضماناً من تنفيذ الدين المحكوم به من المحاكم الشرعية . وإن رجال الإدارة في هذه الخصوصية يصيحون قضاة . وفي هذا من خلط السلطات ما لا يخفى . كما أن هذه المخالفة في طريقة التنفيذ تقضي بأن حذف المدين مرتبط بالدائن . فإذا أراد الدائن أن ينزع ملكه بسهولة رفع عليه الدعوى أمام المحاكم الشرعية . وإن حابه وأشفق عليه رفع دعواه أمام المحاكم الأهلية وفي ذلك من العيب التشريعي والضرر بالناس ما لا يخفى — وليس يوجد مانع كان يمنع الشارع من أن ينص بأن كل حكم من هذا النوع عليه صيغة التنفيذ من المحكمة الشرعية ينفذ بنزع الملكية بالطرق القانونية أو على الأقل أن يبيع العقار يكون أمام قاضي البيوع في المحكمة الأهلية .

وبالجملة فإننا لا نريد الاستطراد لذكر هذه المشكلات القانونية والعملية الحاصلة كل يوم بين القوانين المختلفة للحكومة ، إذ قلما يوضع قانون يمكن تنفيذه من غير تفسير بقانون جديد يصدر عقبه أو بمشورات تحمل فيها النظارات صاحبة الشأن العقدة التي عقدتها بعدم مراعاة جميع نصوص القوانين وقت ان كانت تضع قانونها .

وإن هناك أمراً آخر أدق وأعلى مما ذكرناه هو أن القوانين بناء يشاد لبقى على مر الزمان يجب أن تحتل مقاصدها ونصوصها بأخلاق الناس وعاداتهم فتتوحد فيهم جهات النظر إلى الأشياء . وتكثر فيهم المشابهات وتقل الفروق وبالجملية فإن لبقاء القوانين مدداً طويلة في الأمة أثراً حسناً جداً في تقوية منسوجها الاجتماعي . والحال غير ذلك في مصر إذ كل نظارة تبصر من شيء من نصوص القانون تعمل على هدمه ولا تجد في سبيل ذلك من العناء إلا أن تكلف أحد رجالها بوضع قانون جديد يهدم القانون القديم .

ولقد يحضرنا ما معناه من ثقة حكامة عن المسير « دويلوف » الذي كان مسكراً تيراً

للسر سكرت لما كلف بتعديل قانون تحقيق الجنايات ذلك التعديل المهم الذي جرى في سنة ١٨٩٥ وحول سلطة قاضي التحقيق الى النيابة العمومية فأدخل التعديل المراد على القانون المذكور في ليلة واحدة وقدمه للمستشار وبعد ذلك لم يلبث إلا قليلاً حتى صدر عليه الأمر العالي فاندحش ذلك السكرتير البلجيقي وقال لصاحبي : « ما أسهل هدم القوانين في بلدكم . فاني ما كنت أظن أن قانوناً يضعه شخصي الضعيف في ٢٤ ساعة يصدر عليه الأمر العالي بنصه وفصه بهذه السرعة من غير مراجعة حقيقية جدية . »

لا شك في أن نظارة الحفانية تقامنا هذا الشعور ، وهو وجوب العناية بوضع القوانين لأنها قد أحست بهذا النقص في تشريع البلاد فأخذت تستشير في مشروعات قوانينها قضاء الاستئناف . ونعم ما فعلت . كما كان ذلك حين أرادت أن تعدل نصاً من نصوص قانون العقوبات لتجعل الاعدام عقاباً للضارب ضرباً أفضى الى الموت . ويظهر أن العلة القريبة لادخال هذا التعديل هو تعدد الجرائم التي من هذا القبيل أخذاً بفكرة أن صرامة العقاب خصوصاً الاعدام داعية الى تقليل الجرائم . وربما أثبت العلم والعمل غير ذلك لأن أسباب الجرائم كثيرة من أهمها المنظمات الادارية ونظامات التحقيق ولا تكون صرامة العقوبة أو خفتها إلا سبباً ثانوياً . وليس هنا محل البحث التفصيلي في هذا النوع من النظر . ولكن كل ما نقصد منه التمثيل على الضرر الذي يتوقع من تعدد جهات وضع القوانين في البلد الواحد .

على أن وضع القوانين هو من أعقد المسائل وأشدها استدعاءً لمعلومات قانونية واجتماعية وفلسفية واسعة وتجربة طويلة وخبرة بأحوال الأهالي كما قدمنا . على ذلك نقول ان اللورد دوفرين لم يشر بتشكيل مجلس شورى الحكومة عبثاً ، ولكن ليجعل في البلاد جهة مختصة بوضع جميع القوانين العامة والخاصة بعد عناية وطول تدقيق في التوفيق بين النصوص المطلوب وضعها وبين النصوص القديمة وبعد تطبيق القوانين المراد سنّها على حالة البلاد وأخلاق أهلها تفادياً من الاغلاط التي يأتينا الموظفون الأوربيون في النظارات الذين لا يعلمون من أخلاق البلاد وأحوالها شيئاً ولكنهم مع ذلك يضعون لها جميع القوانين .

لذلك نرى أن الحكومة تكون أحسن كل الاحسان اذا شرعت في اعادة تأليف مجلس شورى الحكومة باختصاصاته الموجودة في القانون النظامي . ومن الحسن أن يكون بين أعضائه بعض قضاء الاستئناف لما لهم من الدراية علماً وعملاً وبعض مديري الاقاليم المحليين على المعاش لأن طول اقامة هؤلاء مع الأهليين واختلاطهم بهم يجعل لديهم من الدراية بأخلاقهم ما يمكن المجلس من الوقوف عليها لملاحظتها في التقنين .

— ٤ —

٣ — توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة

ذكرنا أول أمس ضرورة توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة وأبنا^(١) بالتفصيل الكافي أن اختصاص المجالس الحالية لم يصبح متناسلاً مع حالة الأمة من الرقي وأثبتنا بالدليل أن القانون النظامي الحالي أضيق من أن يسع إرضاء الشعور الوطني المصري .

كل هذا بعد أن أبنا في مقالنا السالف أن الحكومة الانكليزية أو الأمة الانكليزية ان تكسب صداقة المصريين وان تأمن تبرئهم بردها إلا إذا أثبتت لهم بالعمل أنها تعمل لترقيهم وتأهيلهم لحكم أنفسهم بنفسهم . كما أنه ليس من الطبيعي في شيء أن تخلص الأمة لأميرها مهما كان محبوباً إلا إذا سعى سعيًا جدياً لأن يبرهن على حسن ميله لها بمساعدته إياها على نبيل وجودها الذاتي أو بعبارة أصرح تخويلها حق التشريع لنفسها .

لا يصح أن يفهم من قولنا هذا أننا نشعر بوجود قلق مستمر في حركة الافكار في الأمة . الواقع أنه كما يفهم من تقرير اللورد كرومر أن الحوادث هي التي أظهرت ذلك القلق الذي أخذ أسماء مختلفة بحسب الظروف ، فكان اسمه في العام الماضي تعصباً دينياً ، وكان اسمه قبل ذلك وبعده انكاراً للجميل . ومهما يكن من صحة انطباق هذه الأسماء عليه أو عدم انطباقها فإننا ما أردنا بهذه المقدمة الصغيرة إلا أن نظهر جلياً هذه الفكرة الآتية وهي :

« إن إعطاء الأمة سلطة في التقنين الأهلي والادارة المصرية البهجة أصبح ضرورياً تدعو اليه مصلحة انكلترا من كسب صداقة المصريين ويدعو اليه رقي المصريين الأدبي وشعورهم بالحاجة إلى هذه السلطة . وتدعو اليه أيضاً مصلحة سمو الخديوي من اقتناع الأمة بأنه يساعدها بالفعل على نموها السياسي — فهو أي إعطاء السلطة التشريعية بالقيود التي ذكرناها ونذكرها أصبح من كل وجهة ضرورياً لكل طرف من الأطراف الثلاثة : الخديوية المصرية ، والاحتلال الانكليزي ، والأمة المصرية .

قلنا ونقول ان هذه الطلبات ليس مبالغاً فيها حتى تخشى منها السلطان أو احدهما أو

(١) نشر في العدد ٦٠ من الجريدة المؤرخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان « مطالب الأمة من مساعدة السير غورست : توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة »

أن يخشى أمرها أحد من الزلاء الأوربيين أو أولي المنافع المالية في مصر — فلو خولنا ما نطلب لمقتت بعد ذلك الادارة الانكليزية هي الادارة الانكليزية بكل معانيها والامتيازات الأجنبية هي الامتيازات الأجنبية بكل مزاياها . وسكون الأمة وليتها هو المعروف عنها . ولا يتغير وجه الحالة في مصر إلا بأن رأي الأمة يكون معمولاً به في بعض القوانين التي تطبق عليها دون سواها .

على ذلك يكون المؤمل من الجنب العالي ومن جنب معتمد الدولة البريطانية في مصر أن يمنح الأمة ما تطلبه بتعقل من السلطة التشريعية لتحقيق تلك المصلحة الثلاثية التي ذكرناها .

لا يظن أننا نقصد بالسلطة التشريعية جميع معانيها ومنها حق وضع القوانين من بادئ رأينا وهو ما يسمونه بالفرنسية (الإنديسياتيف) . فان ذلك الجزء من السلطة التشريعية قد لا يراد منحنا إياه وقد لا يكون ضرورياً لنا الآن — فكل ما تطلبه الأمة من هذه السلطة هو أن يكون رأي نوابها معمولاً به فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بها التي تعرضها الحكومة عليهم وذلك بتوسيع اختصاص مجالس المديرية ومجلس شورى القوانين على نحو القواعد الآتية .

(١) مجالس المديرية

كانت الفكرة في تأليف مجلس المديرية أن يقوم لمديرته بطرق الإصلاح التي تمكنه منها اختصاصاته كإنشاء الطرق العمومية في المديرية والعناية بحالة الري فيها بتقرير ما يلزم تطهيره من الترع وما لا يلزم وأن يكون عوناً للمدير أو حاكماً مع المدير يهتم بجميع الشؤون الأخرى الخاصة بأهل المديرية كالتهليل العام ونحوه وأن يكون واسطة خير بين أمة المديرية وبين الحكومة في أنه يبدي أمانيتها ورغباتها في الإصلاح ويعرضها على الحكومة .

بقى هذا المجلس من ذلك الزمان إلى هذا الآن لا يعقد إلا مرة واحدة في السنة ولا يكون ذلك إلا بأمر عال ، بل ان من راجع نصوص اختصاصه وكيفية اجتماعه وانقضاؤه ، يحكم أنه كان لا يوجد بين الحكومة وبين الأمة ثقة متبادلة أو بالحري ان الحكومة ما كان لها ثقة في الأمة — ولم تحصل البسالة على نتيجة عملية مطلقاً من هذه المجالس ، بل يقصر أمر كل مجلس على أن مفتش الري يذكر المكعبات اللازم رفعها من الترع فيصادق عليها وينفذ الى الملتقى أي الى العام المقبل . وما قراراته إلا حوليات كلها أرقام لا تختلف إلا في الكميات . ولئن أرضى الأمة هذا النوع من العمل ، بل هذا النوع من التثنية الذي يظل ربع قرن

لا يأتي بفائدة أصلاً . فان الإدارة الانكليزية لا يرضيها أن يكون ذلك التوزيع المضطرب النتائج هو كل ما تعطيه لامة من الحقوق . وهي تلك الحكومة العاقلة العاملة على تأهيل الامة للدخلة في شئونها ثم حكم نفسها بنفسها . بل هل يرضي سمو الأمير أن تكون مجالس المديرية ليست إلا انعقاداً يتبعه اقتضاؤ ؟ بل هل يرضي الامة أن يكون كل ما لها من الحق أن يجتمع نوابها يقري بعضهم بعضاً السلام ثم ينصرفون ؟ . كلا . لأن هذا الاختصاص لا يرضي أحداً وعدمه خير من بقاءه إلا أن تريد حكومة الجنب العالي بمساعدة السير غورست أن تحول نظرها إلى هذا الاختصاص العديم الفائدة فتوسعه أي تستبدله باختصاص جدي يعلم أولئك الأعيان كيف يخدمون بلادهم لأن الوظيفة توجد العضو وتنميه الى كماله الممكن . وتعطيل الوظيفة يميت مبيد .

فأما القواعد التي على نحوها تطلب الامة تعديل نصوص القانون النظامي الخاصة بتلك المجالس فهي على ما نرى أربع : عدد الاعضاء . ونصاب الانتخاب . ومدة الانتخاب وطبيعة الاختصاصات .

(١) عدد الاعضاء — بديهي أن كثرة أعضاء المجلس الواحد مظنة لكثرة أختيارهم الذين يحبون العمل ولا يتخذون الشؤون العامة هزواً أو يقصرون فكرتهم فيها على المنافع الخصوصية التي ينالونها من تفوز مرأكرهم . ولهذا يرى الناس بالبدهة أن رأي ثلاثة خير من رأي واحد وهكذا على نسبة الكثرة يكون الاعتداد بالرأي متى تساوت الاعضاء أو تقاربت في الصفات — ومن جهة أخرى يمكننا أن نقول بحق أن المنتخب (بالكسر) إذا عرض عليه كثيرون ليقبضهم انصرفت عنه حيرة الاختيار ووجد متسعاً في عدد المنتخبين (بالفتح) فينتخب زيداً لعلمه، وعمرأ لكرم خلقه، وخالداً لوطنيته، فان الناس متفاوتون في الصفات والمزايا يكل بعضهم بعضاً فيتكوّن في مجموعهم جسم عالم عاقل فاضل الخ الصفات التي قد يستحيل اجتماعها في فرد واحد . فكثرة عدد المنتخبين تجعل غالباً معنى حقيقياً جامعاً لرغائب المنتخبين — ومن جهة ثالثة نقول انه متى وسع اختصاص مجالس المديرية لزم أن يستغنى عن لجنة تأديب العمدة والمشايخ واللجنة الادارية التي تحكم في مخالفات قوانين الري ان لم تحل أعمالها على المحاكم العادية . وبقية اللجان الأخرى التي تدعو اليها ضرورات الأعمال في المديرية . يستغنى عن هذه اللجان بأعضاء مجلس المديرية الذين يمكن أن تتألف منهم تلك اللجان زيادة على اللجان التي يرى المجلس تأليفها من أعضائه للبحث في المشروعات التي تكون من اختصاصه .

على هذا يمكن القول بأن يتألف كل مجلس من اثني عشر عضواً منتخبين في أصغر

المديرية أي أن يكون على كل مركز من المراكز أربعة أعضاء . وبهذه المناسبة لا نرى مانعاً من أن يكون انتخاب هؤلاء الأعضاء مركزياً أي أن مندوبي كل مركز ينتخبون عنهم أربعة أعضاء لمجلس المديرية . وعلى كل حال لا يصح المبالغة في تكثير العدد إلى حد يجعل المجلس صعب النظام أو يدعو بالأعضاء إلى تواكل بعضهم على بعض . بل يراعى الحد الوسط .

(٢) نصاب الانتخاب

إن صحَّ أن مبلغ الضريبة الذي هو خمسون جنيهاً يعتبر لمجلس شورى القوانين نصاباً وسطاً بين النصاب الأرستوقراطي والنصاب الديمقراطي فإن من الحسن أن لا يشترط المنتخب (بالفتح) في مجلس المديرية مثل هذا النصاب بل يقرب أمره إلى الديمقراطية حتى يوجد التعادل في النظام فلا يحرم الذين تقل ثروتهم عن هذا الحد من أن ينتخبوا في هذه المجالس . وأضف إلى ذلك أنه متى كثر عددهم إلى الحد الذي وصفناه قد يتعسر وجود المنتخبين (بالفتح) الذين يرضاهم الناس ويكون متوفراً فيهم هذا الشرط من الثروة فربما يحمل ذلك المنتخبين (بالكسر) عن أن ينتخبوا من لا يريدون لعل أنه لا يوجد غيره ممن توفر لهم ذلك النصاب الانتخابي ولهذا الملاحظات يحسن أن يكون النصاب عشرين جنيهاً من الضريبة كالنصاب المشروط الآن للجمعية العمومية .

(٣) مدة الانتخاب

إذا كانت مدة العضوية في مجلس المديرية أو ما يشابهه قليلة كان ذلك صارفاً لرغبات المرشحين للانتخاب عن كثرة الاهتمام به الاهتمام اللازم وكان من أضرار قلة المدة أن العضو المنتخب يضيء أغلب مدته في التدريب على أعمال المجلس فتى صار عارفاً بها لا يبتدىء يشتغل شغلاً مفيداً حتى يباغته الانتخاب الجديد فلا يتمكن الأعضاء من أن يروا شيئاً من نتائج أعمالهم . فلا يحصل لهم ذلك الاغتراب الذي تولده رؤية نتائج الأعمال والذي هو أكبر مكافأة طبيعية ينتظرها العامل من عمله .

فإذا كانت مدة العضوية كثيرة جداً كان من أضرار ذلك أن تفتر عزائم الأعضاء ويميلون أعمالهم غالباً ويكثر حسادهم وخصومهم من زملائهم الذين فشلوا في الانتخاب . ومن أضراره أيضاً أن فيه مخالفة لروح النيابة والانتخاب واستمرار الضرر الذي يسببه خطأ الناس في انتخاب من ليس كفواً للعضوية أو من ليس مستقيم السير في الأعمال العامة — وإن بهن

نصراء هذا المذهب قد يرون أنه ليس من المصلحة كثرة تعريض الأمة للحركات الانتخابية حيناً بعد حين . ولكننا إذا وافقناهم على أنه يجب تجنب حدوث الحركات الانتخابية في أوقات متقاربة في الآم الرأية لما في ذلك من العطلة والقلق التي تحدث بمناسبة الانتخاب فإننا نرى من المفيد للآم التي في حال التكوّن أن تقيظ فيها من حين إلى آخر أعصاب الاهتمام بالشؤون العامة . خصوصاً في أمة كالأمة المصرية ينقصها مثل هذه الحركات التي من شأنها أن تزيد منسوجها الاجتماعي متانةً وأعصابها الوطنية تذبهاً .

وعلى كل حال نغير الآمين أن لا تكون المدة مبالغاً في طولها ولا في قصرها ، بل تكون وسطاً بين الطرفين ونقدر لهذا الوسط أن يكون أربع سنين أو نحو ذلك .

(٤) اختصاصات مجلس المديرية

يمكن حصر هذه الاختصاصات المطلوب منحها لمجلس المديرية في ثلاثة أنواع :
النوع الأول - ما يتعلق بتقرير رسوم غير اعتيادية لتصرف في منافع عمومية كما أشارت إليه المادة الثانية من القانون النظامي التي نصت بأن قرارات المجالس من هذا النوع لا تنفذ إلاّ بعد تصديق الحكومة عليها - لم يستعمل مجلس من مجالس المديريات هذا الحق على ما نعلم إلاّ مجلس مديرية المنوفية الذي قرر رسمًا لانتفاقه على التعاليم العام ولم تصدق عليه الحكومة .

ورأينا أن يوسع اختصاص مجلس المديرية في هذا النوع بأن تكون قراراته فيه نافذة إذا لم تتجاوز الرسوم التي يقررها مبلغاً معيناً يمكن تقدير قيمته إلى ٥٠٠ جنيه في السنة . فإن تجاوزت هذا المبلغ إلى ضعفه مثلاً ولم ترفض الحكومة التصديق عليه في مدة شهر كان حكمه الأول فإن زاد على ذلك لا ينفذ إلاّ بتصديق الحكومة . ولا بأس من جعل قيمة الضريبة التي يكون حكمه نهائياً فيها متناسبة مع عدد السكان أو عدد الأقدنة الموجودة في دائرة مديريته . ومجلس المديرية في البلاد الأخرى حق الاستدانة . ولكننا لا يمكننا أن نقول إذا كان تخويل مجلس المديرية في بلدنا هذا الحق نافعاً أو غير نافع .

النوع الثاني - يتعلق بالمباني والأموال المخصصة للمنفعة العمومية في دائرة اختصاصه وكذلك تقرير طرق الملاحة والأسواق والمولد الخ . وضروب هذه الاختصاصات ليس من تخويله النظر فيها على هذه الصورة العجيبة الموجودة الآن فأندة مغالطاً ، فإذا نيط به الاشراف

على الكليات والمدارس الحرة والمستشفيات العمومية . والكتابخانات وأبنية المنافع العمومية الأخرى . والإشراف على المجالس البلدية الداخلة في اختصاصه كل ذلك بصورة تجعل لهذا الإشراف تأثيراً حقيقياً لمجلس المديرية في سير تلك المصالح كان ذلك أولى .

النوع الثالث - وهو ما يتعلق بالأمن العام كترتيب جهات البوليس ونقطه من غير أن يتعرض المجلس لسلطة البوليس ولا لعلاقته بالداخلية والنيابة العمومية بل يكون له رأي معمول به مع المدير فيما يتعلق بترتيب نقط البوليس في الجهات - كما يكون مختصاً بالمسائل المتعلقة بالخفر وأجرة الخفر وتخصيصها على البلاد وتعيين مقدار الخفرة اللازم لكل بلد إلى غير ذلك من التفاصيل التي لا محل للدخول فيها .

كل ذلك زيادة على اختصاصه بتنصيب العمدة والمعايير وتأديبهم وإصدار أحكام مخالفات الري الخ ...

وبالجملة يجب أن تكون سلطة المدير في الزمن السابق هي سلطة مجلس المديرية فيما لا يقيد في القانون بأوضاع مخصوصة - ولا شك في أن هذه الاختصاصات من شأنها أن تجعل مجلس المديرية يعقد من غير أمر عال بل يكون انعقاده دورياً للمجالس الأخرى حسبما تقتضيه أعماله .

ونحنم هذا القول بأننا لا ننكر أنه سيقع بعض الشطط والخطأ في أعمال مجالس المديرية التي لم يدرب أعضاؤها على الحكم بهذه الطريقة إلا أن ذلك الدور من الخطط هو دور طلي لازم للانتقال من حالة إلى حالة أرق منها . وهذا الضرر البسيط يحتمل في جانب المنفعة المنتظرة . فلو انتظرت الحكومة بالأمة مهما انتظرت من الزمان لما كان هذا الانتظار بمناع من التخطيط الذي يحصل من الانتقال كما قدمنا - نعم أن الانتقال السريع نتائج لا تحمد مغبتها ولسكننا قد أثبتنا اثباتاً كافياً بأن هذا الانتقال الذي نطلبه لا يمكن أن يسمى بحال من الأحوال انتقالاً سريعاً ، بل هو الانتقال التدريجي الم محمود النتائج دائماً .

— ٥ —

ب — مجلس شورى القوانين

ذكرنا في المقالات السابقة حاجة البلاد من اصلاح القانون النظامي وان أهم ما نعني بالاصلاح دائماً من هذه الوجهة هو توسيع اختصاص مجلس شورى القوانين^(١) الذي هو المظهر الوحيد المستمر للشعب أمام الحكومة بل هو الأمة بأفكارها وآرائها . فكل تقدم للأمة في الحياة السياسية معناه تقدم مجلس شورى القوانين في أن تحترم الحكومة آراءه وتعمل بها

قلنا أمس وقبله أن ما نطلبه من السلطة التشريعية لا يضار به أحد لأن القانون الذي تطلب الأمة أن يكون رأي مجلس الشورى فيه قطعياً هو كل قانون يقصر انطباقه على الأهالي الذين أنابوا هؤلاء الأعضاء عنهم ولا يتعدى الى غيرهم . ولكن البحث في جعل رأي هذا المجلس نهائياً قد يستدعي البحث في فكرة تتقدمه عامة بل ترد على خاطر كل من يقول بإعطاء الأمة شيئاً من السلطة التشريعية ، وهل يرضى سمو الأمير بذلك أو لا يرضى ؟

ان حكومة مصر حكومة استبدادية الى الآن والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ذبها هما حق اسمو الخديو ، وأن ما يوجد في البلد الآن من شبه الدستور أو رائحة الدستور إنما هو محض هبة قابلة قانوناً للرجوع فيها . نعي بذلك القانون النظامي الذي هو خيال الدستور ومعنى أنه يجوز قانوناً العدول عنه انه لم يقيد السلطة التشريعية التي يملكها سمو الخديو إلا تقييداً واهياً إذ ليس فيه ما يدل على أن الخديو الذي وضعه قد تنازل عن جزء من سلطته التشريعية لأنه حفظ الحق لحكومته في إصدار كل قانون ويدخل في هذا ضمناً القانون الذي يلغي القانون النظامي . نعم أن سمو الخديو وحكومته أعدل من ذلك إلا أن هذا لا يمنع من أنه يلزم لتوسيع اختصاص مجلس الشورى ضمانات البقاء قانوناً . نقول قانوناً لأن الدستور قلما يبنى حفظه وبقاؤه إلا على القوة — ولكن ضمانات البقاء قانوناً لازمة دائماً لمثل هذا القانون

(١) نشر بالعدد ٦١ من الجريدة في ٢١ من شهر مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان « مطالب الأمة من مساعدة

السير غورست : توسيع اختصاص الهيئات الحاكمة : مجلس شورى القوانين

وأمامنا مثل أحدث عهداً بل لا يزال أمره في أذهان الناس الى الآن ومشروعه عند الحكومة لم يتم بعد وهو تعديل المادة (٢٦) من القانون النظامي ، وهي الخاصة بمواعيد انعقاد مجلس شورى القوانين . وقد أفاضت جرائدنا اليومية القول في هذا المبحث في حينه وكان الرأي الراجح أن للحكومة حق تعديل المادة وغيرها من القانون . ومن ثمَّ يود الناس أن لو كان للقانون النظامي ضمانه قانونية في البقاء . فإذا كان العقلاء يطلبون ذلك ويحرصون على بقاء هذا القانون في حين أنه لا يعطي الأمة حقاً ذا نتيجة عملية مفيدة فاعساهم يطلبون من الضمانات لبقاء ذلك القانون إذا خولنا حق الرأي التكملي في سن القوانين ؟ أظن أن ضمانه البقاء له تكون الزم وأولى بالطلب .

وفي الواقع فإن القانون الدستوري الذي يمكن الملك كل يوم أن يهدمه بطريقة قانونية لا يعد إلا طارية . ومتى كان الدستور طارية فأولى به أن لا يكون . فالذي تريده الأمة الآن هو أن تعطى جزءاً من السلطة التشريعية أي أن يموّ الخديو يتنازل لها عن ذلك الجزء . ولا طريق لذلك إلا أن ينص في التعديل المطلوب على أنه لا يجوز تعديل هذا القانون النظامي إلا بمعرفة مجلس الشورى ، أو مجلس الشورى والجمعية العمومية إن كان لبقائها محل بعد ذلك وبهذا تكون للأمة ضمانه بقاء الدستور النصفى أو جزء الدستور الذي هو القانون النظامي من الناس من ميقول أن السلطة التشريعية لا تقبل التجزئة اقتداء ببعض الكتّاب السالفين . ولكننا نقول بأن هذه القاعده هي قاعدة مغالطة يتحدّى بها كتّاب الحرية الأقدمون ليجعلوا الأمة لا ترضى بالتنازل عن شيء من سلطاتها الى الملوك المستبدين . ولا ترى في طبيعة السلطة التشريعية ما يمنع من تجزئتها لأن السلطة التشريعية هي ملكية التشريع ولكل ملكية موضوع تضاف اليه فموضوعها هو القوانين المختلفة الأنواع التي تصدر عنها — ومتى أمكن تقسيم القوانين التي هي موضوع السلطة التشريعية الى أنواع أمكن قسمتها فتكون القسمة واردة على الموضوع الذي هو قابل للقسمة بطبيعته . كأن يقال أن أنواع القوانين التي تسن للحرية وقوانين أو عقود المعاهدات الدولية وقوانين المالية تبقى السلطة التشريعية فيها لصاحب السلطة الشرعية وهو الملك أو الأمير . وأما قوانين الحقانية والري والضرائب مثلاً فتعطى للأمة كما يمكن أن يقال بأن وضع كل قانون أو ابتكاره (انيسياتيف) تبقى لصاحب السلطة التشريعية وعلى هذا يسقط المعنى العملي لقولهم أن هذه السلطة لا تقبل التجزئة .

وهناك فكرة أخرى لا بدّ من إيرادها لهذه المناسبة وهي : على أي نحو تريد الأمة أن يكون لها هذا الجزء من السلطة التشريعية ؟ هل يراد بذلك أن يكون للمصريين مجلس

كمجلس العموم الانكليزي؟ وهل يكون للمصريين حق التشريع لكل من يسكن مصر أو للمصريين خاصة؟ تلك هي الأسئلة التي وضعها جناب اللورد كرومر في تقريره— وهذا قد يحدو بنا الى أن نجعل القارئ يلم بطرف بسيط من الدستور الانكليزي. ولا يؤخذنا أن نشق عليه بالدخول به في شيء من النظريات العلمية أو التاريخية التي ليست في العادة خفيفة، على آذان كثير من الناس إلا أنه ما دامت الأمة تطلب جزءاً من السلطة التشريعية وما دام أن الانكليزي يريدون معرفة قاعدة هذا الطلب فنرجو القارئ أن يصبر بعض الشيء لهذه الملاحظة التاريخية البسيطة للدستور الانكليزي ليمين الفرق بين قاعدة مطلبنا وبين قاعدة ذلك الدستور.

في القرن الثالث عشر في سنة ١٢١٥ أتى يوحنا ملك الانكليز أحملاً من العسف فتألب عليه البارونات واجتمعوا في والنجنور وتحلوا من عهدهم الملك فاضطروا الى استرضائهم وأمضى لهم دستوراً يسمى «الشرط الكبير» وهذا الدستور يشمل امتداد الحرية الشخصية ووضع قواعد لاتهم الأهالي ومحاكمتهم وإلغاء العونة المعلقة وتقييدها برأي مجلس شوري الدولة. وإضمانه بقاء هذه المنظمات قد نص فيه على انعقاد المجلس المذكور والشروط اللازمة لصحة مداولاته، وتأليف لجنة مستديمة من خمسة وعشرين باروناً لها الحق الخالص في انتخاب بدل من ينقص من أعضائها. وكان اختصاصها الاشراف على ادارة المملكة الانكليزية — وهذا أساس الدستور الانكليزي وضع والأمة الانكليزية في حال التكوين أو في مهد الطفولية. وإن شئت قل في وسط الاتزمات والعيشة البربرية.

بقي هذا الدستور الى القرن السابع عشر أي الى سنة ١٦٨٨ إذ أتتهم الملك جاك الثاني باعادة البابوية الى انكلترا فكرهه الانكليز وناروا ثورتهم وانتهى الأمر بأنهم انتخبوا غلبوم وزوجته ماري أخت البرانس دي جاك وقلدوها الملك الانكليزي بشرط أن يقبل ما في الصحيفة. وما كانت الصحيفة إلا دستوراً جديداً يشمل تقرير حقوق الملك وكلها تقييد لحقوقه فانهم منعه حق إيقاف القوادين، والإعلاء من التقييد وتزريب محاكم استئنائية، وتقييد حقوق الأهالي في الشكوى أو تقييد حرية الكلام في البرلمان، وحق ضرب الضرائب، وحق إبقاء جيش مستديم إلا بقول البرلمان. وكانت الضمانة القانونية لتلك الحقوق التي اكتسبت هي وجوب انعقاد البرلمان غالب الأحيان.

فلما كان سنة ١٧٠١ من مدّة حكم الملك غلبوم الثالث قلت ثقة البرلمان به وانتهى ذلك بوضع دستور جديد جرى العمل به من حكم الملك جورج أول مائة برتشويك هنوفر: يجب على من يقبل الملك أن يصدق عليه وفيه أن الملك يجب أن يكون من أبناء الكنيسة

الانكليزية وبعض زيادات أخرى تتعلق بالوزارة الانكليزية التي أصبحت من نحو ذلك العهد لا سند لها إلا الأغلبية في البرلمان .

تلك هي الأصول الثلاثة المكتوبة للدستور الانكليزي الذي قد أرسخه في نفوس الانكليز شدة اخلاصهم وحبهم للحرية حتى تهذب بالعمل وأصبح أحسن نظام ملكي فهل نحن نطلب توسيع اختصاص هيئاتنا النيابية على هذا النحو كما سأل عنه اللورد كرومر على طريق التعريض بأننا نطلب ما لا يمكن . كلا . إنما نطلب الجزء الذي تمس حاجتنا اليه من السلطة التشريعية أي أن يكون رأي مجلس الشورى قطعياً في القوانين التي تطبق على المصريين دون صوامع على قاعدة أن الحكومة هي التي تسن القانون وتعرضه على المجلس ولا يبتكر المجلس شيئاً إلا على سبيل ابداء الرغبة كما هو الآن .

لا شك في أن البحث في نظام المجلس المذكور من الوجهة العملية يقتضي البحث في طريقة الانتخاب وقد ذكرنا رأينا فيها في مقال أول أمس . ولم نذكر شيئاً عن حقوق السيدات المصريات في الانتخاب لأننا وإن كنا لا نعرف بوجود نص شرعي في نصوص الشريعة الاسلامية يحرمهن هذا الحق كما حرمة اخواتهن الغربيات بنصوص القوانين إلا أن السيدات المصريات لا يظهر أنهن يردن الاعتراف لانفسهن بهذا الحق المدني لأنهن لم يظهرن الى الآن رغبتهن في أن يتحللن من رتبة الاستعباد العملي الى الحرية المخولة لهن شرعاً بنصوص الشريعة الاسلامية ولم يبرهن إلى الآن على حبهن للاستقلال الذاتي في القول والعمل فلنتركن شأنهن الآن وننتبع القول في أن طريقة الانتخاب التي ذكرناها ضرورية الاتباع هي أو نحوها حينما يراد توسيع نطاق مجلس شورى القوانين .

فأما عدد أعضاء المجلس المذكور فيجب أن يكون على الأقل ضعف العدد الموجود وذلك بأن تؤخذ أصغر المديرات وهي القليوبية وحدة . فتي انتخب منها عضوان للمجلس لزم أن ينتخب من الغربية ستة أعضاء وهكذا على هذه النسبة أي أن يكون كل عضو من المجلس عن مائتي ألف من السكان ويزاد على عدد هؤلاء الأعضاء عدد الأعضاء الذين ينتخبون عن المحامين والأطباء والمهندسين المشغولين بالاشغال الحرة متى كوّنت كل طائفة لها جسماً معروفاً معترفاً به . ومن الحسن جداً أن يبطل تعيين الاعضاء الدائمين بمعرفة الحكومة ويستعاض عنهم بأن ينص في القانون أن كل ناظر من النظار أو وكيل نظارة اعتزل الخدمة أصبح بنص القانون عضواً في مجلس شورى القوانين . ولا يخفى ما في ذلك من الفائدة .

فأما جلسات المجلس فيجب دائماً أن تكون علنية لما في ذلك من ترقية المناقشات والمداولات واستمرار اهتمام الأعضاء بدرس المشروعات درساً جدياً وبذلك يعرف الجمهور

العضو القدي أصاب في انتخابه والعضو الذي أخطأ في انتخابه كما أن فيه إيقاف الأمة على ماجريات الحال في مجلسها ولا ينكر أحد مقدار النتائج الحسنة التي تعود من تلك العلنية . أما اختصاصه فيجب أن يرجع بها إلى نوعين اثنين أحدهما أن يكون رأيه قطعياً في قوانين المحاكم الأهلية وقوانين الري ولوائح الأمان العام وقوانين الضرائب واللوائح الوقتية كقوانين الدودة والطاعون البقري .. الخ .. والثاني أن يكون رأيه استشارياً فيما عدا ذلك من القوانين . فإذا لم تقبل الحكومة مشورته يجب عليها أن تذكر له الأسباب وتبيح له المناقشة فيها مرة واحدة في زمن معين فإن لم تقنع الحكومة بمناقشة المجلس تمضي القانون على الوجه الذي تراه .

من العقلاء من يرى أن المجلس يجب أن يكون له رأي نهائي قطعي في الميزانية خصوصاً الجزء المتعلق منها بالإدارات الأهلية ولا يرى بأساً على الحكومة من تحويل المجلس هذا الحق . ومنهم من يرى أن الحكومة لا يرضيها هذا التدخل عن قرب في ميزانيتها الآن — وأنا مع عدم انكارنا للرأي الأول بل مع موافقتنا عليه واعتباره حقاً شرعياً للأمة نرى أن اجابتنا إليه أقل أهمية بكثير من اجابتنا إلى الطلب الأول وهو أن يكون رأي المجلس نهائياً في القوانين التي تطبق علينا فنوصيها .

تلك هي مطالبنا والقواعد التي أوصت عليها لا يرى القاريء فيها شيئاً من الغموض والالتباس التشريعي وإنما لم نتج بها النحو الذي سلكه الانكليز أنفسهم في كسب مطالبهم لا من حيث القاعدة وتجريد صاحب السلطة عن كل سلطة وأمر حيث الطرق التي استعملت لنيل تلك المطالب . فتمنى كان سمو الخديو راضياً بالتنازل للأمة عن جزء من سلطته الشرعية كما صرح بذلك له إلا فما علينا إلا أن نطلب من سمو تحقيق التنازل وإن نطلب من جناب معتمد الدولة البريطانية أن ينصح بذلك ويرضاه .

وعلى ذلك فإننا ننصح للأمة أن تدأب بطريق السلم لتحقيق شخصيتها ولا تتحقق هذه الشخصية إلا بأن يكون لها من السلطة التشريعية شيء كما نرفع النصيحة لسمو الأمير بأن من مصلحة الخديوية المصرية أن يكون محكوموها أحراراً لا عبيداً وأن تكون الأمة التي يحكمها لها ذاتية شخصية منفصلة عن الحكومة . وبذلك يكسب حب الأحرار العقلاء وتأيدهم كما تقدم النصيحة لجناب عميد الاحتلال بأن كسب قلوب المصريين وصدقاتهم للانكليز موقوف على أن يكون لهم من السلطة التشريعية شيء يدل على الاعتراف بوجودهم وتقدمهم السياسي . ومتى تحقق ما نطلبه من اجابة هذه الطلبات المتواضعة الممقولة انصرف القلق المصري الذي وصفناه ولا يبقى إلا نتائج الاعتراف بالجميل وهي المصافاة والصدقة .

- ٦ -

أحق المسائل الحاضرة بهذا الاسم هي مسألة توسيع اختصاص مجالس المديريات^(١) وترى أنديتنا السياسية التي تشتغل بإنماء سلطة الأمة وطلب الدستور. تعتبر أن توسيع اختصاص مجالس المديريات توسيعاً جوهرياً يندرج في مطالبهم بالجملة. وهم بذلك يرون أن وضع هذا المشروع هو تحقيق لبعض آمالهم في الدستور. وترى الذين يشتغلون بالتعليم العام ويجعلونه ركناً من أركان السعادة يقدرّون أن وضع هذا المشروع الذي تعطى فيه المجالس حق إدارة التعليم الأهلي بأنواعه الأولى والابتدائي والثانوي هو ظفر للأمة وتقدم نحو الاستقلال. وإن الذين يشتغلون بمسائلنا الاجتماعية من حيث ارتباطها بالسياسة يعلقون على تحقيق هذا المشروع أهمية عظيمة الأثر في أخلاق الأمة. لأن إعطاء السلطة لهذه المجالس يجعل مندوبي الأمة فيها يحشّون بمقدار المسؤولية عليهم كما يشعرون برفعة في نفوسهم وخروج عن الإحسان القديم إحساس الائتكال على الحكومة في كل شيء.

وإنه ليندر أن توجد مسألة من المسائل يمكن أن تكون موضوع اتفاق جميع الناس على منفعتها مثل هذه المسألة الكبرى التي في تحقيقها ارضاء لجميع طبقات الأمة من غير فرق. لذلك لا نجد في مصر من لا ينتظر تحقيق هذا المشروع بفارغ الصبر إلى الحكومة فإنها أظهرت في هذا المشروع أنفة لم نعتدها منها في أي مشروع كان ولا مشروع الخزان الذي يكلف خزائنها نفقات قد تكون خطرة عليها. ولكن استئناف المفاوضات مع لجنة شورى القوانين كان من شأنه أن يبشرنا بأن الحكومة تنوي أن تجعل حداً لهذا الإبطاء من جهة ويفيد من جهة أخرى أنها تتدرّع باستئناف المفاوضات لارضاء الرأي العام شأن كل حكومة رشيدة معتدلة.

غير أنا نسمع من طريق آخر أن الحكومة تحمل اللجنة على موافقتها على هذا المشروع

(١) نشر بالعدد ٣٧١ من الجريدة في ٢٨ من شهر مايو سنة ١٩٠٨ بعنوان « مسألة اليوم »

خلياً من التوسيع الجوهري المطلوب . ويقول بعض رجالها أن مثل هذا المشروع ليس كغيره من المشروعات الأخرى التي يجوز للحكومة أني تضييقها رغم معارضة مجلس الشورى . فن لم تتفق معه اضطرت الى إبعاد المشروع بالمرّة وإبقاء الحال على ما كانت عليه قبل الآن . ولقد يؤكد هذا القول ما يراه القارئ بمجملات الجريدة من مقابلة أعضاء اللجنة لجانب السير الذين غورست . وليقنا ندري هل تشغل الحكومة في هذا المشروع لمصلحتها هي أم لمصلحة الأمة ؟

انا نفهم بسهولة أن الحكومة تنتفع من هذا المشروع تفعا غير مباشر ولكن المصلحة المباشرة ، المصلحة العظمى في وضعه هي للأمة . فاذا يكون وجه تعسر الحكومة في اجابة رغبة الرأي العام ، مع أن هذا المشروع لا يفقد شيئا من قوتها ولا يمس سلطتها الاستبدادية ولا يغير شيئا من مجرى اختصاصاتها بصفتها حكومة لأن وجهته العظمى هي توسيع نطاق التعليم الأهلي الى درجة تكفل تعليم الأمة ؟

للحكومة كلمة ناعمة الماس مقبولة الطعم نوعا خصوصا في الأزمنة القديمة ، كلمة تستخدمها جوابا على كل طلب من طلبات الأمة فتعقل بها الألسن المطلقة . وكانت تحب دائما من ورائها رضى بعض طبقات الأمة وهي الطبقة التي يسمونها الطبقة الراقية أو أصحاب المصالح . كلمة طالما جالت في تقارير اللورد كرومر ورددها المستشارون وبعض كبار الموظفين الوطنيين الذين يعتقدون أن قواعد الحكمة تهبط عليهم من أفواه المستشارين ، تلك الكلمة هي : أن يجري الحكومة وراء ارادة الرأي العام في مصر مجلبة للفشل ومدعاة للفوضى والافلاس . وكأني بهم يقولونها أيضا فيما يتعلق بطلب الأمة توسيع اختصاص مجالس المديريات توسيعا جوهريا . ويدعون وهم خمسة ستة في مصر وفي انكلترا أنهم يعمدون لمصلحة الأمة أكثر مما تعادها هي .

على أننا إذا فرضنا أن توسيع الاختصاص لا يوافق فلسفة الحكومة وعلمها بطرائق الحكم الموصل الى النظام والرخاء ، فإننا نلقت نظرها العالي الى أن القوانين لا تبني على آراء أقلية مهما كان عددها . وان كانت تريد أن تدير في التقنين لنا على قواعد العلم بالعدل والمنفعة فنلقت نظرها الى قول مبنمر في هذا المعنى :

«كل من لا يعرف جيداً ما يلزمه . وكل من لا هو وحده الذي يعلم حق العلم وجوه منفعة» .
فليس للحكومة أن تدّعي أنها تعرف منفعتنا أكثر منا خصوصاً متى لوحظ أنه ليس
للمنفعة حدود مرسومة تلمس باليد ولكنها كما يتصور فيها صاحبها أنها منفعة لكل مجموع
من المجاميع السياسية أو الأحزاب السياسية رأي في التقنين يظنه هو الصواب . وكل رأي
من تلك الآراء له حقه من الوجود . ولكن الرأي الذي يؤخذ به في التقنين هو ذلك الرأي
الذي يشتمل على تلك الآراء ويوفق بينها وهو الرأي العام .

فهما كان علم حكومتنا بمصلحتنا ومهما اعتقدت بأن توسيع نطاق التعليم الأهلي يضرنا
ويجر علينا القوضى والافلاس . مهما كان ذلك كله فلا مندوحة لها من الاعتراف لنا بأننا
نعرف مصلحتنا على قدر تصورنا أكثر منها . وإن هذا المشروع هو المصلحة لنا لا لمصلحتنا
وأنه يجب عليها في التقنين أن لا تستبد برأيها دون الرأي العام مهما كان مبلغ رأيها من
الصحة ومبلغ رأيها العام من الفساد . قال أحد الكتاب :

«من الخطر أن تسن القوانين على غير ما يقتضيه العقل . ولكن من الجثاية أن تسن»
«قوانين على غير ما يريد الرأي العام ، ذلك لأن الأولى تضر بسعادة الأفراد وتقدمهم .»
«ولكن الثانية تنكر الحرية وتخنقها بل تذهب بفكرتها التي هي الأصل الأول لكل
«رفي وسعادة» .

على أنه يستحيل أن يتطرق الفساد إلى رأي الأمة إذا كان مؤداه أنها تطلب أن تعطى
الحرية في تعليم نفسها . ولا يكون ذلك كما قلنا مراراً إلا بإعطاء مجالس المديريات حق اتفاق
الضرائب الإضافية على التعليم الأهلي بأنواعه الثلاثة : الأولى ، والابتدائي ، والثانوي .
فأولى بحكومتنا الرشيدة أن تحسن الظن بالأمة وأن تضع المشروع النهائي شاملاً لما
طلبت منه لجنة الشورى قبل أن تقدمه إلى المجلس . وإلا فإذا يكون جواب الإدارة
الانكليزية في مصر أمام الرأي العام الأوربي إذا اتهمت بأنها تمنع الأمة من تعليم نفسها
على مصاديقها ٢٢ .

— V —

يعلم الجمهور أن مطالب لجنة الشورى في توصيخ اختصاص مجالس المديريات^(١) لا تتعدى أمرين رئيسيين . أولهما : أن تكون قرارات المجلس فيما يتعلق بضرب الضريبة الإضافية قطعية أو موقوفة على تصديق الجمعية العمومية . والثاني : أن يكون له إدارة التعليم الأهلي الأولي، والابتدائي، والثانوي يتفق عليه من تلك الضرائب الإضافية.

أجمع الرأي العام على أن تقدم مصر متوقف على انتشار التعليم ولا يكون ذلك إلا بأن يكون التعليم أهلياً تديره مجالس المديريات وتتفق عليه من مال الأمة ولكن الحكومة تتذرع بكل الحجج لعدم إجابة هذا الطلب بجميع أجزائه، بل تقول لا بأس من أن يتفق من الضريبة الإضافية على التعليم الأولي أي تعليم الكتاتيب لأنه هو الضروري للأمة . وأما التعليم الابتدائي والثانوي فانهما إن لم يكونا من الزخرف فليس أحدهما ولا كلاهما من حق الفقراء . وعلى ذلك ترى أن يكون لمجلس المديريات حق إدارة التعليم الأهلي الابتدائي والثانوي بشرط أن لا يصرف عليهما شيء من الضريبة الإضافية .

وتقول اللجنة إن التعليم الأولي يجب أن يكون مجانياً لجميع الناس . وأما التعليم الابتدائي والثانوي فلا بأس أن تكون القاعدة فيه أنه مأجور والمجانبة الاستثناء ولكن هذا لا يمنع من أن يعطى مجلس المديرية حق صرف جزء معين من الضريبة الإضافية كالثلث أو الربع على هذا التعليم لتنشيطه ونشره .

تلك هي القضية التي قامت بين الحكومة وبين لجنة الشورى على ما عدا رفعها إلى الرأي العام بجمليتها من غير أن تعرض إلى فروعها .

أمة تطلب من حكومتها نظاماً يكفل لها أن تتعلم على مصاريفها فتأبى عليها الحكومة ذلك فلا هي تقوم بالتعليم حق القيام ولا هي تسهل السبل للأمة لتعمل لنفسها ما لا تريد

(١) نشر بالعدد ٣٧٢ من الجريدة في ٣٠ من مايو سنة ١٩٠٨ بعنوان « مسألة اليوم »

الحكومة أن تدمره لها . فهل نحن في هذا أيضاً ظالمون متطرفون أو في طلباتنا متواضعون معتدلون .

يخيل للقارىء بعد هذا أن الحكومة تريد أن تحتكر التعليم لنفسها كأنه إدارة البوليس أو إدارة الدعوى العمومية أو تصريف الماء وقسمته بين المنتفعين أو إقامة العدل بين المتقاضين أو عقد معاهدات تجارية أو تعبئة الجيوش للقيام بأعمال حربية .

لا شيء من هذا كله وإني لأخشى أن تنهم الحكومة — إذا وقفت وقفتها الحاضرة أمام رغبة الأمة من التعليم — بأنها لا تريد بالأمة خيراً لا مسموح الله .

وإلا فهل قامت الحكومة بواجباتها بصفتها حكومة في كل فروعها حتى تريد أن يكون تعليم الأمة بيدها وعلى قدر ما تريد . واقد جربناها في ذلك في عهد محمد علي باشا الى اليوم فلم تأت مجهوداتها التي تدعيها بالرقى المطلوب .

هل قامت الحكومة بالأمن العام حق القيام حتى ندرت الوقائع الجنائية أو قلت صمما كانت عليه .

هل أفرغت الجهد في انتقاء الموظفين الأكفاء الذين يقومون للأمة بالخدمة الصحيحة . هل رقت الجيش حتى رضي الضابط المصري عن مجتهه واقتنعت هي بأن جيش الاحتلال حينما يغادر مصر سيترك جيشاً مصرياً صرفاً منظمًا على القواعد الحديثة .

هل نجحت في ترتيب القضاء على نمط يكفل حرية الدفاع واستقلال القاضي مهما كانت درجته ؟

ألم يبق في البلد من يشكو من مصلحة الري ؟

إذا كانت الحكومة لا تزال تعترف بأن مصالحها الحكومية البحتة لم تصل الى التقدم المطلوب . أليس الأولى بها أن تترك الأمة تساعدتها في التعليم العام على نفقاتها الخاصة من غير أن تكلفها شيئاً غير المراقبة العامة ان أرادت على أنها لا يسمها إلا أن تعترف بأن وظائفها تستغرق غالباً من تعلمهم ولا يبقى منهم للأمة أحد ينشر حوله الافكار الصحيحة والآراء العلمية ويكون في مركز من عمد الرأي العام .

لا يبعد أن تقول الحكومة أن من أخصّ واجباتها حماية الفقراء من تصرف الأغنياء وأنها تخشى أن الأغنياء الذين هم أعضاء المجالس ينقلون كاهل الفقراء بالضرائب للتعليم الابتدائي والثانوي اللذين لا يستفيد الفقير منهما شيئاً كثيراً .

نقول أن هذا اعتراض وجيه ولكنه يسقط أمام ما تقول اللجنة من أن القاعدة في التعليم الابتدائي والثانوي هي غير المجانية ، فالغني لا يستفيد من ذلك غير النتيجة العامة نتيجة انتشار التعليم التي هو والفقير فيها سواء .

فأما توقف الحكومة عن موافقة الرأي العام على إعطاء مجالس المديرية حق تقرير الضريبة الإضافية بصفة قطعية أو جعلها قراره في ذلك خاضعاً لتصديق الجمعية العمومية فذلك ما لا نعرف له سبباً جدياً . وربما قالت الحكومة أنها تخشى سوء تصرف تلك المجالس بهذا الحق وتخشى أيضاً أن تكون الأغلبية في الجمعية العمومية في جانب الرأي المضاد لرأي الحكومة رأي الرشاد والحكمة . وقد سبق بنا أن أبنا في العدد الماضي نظرية الرأي العام وما يجب له من الاحترام في تقنين القوانين مهما بلغ أمره من الخطأ .

على هذا نشكر لجنة شورى القوانين على تشدها في الطلب ونطلب إليها أن تستمر على ذلك والرأي العام كله يعضده فإنه خير لنا أن لا توسع الاختصاصات بالمرة من أن توسع توسيعاً قصرياً لا يأتي بالمصلحة المقصودة من التوسيع ويكون حسب الحكومة وقتئذٍ من تلك النتيجة السوأى أنها أخلفت وعدها التي وعدت به في مجلس النظار ووعد به السير إلدن غورست وماسة الانكليز .

ولكن رجاءنا في كرامة حكومتنا ووفائها بالوعد أنها ستجمل إرادة الأمة منها محل الاعتبار ، ولا تحيل القانون على مجلس الشورى إلاّ تاماً وافياً بالغرضين اللذين وقع عليهما الخلاف .

— ٨ —

لابأس أن نبدي ونعيد في مسألة مجالس المديرية^(١) التي قد أخذ مشروعها لدى الحكومة ولدى الأمة الاهمية اللائقة بمشروع سيكون من ورائه نقل الأمة من الظلمات إلى النور، من الاستبداد الى الحرية، ومن السكون الى الحركة والعمل لسعادة مصر.

علمنا اليوم أن نظارة الداخلية كانت تشتغل أمس بوضع أول مسودة لآخر تعديل في المشروع لعرضه على مجلس النظار فشورى القوانين، وزجوا أن تكون الداخلية قد لاحظت في هذا المشروع الملاحظات الرشيدة التي لاحظتها لجنة شورى القوانين. ولقد حدثنا في هذا المشروع بعض كبار الموظفين من رجال الحكومة فمنهم من هو متفق معنا في أن طلب لجنة الشورى حق وعدل من حيث جعل الجمعية العمومية هي صاحبة التصديق على قرارات مجالس المديرية فيما يتعلق بضرب الضرائب الاضافية. ومن حيث أن مجلس المديرية يكون بيده ادارة التعليم الاهلي: الأولي، والابتدائي، والثانوي، وأن ينفق عليها جميعاً من الضريبة الاضافية باعتبار أن الأول مجاني وأن الآخرين تكون القاعدة فيهما غير المجانية ولكن يصرف عليهما من الضريبة الاضافية شيء معين يكفل بقاءهما.

ولكن من موظفينا من لا يزال يرى الأمة بالعين التي كان يراها بها من عشرين عاماً فلا يلبث أمام توسيع الاختصاصات أن يبتسم طوراً ويتردد في القول تارة، ثم لا يكون منه بعد هذه الحركات، حركات من يتوجس القشل إلا أن يقول كل ذلك حسن اذا كانت مجالسنا من الكفاءة بحيث تدير التعليم الاهلي حقيقة ولا يكون أعضاؤها آله في يد المدير يسيرها الى حيث يشاء.

هذه الطائفة من موظفينا المتعلمين الذين يحبون بلادهم ويتقنون عليها غيره وهم تتعلق آمال كبار إلا أنهم مع الأمف قد تربوا على عدم التسامح وتعدوا بلبان الاحتقار لكل شخص لم يتعلم عنهم فلا يرون تحت عمامة الشيخ الجليل من مشايخ الأمة إلا مجموع أغراض صغيرة ترمي بأسرها الى المنفعة الشخصية ولا يظنون أن أولئك العمدة والمشايخ يأتون بمصلحة عامة إلا مسوقين لها بشيء كثير من حب الظهور والمبارات وقليل من الاخلاص وحب المصلحة العامة.

(١) نشر بالعدد ٣٧٣ من الجريدة المؤرخ في ٣١ من مايو سنة ١٩٠٨ بعنوان « مسألة اليوم »

لا يبعد على مثل هؤلاء إذا جلس مع أصحاب المال والعقد من الانكيز ودار بينهم الحديث على توسيع الاختصاص أن يقولوا برزانه الحكيم واسان الرجل الصريح أنهم يحشون على الأمة في طور تكونها من رد الفعل إذا هي صلت أمر التعليم الأهلي مضافاً إليه اختصاصات أخرى في نظمات الأمن العام ونحوه .

لا أنكر على هؤلاء حريتهم في القول ولا حسن اخلاصهم لوطنهم ولكني أفكر عليهم شديد الانكار أنهم يعرفون أمتهم وأنهم يعلمون كيف يكون الرقي التدريجي الأمم . وهم بصراحتهم المحبوبة لدينا ولديهم وبتبصرهم الذي يدعونه زمام كأنهم يعادون التقدم الذي هم أنفسهم يتبعونه ، ويحلمون الانكيز الذين لا يعرفون من حالنا إلا طرفاً واحداً يزيدون اعتقاداً بأن الأمة لم تستعد بعد للاشتغال بشؤونها . ولو جادلهم في ذلك لآثوا اليك بمثل واقعة بين عمدة ومأمور أو بين أحد الأعيان والمدير أو قصوا عليك فكرة أحد الكبراء في تعليم البنات . أمثال أفرادية يأخذ منها حضرة أو سعادته ذلك الرأي الأسود ويتمذهب منه بذهب التشاؤم بالمستقبل .

ألا فلينظر هؤلاء لنظام التعليم في الجمعية الخيرية وجمعية التوفيق وجمعية المساعي المشكورة وجمعية العروة الوثقى وجمعية الأعمال البرورة وليحكم بعد ذلك إذا كان لمجالس المديريات من الكفاءة ما يجعلها تدير حركة التعليم الأهلي على ما تقتضيه مصلحة البلاد .

نقول لهؤلاء السليمي الصدور الذين يضعون أصابعهم في أعينهم غراماً بالصراحة التي لا سند لها من العلم التام بأحوال أمتهم ولا مصدر لها من المعرفة بطرائق الرقي الاجتماعي . نقول لهم ان الأدلة الحسية قد قامت — لمن يكلف نفسه بحثها — على أن الأمة الآن خير كفاء لتعليم نفسها متى سهلت لها الحكومة سبيل ذلك . فان كانت الأمة غير كفاء لذلك على تقديركم وان مجالس المديريات ستتخطط في القيام بواجب التعليم فان كل مبتدئ يتخطط حتماً في العمل الذي يبتدئ به ويرتكب غلطات تكون نتيجة تعليمه طرق النجاح وعمره على وضع كل شيء في محله . وانكم اذا انتظرتهم بالأمة عشرات من السنين لا تزيد كفاءتها في أعينكم شيئاً مادامت بعيدة عن الأعمال التي تظهر الكفاءة لمن لا يقنعه إلا الحس .

وانه ليحلم هؤلاء الذين يعتد بأرائهم أن يكفوا أمتهم شر حريتهم في القول حتى يكونوا عوناً لها لا عوناً عليها وحتى لا يذهب ما لهم من فضيلة الاخلاص والحرية أسوأ مذهب تظهر فيه هاتان الفضيلتان .

ومن رجال الحكومة من يريد أن يكون فكره في هذا المشروع منتجاً متفقاً مع نظام

الحكومة الحالي . فيقول اذا أعطي مجلس المديرية حق ادارة التعليم الابتدائي والثانوي والاتفاق عليهما من الضريبة التي يقررها المجلس بصفة نهائية فيكون معنى ذلك ايجاد برلمان صغير في كل مديرية وانشاء نظارات المعارف العمومية بدد الأقاليم المصرية في حين أن مجلس شورى القوانين لا يملك مع الحكومة رأياً نافذاً ولا قراراً قطعياً . وهذا ينافي النظام الذي يجب أن يكون هو قوام كل حكومة من الحكومات .

كلام سائغ ظاهره ولكن باطنه خطأ فاحش تسرب الى فكر هؤلاء من يأسهم من حكومة دستورية واعتبارهم هذه الحكومة الحالية الاستبدادية مستحقة للبقاء ، لا يريد الرأي العام من المشروع ان يكون مجلس المديرية أعظم أثراً وأوسع اختصاصاً من مجلس الشورى ، كما لا يرمي المشروع الى تنقيص سلطة نظارة المعارف صاحبة المراقبة العامة ومرجع تحضير قوانين التعليم ومحل الاختصاص بتشجيع تعليم العلوم المختلفة في المدارس الأميرية والحرية على السواء . ألا ترى أن أهم اختصاص نظارة المعارف الانكليزية هو مراقبة التعليم وتقوية الفروع العلمية المعنية بتوزيع الجوائز عليها على الطريقة التي تسير فيها معارفنا فيما يتعلق باعانات الكتاتيب .

على أن الأمة قدملت الحكومة الشخصية الاستبدادية ومالت إلى الدستور أي الى شكل حكومة خديوية مقيدة . وقد أقرها الجنب العالي على ذلك عام أول وأقرتها الإدارة الانكليزية بوعودها في التدرج بها من هذه الحال السيئة الى حال الدستور التي كلها سعد ورخاء وإن التدرج يقتضي البدء بمخالفة التنسيق المصلحي الذي يعشقه هذا الفريق من الموظفين كما يعشق الفريق الآخر الصراحة من غير روية . فأعطاء مجلس المديرية حقوقاً ليس لمجلس الشورى نظرها إنما هو ابتداء لتغيير صورة الحكم يستمتع حتماً توسيع اختصاص مجلس الشورى ... الخ الخ . وعلى ذلك لا يعد هذا المشروع في ذاته معيباً بل هو أول تغيير مقيد لهذه الحال .

وانا على الرغم من كل الصعوبات التي خلقها الوهم في سبيل هذا المشروع لا زال نرجو أن تنظر الحكومة له بعين جدية وأن تعتبره الترضية الوحيدة التي فرضي بها الرأي العام من يوم النورة العسكرية الى اليوم .

- ٩ -

الحكومة الاستبدادية الصريحة العداء للدستور^(١) تستمد قوتها دائماً من ضعف الرأي العام ومن نتائج مجهوداتها الذاتية التي تستعملها كل يوم لخلق حرية الأفراد وإبعادهم عن العلم بما لهم من الحقوق السياسية . وهي بذلك لا تتفق مع الرأي العام إلا في أمة لا يعرف الفرد فيها لوجوده معنى ولا لحياته قيمة إلا بالاضافة الى شخص الحاكم المستبد .

الحكومة من هذا النوع تكون منتجة موفقة بين عملها وقولها ، صريحة في خطتها ، قوية في إرادتها .

أما مثل حكومتنا التي تنادي كل يوم بأنها تميل الى الدستور وتبرأ من حب الاستبداد فانها لا يمكنها أن تكون قوية مطلقاً إلا إذا اتفق الرأي العام معها في كليات المسائل . فاذا انحرفت عن إرضاء الرأي العام فلا بد من فشلها .

لا يستطيع الناس أن يصدقوا كل قول تقوله الحكومة عن حسن نيتها كما كانوا يصدقونها بادىء الأمر إلا إذا اقترن ذلك القول بعمل يؤيده . وعلى هذا النحو أخذ الناس الآن يظنون الظنون بالحكومة عند ما شاع على ألسن الجرائد أن الحكومة إنما تضع مشروع مجالس المديرية لا لترقية القانون النظامي ولا لتسهيل سبل التعليم للأمة ولا لتحقيق وعودها إياهم من السير بهم الى الدستور ولكن على ما يقولون تذر الرماح في الميول . وتجعل هذا الرأي العام الذي يظن به الحق والبله يهدأ خليانه وتخف مطالبته ويقنع من الغنيمة بالاياب .

إشاعة سيئة النتيجة ولكنها مع الأسف قريبة من الحقيقة إذا تحقق ما نسمة كل يوم من أن الحكومة تضن على مجالس المديرية باجابه الطلبات المعقولة التي طلبها حزب الأمة وطلبتها لجنة مجلس الشورى .

غير أننا أمام هذه الاشاعة وتقدير نتائجها وقلقاء تعسر الحكومة في الأمر وظهورها مظهر الظان بأنه لا يزال يوجد بين طبقات المصريين من لا يرضى بمنع الأمة حقوقاً كثيرة أو بعبارة أخرى من لا يرضون بالتوسيع في الحكم الذاتي ، قلقاء ذلك كله يجب علينا أن

(١) نشر بالعدد ٣٧٤ من الجريدة في ١ من شهر يونيو ١٩٠٨ تحت عنوان « الرأي العام في مسألة اليوم »

نتساءل هل رضي الرأي العام من طلباته بحملة الجرائد في وقت من الأوقات ثم خلودها بعد ذلك الى السكون أو الاشتغال بأمر آخر كما يوجد في البلد أمر يهم المصريين بمقدار ما يهمهم مثل هذا المشروع . أو كأن طبقة الأعيان قد رضوا في أن يوصفوا بالرضى عن الحال الحاضرة وعدم التوسع في الحكم الذاتي حتى قنعوا من السعي بإبداء آرائهم مرة بلسان الجمعية العمومية ومرة أخرى حين عرضت الداخلية هذا المشروع على كثير منهم ليقول فيه رأيه . على أن السعي لمشروع مهم مثل هذا لا يصح أن يقف عند حد إبداء الرأي مجرداً عن الحجج والأدلة أو عرض الأماني مجردة عن الالتحاح في تحقيقها وتدبير جميع الوسائل السليمة التي هي مظان الوصول الى الغرض المنشود . كل ذلك قد كان وإن غرضاً لم يتعهد بوسائل السعي إليه من غير انقطاع حقه أن لا ينجح .

ولقد سبق لنا أن أثبتنا المشروع من كل وجوهه وما يعترضه من العوائق ، فاليوم نرفع لأولي الرأي في هذا البلد شكوانا من اكتفائهم بالطلب والسكوت بعد ذلك . ذلك السكوت الذي قد يفسر خطأ بأن أولي الرأي في مصر لا يعطون هذا المشروع ما يستحق من الاهتمام . وإن تنازل الحكومة للأمة عن حق من حقوق الحكم هو أصعب عليها من خلع الأضراس ، لأن آخر ما يخرج من النفوس من الرذائل إنما هي وذيلة الاستبداد فتنازل الحكومة للأمة عن حق من الحقوق في هذا المشروع الجديد لا يمكن إلا إذا اقتنعت بحكومة اقتناعاً حسيماً بأن الرأي العام سيتبرم بها ويخليها من تعصيده الذي هو أصل مهم ن أصول قوتها . ولا سبيل الى ذلك إلا بأن يظهر الناس في هذا الوقت وقت وضع المشروع بصورة نهائية أنهم يعضدون بكل ما في وسعهم طلبات لجنة شورى القوانين بزيارة رجال الحكومة وتبيين فوائد المشروع وإقناعهم بأن وضعه على ما تريد اللجنة يحقق أكبر أمنية يتمناها المصريون من حيث انتصار التعليم . بل ننصح لأولي الرأي أن يتخذوا طريق الاقتناع الشريف لا الضراعة كما توهم بعض الكتاب . وان لا يكفوا إلا إذا فازوا بالنجاح المشروع ، سواء علينا رضي بعض كتابنا بهذه الطريقة أم لم يرض ما دام أن غير الراضين لم يوجدوا لنا طريقة لتعليم أبناء مصر غير هذه الطريقة . وعلى كل حال فانا نعتقد أنه لا بد للحكومة من ارضاء الرأي العام .

- ١٠ -

كان أمس أول يوم ظهرت فيه فكرة سلطة الأمة بمظهر نقي خالٍ عن الشكوك والريب^(١) بعيد عن كل اعتبار من الاعتبارات الواطئة التي مصدرها خنوع الأمة أو نواب الأمة إلى السلطة المطلقة .

ذلك بأن نوابنا المحترمين قد قرروا بإجماع الآراء في مجلس الشورى طلب المجلس النيابي الذي عليه مدار كل نجاح أخلاقي واقتصادي وسياسي .

رأى نوابنا أن لا يقيموا تحت نير الحكومة الشخصية والأمم حواليتهم تفر منه بكل وصيلة والشعوب التي ليست أكثر حضارة من مصر تأنف أن تحكم بشكل من أشكال الحكومات الاستبدادية التي في بقائها الهوان، وفي تغيير شكلها الرفعة والنجاح . رأوا ذلك كله لجبر اننا في الصيف الماضي فأجمعوا أمرهم على طلب المجلس النيابي المعقول الذي يوافق ما نحن فيه من الظروف السياسية . فكان عملهم هذا احتجاجاً على الحكومة التي رفضت طلب الجمعية العمومية للمجلس النيابي من ناحية ، ومن ناحية أخرى احتجاجاً على السلطتين معاً . لأن السلطة الشرعية والسلطة الفعلية قد صرحتا بعدم إجابة هذا الطالب .

الآن وجد في مصر رأي رشيد وصوت عالٍ مسموع يعبر عن شعور الأمة ولو خاف ذلك السلطة الشرعية والسلطة الفعلية جميعاً . ذلك الصوت هو صوت مجلس شورى القوانين ينادي ألا تنقل كل سلطة ما شاءت من القول ، ولتمنعنا ما شاءت من حقوقنا الطبيعية . ولكننا نحتج على هذه التصريحات، تصريحات شوقي بك، وتصريحات السير إلدن غورست بأن نطلب ما تمنعه إيانا السلطان وهو المجلس النيابي الذي طالما طلبناه .

ان الذي يقرأ أخبار مظاهرات الشبان لطلب الدستور ويسمع مناداة الفلاحين بطلب الدستور ثم يرى بعد ذلك تقرير النواب لطلب الدستور يوشك أن يقول أن في مصر رأياً طامحاً متناولاً لجميع أجزاء الأمة، قوته يجب أن تكون فوق كل قوة وسلطته فوق كل سلطة وان لم يكن ذلك فأين هي الطبقة التي لا تميل الى التوسيع في الحكم الذاتي كما صرح بذلك السير إلدن غورست في تقريره الأخير . الآن رسمت خطة السياسة المصرية على أوضح ما يكون من الصور .

(١) نشر في العدد ٥٢٩ من الجريدة المؤرخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « أول ديسمبر »

علمتنا التصريحات الرسمية والتصرفات اليومية في إدارة الحكومة المصرية أن السلطة الشرعية متفقة مع السلطة الفعلية في جميع التصرفات جليلاً ودقيقاً حتى في التصريح بعدم أهلية الأمة للدستور أو بعدها عن الدستور . وعلمتنا الجرائد اليومية التي هي مرآة الرأي العام والمظاهرات الأمية التي حصلت في الاحتفالات . وقرار مجلس شورى القوانين أمس أن الأمة مجمعة على غير ما صرحت به السلطان . مجمعة على طلب الدستور . ينتج من ذلك أن الأمة صورت لذاتها شخصية سياسية تخالف شخصية هذه الحكومة المطلقة — ورسمت لنفسها خطة سياسية تخالف خطة هذه الحكومة المطلقة التي تتكون من السلطين المنفقتين ، فهل لأحد بعد اليوم أن يقول : « بأن الشعب المصري كبقية الشعوب الشرقية لا يقدر إلاّ بالحكم الشخصي » ؟ أم يجب القول بأن الشعب المصري كالشعوب الشرقية المحترمة ينفر من الحكم الشخصي ولا يقدر إلاّ بالحكم النيابي الذي هو الصورة المعقولة للحكم ؟ .

الأمة في تقدمها تتبع القانون العام لتقدم الفرد — تبقى غير أهل لبلوغ رشدها كلما كانت متوكة في تحقيق مطامعها على السلطة أو على الحاكم . من علامات رشد الأمة أن ترى بعينها لا بعين السلطة وتنتطق بلسانها هي لا بلسان السلطة . تلك هي الأمانة الأولى لبلوغ الرشيد وقد ظهرت هذه الأمانة من قرار الشورى أمس ذلك القرار الذي فيه مخالفة صريحة لتصريحات السلطين .

لهذا نقول بأن أول ديسمبر كان الحد الفاصل بين فناء الأمة في شخص حكومتها وبين عصر جديد هو عصر الارتقاء السياسي الحقيقي الذي فيه تشكل الأمة على نفسها وتعمل لنفسها وتعتبر أن لها وجوداً ذاتياً مستقلاً تمام الاستقلال .

البرلمان أو المجلس النيابي ليس هو استقلال الأمم بل هو شكل من أشكال تنظيم الاستقلال . فإذا أعوزنا البرلمان بالفعل لا ينقصنا الاستقلال الذاتي الذي عبر عنه مجلس شورانا أمس بأجلى بيان .

لا يستطيع أحد أن يمدح أعضاء الشورى على ما جاؤا به أمس من مظاهر الاستقلال وخدمة البلاد لأنهم هم نواب البلاد وهم أصحابها وهم رؤوس الرأي العام فيها فإن كانوا من الشجاعة الأدبية على ما قد رأينا فإنهم إنما يدافعون بذلك عن الشرف المصري الذي هم عنوانه وإذا وصلت على أيديهم منفعة لمصر فإنهم إنما يخدمون الأمة التي هم رؤساؤها خصوصاً إذا لوحظ أنهم لم يعملوا شيئاً إلاّ ترديد الرأي العام الذي هم وكلاؤه في المجلس . وغاية ما يقال أن عملهم هذا يدل على أن في مصر رجالاً يقفون أمام السلطين موقف الذي لا يهاب في الحق شيئاً .

- ١١ -

تقاس حالة الأمة من القوة والضعف والشرف والانهيار بمقياس مطالبها التي تدل على مبلغ أطاعتها في حياتها الأمية^(١). فإذا كانت الأمة منحلة الأخلاق رضيت ببؤس العيش وتمزقت في أحضان الدالة وإن كانت أشرف من ذلك قلّ اقتناعها بالعيشة المادية في ظل حكومة الفرد وطمعت في نيل الدستور.

كانت الجمعية العمومية للعام الأسبق دليلاً على أن أمتنا ملت من شكل حكومة الفرد ورغبت في نيل الدستور إذ طلبت الدستور الكامل ومن باب الاحتياط الدستور الناقص لكيلا يبين عليها سوء الظن بحكومتها وليطمئن أولو المصالح الأوروبية بأن مقصد المصريين هو مجرد الخروج من حكم الفرد نوعاً لا مضاربة غيرهم.

غير أن الظروف وقتئذٍ ظروف سياسة الخلاف قد وصمت الجمعية العمومية بوصمة من العار، غسلها عنها مجلس شورى القوانين في الشهر الفائت. ولا شك في أن الجمعية العمومية حين انعقادها يوم أول فبراير ستغسل البقية الباقية من تلك الوصمة التي هي براء منها.

طلبت الجمعية العمومية الدستور فأرغمت السياسة الانكليزية وأزبدت وقالت التيمس وبعض الألسن الرسمية أن أعضاءها يساقون إلى تلك المطالب كالمطالبيد بقوة خفية هي يد السراي كيداً للانكليز وانتقاماً منهم على ما أخذوا من سلطتها. ينجّ صوتنا إذ ننكر كل علاقة للجمعية بأعضاء الجمعية العمومية وإذ نثبت بجميع الأدلة أن أولئك الأعضاء يتدرون مطالبهم قدرها وأنهم يصدرونها من قلوبهم وعن إرادتهم الخاصة من غير أن يكونوا فيها متأثرين بأي أثر خفي. ولم ننتجج بهذا الدفاع في إقناع الصحف والسياسة الانكليزية بأننا نريد الحكم الذاتي للحكم الذاتي لا أننا نوسط في يد إحدى السلطتين تضرب به الأخرى.

(١) نشر بالعدد ٥٧١ من الجريدة في ٢٦ من يناير سنة ١٩٠٩ بنوا: «الجمعية العمومية»

نريد الحكم الذاتي لأننا نراه الوحيدة الوحيدة لتقدمنا في المدنية لا ليكون مجلسنا النيابي آلة تديرها أيدي الحكام المطلقين .

اتفقت السلطتان وتقطعت حبال الكيد الموهوم وأعلنت السلطتان جميعاً أنهما لا تريدان منح الدستور، فقام رجالنا أعضاء مجلس شورى القوانين يطلبون الدستور . وقرروه فعلاً وبمشورة بقراردهم إلى الحكومة .

لم يجزأ أحد أن يتهم مجلس شورى القوانين بما اتهمت به الجمعية العمومية . لأن تلك التهمة كان لها مرشح هو الخلاف بين السلطتين . أما الآن ولا خلاف فليس ثمة من شبهة ترشح لادّهن أن إحدى السلطتين تنفخ في أعضاء الشورى فينطقون ، بل العكس من ذلك أكبرت الحكومة مطلبهم وهابتهم وأخذت كل الاحتياطات الممكنة لمنع الأمة أن تهب لتعضيد تلك الطلبات .

أجل غسل مجلس الشورى بهذا الطلب الذي صادف محله وجاء في الفرصة المناسبة تلك الوصمة التي كانت لحقت الجمعية العمومية في العام الأسبق . وصمة التأثير بالمؤثرات الخفية . غسلها فلم يبق منها إلا أثر ضعيف جداً يجب أن يزول . وإنه لا يزول إلاّ بأمر واحد تأتبه الجمعية العمومية وقد ميمنا مع السرور أن بعض أعضائها ميقترحه يوم انعقادها :

هو أن تحتج الجمعية العمومية على رفض الحكومة لطلبها الدستور رفضاً خالياً عن المجاملة وأن تجدد طلبها الماضي بتعضيد مجلس شورى القوانين فيما طلبه معادة محمود بك عبد الغفار تفصيلاً أو ما قرره المجلس إجمالاً .

وإننا سنتابع القول من الغد فيما يتعلق بردود الحكومة على مطالب الجمعية العمومية السابقة .

- ١٢ -

لم يبق في يد الشركات الانكليزية أعمال مهمة بعد فراغ الخزان^(١). وان سكوت الحكومة برهة من الزمان عن صرف الأموال المصرية بكرم ومضيء يعتبر انصرافاً عن أعمال الإصلاح. لذلك جدت الحكومة في تحقيق مشروعاتها القديمة مشروع مجاري العاصمة الذي لا بد له من نفقات طائلة تؤخذ من زيادة عوائد الأملاك في القاهرة تلك الزيادة التي تنقرر بضريبة جديدة على جميع الأملاك في المحروسة. ولا يعلم إلا الله وحده هل ينتفع بها سكان الحارات الظليلة الضيقة الرطبة بهذه المجاري كما ينتفع بها سكان شارع كامل وما حواليه. ومهما يكن من الضرورة الى هذه المجاري أو عدم ضرورتها فان الحكومة عزت عليها أن لا تحيب هذا الطلب فأجابه وحده دون سائر المطالب النافعة حقيقة. وأرادت أن تجد في تنفيذه هذا العام فعمدت الجمعية العمومية بهذه الصورة من السرعة العظيمة لكي تأخذ رأيها في هذه الضريبة الإضافية حتى لا ينأى المشروع بعد ذلك وتوفر الملايين التي ستصرف في سبيله فتتمتع في ترقية التعليم أو تحسين الري. لذلك طلب انعقاد الجمعية العمومية التي ستعقد في الأسبوع القادم. بهذا يهمس الناس في الآذان والظاهر انه همس جدير بالتصديق. يتناقل الناس هذا الخبر لا باظهار البشر من تنفيذ مشروع المجاري ولكنهم على نقيض ذلك يظهرون امتعاضهم من اهتمام الحكومة بهذا المشروع وعقد الجمعية العمومية له ولا يهتمون من أمره إلا بأن الحكومة تريد اغداق نعمة جديدة على شركة انكليزية. والإله فما وجه اهتمامها باجابه طلب لم يكن ولا في الدرجة الرابعة من الاهمية بالنسبة لما طلبته الجمعية العمومية من المنظمات الحيوية التي تتوقف عليها حياة البلاد وسعادتها.

طلبت الجمعية العمومية الدستور مراراً وكانت مظاهرات الأمة في هذا العام تدل كلها على أن الأمة فكرة واحدة في التشبث بالحكومة الدستورية فأطارته الحكومة آذاناً صماء

(١) نشر بالعدد ٥٧٢ من الجريدة في ٢٧ من شهر يناير ١٩٠٩ بعنوان « الجمعية العمومية أيضاً »

وأقلت بحجوب الرفض في وجه الأمة . على أن هذا النظام الدستوري لا يكلف الحكومة ملايين ولا كثيراً ولا قليلاً إلاّ إصدار قانون .

ويسرنا أن رجال الأمة وخذّاعها الأمناء أعضاء الجمعية العمومية لن يقفوا عند حد طلب الدستور وتعزيد مجلس الشورى والرأي العام ، بل الذي نسمعه أنهم يعتبرون الدستور هو كل شيء . يرون الدستور كفيلاً بإنشاء مجلس بلدي للعاصمة كفيلاً بتأليف نظارة للزراعة كفيلاً بتغيير السقي من الآبار الارتوازية . كفيلاً بصيانة الآداب العمومية . كفيلاً بعدم إلزام الحجاج بالسفر في بواخر شركة معينة . وبإعادة محافظة دمياط . ومنع ذبح الفصيلة البقرية . وبإنجاز مشروع النظام الذي أعد للخضر . وبتسهيل إعطاء الرخص عن السواقي . وتعديل طرق المناوبات . وبوضع قانون للآلات الرافعة ... الخ الخ . يرون أن الدستور هو الضامن لإعادة التعليم المجاني وتعليم العلوم في مدارس الحكومة باللغة العربية . وتخفيف شروط الامتحان للطلبة . وإكثار عدد المدارس الابتدائية والثانوية . وانتقاء الاساتذة الأكفاء . ضامن لإلغاء مال النخيل ورفع مال الأطيان التالفة . وإعادة زراعة الدخان . وإعطاء زيادة المساحة الإلهالي بالممارسة . واستيفاء عجز أطيان الأهالي من أطيان الميري المجاورة لها . وإعطاء الأهالي أطيان الحكومة المتروكة بالأثمان المناسبة بدلاً من إعطائها للشركات . وبيع أطيان الجزائر للأهالي . وإعطاء الأراضي الموجودة بالحواجر الأهالي . ومنع غش الموازين والمكاييل والمصوغات . وتخصيص قيم تركات المساهمين المتوفين عن غير وارث لتعليم أولاد الفقراء . يرون أن الدستور يكفل تشكيل محكمة استئناف أهلية بأسبوط ومن نظام للبورصة وجعل مراقبة الضبطية القضائية للحكوم عليهم من غير بلادهم . وإن الدستور فوق ذلك كله يضمن تنفيذ مجاري العاصمة المشروع الشهير الذي لم يعلم به مجلس شورى القوانين إلى الآن .

ترى الجمعية العمومية أن طلب الدستور هو كل الطلبات . وإن اجابة الحكومة للدستور هي اجابة لكل الطلبات . يرون ذلك — على ما مسمناه — فلا يرون وضع أي مشروع يعرض عليهم تحت البحث إلاّ بعد اجابة طالب الدستور . وإن صنعوا ذلك فنعم ما يصنعون .

- ١٣ -

دعت الحكومة الجمعية العمومية^(١) لال يظهر فيها الاشتراك الموعود به بين الأمة وبين الحكومة في الأعمال العامة . ولكن لتظفر منها بطلبتها المنشودة وهي التصديق على زيادة الضريبة على مساكن القاهرة لعمل مجاري المياه . وعلى ذلك لم تكن الحكومة لتريد بقاء الجمعية إلا ريثما تظفر منها بذلك التصديق ، ثم تنازل عليها بعد ذلك أمر الانقضاء . كأن المشاركة الموعود بها يجب أن تكون بالنسبة للأمة مشاركة سلبية ، مشاركة طاعة ، ومشاركة الحكومة مشاركة إيجابية فقط أي مشاركة سلطة ، فبالسلطة من جانب الحكومة وبالطاعة من جانب الجمعية العمومية . يتحقق اشتراك الأمة مع الحكومة اشتراكاً فعلياً برأي تقريري .

تلك هي نية الحكومة وتفسيرها أعمالها في الجمعية العمومية . أما أعضاء الجمعية العمومية فأنهم جاءوا من بلادهم بعد هذه الحركة الدستورية العظيمة التي زاد في طنبورها نعمة بعث الدستور العثماني ، جاءوا يطلبون لأمتهم الدستور الذي بدونه لا تتم للأمة حياة ، جاءوا يثبتون شخصية الأمة التي لا تريد السلطان الاعتراف بها ، جاءوا يحققون أمل الأمة فيهم ويقفون للحكومة المطلقة موقف الذي لا يرضى من اشتراك الأمة مع الحكومة أن تكون الحكومة آمرة على الإطلاق ، والأمة طائعة على الإطلاق . وبقيت جماهير الناس على ذلك ينظرون ماذا سيحصل في ذلك المحل السري الذي هو قاعة الجمعية العمومية ذلك المazel الذي فيه يتصرف الوزراء والنواب في حقوق الأمة على غير رأي منها ولا مسمع . يثبتون وينقضون ويختلفون ويتفقون وأصحاب المصالح على الأبواب لا ينظرون

(١) نشر بالعدد ٥٨٧ من الجريدة في ١٤ من فبراير ١٩٠٩ بنوا « الأمة والحكومة والجمعية العمومية »

ولا يسمعون ، وقفت الأمة على هذه الحال تنتظر لمن تكون الغلبة من طرفي المتناظرين إن كانت الغلبة للحكومة أرخى كل امرئ يديه الى جانبه وانصرف كاسف البال خجلان من انهزام نواب الأمة أمام رجال الحكومة . وإن كان الغلب لنواب الأمة هلكوا وفرحوا وصفقوا لفشل الحكومة ونصرة الأمة ورجع كل منهم محمد سراه ويعنزي رجاءه ويقول : « ألا إن الحكومة غالبية على أمرها هكذا فليكن الرجال الأحرار . هكذا يشرف النواب أمتهم في ميدان البحث والجدال ، الآن ثبتت شخصية الأمة وغلبتها . وليس لنا إلا أن نرجو بحق نيل الدستور » إن الدستور ليس هو النظام المكتوب ولكن الدستور نواب شعبان ، من خطيب مصقع ، ومدلل ذكي ، وناهب اختصاص الحكومة نهبا للأمة .

وقف الناس كذلك ينتظرون على أي شيء تتم مناظرة الحكومة والأمة في الحقوق . وماذا يكون مظهر الحكومة ومظهر الأمة في هذا الاجتماع الذي لا تجود به الحكومة إلا كل عامين .

طرحت مسألة الضريبة على الجمعية العمومية فصدقت على زيادة الضريبة كما تريد الحكومة فتكون الحكومة قد كسبت من هذه الجهة ولكن يجب علينا أن نلاحظ بأن مشروع المجاري هو من مقترحات الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين في السنين الماضية ومن يرد النافذة يرد الواسطة . ولا واسطة لتنفيذ هذا المشروع إلا ضرب الضريبة على هذا النحو فاذا كانت الحكومة قد كسبت من الجمعية هذا المشروع فانما كسبته لأنه من آمال الأمة وأحد طلباتها فيكون الظاهر فيه في الحقيقة راجعا إلى الأمة لا إلى الحكومة .

طرح الاقتراح الخاص باشتراك الأمة مع الحكومة إشتراكاً فعلياً . فقررت الجمعية في هذا الزمن زمن سياسة الوفاق الذي يستحيل معه افتراض أن الجمعية العمومية متأثرة بأية سلطة من السلطتين — أقرته الجمعية وأجابت عليه الحكومة بذلك الجواب الذي مع كونه أكثر مجاملة وألين لفظاً من جوابها عليها في العام الأسبق ، إلا أنه يساويه في المعنى تماماً .

ولسكن الجمعية قد ظهر عليها الاستياء من هذا الجواب وهذا أمر جديد لم يسبق له نظير في الأعرام الماضية — أبدى احمد يحيى باشا الاستياء فاستجسسه إخوانه وصفقوا له فكان ذلك بمثابة قرار من الجمعية العمومية باستينائها من جواب الحكومة . ومهما يكن ما ثبت من هذا الأمر في محضر الجلسة فإن أعضاء الجمعية قد استاءوا حقيقةً ولا يزالون مستائين لهذا الجواب الى اليوم . على هذا يمكننا أن نقول بأن الأمة كسبت في هذا الموطن كسباً أديبياً هو اشتهاار نوابها بالجرأة على الحكومة وعدم الخوف منها كما كان ذلك قبلاً — وهذا الإحساس وهذه الشهرة هما الآلتان الموصلتان للدستور الناقص فالكمال حتماً . ولأسنا ننبو عن حسن التقدير إذا قلنا أن الحكومة قد فشلت في هذا الصدد وفي غيره مما عرض في الجمعية العمومية فنجحت للقوة وهي افعال الجمعية العمومية قبل أن يقتنع أعضاءها بأنهم أدوا الواجب عليهم للأمة في هذا الانعقاد .

طرحت مسألة تشكيل الأجان لفحص المشروعات نخسرنا النواب وكسبتهم الحكومة . ولسكن ذلك لم يفوت على النواب أنهم كسبوا نظيرتها التي تؤدي فائدتها وهي المناقشة في الاقتراحات بالجلسة وتقريرها أو رفضها ، وكسبوا فوق ذلك من الحكومة أنهم انتقدوا عليها إبطاءها في عقد الجمعية العمومية وإنها تعقدها كلما كان لها مصلحة في ذلك أو كلما خشيت فوات الوقت القانوني لانعقادها . وكان هذا الانتقاد داعياً الى تقرير الجمعية أن يكون انعقادها سنوياً . ولأسنا ندري كيف يمكن للحكومة أن تتخلص من تحقيق هذه الرغبة التي يبيحها القانون النظامي ولا يخالفها أي مصلحة لأحد إلا كراهة الحكومة أن يجتمع نواب الأمة فيحاسبوها حساباً شديداً كما كان في هذه الجمعية العمومية .

تناقشت الحكومة والنواب في تقدير قيم الاقتراحات فغلبها النواب في المناقشة وفشلت الحكومة وكان الرأي النهائي أن اقتراحات الجمعية العمومية شيء والعرائض شيء آخر . والذي يقرأ محاضر جلسات الجمعية العمومية التي نشرتها الجرائد وحرية النواب في القول

ومنازعتهم في الدلائل وجرائهم على إخراج الحكومة لا يثبت أن يمتدح بأن الجمعية العمومية هذا العام لم يكن لها مثيل في الأعوام الأخرى بفضل الروح الدستورية التي انتشرت في النفوس بسرعة . وذلك بفضل الحوادث وظهرت السياسة الانكليزية في مصر بمظهر جديد يشف عن التبرم بوعودها السابقة وعن الرغبة في كسب الوقت للخروج بسكون من مطالب الأمة . واعتبارها ذلك قاعدة جديدة جرت عليها في سياسة الوفاق مع السلطة الشرعية . وقد زاد الشعور بالدستور تقدماً الى غرضه حوادث الصيف الماضي في البلاد العثمانية .

الأمة والحكومة في هذا الطرف طرفان يتنازلمان سلطة الحكم فضعف أحدهما قوة للآخر وفشل هذا قصرة لذلك . على هذا يمكننا أن نقول أن الجمعية العمومية كانت هذا العام مرسحاً لهذا التنازع ظهرت فيه الأمة بالقوة والحق معاً ، وظهرت فيه الحكومة بالضعف والفشل معاً . وتلك أول بوادر الدستور .

الوزارة

- ١ -

علينا نحن الأمة أن نتفق رأياً في أمهات المسائل فيكون حكمنا واحداً على الحوادث اليومية . وليكن ميزان الحكم بين أيدينا هو الاستقلال ^(١) . نظهر رضانا وارتياحنا لكل قانون أو لأتحة أو عمل من الأعمال العامة إذا كان من شأنه أن يقر بنا من غرضنا الذي نسمى إليه وهو الدستور . ونظهر غضبنا واستياءنا واحتجاجنا على كل عمل من شأنه أن يطيل بقاء الحكومة الشخصية أو يوسع سلطاتها علينا ، أي لا يكون من شأنه أن يقر بنا خطوة في طريق الدستور . علينا أن لا نترك أعمال هذه الحكومة الشخصية تمر بنا مطلوة بالرواء الحسن ودواعي الاطمئنان وفي جوهرها البعد بنا عن الدستور . بل نهجتها من جميع أطرافها بحث الذي قد علم بنتائج سياسة الوفاق وسياسة الخلاف ورأى أن عمل المحتلين في السياستين عمل استعماري قد طلي بطلاء المنفعة المصرية والتقدم العصري والتمدن الجديد الى آخر ما يقولون . علينا أن نعتبر كل عامل في هذا البلد إنما يعمل للأمة وباسم الأمة محاسباً على عمله أمامها . وأن نمضد من العمال من كان منظرراً للشرف المصري ، رافعاً رأسه أن يطأه غيره . وأن نخذل من يخذل الشرف المصري باسمهاته . ويتهاون في المصلحة العامة حبساً لذاته أو إرضاء لغيره . فإن الدستور لا يخلق للأمة نظاماً ديمقراطياً من العدم . ولا يهبها قدرة على مراقبة حكومتها . ولكن الدستور هو تدوين الواقع من قدرة الأمة على أمرها ، وأخذها بزمام مصالحها . الدستور لا يخلق في نفوس الأفراد والموظفين صفات الحرية والاستقلال ولكن الدستور يحمي كل الصفات وينميها ولا يجعل بعد ذلك للاستبداد عليها سبيلاً . الدستور لا يخلق حق مراقبة الأمة على حكومتها لأن هذا الحق طبيعي صرف موجود في طبائع الأمم وفي طبائع الحكومات . ولكن الدستور يقر هذا الحق ويجعل الحكومة تعترف به اعترافاً صريحاً . إذا صحَّ ذلك كان الدستور المكتوب هو صورة الدستور الطبيعي الذي يجري نظامه في رهوس الأمة وأعصابها وينظم علاقاتها مع الحكومة قبيل الدستور المكتوب . ذلك بأن الحكومة عرض من أعراض الأمة فكما تكون الأمة تكون حكومتها .

(١) نشر بالعدد ٤٥١ من الجريدة في ٣٠ من شهر اغسطس سنة ١٩٠٨ بعنوان «علينا وعلى الوزارة»

علينا إذن أن نفهم بأنه إذا أعوزنا الدستور المكتوب لا يعوزنا العمل على قواعد الدستور . وإذا نقصنا أن يكون لنا نواب يسألون الوزراء عن تصرفهم في نظاراتهم فلا نعدم أن نسألهم على صفحات جرائدنا . وكما تكون الوزارة رهينة ثقة النواب بها كذلك نسعى أن تكون الوزارة رهينة ثقة الرأي العام بها . ويكفي في ذلك أن يحترم وزراءنا أمتهم ويطأطئون رؤوسهم أمام إرادتها . إنا إذا سرنا على هذا النحو من العمل اختصرنا الطريق إلى الدستور وكان أخذه من أقرب ما يكون .

علينا أن نقنع الحكومة الشخصية بفساد نظريتها التي تكررّها بلسان التقارير السنوية ونعيدها كل يوم بأعمالها الاستبدادية التي تقع تحت أنظارنا صباح مساء . تكررّها بأن تسقط الوزارة بمحض إرادتها كما يقولون بذلك في الخريف القادم بأن ترفض مطالب الأمة بمحض إرادتها كما كان ذلك في الماضي . تكررّها وتعيدها علينا حتى بعد إعلان الدستور العثماني . وما نظريتها إلا أنها هي الحكومة اللازمة لمثل هذه الأمة . علينا أن نحارب هذه الفكرة المسمومة ونلزم الحكومة باتباع إرادة الرأي العام . وإنه لا بد لها من إرضائه متى وجدت فيه الصلابة الكافية لكسر عنادها . إن الانكياز لا يرون من مصلحتهم — مهما كانت نيتهم من البقاء في مصر — أن تكون أعمالهم مخالفة دائماً لإرادة الرأي العام وإنهم كمثل حكومة متمدنة لا يجدون محيصاً من إرضاء الأمة متى جدّت في طلبها . فعلينا أن يكون الرأي العام عندنا واقفاً للحوادث بالمرصاد يصدر عليها حكمه ولا يتوانى ولا يتواكل فانه إن لم تكن إرادته تحترم بالأمس فإنها لا بد أن تحترم اليوم وغداً . وإن اعتياد الرأي العام على مقاومة الحكومة مقاومة سلبية في كل مشروع مناقض لمصلحة البلاد يجعله في قليل من الزمان قادراً على أن يضطر هذه الحكومة الشخصية للجري وراءه في كل ما يريد . وإن ضعف حكومتنا الذي أصبح ظاهراً للعيان على الرغم من سياسة الوفاق سيكون فألاً حسناً على قرب انقلابها من حكومة شخصية إلى حكومة دستورية . لأن حكومة الفرد لا تعي إلا بالقوة فكلما ذهبت قوتها قلّ رجاؤها في طول البقاء .

أما الوزارة المصرية فإن تأليفها لم يكن إلا لتخفيف مضار الحكم الشخصي ، لا لأن تكون طوع إرادة السلطة تسيرها كيف تشاء . ولقد أظهرت وزارة شريف باشا هذا المبدأ بالحس عند عرض مسألة ترك السودان . فإن السلطة الفعلية أو سلطة الاحتلال عرضت التخلي عن السودان . والسلطة الشرعية أو الخديو السابق رضي بترك السودان . وأما الوزارة المصرية وعلى رأسها ذلك الرجل الكبير الذي كان يحترق كل شيء في سبيل منفعة الأمة فأنها وقفت ذلك الموقف المشهور وأغضبت السلطين مآ وفضّلت الاستقالة على أن تكون شريكة في مسئولية ترك السودان . وكان عملها هذا يجب أن تتوارثه الوزارة المصرية

حين لا يتفق رأي السلطتين مع مصلحة الأمة . ولو أن الوزارات المصرية مشيت على هذا المبدأ تماماً لما أمكن أن تمكث هذه الوزارة الحالية بضعة عشر عاماً لم تهم يوماً بالاستقالة واكتفت بأنها معضدة من الوكالة البريطانية . وما كانت الوزارة ليكفيها أن تعضد من محو الأمر ، ولا أن تعضد من المعتمد البريطاني حتى تعتبر بقاءها مشروعاً تماماً ، بل على الوزارة أن تجعل مقياس ضعفها وقوتها هو تعضيد الأمة إياها . لأن تأليفها لم يكن إلا لتعهد من نفوذ الحكومة الشخصية وتجعل هيئة الحكومة وسطاً متناسباً بين الاستبدادية الصرفة وبين الحكومة النيابية المعقولة فهي بذلك تدلى الى الأمة أكثر من اتصالها بالسلطة التي عينتها . يقولون أن الصورة المشوهة التي ارتسمت في أذهان الانكليز من الرأي العام المصري لا ينسب تشوهاها كله الى أن الحركة الوطنية كانت في زمن ما غير مرتبة أو خاضعة حركاتها الى إحدى السلطتين ، بل من أكبر أسباب تشوه صورة الرأي العام أن الوزارة كانت تنقلها كذلك للمحتلين اما باظهار الاستهانة بتلك الحركة إرضاءً لخواطر الانكليز ، واما بنسبتها الى غير الأمة لتعتذر بذلك عن عجز الوزارة كما حصل في مطالب الجمعية العمومية عام أول . فقد كنا نسمع وقتئذ أن الوزراء يكادون يقولون ان أعضاء الجمعية العمومية مدفوعون الى هذه المطالب بعامل آخر غير عامل الوطنية . ومهما يكن من بعد ذلك عن الحقيقة فإنه يصادف دائماً هوًى في أفئدة المحتلين وتصديقاً من كتابهم وجرائدهم . وذلك من أضر ما يكون على الحركة الوطنية والرأي العام . مع أنه يجب على الوزارة بمجموعها وبأفرادها الذين هم من خيرة بني مصر أن يعملوا لتقوية الحركة الوطنية لا لتخديرها وتبريد نارها .

نسوق هذا القول لهذه المناسبة الجديدة المناسبة الاشاعة التي تتجسم كل يوم في الأندية العالية بل تكاد آثارها تتحقق على وجوه الذين وعدوا بالوزارة الجديدة . نسوق هذا الحديث لنبين أن هذا الحرج الذي وقعت فيه وزارتنا الطويلة المدة هو النتيجة الطبيعية لمبدأ الاستسلام والرضى بكل شيء حتى هذه الاشاعة اشاعة سقوطها من غير سبب جديد إلا ما اقتضاه الوفاق بين عابدين وقصر الدبارة . وإننا مع احترامنا لوزرائنا غاية الاحترام لانستطيع أن نخفي استياءنا من هذه الاشاعة التي كادت تكون رسمية وكادت تفصح على أشخاص الوزراء الجديدين . لا لأن الوزارة الحالية يجب أن تبقى الى الأبد ، ولكن لأنها بعد عامها بنية اسقاطها بقيت شاغلة لمركزها كأنها لا تعلم شيئاً .

وإذا كان من الواجب علينا أن ننصح للوزارة بالاستقالة ان كانت هذه الاشاعة صحيحة فان من الواجب علينا أن نعاضف النصيحة للوزارة الجديدة بأن تنظر من اليوم الى نتائج سياسة الاستسلام .

- ٢ -

إذا كان الدستور لا يتوقف نيله إلا على إحساس الأمة بالحاجة إليه فإننا الآن على قيد
شبر من الدستور^(١).

بالأمس كانت الأمة المصرية متهمة بالرضى عن الحالة الحاضرة . وكان الرأي العام المصري
متهمًا بأنه كاذب وإن حركة المصريين قاصرة على بعض الأفراد . ولكن الذي كان يستطيع
أن يتخذ مكون الأمة دليلاً على صحة هذه التهم لا يستطيع اليوم أن يتخذ معها إلا
دليلاً على عكس قضيتها وبرهاناً على أن الحكومة الشخصية في مصر قد فقدت جميع أنصارها
من الأمة . وأصبحت من الضعف على ما يهوى طلاب الدستور .

فرحت الأمة المصرية بالدستور العثماني وشمل الفرح أمراءها في قصورهم وعلائها في
مكباتهم وسرايها في ضياعهم وفلاحيها في غيطانهم . فرح به الرجال والنساء والشيوخ
والاطفال وما أعلم أن حركة قوبلت بالفرح الشامل بمثل ما قوبل به الدستور العثماني في البلاد
المصرية . ولا يمكن لأحد مهما تحكم أن يفسر هذا الغبط إلا بأن الأمة المصرية مجمعة على
أنها تريد لنفسها ما كسبه العثمانيون لأنفسهم . وإنما لا نصير منها للحكومة الحالية من أي
طبقة من الطبقات . ألا يعتبر غبط الأمة العثمانية على الدستور احتجاجاً عاماً من الأمة المصرية
على حكومة الفرد وإظهاراً للشعور الكامل بالحاجة إلى الدستور ؟

أظهرت الأحزاب المصرية والجمعيات العلمية والأدبية سرورها بالرسائل البرقية تهنئة
للأمة العثمانية الكبيرة . وكان من تصريحات حزب الأمة يومئذ في رسالته البرقية أنه يعتبر
الدستور هو الدواء الوحيد لأمراض الأمم الشرقية . أليس هذا يعتبر بمثابة إظهار الالم من
شكل الحكومة الحالي وتعبيراً عن الشعور الكامل بالحاجة إلى الدستور ؟

مسافر كثير من أعيان البلاد إلى الأستانة وإلى سوريا يظهرون سرورهم بالدستور العثماني

(١) نشر بالعدد ٤٥٢ من الجريدة في ٣١ من أغسطس ١٩٠٨ بعنوان « أين نحن الآن من الدستور »

وان أقل البواث التي حملت كل امرئ منهم على السفر الى تلك الاقطار إنما هي الثقة بالحكومة الدستورية . أليس ذلك كافياً في الدلالة على الشعور الكامل بالحاجة للدستور ؟

اقرأ أخبار الجرائد في هذا الأسبوع تجدها مستفيضة بأنباء الاحتفالات التي من مقام المناسبة عيد جلالة السلطان على خلاف العادة . تجد أن الأمر غير قاصر على الذوات الذين تشكل منهم لجنة الاحتفال بل يتناول تجار تحت الربع أيضاً . وليس قاصراً على مصر بل يتناول الأرياف أيضاً . أليس هذا يعد احتجاجاً صريحاً على هذه الحكومة الشخصية وبرهاناً على شعور الأمة بالحاجة الى الدستور .

أوفدت كل جريدة من الجرائد الكبرى رسولا لها من أكبر عمالها الى الامتانة وبيروت ذلك لثقل للناس آناً فآناً أخبار الدستور ، وان الجرائد لا تفعل ذلك إلا لإرضاء لقرائها المختلفين الذين هم بمجموعهم يكونون الرأي العام المصري . فلولاً اهتمام الرأي العام المصري بأمر الدستور اهتماماً لا مثيل له لما تكلفت الجرائد أن ترسل بعثات لا مثيل لها في تاريخ الجرائد المصرية .

كل هذه الملاحظات تدل على تحقق نظريتنا التي صدرنا بها هذا المقال . تدل على أنه إن صح أن الحكومة عرض من أعراض الأمة . وان الدستور يتوقف نيله دائماً على احساس الأمة بالحاجة اليه . وإذا صح ما ادّعيه — وهو الواقع — من أن أعمال الأمة تقدم لنا أدلة حسية على استعدادها للدستور . إذا صح كل ذلك وجب علينا أن نقول انا الآن من الدستور على قيد شبر أو ذراع .

دع ما يقوله لك بعض الموظفين العصبي المزاج الذين قد شملهم الملل من مقالات الجرائد وأقوال الخطباء واعتورهم اليأس من صلاح هذه الأمة . دعهم وما يقولون من أنا منحصر على بلادنا رد الفعل . دعهم فانهم من حيث لا يشعرون يقلدون المحتلين في حججهم اليومية علينا التي مللنا سماعها نحن أيضاً تلك الحججة المنقوضة التي هي أن الأمة ليست الآن أهلاً للدستور ولن تمنحه إلا بعد أن تكون له أهلاً .

دع أيضاً بعض الوجهاء سياسيين الصدفة الذين يعضون في أعمالهم أو في طوهم طول النهار وشرطاً من الليل ولا يفكرون في حالة بلادهم فإذا ضم أحدكم مجاس طرح فيه مستقبل مصر

والجلس النيابي والوزارة والتعليم انبرى يقول رأياً لم يردده على ذهنه . فاذا رأى مجالسيه يقولون بالدستور عن عليه أن يقرم على ما يقولون وتأفف وتألم وتذكر حادثة من الحوادث اليومية التي جرت له أو لجيرانه بعضهم مع بعض ، أو مع أحد المأمورين في الحكومة . حادثة يأخذ منها أن المصري لا ينصر أخاه بالحق بل هو يسعى في الخط من كرامته والتهوين من أمره والايقاع به . ويستنتج من هذه الحادثة الفردية أننا غير أهل للدستور . يقول هذا القول ويسترسل في مقدماته الطويلة المملة إلى نتيجة السوأى وكلامه لم يتخط حلقومه ولم يصل إلى مصدر من قلبه . وليس بينه وبين عقله أدنى نسب . بل هو يقول ويعضب ويحقد لا يعبر عن ضميره تماماً ولكن يقال انه قال .

دع هؤلاء الذين يظنون أن ما يقولونه عن حال استعداد أمتهم هو كلام طامع رائح . ولا يظنون أنهم بهذا التساهل والجري بالهذيان في مقام الجد والحرص على النكتة إنما يطعنون الأمة بطعنات قاسية وأنهم عليها أشد وطأة من أعدائها .

دع هؤلاء وما يقولون وانتظر إلى الأمثلة الحسية التي تخرج أمام الأعين من جوف الأمة وتدل على أنها نتيجة صادقة لما اختبر في فؤادها من حب الحرية قد نفهم الذي يقول بطلبات متواضعة لو كانت أجيب من السنة الماضية أي من يوم طلب الجمعية العمومية إياها لكان يجب الآن أن ينتقل منها إلى الدستور التام . ولكننا لا يمكننا أن نفهم حجة الذين يقولون بأن الأمة غير أهل الآن إلى الدستور . لأن كل عبد أهل للعق دائماً ، وكل أمة لها نظام اجتماعي أهل دائماً للاستقلال .

- ٣ -

أمام الامثلة الحسية التي تقدّمها الأمة المصرية كل يوم على حبها للدستور^(١) وطلبها إياه واستبشارها بقرب نبيله أعلن أنه لم يبق للسلطتين علينا حجة في عدم أهليتنا للحكم النيابي إلا تلك الفكرة القديمة الخداعة التي لا نسمعها اليوم لأول مرة بل هي من أسماينا حادية كلفظي التصديق والنفي نعم ولا . تلك هي أقوالهم : -

إن طالبي الدستور المصري لا يمثلون الرأي العام في البلاد المصرية - أو أن الأمة لا تقدّر إلا الحكم الشخصي - أو أن طبقة أصحاب المصالح في مصر لا يريدون التوسع في الحكم الذاتي - كلمات ألفاظها مختلفة ومعناها واحد هو أن مصر غير أهل للدستور !!

إذا كانت السلطتان ليس لديرهما إلا هذه الحجة فيمكننا من الآن أن نبشر المصريين بقرب خلاصهم من حكومة الاستبداد إلى حكومة الدستور لأن هذه الحجة كانت بالأمس منقوضة بالقضايا العامة ولكنها أصبحت اليوم منقوضة بالأمثلة الحسية أيضاً .

كان من مموم أميرنا حفظه الله أن صرّح نصريحين أحدهما في زمن سياسة الخلاف والثاني حين ظهور طلائع سياسة الوفاق . أولهما : أن مموم يرى الحكومة الشخصية حملاً ثقيلاً على كتفيه ويرى أن الأمة المصرية مستعدة لقبول رقيبها المعنوي الذي أوله بالضرورة أن تكون دستورية . وأما الثاني: الذي نقله المستر ديسي فعنا أن مموم يرى الوقت لم يحن بعد لجعل حكومة مصر حكومة نيابية . ولقد كذبت المعية هذا الحديث الأخير تكذيباً غير صريح إلا أن هذا التكذب كان من شأنه أن يثبت الحديث الأول في الأذهان ويجعل المصريين جميعاً يقتنعون بأن من مقاصد أميرهم أن يوافقهم على جعل الخديوية المطلقة خديوية مقيدة بإرادة الأمة . كل ذلك كان . ولكن تصريف الأعمال الحكومية في العام المنصرم ورفض الحكومة لطلبات الجمعية العمومية مدة سياسة الوفاق وبعض الحوادث الأخرى كحادثة العلماء في عابدين . كل ذلك كان من شأنه أن يجعل المفكرين منا يرجحون أن تعلمين فلوهم للاعتقاد بأن مموم عباس الثاني يخالف رأي الانكليز ويرى ما يراه المصريون من أنهم أهل للحكومة النيابية : أو بعبارة أصرح من ذلك أن مموم يعطينا الدستور ذلك حق من حقوقه لا من حقوق الاحتلال .

(١) نشر بالعدد ٤٣٤ من الجريدة في ١٩٠٨ بعنوان « الحركة الدستورية في مصر »

لا يمتنع القاريء في هذا المقام أن يتذكر أنه لما ائتمت طلب الأمة للدستور في أواخر
الغناء الماضي سأل بعض أحرار الانكليز — الذين تلقوا سياسة الوفاق بالبشر — عما إذا
كان سمو الخديوي يستطيع أن يعطي قومه الدستور فأجابه وزير الخارجية بأنه لا بدّ لذلك
من رضى الحكومة الانكليزية . وكان السائل أراد بهذا السؤال أن يكشف الغطاء عن
حقيقة الحال فيما يتعلق بمنح الدستور للأمة المصرية . ولكن مهما يكن من تأثير هذا
السؤال — الذي لم يكن له محل — في نفوس الوطنيين المصريين فإنه يجب علينا أن نقول
بصراحة أن الاحتلال الانكليزي لم يكسب علينا حقاً من الحقوق بل هو احتلال فعلي
صرف ليس له صوت قانوني فيما يتعلق بالسيادة الداخلية للبلد . تلك السيادة التي هي طبعاً
للأمة ولكنها الآن في يد سمو الأمير سيتنازل عنها لها قريباً أو بعيداً : على أننا نحن المصريين
مقتنعون تمام الاقتناع بأن سمو أميرنا أبقاه الله بعد زيارته الاستانة وإعجابه بأعمال حزب
الاتحاد والتقدم ومشاركته أصدقاءه العثمانيين ، بل الأمة العثمانية في أفراحها الدستورية
سيعود اليها بالسلامة مرتاحاً تمام الارتياح لتحقيق مبادئه الحرة وتصديق رجاء المصريين
فيه فيمنح أمتة الدستور خصوصاً متى قابله كبارنا وصغارنا فرحين مستبشرين بمقدمه
يطلبون من سموه أن يهبهم حريتهم لأنه ليس أقل كرمًا من غيره من الملوك والأمراء
الذين طأوا الصعاب في ابلاغ أمتهم سعادتها القومية وأنه بذلك جدير
إذا كانت القوة الفعلية قوة الاحتلال يجب أن تلزمنا بأن يكون لها صوت في كسبنا
للدستور — خلافاً لطبيعة الاحتلال الفعلي — فإنه يجب علينا أن نبين لها أنها مخطئة في
الحكم على استعدادنا كما أخطأ الساسة الانكليز جميعاً في الحكم على استعداد تركيا
للحكومة النيابية .

قال المستر غلامستون : « إن دستور مدحت باشا من أوقع الخدمات التي حاول الأتراك
أن يخدموا أوربا بها »

وكان اللورد سالسبوري ينظر الى ذلك الدستور بنظر الاحتقار والاستهانة .
معنى ذلك كله أن سياسة الانكليز كانوا يرون بغرضهم الانكليزية المشهورة أن
الشرقي لا يقدر الاً الحكم الشخصي ولا يفهم من معاني الحكومة الا شكل حكومة
الاستعداد . وان قيام مدحت باشا وأنصاره بالحصول على الدستور لعبة سياسية وان فيه
لعبة سياسية وأن أعمال حزب تركيا الفتاة أعمال تقليدية . وآمال فتياينة كما قالت الدايلى
تلغراف في الأسبوع الماضي :

« وإذا أئمننا النظر في التقديرات السالفة التي كانوا يؤكدون تحقّقها رأينا أنهم

« كانوا يشيرون إلى حركة تركيا الفتاة بعبارات عرضية دون أن يحسب لها أحد حساباً »
 « كبيراً . ولم يكن السكتاب ليروا أمامهم إلاّ بعض الأفراد المنفيين في باريس وجنيف فلم
 « يمتدّوا بهم وأنكروا مقدرتهم وكفاءتهم وسخروا من سيرهم فكانوا كلما ذكروا مدحت
 « باشا وطلبوا إعادة الدستور قيل بأنهم أفراد متفردون لا يمثلون الرأي العام في البلاد
 « العثمانية ولقد وجدنا أن رجال تركيا الفتاة لا يجاريهم في حزمهم أحد . وها نحن
 « أولاء قد عرفنا الآن بالحس والفعل أنهم كانوا يقومون بعمل خطير هائل كالذي أتاه
 « رجالنا السالفون . »

ولم يغب عن ذهن القارئ أن هذه الجريدة الكبرى التي ننقل عنها هذه العبارات هي
 بعينها الديلي تلغراف التي نشرت في الشهر الماضي مقالة ضافية طير البرق نبأها إلينا ثم
 ترجمتها الجرائد العربية وكان من أهم ما يفهم منها أن الحركة الوطنية قائمة بجماعة لا يمثلون الرأي
 العام، فلسنا بعد ذلك نستبعد على عدالة الديلي تلغراف أن تغير حكمها على الشرقيين وأن تبتين
 أن الانكليزي وهو لا يعرف لغتهم ولا يخاطب عقلاءهم ولا يرى منهم إلاّ أرباب الحاجات
 اليه وعمّاد الرتب والمظاهر - لا يستطيع أن يحكم على مقدرة المصريين وأهليتهم إلاّ حكماً
 ملؤه الخطأ في المقدمات والنتائج . وإن المستر غلادستون لم يكن في نظره للأمة العثمانية
 بأكثر بعداً عن الصواب من اللورد كرومر واللورد ملز في حكمهما على الأمة المصرية . وما
 كان اللورد سالسبوري أكثر مجازفة في تقديره الحركة الدستورية العثمانية من السير إلدن
 غورست والسير إدوارد جراي في تقدير الحركة الوطنية المصرية واستحقاق مصر للدستور .
 على ذلك نطمع من الجرائد الانكليزية والرأي العام الانكليزي أن تقول كما قالت مجلة
 المجلات الانكليزية (وهي إحدى جرائدهم المحترمة) ١

« وها نحن نرى من الآن نتيجة ذلك الانقلاب في شكل تنبه الحركة الوطنية في
 « مصر تنبهاً شديداً فاذا كان السلطان قد سلم بالدستور للسلطنة العثمانية فبأي عين ينظر
 « الانكليز على حرماننا من الدستور ؟ وإن مصر لا أكثر تجانساً من تركيا فيكون تجربة
 « إنشاء مجلس نيابي في القاهرة أسلم قاطبة جداً من تجربة المجلس النيابي في الاستانة » .
 بعد هذا لا يشك أحد في أن مركز السلطين أمام مطالب الأمة أصبح واضحاً تمام الوضوح
 فان السلطة الشرعية قد وعدت وهي مطالبة بوعدها والسلطة الفعلية - مع كوننا ننكر حقها
 في أن تأبى علينا الدستور - فاننا ننصح لها بأن لا توجد في صلبه عقبات جديدة فان
 الرأي العام مصير عليه ولا بد للحكومة من ارضاء الرأي العام .

— ٤ —

مجلس النظار هو نظام الغرض منه تقييد السلطة المطلقة وتقليل أضرارها على الأمة^(١).
 النظار يختارون من قبل السلطة كما ترى اليوم إلا أنهم مع ذلك جمع من أبناء الأمة
 مناصبهم غير وراثية بل تقليدية صرفة، ومن شأنهم أن يغاروا على مصلحة الأمة كبقية
 أبنائها الآخرين. فوجودهم ضمانة لا يستهان بها إذا وضعوا نصب أعينهم مصالح الأمة لأنهم
 يعتبرون من بعض الوجوه نواباً عنها ومحامين على أعمالهم العمومية أمام الرأي العام.
 مجلس النظار جزء من الحكومة ولكنه من الحكومة المطلقة هو الممثل لسلطة الأمة
 وإن كان تمثيله لتلك السلطة ضعيفاً جداً إلا أن النظار إذا ارشدوا استخدموا هذا المركز
 الوقتي للقيام للأمة بما يقوم به المجلس النيابي في كثير من الأمور. نرجع بالقارىء في هذا
 المعنى إلى المرحوم شريف باشا الذي لا تزال مصر تألم فحده كلما ذكر ذاكر مسألة السودان :
 أرادت السلطة الفعلية ترك السودان . ورضيت السلطة الشرعية بترك السودان ولكن شريف
 لم يرض بترك السودان . بل رضي بترك الوزارة . رجل كل الرجل . لم يكن له نصير من السلطة
 الشرعية ولا من السلطة الفعلية . لم يكن له نصير من الأمة المنصرفة عن شؤونها العامة وقتئذ
 ولكنه اتخذ من قلبه قوة ، ومن إخلاصه معضداً ، ومن الحق سلاحاً ، فأخذ يناضل وحده
 عن مصلحة الأمة . فإن لم ينجح في فضاله فاعدم النجاح بضار له شيئاً ، بل رفع مقامه فوق
 المقامات . ونقش اسمه في قلوبنا يتمثل لنا كتاباً نقرأه كلما أعوزنا الوزير المقدم ، أو كلما
 افتقدنا من يضحى مركزاً لا يساوي شيئاً لكسب مصلحة هي كل شيء ، هي مصلحة الأمة
 قلنا قبل اليوم أن الوزارة الفهمية قد جرت على خطة مخصوصة من بضعة عشر عاماً ربما
 كانت لمصلحة البلد . ولكنها خطة جامدة وقفت فلم تلن أمام تغير الأحوال ، ولم تتقدم مع
 تقدم أطاع الأمة في طريق الاستقلال . وإن جاذبيتنا للوزارة المستقلة ليس من شأنها أن
 تمنعنا من القول بأن الرأي العام المصري قد مل منها الوقوف عند خطة ثابتة ، وانتظر من الزمان
 وزارة أخرى لم تكن قد ارتبطت بهذه الخطة فيصعب عليها تغييرها بعد مصاحبتها زمناً ما .
 كثرة انتقاد الرأي العام في هذه السنين الأخيرة على الوزراء أنهم لا يعملون شيئاً مع
 مستشاريهم . ولكن كيف يعملون — أراد من أحدهم أن يصبح فيقول لمستشاره من غير
 سبب جديد كنت بالأمس أتركك تتصرف واليوم هذا لي وهذا لك ؟ لك أن تشير ولي أن أصح
 ما اختار ؟ ألا أن مثل هذا القول من ناظر ترك مستشاره يعمل بيده عقداً من السنين لا يكون .

(١) نشر بالعدد ٥١٢ من الجريدة في ١٢ من شهر نوفمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان « مسئولية الوزارة »

بل تكون الاستقالة أسهل منه كثيراً ، وما أسهل الاستقالة على رجل يقصد الخدمة الحقيقية
 كنا نحب تغيير الوزارة لا تغيير أشخاص بأشخاص ولكن تغيير سياسة سياسة . فهل لنا
 أن نؤمل سياسة جديدة في هذه الوزارة الجديدة ؟ وهل لنا أن نظن صحة ما شاع في الصيف
 الماضي من ترتيب وزارة مسؤولة ؟ وهل للرأي العام المصري أن يفتبط بوزارة حقيقية يقدم
 الرجل منها استقالته بين يدي كل عمل يعمل في نظارته أو في سياسة البلد على غير ما يختار ؟
 لا نجد من الاشاعات عن الوزارة الجديدة ما يشجعنا على القول بأن الوزارة الجديدة هي
 الوزارة المسؤولة المنتظرة ، ولا نجد من أعمال السير للدن غورست وأقواله ما يبشر بأن الانكليز
 يريدون أن يعطوا الوزارة المصرية حرية العمل الحقيقية . فإذا كان نظام الحكومة الأتو قراطي هو هو
 والسلطة الشرعية هي هي والسر للدن غورست ليس أدخل في باب الليبراليزم من اللورد كرومر وأشخاص
 الوزراء الجدد يكادون يكونون هم الوزراء الأولين . حق علينا أن نقول وزارة سقطت ثم أعيدت
 يتساءل الناس ما فكرة هذا التغيير إذا كانت روح الخطوة الأولى ستلبس جسم الوزارة
 الجديدة من يوم تنصيبها ؟ نقول ان الوزارة القديمة دخلت العمل في زمن سياسة الخلاف
 بين السلطتين . واستغرقت مدة الخلاف كل زمنها الأول تقريباً إلا شذوذاً من الاتفاق
 كانت تسببه حوادث وقتية يذهب الاتفاق بذهابها . فها جاءت سياسة الوفاق مع مجيء السير
 للدن غورست أصبح في مركز الوزارة شيء من الحرج ، لا بالنسبة لجوهر الأعمال الوزارية ،
 ولكن بالنسبة لشكلها . ولقد نعلم أن بعض المسائل كان يتفق عليها بين مابدين وقصر الدبارة
 ولا نعلم الوزارة بذلك إلا متى أريد أن يكسب المتفق عليه الصيغة الرسمية . كان هذا
 التصرف وأمثاله من شأنه أن يجعل مركز الوزارة في بعض الأحيان غير ثابت . ولقد نعلم
 أيضاً من مصادر تكاد تكون حجة أن صاحب العطفة مصطفى فهمي باشا هم بالاستقالة قبل
 الآن فطلب إليه أن يؤجل ذلك حتى لا يفهم من استقالته تغيير في مجرى السياسة .
 نضيف الى هذا الاعتبار أن صحته تستدعي العناية والراحة وأنه يرى من الواجب عليه
 التخلي عن الأعمال لهذا الغرض أيضاً . وإن أمر استقالته كان موكولاً له في أي وقت يرى ذلك
 ضرورياً لصحته . كل هذه الظروف من شأنها أن تفهمنا أن تغيير الوزارة إذا كان دليلاً
 على تغيير خطتها فليس هذا التغيير متناولاً الخطوة التي جرت عليها الوزارة القديمة . بل هو
 قاصر على جعل الوزارة الجديدة متوافقة الشكل مع سياسة الوفاق . وأن سياسة الوفاق
 وسياسة الخلاف كليهما لا ترميان إلا لغرض واحد هو تخصيص مركز انكليز في مصر ولا
 تتبع إلا خطة واحدة للوصول الى هذا الغرض ، وهي الخطوة القديمة ، غير اننا مع كل ما
 ذكرنا لا نقطع الأمل من هذه الوزارة الجديدة ونستقبلها بالرضى ونرجو لها التوفيق .

— ٥ —

يستحيل أن توجد وزارة مسئولة مسئولية حقيقية في حكومة شخصية محتلة احتلالاً عسكرياً واداريّاً كحكومتنا^(١). هذا إذا كنا نعي بالمسئولية حرية العمل لمصلحة البلاد حرية لا يقيد بها مقيد إلا الحدود المرسومة بالقوانين وإرادة الأمة.

فاذا قلنا بوزارة مصرية مسئولة كان معناها وارداً على أشخاص الوزراء لا على نظام الوزارة. وكان غرضنا من تلك الأمنية انتقاء أشخاص للوزارة يأخذون كل حقوقهم القانونية ولا يكونون أحداً من العتب بها أيّاً كان، وزراء مستقلون استقلالاً ذاتياً. وهيئات أن يخلق النظام في نفس الوزير استقلالاً لم يكن له من قبل.

نظام وزارة شريف باشا لم يتغير إلى الآن، بل هو بعينه نظام الوزارة المصرية إلى اليوم ولم يزد عليه إلا وجود مستشارين بجانب النظار ليس لهم في القانون أدنى حق من حقوق العمل، وحققهم فيه لا يتجاوز ما يفهم من أيمانهم فاذا كان نظام الوزارتين واحداً فكيف كان شريف باشا غير محتاج لتعصيد من قبل أية سلطة، بل كان مستقلاً استقلالاً ذاتياً كما أنه رئيس وزارة فرنساوية. وكان قانون الوزارة هو قانون الوزارة، والسلطة هي السلطة، والاحتلال هو الاحتلال، والأمة هي الأمة، بل كانت الأمة يومئذ أقل منها اهتماماً بالشؤون السياسية، وأكثر بعداً عما هي اليوم عن التثبث بكسب حقوقها الطبيعية.

نحن لا نريد من الوزارة إلا أن تكون كوزارة شريف فقط، لا أن تكون كوزارة اسكوبيت.

تريد الأمة من الوزارة الجديدة أن تجعل استقلالها أمام السلطة أكبر رائد لها ومصلحة الأمة أعظم أمانة في يدها ائتمنت عليها. ومنل وزرائنا الأمانة من يقدر حياة أمة بأسرها وكل اليهم التصرف في أمرها، فإما إلى السعادة، وإما إلى الشقاء.

(١) نشر بالعدد ٥١٣ من الجريدة في ١٤ من شهر نوفمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان «حوالي الوزارة» :

هذا هو الفكر العام في البلد فيما يتعلق بمسئولية الوزارة ، لذلك شاع في المجالس أوس حوالي تعيين الوزارة الجديدة إشاعات شتى : شاع أن الوزراء سيكُونُونَ أحراراً في العمل حسب نصوص القانون ، ولا يكون المستشارون إلاّ مستشارين . ولا شك في أن تحقيق هذه الاشاعة لا يتعلق بشيء آخر إلاّ بمقدار نصيب كل وزير من الاستقلال الذاتي والكرامة الشخصية وحب القيام بالخدمة العمومية على ما يرى هو ، لا على ما يرى غيره . فان قام وزراؤنا بتحقيق هذه الاشاعة حققوا فيهم آمال أممهم . وإنا تلقاء ذلك لا نظهر رأينا في أشخاصهم ولا في صفاتهم ولا فيما نتنبأ من انطباق سياستهم على مصلحة البلد أو عدم انطباقها . بل نترك الخوض في كل ذلك للمستقبل فانه هو الكفيل الوحيد ببيان الخفايا . شاع أيضاً أن سعادة رئيس النظار سيحضر جلسات مجلس شورى القوانين وربما يحضر أيضاً الناظر الذي من عنده يقدم المشروع الجاري البحث فيه في المجلس .

وشاع أيضاً أن الوزارة ربما سحبت مشروع مجالس المديرية من مجلس الشورى حتى تزيد على اختصاصه زيادة تذكر .

وشاع أيضاً أن الوزارة الجديدة ستسعى في إعطاء مجلس شورى القوانين بعض الحقوق ولكن لم يقع إلى الآن أن الوزارة (ستنحنا) مجلساً نيابياً تام السلطة . و... الخ . الخ . تلك إشاعات لا نعرف مصدرها الثابت الموثوق بها ، فان كان مصدرها رجال الوزارة فاننا نرحب ببرنائجهم الإصلاحية ونقول لهم من اليوم إن هذا العمل حسن ولكنه ليس من شأنه أن يُلطف حَدّة الأمة في طلب الاشتراك مع الحكومة اشتراكاً حقيقياً في جميع الأعمال الداخلية . ولا يعرف الذين يطالبون بهذا الحق والذين يرون في المطالبة به بعد نصريح السلطين أكبر الأدلة على أن للأمة المصرية شخصية سياسية ثابتة لا يصرف هؤلاء ولا هؤلاء عن العمل لتحقيق سلطة الأمة . بل هو يشجعهم جميعاً على أن يرجوا من وزارتنا المصرية الصرفة مساعدتهم على نيل ما يبتغون .

- ٦ -

اختلفت الآراء في هذه الوزارة الجديدة والناس لا يزالون مختلفين إلا أن هذا الخلاف أوسع من أن يرجى فيه تقريب أحد الطرفين من الآخر .

تفاءل بعض الكتّاب بها وعدّها فاتحة سير جديد للحكومة لمصلحة الأمة يناقض الماضي الذي لم يكن لمصلحتها ، قال إن الوزراء سيكونون عاملين في نظاراتهم بالذات فإن سمو الأمير الذي اختارهم . وأن سموه قد حكم لأشخاصهم بالمقدرة ولجموعهم بالنجاح في الخدمة وحكمه أسمى من أن يعارض بحكم واحد من خلق الله . بل يجب أن نطأطئ الرؤوس أمام فكرته . وبالجملة فإن هذا الفريق يريد أن يقول إن سياسة هذا العام ليست هي سياسة عام أول ، وأن هذه الوزارة الجديدة قد عكست دورة الفلك فانتظروا منها ما لم تكونوا به تحملون .

أما الفريق الآخر فقد تطيّر بها وعدّ الظروف السياسية التي تقدمتها واقترنت بها ظروفًا سيئة تجعلنا نشيع الحرية في نعشها . واتخذها دليلاً على أن الحال قد تغيرت إلى شر عديم الاسم والمثال .

وعندنا أن الفريق الأول يغلو في أن الوزارة شكلت بمحض إرادة السلطة الشرعية ، وفي أنها ستكون قادرة على أن تفي للأمة بمطالبها من النجاح . ويغلو الفريق الثاني في تقدير سياسة الوفاق ويعطيها من صفات الشر أكثر مما تستحق .

إن البحث في تقدير الحكومة الجديدة أو الوزارة الجديدة هو بحث ذو طرفين . طرف عالٍ هو شكل سياسة السلطتين ، وطرف أدنى منه وهو تصرف الوزارة في الجزئيات اليومية وحرية الوزراء في العمل في نظاراتهم .

حكومتنا حكومة أوتوقراطية مستأثرة بالسلطة دوننا ، متجافية عن السكون إلى مطالبنا من الرقي السياسي ، معرضة عن آرائنا في حكم بلادنا ، فهي بذلك مثل كل حكومة أوتوقراطية

(١) نشر بالعدد ٥٠٨ من الجريدة في ١٩ من شهر نوفمبر سنة ١٩٠٨ بعنوان «الوزارة الجديدة»

إنما نلاحظ فيها مصلحة الحكم لا مصلحة المحكومين . هذه السلطة الأتوقراطية قد زاد عليها القدر سلطة فعلية هي سلطة الاحتلال الانكليزي جاءت لمصلحة الانكليز ، لا لمصلحة المصريين ، ودامت الى الآن باسم مصلحة الأجانب ، وباسم اصلاح المصريين ، ولكن الماضي يعلمنا أن الانكليز يخدمون أنفسهم في مصر ، لا أنهم يخدمون مصر كما يقولون .

من شأن هاتين السلطتين أن تختلفا لأن كليهما تبغي أن تكون صاحبة الأمر دون الأخرى على هذه الأمة التي لا تنازعهما حقها الطبيعي ، ولا تحاسب كليهما على ما في يدها من مصالحها الحيوية . كان ذلك الخلاف وكان من شأنه أن يلقى عقبات لا يستهان بها في مجرى الأعمال اليومية . غير أنه لم يكن كله شراً ، بل كان فيه جهة خير أو جهة منفعة وهي قعود كلتا السلطتين للأخرى بالمرصاد فكان لنا من كل واحدة منهما على الأخرى رقيب عتيد . لم تكن سعداء بسياسة الخلاف مع هذا التوازن الذي أوجده حب كليهما للاستئثار بالسلطة لا للعقبات التي كان يلقيها ذلك الخلاف في سبيل تقدمنا فقط . بل لأمر أعلى من ذلك بكثير . هو أننا نحن الأمة كنّا غرضاً مغلوبين على أمرنا لا نستطيع أن نقول كلاً واحداً ينادي بصوت واحد ، ألا انه لا سلطة إلا للأمة ، وانها يجب أن تكون مرجع الأمر فيما يتعلق بشؤونها الداخلية . لأن السلطتين كانتا تقسمان الناس بما لهما من الحول والطول والتشريف والتوظيف ، فلا بدع ان قلنا أننا في سياسة الخلاف لم نكسب تضامناً قومياً كاملاً ، ولم نحسن من ورائها إلا فقرراً في الرجال وسعة في المال ربما ذهبت بها أيضاً هذه الضائقة الحالية ، ذهبت سياسة الخلاف بين السلطتين الشخصيتين ، وجاءت سياسة الوفاق بين السلطتين الشخصيتين أيضاً .

صرّحت السلطان جميعاً بأنه لا مطمع لنا في الحكم الدستوري الآن ، فقالت السلطة الشرعية إنه رهن إشارة السلطة الفعلية . وقالت هذه أن الحكم الدستوري في يدنا — ولكننا لا نعطيه — كأن هذا الحكم عطية أو مكافأة نعطاها ، لا حق انتقاضه .

فإذا يكون لب هذا الوفاق الجديد ؟ إن كان هذا الوفاق يدور على مصلحة الأمة فما لمصلحتها إلا النهوض بها الى النجاح . ولن يكون ذلك ما دامت الحكومة لمصلحة الحكم لا لمصلحة المحكومين — أعني ما دامت الحكومة أتوقراطية ذات سلطة واحدة أو سلطتين اثنتين . فأما وقد رفضنا السلوك بنا في طريق الدستور الذي ينبغي أخلاقنا من الضمير .

ويخلص منافعنا من العبث بها ، فإننا نستحيل علينا أن نهم سياسة الوفاق معنىً إلا مصلحة الحكومة أو مصلحة السلطان . ثم كان في عبء اختلاف أو اتفاق فليس اتفاقهما بمعنى ذلك العبد ، ولا اختلافهما بموقع له في العودة بأكثر مما يكون في زمن الوفاق .

على هذا يمكن أن نصرح تصريحاً بأن سياسة الوفاق ليست بأقل ضرراً من سياسة الخلاف ، إن لم تكن تفوقها في الضغط على حرية الأمة ، وتشتت كلمتها ، وإبعادها عن نيل الدستور الذي هو السعادة كل السعادة . إن من ينظر لهذا الطرف العالي من السياسة المصرية بهذا النظر الذي تقررته تهون على نفسه كل التصرفات الجزئية ، ويرى معها أنه لا شيء أحق باهتمام الأمة من أمر واحد . هو تقييد السلطين ، هو اشتراكنا مع الحكومة اشتراكاً فعلياً بالقانون ، هو الدستور . وزارة ذهبت ووزارة جاءت . ذلك لا يغير مجرى سياسة البلد ، ولا يقرب الأمة من النجاح المتوقف على الدستور قبل كل شيء . فأما كون ميمو الخديو لم يلاق صعوبة ما في تأليف الوزارة الجديدة وإن أمر الاختيار فيها كان لمحض إرادته ، فذلك أمر لم تبعد عنه المبالغة . لأن حكومة إنكلترا متفقة من زمان مع ميمو الأمير على أن يكون انتخاب رئيس الوزارة بتصديقها . هذا مقرر لا جدال فيه . ولقد نسمع همساً أن لانكلترا أو لوزارة الخارجية الانكليزية يبدأ في أمر بعض الوزراء الآخرين . ولئن صح هذا الخبر أو لم يصح فإنه من طبيعة سياسة الوفاق العملي ، ومهما يكن من حرية السلطة الشرعية في انتخاب الوزراء فذلك ليس معناه أن الحكومة الأوتوقراطية قد تغير شكلها بعض الشيء ، أو قربت خطوة واحدة من الصورة المعقولة للحكومات ، وهي الحكومة النيابية . فإما هو الذي يبعث في الأمة الرجاء ما دام الوزراء غير مسئولين أمامها وإنهم يعتبرون أنفسهم هم أيضاً أجنحة السلطة وسواعدها العاملين على بقاء النظام الأوتوقراطي ما أرادت السلطة بقاءه . بقيت لي كلمة على السياسة الدنيا أو حرية الوزراء في أعمالهم .

النظام المعمول به في حكومتنا الشخصية هو أن الوزراء أحرار في عملهم مارضيت عنهم السلطة ، ففي سياسة الخلاف كانت الوزارة المصرية معضدة مرة بالسلطة الشرعية ، ومرة بالسلطة الفعلية . أيهما يكون لها الغلب على الأخرى تكون الوزارة في قبضة يدها . كانت وزارة رياض باشا معضدة بالسلطة الشرعية ، فلما قلت ثقتها بها استقالت ، وكانت

وزارة مصطفى فهمي بأمرها معضدة بالسلطة التنفيذية . فلما تغيرت سياستها وفضل الرئيس الراحة استقالت . والظاهر أن هذه الوزارة الجديدة معضدة بسياسة الوفاق ، أي بالسلطتين معاً ما دامتا متفقتين ، فإن اختلافنا فالفه وحده هو الذي يعلم إلى أية الناحيتين تنحاز الوزارة أما حرية الوزراء في أعمالهم فذلك أمرٌ شخصي صرف يتعلق بكرامة كل منهم وتقديره لمعنى المنصب الذي وضع فيه ، ونيتته من قبوله . فإن كان الوزير يقصد بمنصبه فائدة شخصية ، أو مجداً باطلاً ، فإنه سيحتمل على ما قصد ، ويستحيل عليه أن يأتي لبلده بخدمة حقيقية . وإن كان الوزير يقبل الوزارة ليحتال بهذا المنصب على نشر مبادئه وتقديم أمته بالعمل لها في الدائرة التي يعمل فيها ، ومتى رأى أن العمل مستحيل أو رأى أن مستشاره يتسلط عليه بأكثر مما هو منصوب في القانون استقال من الوزارة فذلك الوزير هو الرجل السياسي والخادم الأمين .

إن رجال هذه الوزارة الجديدة هم من خيرة رجالنا المتعلمين . وهم على ذاك من صميم الأمة ومن أحشائها . ولقد وجد لكثير منهم ظروف جربوا فيها فعرّف عنهم الاستقلال في الرأي . لذلك لا يجازف الذي يظن بأن كل واحد منهم صحيح التقدير لمعنى منصبه . ومن صحّ تقديره لمنصبه كان حرّاً في عمله . وإن حرية الوزراء في عملهم تقوي بعض الشيء قلب العنصر الوطني ، وتحلّص الشرف المصري من كثير من المسبات التي تلحقه بعملائنا ، ولكنها لا تؤثر مباشرة في مركز السياسة العالية إلاّ بوامطة الأمة .

على هذه الاعتبارات المتقدمة اعتبارات نتائج سياسة الوفاق وسياسة الخلاف ، ونتائج حرية الوزراء أو تقييدهم بالمستشارين . على كل هذه الاعتبارات التي يجب علينا أن ننفي عليها الحكم على الوزارة الجديدة . تقول أن التطير بها غلوٌ في تقدير حالتنا السياسية ، وأن التفاؤل بها تفاؤلاً مطلقاً غلوٌ أيضاً في الاعتماد على وزارة في حكومة شخصية لا سند لها في تعضيد مصالح الأمة إلاّ ذم أشخاصها وصوت الرأي العام الذي تصم حكومتنا أذنّها عنه كلما نادى بالحق . وبين هذين أمرٌ وسط هو أن نتطير بسياسة الوفاق لذاتها ، لا لظرف تأليف الوزارة ، وإن تقف أمام هذه الوزارة مناكتين حتى يبين عملها ، ولكننا نطلب من رجالها أن يثبتوا حرّيتهم في العمل كما نطالب إلى الله أن يوفّقهم الخير أنهم الذي يتدرون عاقبه .

- ٧ -

الوزارة في الحكومة المطلقة هي تقييد من بعض الوجوه لسلطة الملك أو الأمير، هي قيد يحد من أطاعه ويخفف بعض الشيء ويلاط الحكم المطلق على الرعية. هي رابطة خير تقرب مسافة الخلاف بين الحاكم والمحكومين، هي لسان الحاكم تبين للأمة مقاصده وحسن رغباته في اصلاحها. وهي من الجهة الأخرى مستودع صدى الرأي العام. فإذا كان الوزراء على حظ من الاستقلال الذاتي مقدرين مسئوليتهم قدرها كانوا دائماً أعواناً للأمة. وحماة لها من قوة الحكم المطلق، لا أعواناً للملك عليها. لأن الملك في الحكومة المطلقة هو صاحب القوة لا يحتاج في التعضيد الى الوزراء. ولكن الأمة التي لا حول لها ولا قوة في الحكومة المطلقة هي دائماً موضوع تعدي السلطة الحاكمة، محتاجة لأن يدفع عنها أبنائها الذين تمكنهم مراكرهم - من ذلك الدفع وهم الوزراء. يدفع الوزراء عن الأمة تلك البلايا الأخلاقية التي تجرأ عليها السلطة باستعمال شهوات الناس فيما يضرهم كالتشريف بغير استحقاق والتوظيف بغير كفاءة، وكالبلايا السياسية التي يرمي الحكم المطلق بها الأمة من الدأب على امسائها في فكرة واحدة كما يمسك الوحش على الحبس في قفص واحد. تلك الفكرة هي أن الحاكم المطلق هو منصب بأمر الله تجب طاعته على الناس طاعة عمياء، وأن الأمة أو الرعية ليست إلا قطعياً يراه فهو يعلم من أين يكون صلاحه، وهو دون غيره المرجو في كشف الضرر عنه. تلك الفكرة فكرة اتكال الأمة في ترقبها على حاكمها المطلق هي التي أودت بأخلاق الحكم في الشعوب الشرقية دهوراً طويلاً. تلك الفكرة التي يجب أن نحارب في نفوس الافراد حتى تتحلل من قيود الاستعباد وتنشط الى الحرية الفسيحة ثم تشهد بأن لا سلطة إلا سلطة الأمة.

الوزارة في الحكم المطلق بقاؤها موقوف على رضى السلطة عنها، ونجاحها موقوف على رضى الأمة عنها. ان وزارة فضلت البقاء في كراسيها على النجاح في أعمالها واكتفت برضى السلطة عن رضى الأمة لا تستحق اسمها. ولكن وزارة وفقت بين رضى الفريقين وصملت لمصلحة الطرفين حتى إذا رأت أن التوفيق بين رضى الأمة وبين رضى السلطة أصبح مستحيلاً

عليها مالت الى أصلها ونزلت عن دست حكومتها وانضمت الى أمتها ، تلك هي الوزارة التي من شأنها أن تحفظ ويلات الحكم المطاق وأن تأتي بالمنافع الممكنة من الحكومة المطلقة التي قل أن تنفع الأمة نفعاً يعتد به .

ها نحن أولاء أمام وزارة وصفناها بالوطنية والحكمة وتشعنت حوالى تنصيبها أشعة آمال الأمة ورجاء الناس من الإصلاح على يدها ، ولم يختلفوا إلا في كمية الرجاء وما تقدر عليه من الأعمال وما تقدر عليه منها . ولكنهم جميعاً متفقون على كفاءة أشخاصها وحسن مقاديرهم . نحن أمام وزارة على هذا الوصف وأمام قرار من مجلس شورى القوانين بطلب الدستور الحقيقي لا الدستور اللفظي الذي عندنا الآن . فما هي صانعة وزارتنا بهذا القرار ؟ ذلك ما يتساءل الناس عنه الآن . يتساءلون بينهم عما إذا كانت الوزارة مترفض هذا الطلب كما رفضته الوزارة التي قد خلت من قبل ، فتعال بذلك رضى السلطين غير مبالية باستياء الأمة ولا عانية بقضاء حقوق الوطن على أبنائه الذين يعدون الوزراء من خيرتهم . فأنفة من العمل بإدارة دولاب الحكومة الذي هو يدور دائماً مهما كانت كفاءة الوزراء . أم أن الوزارة البطرسية مستنشط أمام هذا القرار وإرادة الرأي العام من عقاب المجد الباطل الى أن تحقق آمال الأمة فيها فتروّض السلطين على الانحناء أمام قوة الرأي العام ، أو على الأقل تقف موقف المصالح بين الطرفين المختلفين فتجعل السلطة تنزل عن شيء مما في يدها من حقوق الأمة وتحمل الأمة تتساهل بقبول ذاك المتنازل عنه قبولاً مؤقتاً أو بعبارة أخرى تسعى الوزارة في تأليف مجلس النواب باختصاصات متواضعة هي أن يكون ذا رأي تقريرى نافذ في المسائل المصرية البحتة ، ذلك ما يرجوه الذين يعرفون أشخاص وزرائنا الكرام قبل تقلدهم هذا المنصب البراق الذي من شأنه أن يغير في بلادنا أفكار من يرتقي اليه إلا من عصم الله .

من المتطيرين من يكاد يقول ان هذه الوزارة وجلها من رجال القانون والجدل ميتوكوون على بالغ حجبتهم وقدرتهم الجدلية فيطرحون على بساط البحث ماذا كان من اختصاص مجلس شورى القوانين أن يطلب مثل هذا الطلب ليعتبر مقبولاً (شكلاً) حتى ينظر فيه (موضوعاً) ، أو يطرحون مسألة كفاءة الأمة للحكم الدستوري المطلوب لتنتقل المسألة من وجهها البسيط الى وجه معقد يستحيل الحكم عليه حكماً صحيحاً ، بل يكون الحل موكولاً الى (تقدير) القاضي أو الى (اقتناع) ذم الوزراء ، نجل وزراءنا عن ان يكون

مبلغهم من الوطنية تذرهم بالأعذار القطية ومروقهم من موافق الصراحة والجِد إلى القضايا الجدلية التي إن صاغ لها أن تطرح بين طلبة العلم وعشاق المنطق لا يسوغ لها أن تكون قواعد لسياسة الأمم ولا قرارات لمجالس الوزراء .

إذا كان نوابنا مختصين في طلب المجلس النيابي أو غير مختصين فإن ذلك لا يمنع من أنهم نواب الأمة ولسانها قد كرروا ما قاله الرأي العام قبل ذلك . وإن محكة الرأي العام لأسلم ذوقاً من تلك المحكة التي تقف عند القشر وترك اللب وتجعل للمشكل قائماً في الموضوع . على أن مجلس الشورى مختص بنص القانون .

أما مسألة امتحان الأمة للمجلس النيابي فتلك فكرة اخترعها الانكليز في الهند من زمن بعيد، ثم نقلوها إلى مصر بحكم الحرص على التقاليد السياسية في كسب الوقت وتخدير الأعصاب المنبهة . وتعليق الآمال بالوعود الطويلة التي لا يعلم إلا الله أو أن تحقيقها . سرت هذه الفكرة مع الأسف في نفوس كثير من الناس عندنا حتى رضينا بأن ندخل معهم في مناقشتها ونجعل أمة تاريخية لها قوانين اجتماعية كأمتنا محلاً للمبحث فيما إذا كانت هي أمة حقيقية بالمعنى الاجتماعي أم هي لقيف من الناس لا قانون لهم إلا الفوضى، ولا رابطة بينهم إلا تعدي بعضهم على بعض .

كل أمة — أو مجتمع من الناس متحدون في الجنس أو متقاربون ، متحدون في اللغة متحدون في المنافع لهم قوانين اجتماعية أي نظمات مائلية مماوية أو وضعية — حقيقة بالحكومة النيابية من غير بحث . لا تنفعهم إلا هي ، وتضرهم جداً حكومة الفرد أو الحكومة المطلقة التي لا يصح أن تفلح إلا في جماعة لم تربطهم أربطة قومية، ولا نظمات اجتماعية . بذلك يقول « سبنسر » بذلك قال من قبله أغلب علماء الاجتماع والسياسة مما لا يدع محلاً لنا أن نأتي في القرن العشرين ونجادل في كفاءة الأمم تبعاً للأهواء السياسية .

إن وزارتنا لأرشد من أن تعرض شرفها لذلك الخطر خطر الأعذار التي لا يقبلها العلم ولا يقبلها الرأي العام . وكأنتا بها تكذب رأي المتطيرين بتنصيصها ، وتحقق ثقة الأمة بها ، فتتميل إلى الأمة كما هو الواجب عليها لها ، لا أن تمحو ذاتها وتنفى في إرادة السلطتين ، فالهذه أدخرا وزدنا الأفاضل ، ولكن ليحققوا آمال الرأي العام .

- ٨ -

إذا فات الأمة أن تسائل الحكومة أي الوزارة في مجلس النواب عما بين يديها من التصرف في الشؤون العامة لا يفوتها أن تحاسبها بلسان الجرائد على ما فرطت في حق من حقوق الأمة وتاجئها بحرمتها عليها إلى التقرب من الحكم الدستوري كلما بعدت في أعمالها عن سننه المعقول .

وإن وزارتنا قد ميمت من قبل تنصيبها بالوزارة المسئولة ، وبقيت تمني بها الأمة على أنها سلم يرقى به المصري إلى حكم نفسه بنفسه . فلما أخذت مقاليد الحكم استبشر الرأي العام بها خيراً لما لأشخاصها من الجاذبية في قلوب الناس . فاما من وزير منهم إلا أنه أصدقاء كثير من بعضهم أقرانه في المدرسة ، وبعضهم زملاؤه في العمل ، والبعض الآخر يعد منهم القريب والصهر والجاور والصاحب . لأنهم كما ذكرنا من صميم الأمة ومن خيرة أبنائها . لم يكن اعتماد الرأي العام على هذه الوزارة سبباً على أن نظام الحكومة الأتوقراطية قد تبدل إلى غيره ، ولكن الاعتماد كل الاعتماد إنما كان على أشخاص الوزراء واستقلالهم في الرأي وشهرتهم بالعلم وتماثيلهم في الوطنية التي كانت تظهر على أقوالهم وأعمالهم قبل تولي الوزارة . ولا شك في أن هذه الصفات هي ضمانات كبرى للأمة وإن ثقة الأمة بهم على هذا النحو كان من شأنها أن تسلمح الوزراء ليعملوا خيرها بنسبة مأم عليه من العلم والاستقلال . صار من المتعين تلقاء هذه الثقة وبعد ذلك التعيين من جانب الأمة أن تحاسب الوزارة على أعمالها مدة الشهرين الفائتين من يوم تنصيبها .

تلك مدة قليلة لا تتمكن الوزارة فيها عادة في البلاد الأخرى من تطبيق خططها السياسية المرسومة على الأعمال اليومية . ولكن وزارتنا بحمد الله ليس لها شغل بالسياسة الخارجية وليست كذلك مشغولة بهذا الطرف من السياسة الداخلية حتى تقضي فيه الوزارة في البلاد

(١) نشر بالعدد ٥٦٣ من الجريدة في ١٧ من شهر يناير سنة ١٩٠٩ بعنوان « الوزارة في شهرين »

الدستورية شرطاً من وقتها وتصرف فيه جزءاً من جهدها لا يستهان به . أريد بذلك الطرف
 صياغة الوزارة لحزبها وتقويته في المجلس وفي الرأي العام حتى تضمن البقاء وقتاً كافياً لنشر
 مبادئها وخدمة أمتها على مذهبها . كل هذه المشاغل حطها عن وزارتنا نظامنا العتيق
 وظروف الحالة السياسية عندنا . فلم يبق لوزارتنا ما تشغل به إلا أن يقوم كل وزير بتصرف
 الأمور في ديوانه تصرفاً ميكانيكياً — كما يقال — حسب نصوص القوانين وقواعد
 العدالة . وهذا الواجب ليس صعباً على أحد بل هو في كثير من البلاد الأخرى متروك غالباً
 لوكيل النظارة ، أو أي مدير من مديري الأقاليم ، وأما من الجهة السياسية أي سياسة القطار
 الداخلية فليس على الوزارة المصرية إلا أن تعمل بعدأين إثنين . أحدهما : أن تحقق المبادئ
 الدستورية بالوقوف بين الأمة وبين السلطتين لتعجب أغراضهما المطلقة عن الوصول إلى
 الأمة التي لا تزال إلى اليوم غرضاً للحكم المطلق ينال منها كثيراً مما يشاء . تغضب الوزارة
 للتعدي على الحرية الشخصية وتأنف من أن تكون عوناً على الأفكار الدستورية تسمى
 في أمانتها ، وتستقبل من منصبها كلما رأت أن الحكومة العالية لا تعمل بمشورتها فيما
 يتعلق بالحرص على المبادئ الدستورية . أما الأمر الثاني : فهو أن تشغل الوزارة بوضع
 الطرائق التي تنشر العلم في الأمة ، وتنمي الثروة فيها ، وتحقق الأمن والطمانينة لكل ساكن
 في البلد ، وتدفع عنها أذى الآفات المالية والمفاسد الأخلاقية والأمراض الاجتماعية .

لئن قيل أن الوزارة في الحكومة المطلقة هي عون الملك والمنفذة لأرادته قلنا ولكن
 الوزراء هم جزء من الأمة المحكومة وبعض من أبنائها ولن يكون الابن عوناً على أبيه ، فما
 الوزارة بهذا النظر الآقيد من قيود الحكم الشخصي ، وأن الأمر بتشكيل وزارتنا الأولى
 في زمن اسماعيل يفيد صراحة أن الغرض من تشكيلها أن يحكم الأمير مع وزرائه لا مستقلاً
 بالحكم ولا متأثراً بالرأي تبعاً لسنن التمدن الحديث . ونحن لم نقرر لوزارتنا واجبات
 لا يطاق حملها ، بل هي الواجبات التي يتحدث وزراءنا أنفسهم بها ، ولم تخرج تلك الواجبات
 في الواقع عن العمل لتحقيق المبادئ المتقدمين .

فهل قام وزراءنا بتحقيقهما في فترة الشهرين ، أم أن أعمال الحكومة في هذه المدة دلت
 على نقیض ذلك ؟ نحب جداً أن لا ننشر عن الوزارة إلا ما يزيد ثقة الأمة بها لتكون عند

الحكومة العالية عظيمة الجاه محترمة الرأي نافذة الكلمة . نحب جداً أن لا تضعف ثقة الأمة بالوزراء لكيلا يتهموا هم أيضاً بنكران الجميل ، وتكون هذه التهمة محالة لهم بعض الشيء من الواجبات المعلقة في أعناقهم لخدمة الأمة . نود بكل شيء أن يكون وزراؤنا مظهرًا للاعتقال في الرأي وحسب الحق والعدل وشدة الاقتناع بأرائهم الى درجة أن لا ينزلوا عنها مهما كانت النتائج لأن ظهورهم بهذا المظهر هو العنوان الواضح والدليل القاطع على أن المصري متصف بصفات الحكم التي ينكرها علينا أولو المصلحة في أن نبقي بعيدين عن حكم أنفسنا بأنفسنا ، نحب ذلك كله ولكن إيقاف الأمة كل يوم على تصرف الحكومة ونتائج هذا التصرف هو من أخس واجباتنا . فإذا ذكرنا عن عمل الوزارة ضعفاً فإنما نذكره لاحقاً في ذكره ولكن نكتبه قياً بالواجب وتنبهاً على الخطأ !

نذكر للقراء تصرف الوزارة فيما يتعلق بواجبها الأول من الميل بالحكومة في العمل الى المبادئ الدستورية وما ظهر من نقيض ذلك في حادثة السيد البكري ، والتعدي على حرية الناس في الاحتفالات ، وفي الميزانية ، ولوائح التعليم ، والأمر العالي الصادر بتأليف محكمة مخصوصة في طور سيناء حتى يبين للوزارة نفسها ، أنها خير لها أن تبرر بعودها للأمة ، وتحقق آمالها ، فيها من أن تحافظ على بقائها في منصبها .

غضب ممثلو الخديو على سخافة السيد توفيق البكري في حفلة نقل الكسوة فأوجعه بالكلام الذي يحط من المقام ، ويؤلم من النفس على مسمع الوزارة وبقية العدا والذوات . وبعد انقضاء الحفلة لم يظهر من الوزارة أي تأثير بما لحق هذا السيد الكبير ذا المقام الرفيع . بل الذي نحيي اليها صدقت بنوع ما على ما جرى له ، ولم يجد السيد نصيراً له أو نصيراً للاحق والحرية الشخصية ولا لمركزه العالي بصفته ممثلاً لمعنى عظيم من معاني الحكم ورؤساء الرؤساء الذين كان لمركزهم الحل والعقد في أكبر الأمور خطارة ، لم يجد السيد له نصيراً إلا إياه البقاء في منصب سبب له مثل تلك الاهانة فرفع استعفاءه لاجنب العالي ولكنه استرده بعد أن استرضى بالضرورة . فلو أن الوزارة تقوم بواجبها الأول لسوّت الأمر على طريقة أفضل من هذه الطريقة . ولم نعلم الى الآن أن أحد الوزراء اعتذر للسيد البكري بعذر ما عن سكوته على الحرية الشخصية وهو أحد حراسها .

ثم جرى بعد ذلك ما تناقلته الجرائد من إقبال القهاوي في بعض الاحتفالات ومضايقة الناس في حريتهم في غير الحدود القانونية فلم تعمل الوزارة شيئاً فاذاً لم تكن هي المعتدية على الحرية فعلى الأقل هي المسئولة عن هذا التعدي . ولو أن الوزارة قامت بواجبها الأول لما حصل من ذلك شيء .

أصدر مجلس النظار قانوناً بتأليف محكمة مخصوصة في طور ميناء من غير أن يأخذ رأي مجلس شورى القوانين . ووزراءنا وهم علماء في القانون ويدعون أنهم محبون للدستور لم يكن منهم إلا التصديق على ذلك القانون الذي لم يكن من أمره إلا أن قدمته نظارة الحرية للمجلس (لا لجنة تحضير القوانين) فوقعوا عليه . هذا القانون هو استثناء من القانون العام . هو تقييد نص من نصوص القانون العام . وعندنا أنه لا يجوز إصدار قانون إلا بعد أن يمر بمجلس شورى القوانين . فما بال هذا القانون الجديد لا يوضع تحت نظر المجلس كغيره . لا عذر إلا أن وزارتنا هي أيضاً تستهين بالامة، وتستهين بشوراهاء، بل هي تستهين بالمبادئ الدستورية التي تقول بأنها تحب أن تقترب منها وتمشي عليها، وتريد أن تثبت للأمة ذلك بالعمل بأن تحضر مجلس شورى القوانين دلالة على احترامها له ولآرائه . فلماذا هي لا تحترمه في حقوقه . ولماذا لا تحترم هذا الدستور الناقص الذي منه قوتها وعليه اتكأها في جميع أعمالها ؟ حدثني أحد العقلاء في أصر الوزارة ، فقال : كيف تظن أن وزارتنا لا مبدأ لها إلا الإرضاء على أني قد اكتشفت لها مبدأ مستقيماً مطرداً في جميع أعمالها ؟ قلت مات لي ما استنتجت . قال إنني أرى من أعمال الوزارة أنها تسير فيها على مبدأ الإبهام . صحت فraise محدثي فإن الذي يرى دخول الوزارة كل جلسة في مجلس الشورى وأوبتها منه ، ثم يرى أنها تغفل حقه وتصدر القوانين من غير أن تأخذ رأيه فيها وهي تعلم حق العلم إنها في ذلك متجاوزة حدودها يقول أن مذهب الوزارة هو حقيقة مذهب الإبهام والتعمية ، لا مذهب الصراحة المستقيم .

- ٩ -

تفضل النظر بالحضور في جلسات مجلس الشورى^(١) لا يتمكن أعضاء المجلس من سؤال كل منهم عما يقع في نظارته من الحوادث وما ينقص المجلس من العلم بتصرف الحكومة في المسائل العمومية . ولكن ليحجروا أعضاء مجلس الشورى إلى موافقة الحكومة على كل ما تنوي وما تفعل، أعني ليسمحوا النواب بمراكزهم وبلاغتهم، وليقفوا على أُميالهم ومناقشتهم للوصول إلى نتيجة ربما كانت مفيدة للحكومة الأوتوقراطية ولكنها مضرّة جداً بالامة .

ننتزع هذه الفكرة من الخلف الواقع بين أقوال النظر وأعمالهم فإنهم يتركوننا نفهم أن حضورهم مجلس الشورى معناه شدة احترامهم للمجلس وآرائه ويصرّحون بذلك في مناقشاتهم مع النواب . ولكنهم في مجلس النظر يصادرون ذلك المجلس المحترم في حقوقه إذ أصدرت الوزارات قانون المحكمة المختصة في طور سيناء من غير أن تأخذ رأيه ؟

لم يقف أمر هذه الوزارة الدستورية عند هذا الحد بل تخطته إلى سواه من نظائره مما يفهمنا صراحة أن مبدأ الوزارة قتل فكرة الشورى في البلد . مبدأ تجري عليه جرياً مطرداً حتى يخيل أنه هو قاعدة أعمالها . بل يخيل للذي لا يعرف أشخاص الوزراء ولم يشرب الثقة بهم من قبل مثلنا . يخيل له أن الوزارة إنما ألفت لتحقق فكرة الدستور في مهدها وتحدّر أعصاب الرأي العام المتوترة بما لها من الصلة به والتأثير فيه .

قرر مجلس شورى القوانين بأن لوائح التعليم هي من اللوائح التي يجب عرضها عليه وبلغ قراره للحكومة فأنظر ماذا عملت الوزارة الوطنية المسؤولة ؟ ، عوضاً عن أنها تحترم رغبة المجلس بل تحترم رغبات الأمة في شخصه ، وبدلاً من أن تفكر بأن تربية أبناء الأمة يجب أن يؤخذ فيها رأي الأمة . بدل ذلك كله جرت على مبدأها المطرد مبدأ الإبهام وصرف المجلس عن التشدد في الحق فأرسلت إليه بأنه غير محق في طلب تلك اللوائح . ولكن الحكومة تعرض

(١) نمر بالعدد ٥٦٤ من الجريدة المؤرخ في ١٨ من يناير سنة ١٩٠٦ بعنوان «الوزارة في شهرين»

عليه الاوائح موقتاً مع حفظ الحق في أنها صاحبة السلطة المطلقة في عرضها عليه أو عدم عرضها مرة أخرى . ضحك على المجلس وعلى الأمة ١١ وبيان أن الوزارة تريد موقتاً أن تجاري الرأي العام حتى تسكن حركته ثم ترجع المياه الى مجاريها فلا تعرض على المجلس اوائح التعليم حتى لا يكون من قرارات مجلس الشورى فيها ما يقف أمام مبدأ الانكليز من القضاء على التعليم النافع في نظارة المعارف . أعطت الوزارة هذا المسكّن الوقي لتستفيد من نتيجته، ثم ترجع الى الخطوة الأولى فتقاطع المجلس ولا تحضر جلسة من جلساته بعد ١١

طلب مجلس الشورى أن يبين الاحتياطي في الميزانية وان لا يصرف منه شيء إلاّ باطلاع المجلس عليه لأن التصرف من هذا النوع هو جزء من الميزانية فقبلت الوزارة ذلك ولعلمها وعدت به ، ولكنها قد نقضت وعدها ولم تحترم رأي مجلس الشورى ، فتصرفت في أكثر من مايو نين بقرار من مجلس النظار بعد تصديق مجلس الشورى على الميزانية ، وبعد اعتقاده أن الحكومة لن تفعل إلاّ ما وعدت به . وفاية ما اتخذت الحكومة من الذرائع لستر هذا التصرف غير القانوني والمجهف بحقوق الأمة من الرقابة على أموالها ، إنها لم تبلغ هذا القرار مع غيره من القرارات الأخرى للجرائد — سياسة حكيمه ١١

لا أحب أن أصف عمل الحكومة هذا بوصف خاص ، بل أترك للرأي العام أن يصفه هو ويقدر وزارتنا المحبوبة حق قدرها .

قرر مجلس الشورى أن ما ينفق على السودان من الخزينة المصرية يجب أن يحاسب ديناً على السودان . وتعلّى فوائده عليه ، ويبين كل ذلك في الميزانية . وكل القدي نعرفه عن هذا القرار أن الوزارة لم تنبج فيه رغبات المجلس ، ولم تحتسب فوائده على المبالغ التي ترسل الى السودان .

بماذا نصف هذا العمل أيضاً ؟ ؟

طلب مجلس الشورى من الحكومة أن تشترك الأمة معها في العمل اشتراكاً فعلياً حقيقياً لا اسمياً كما هو الآن في هيئتنا النيابية . وعرض المجلس في ذلك الطلب الرأي العام ولم يبق ولا أحد من المصريين ، أصحاب المصالح في مصر إلاّ وعرض مجلس الشورى في ذلك الطلب ، صحت الوزارة كثيراً في أن تحقق هذا الغالب عزوبها على استلامها السلطتين معاً ،

وبرهاناً لها على قدرتها فلم تفلح . فلما ان قرره المجلس وبعث به للوزارة ماذا صنست ؟
 ها نحن أولاء ننتظر كل يوم جواب الوزارة فإذا الوزارة لا تحير جواباً . الآن الوزراء
 مقتنعون بأن الأمة المصرية الذين هم أبناؤها لا تستحق نعمة الدستور ؟ كلا ، بل لأن
 الوزارة في حيرة بين الأمة التي تطلب الدستور وبين السلطتين اللتين لا تريدان الدستور .
 إنها تكسب وقتاً — على ما نظن — وتصير في الجواب حتى يأتي موعد انعقاد الجمعية
 العمومية فتدخل المسألة في أعمال العام المقبل .

يبين من هذه الحوادث العملية التي ذكرناها ونحن واثقون من صحتها والوزراء واثقون
 منها أيضاً لأنها رسمية تقررت بين أيديهم . يبين منها أن وزارتنا تفضي مبدأ الحرية
 الشخصية إرضاءً للسلطة الشرعية . وتفضي المالية والتعليم إرضاءً للسلطة الفعلية . وتفضي
 فكرة الدستور إرضاءً للسلطتين معاً . فإذا تفضي الوزارة إرضاءً للأمة ؟

الى هذا الحد نقف . ونترك الآن تفصيل تصرف الوزارة في أمر المديرين والموظفين
 وما إذا كان تصرفها في ذلك أيضاً منطبقاً على ما ترضاه ذمم الوزراء الطاهرة ، وما يقدرونه
 مع نفع الأمة وطريق هذا النفع . وننتظر من الوزارة أن تعتبر نفسها من الأمة كما رجحت
 فيها الأمة . وإن ما كان من إرضاء السلطتين على حساب الأمة خطأً هي راجعة عنه في
 مستقبل أعمالها ، لتعيد ثقة الرأي العام بها ، وتحقق آماله فيها . وعندها الفرصة سانحة لهذه
 الثقة وهي العمل على إجابة طلب مجلس عورى القوانين الذي لم تجبه إلى الآن وهو منح الدستور .
 فأما إن كان غرض الوزراء من ذلك الخطأ السابق المطرد هو أن يبقوا في مناصبهم لجرد
 البقاء فيها واستدراار نعمة السلطتين عليهم ، فاللذلك ادخرتهم الأمة . ولكنها ادخرتهم
 وهم من خيرة أبنائها ليكون منهم مثل شريف بلشا الذي استقال حتى لا يتخطى عن السودان .
 ادخرتهم الأمة ليقفوا في وجه السلطة لا ليكونوا أعواناً لها على قومهم . فان كانوا يطلبون
 من مراكرم الحمد الصحيح ، فالحمد الآ أن ينصروا الحق ، ويرضوا الأمة وأنهم إن شاء الله
 لفاعلون .

- ١٠ -

يتناقل الناس عن بعض الوزراء أحاديث ويروون عنهم أخبار حركات وحوادث ترمي كلها الى الرغبة في التضييق على الحركة الوطنية وحصر الأفكار الدستورية في دائرة يسهل عليهم مراقبتها عن قرب.

ليس ذلك ما نعهد في رجال وزارتنا من « الليبيراليسم » المتناهي، وترك كل امرئ يكتب ويخطب حيث شاء ومتى شاء ما دام أن ما يدعو اليه من المقاصد ليس محرماً شرعاً ولا قانوناً وما دام أنه لا يخرج في أعماله عن حدود القانون العام.

حسب الوزراء اخلاصاً للسلطة انهم يتعدون رغباتها فيما ولوا عليه من الأعمال. ولم يولهم أحد مقاليد ضائر الناس ولا أزمة أسفتهم. ولا يمكن أن تطلب اليهم السلطة أن يديروا أدمغة الكتّاب ولا مقاصد الخطباء الى حيث تريد.

يقول المتصلون بهم أن ما يظهر على الوزراء من معاكسة الحركة الدستورية ليس ناشئاً عن وحي يصدر لهم من السلطة، ولسكنهم يشفقون من جراء هذه الحركة على مصالح الوطن الذين هم خدامه الأمناء. لا نظن أمثال هذه الأعذار إلا ضرباً من ضروب التعمية، فان حركة الأمة الى الدستور دليل على حياتها. وصكونها الى الحكومة الشخصية دليل على موتها وعدم احساسها بالوجود وتأثرها بالحوادث. واني أجل رؤساءنا عن أن يريدوا لامتهم التي أخرجتهم وربتهم وأهلتهم الى هذه المراكز التي هم فيها يأمرؤن فنطيع وينهون فنزدجر، نجل رؤساءنا عن أن يظنوا أن الحركة الدستورية إذا سير فيها بتوسع ربما أضرت بمقدار الحرية الشخصية التي تتمتع بها الأمة الآن اعتماداً على أخبار الصيف الماضي التي كانت تأتينا بوجوب التضييق على حرية الصحافة . . . الى آخر ما يريد الاستعماريون من مظاهر استعباد الأمم.

كلاً انه لا خوف على الأمة من الرغبة في تحرير نفسها ، بل الأمر على النقيض من ذلك ، وكل حركة من جانب الأمة نحو استعجاب كلها انخلص سعد وسلام عليها في حريتها وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية أيضاً كما قال بحق « ما كيا فبل » :

« من البعيد أن تكون رغبة الأمة في تحرير نفسها مضرّة بها في حريتها . لأن هذه »
 « الرغبة إنما تتولد عن الاضطهاد أو الخوف من الاضطهاد . فإذا اتفق أنها تفضل في طريقها »
 « فإن الخطب العلنية تصلح خطأها في الفكرة . وأنه يكفي أن يقوم رجل طيب فميميز لها »
 « بخطاباته أنها ضالة حتى ترجع الى الصواب » .

فليطلب وزراؤنا نفساً ويطمئنوا قلباً على مصلحة أمتهم فإن مصالحتها لا تزال في أيديهم وإنهم أولى الناس بأن يكونوا أئمتها الى الدستور وهدايتها الى السعادة فليثبوا بها الى مصاف جيرانها الذين سعدوا بنعمة الدستور فإن أمتنا مهما كانت جاهلة — كما يقولون — تفهم ما ينفعها وما يضرها متى أرشدوها الى ذلك وزراؤنا الذين هم من خيرة أبنائها والذين كانوا حائزين لثقتها فقد قال بحق سيسيرون :

« مهما كانت الأمة في أعماق الجهل فهي قابلة لفهم الحقيقة وراجمة إيمانها بسهولة إذا كشف لها الغطاء عن الحقيقة ، رجل أهل لثقتها » .

وإن رجال وزارتنا لديهم فرصة يحوزون بها ثقة الأمة تماماً وهي أن يجيبوا طلب الدستور الذي قدّمه لهم مجلس شورى القوانين فيصبحوا بذلك هداة الأمة وخدامها الامناء كما كانت تعهد فيهم من قبل . فهل هم لذلك يعملون ؟

- ١١ -

الطريقة المعقولة العادية في تأليف الوزارات^(١) هي أن يسمى أولاً رئيس الوزارة فيضع خطة سيره فإذا قبلت هذه الخطة أخذ في انتخاب زملائه الوزراء فيذهب إلى أحدهم يعرض عليه محفظة إحدى النظارات ويعرض عليه كذلك خطة السير فإذا قبل خطة السير سأل الرئيس عن بقية الوزراء فإذا وجد جميعاً من مشربه ومن أهل ثقته بحيث يمكنه أن يكون متضامناً مع كلٍّ منهم في العمل قبل الوزارة وإذا وجد في الأسماء المعروضة اسم وزير لا يظن أنه يتفق معه أو لا يظنه يدين بمبادئه اعتذر عن قبول النظارة المعروضة عليه . وقتئذ يقع الرئيس في حيرة الترجيح بين استبقاء هذا الناظر المعتذر وقبول شروطه وبين أن يقبل عذره ليستبقي الناظر الآخر غير المقبول في نظر المعتذر . وهكذا يمر الرئيس على من ينتخبهم لتأليف الوزارة على هذه الطريقة فترضي الجميع بالخطة التي رسمها الرئيس كما هي ، أو بعد تعديل اشتراط الوزراء ادخاله فيها . ومتى رضي الوزراء بعضهم عن بعض — متى — ذلك تألفت الوزارة المتضامنة بمعناها السياسي والعرفي .

نعلم هذا ونعلم كيف تألفت هذه الوزارة الحالية فهل هي جرت على هذه الطريقة في تأليفها ؟ نحن على يقين من أن تعيين الناظر في مراكزهم كان محض تعيين كما يعين الموظفون المعروفة اختصاصات وظائفهم في القانون كالقضاة والمديرين وغيرهم . على أن وظائف الناظر حتى في حكومتنا هي من الوجهة السياسية ليس لها قانون ، بل قانون السياسة الوزارية هو ذلك البرنامج الذي أشرنا إليه . فإذا كنّا متحققين من أن هذا البرنامج لم يوجد أي لم يضعه عطوفة الرئيس ولم يعرضه على زملائه قبل قبولهم ، ومتحققين من أن القانون يستحيل أن يلاحظ الخطة السياسية للوزارة فيجعلها ضمن مواده ، إذا كنّا متحققين من ذلك كله وجب علينا مع الأسف أن نصرح بأزوزاءنا قبلوا مراكزهم ليشغلوا في السياسة على غير قانون .

(١) نشر بالعدد ٥٩٩ من الجريدة في ١ من شهر مارس ١٩٠٩ بعنوان : « وزراؤنا كيف يشغلون »

وهل هم بعد أن جمعتهم الصدفة، ومن غير أن يرضى بعضهم عن بعض قد اجتمعوا بالصدفة ووضعوا خطة مكتوبة اتفقوا عليها ليسير كل منهم في نظارته على ما يطابق تلك الخطة العامة من جميع الوجوه حتى إذا تعذر عليه تنفيذها تخلى عن منصبه، ذلك لم يكن أيضاً. إذن على العقل أن يحكم بأن كل ناظر في نظارته لا يلاحظ في أعماله تصرف زميله في النظارة الأخرى. وليس من الممكن أن الصدفة التي جمعتهم يمكنها أن تسيّر أعمال كل منهم على القواعد والمرامي التي تسيّر أعمال الآخر. لأن الصدفة ليست عقداً ولا قانوناً وحسبها أنها الصدفة.

لا ننكر أن سياسة البلد تتمشى على قاعدة مرسومة معروفة هي قاعدة الوفاق بين السلطتين الشرعية والفعلية، فكل مسألة من المسائل يقضى فيها باتفاقهما معاً من غير مداخلة الوزارة، ولئن تداخلت فانما يكون تداخلها كما يتداخل الرجل الواسطة بين اثنين، لا أنها تقضي الأمر وتحتمل مسؤوليته بالمعنى الكامل لاحتمال المسؤولية، وإن الوزراء حين قبلوا الوزارة ملحوظ أنهم قبلوها طمحين بهذه السياسة الوفاقية راضين بأنها تكون هي خطة السير بين السلطتين، غير أن قاعدة الوفاق هذه أعم جداً من أن تعتبر خطة تفصيلية للوزارة تسيّر عليها في حياتها السياسية وتطبق عليها جميع الأعمال الداخلية في النظارات.

ولا ننكر أيضاً أننا في حكومة مطلقة السلطان فيها هما عضد الوزارة، وهما اللتان اتفقتا على تنصيبها، وهما اللتان يمكنهما إظهار عدم الثقة بهما فتستقيل. بل هما اللتان تستطيعان إسقاطها. غير أننا مع هذا يجب أن نلاحظ أن في البلد رأياً طامساً تكفي قوته لتمهيد الوزارة في أعمالها كما تكفي لإظهار عدم ثقة الأمة بالوزارة عند اللزوم. ويجب أن نلاحظ أيضاً أن وزراءنا الحاليين هم من أخلص أبناء الأمة لمصلحتها، ويستحيل عليهم إذا — آلسوا من الأمة عدم الثقة بهم — أن يبقوا في دست الوزارة يوماً واحداً. هذا ما نلته بشهادة كل منهم بعد الحوادث الأخيرة وما نحن في هذا الظن الحسن بغالين.

إذا كان تأليف وزارتنا قد تم على النمط الذي شرحناه، وكانت أخلاق وزرائنا الشخصية على النهج الذي بيناه من اعتقادهم بأنهم يخدمون الأمة لا يخدمون السادة. وإذا كانت

ظروفه الحال قد اضطرتهم مكرهين بعض الشيء إلى رفض طالب الدستور . فهل يسمحون لنا أن نسألهم مع الاحترام كيف يشتغلون ؟

إن رفضهم للدستور مع شدة إخلاصهم للأمة لا ينبغي عنهم التقصير في حقها . ولكنه يدل من جهة أخرى على أنهم يقيمون أنفسهم مقام نواب الأمة المسئولين عن الأغلاط التي تقع في التشريع ، والهفوات التي ترتكب في التنفيذ ، فهل هم لذلك يعملون ؟ .

هل هم يوالون اجتماعاتهم الرسمية وغير الرسمية فيدرسون المسائل التشريعية والتنفيذية جليلاً ودقيقاً قبل أن يجتمعوا للتصديق عليها في المجلس الرئاسي ، أم هم يتناقشون فيها حين انعقاد المجلس الذي لا يلبث إلا ساعة من النهار ويصدق فيه على كثير من المشروعات التي تبعث بها إليه النظارات كل يوم . وهل كل ناظر منهم يوزع على زملائه صورة المشروع الذي ينوي تقديمه إلى مجلس النظر ويناقشهم فيها منفردين ومجتمعين حتى تنضج فكرته بالبحث فيتمتع فيه وجه الحق والمنفعة ، ويألف مع بقية المنظمات الحكومية في النظارات الأخرى ؟ وهل هم يدرسون كل مشروع من المشاريع القانونية قبل إرساله إلى مجلس الشورى . هل هم يعملون كل ذلك أم يكون الواقع هو ما نخشاه من أن كثيراً من قرارات مجلس النظر يمر بها عليهم في نظارتهم فيختمها بكل منهم كأنها قد سبقت فيها المناقشة وقر عليها بينهم الرأي السابق . أو أن كل نظارة تشرع كيف شاعت وترسل بمشروعها إلى المجلس ومتى حضروا فما هي إلا كلمة أو كلمتان ، ثم تكون المجاملة بين الزملاء بعضهم مع بعض ، أو مجاملتهم لإرادة السلطة الشرعية ، أو إجماع السلطة الفعلية تكون هذه المجاملة كافية لاقتناع ضمايرهم بأن المشروع هو نص العبد ، وعنوان المنفعة ، فيصدقون عليه من غير بحث ولا تغليب ؟ . إن وزراءنا هم أدق الناس علماً بما إذا كانوا يتعبون حقيقة ويصلون الليل بالنهار للاقتناع بوجود المنفعة في كل مشروع أو ما إذا كانوا يتركون ذلك لإرادة السلطة أو محض الصدفة . وإن الأمة تحب كثيراً - وهم أبناءها - أن تقتنع أنهم يتعبون لمصلحتها فلا يعملون ولا يجاملون .

حقيقة أن وزراء مخلصين يحامون مسئولية رفض الدستور لا يسعهم إلا أن يضعوا أنفسهم من الأمة موضع النواب الحقيقيين . فهل وزراءنا على ذلك يعملون ؟

النظام السياسي

- ١ -

لسنا مع الذين يعلقون أهمية كبرى على تكثير عدد الموظفين المصريين وتقليل عدد الموظفين من الأجانب^(١). بل نرى أن هذا الأمر لا يأتي إلا في الدرجة الثانية من مطالب أعلى من ذلك بكثير وهو السلطة الأهلية. ونعني بها سلطة الحكومة المحلية سلطة الوزارة، فإنه في الواقع إذا كان للوزارة سلطة حقيقية فعلية كانت الحكومة أهلية صرفة مهما كثر عدد الأجانب الموظفين فيها لأن سلطتهم تكون وقتئذ مستمدة منها ويكونون مسؤولين أمامها عما يفعلون.

غير أن من ينظر الى حركة الأعمال في الحكومة لا يلبث أن يقتنع بالحس بأن الرؤساء المصريين رغمًا عما لهم بالقانون من الحقوق وما عليهم من الواجبات — ليس لهم من الأولى إلا مظهرها وليس عليهم مسؤولية عن الثانية إلا أمام من لا يعرف الواقع — وذلك الواقع أن هذه الحكومة في الحقيقة هي حكومتان ! إحداها رسمية اسمية وهي الحكومة الوطنية، والأخرى ورائها مدبرة عاملة غير مسؤولة قانونًا وإن كانت مسؤولة عملاً في كثير من الأحيان وهي حكومة الاحتلال. وليس يوجد لهذه الحالة الفعلية سند مكتوب تستمد منه مشروعيتها إلا ما كان في تقارير اللورد كرومر من هذا المعنى. وأظهر عبارة قالها في هذا السبيل هي أن الموظف الانكليزي في أية مصلحة من المصالح يجب أن يكون له الرأي الأعلى فيها ولو كان مرؤوساً — فأما قوانين البلاد فكل ما فيها أن الوزارة هي صاحبة الحق التنفيذي بل التشريعي أيضاً مع الأمير، وأنها بذلك المسؤولة الوحيدة عن كل سوء في إدارة البلاد على اختلاف صورها. وأن الأوامر العالية الصادرة بتعيين المستشارين لا تعطيمهم حقاً من حقوق الإدارة، ولا أمراً من أمور التنفيذ، بل كل حقهم هو الارشاد أو النصيحة أو الشورى. وقد ساروا على ذلك بادئ الأمر ونظن أن أغلب مذكراتهم أو أوامرهم المتعلقة

(١) نشر بالعدد ٦٤ من الجريدة في ٢٥ من شهر مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «مطالب الامم» من جناب السيد دن غورست — الوزارة للدولة —

بالمسائل المهمة لا يزال نصيبها الى الآن لا يساً ثوب التحفظ في الالفاظ قابلاً للتوفيق بين اختصاصهم القانوني وبين سلطتهم الفعلية كما كان يمنع السير غورمست إذ كان مستشاراً للداخلية فإنه كان دائماً يعبر في مذكراته بالتعبير الذي يفهم منه صريحاً أن سلطته فاصرة على مجرد ابداء الرأي — وعلى كل حال فإن هذا النفوذ قد كبر تدريجاً حتى حجب ما عداه من النفوذ القانوني أو أباده . وتنزل هذا النوع من الاستئثار بالسلطة من الحكومة العالية الى أطرافها الدنيا في جميع الادارات الوطنية . فلامدير مفتش قد يستأثر بالسلطة الفعلية دونه وإن كان تعيين المفتش هو للمراقبة لا للعمل .

كانت الوزارة المصرية من عهد تأليفها في مدة الخديو الأسبق متأثرة دائماً بميل الخديو إلا في أحوال استثنائية محضة كانت تتغلب على رأيه شيئاً قليلاً حتى جاء الاحتلال الانكليزي ، فوقعت الوزارة بين عاملين يتنازحان التسلط عليهما . لا نقول سلطة الخديو وسلطة الأمة كما هو الحال في البلاد المتقدمة ، بل سلطة الخديو وسلطة الاحتلال — لأن الأمة كانت معتبرة لدى الطرفين كمية طائلة ، لا يفكر أحدهما في سلطتها بل هي نفسها ما كانت تفكر تماماً في أنها هي بالطبيعة صاحبة الحق الواقع عليه النزاع .

ومن البديهي أن الوزارة التي شأنها ذلك تكون مضطرة لبقاء استقلالها أن تعتمد على إحدى السلطتين عند اختلافهما — وهذا القول ليس نظرياً محضاً ، بل قام عليه الدليل من العمل . فإن وزارة رياض باشا الأخيرة قلت الثقة بها من طابدين لأسباب غير معروفة تماماً ولم ترد أن يعضدها الاحتلال فاستقالت . ولو أرادت أن يعضدها لبقيت كما كان العكس في وزارة نخري باشا . ثم اشتد التنزع بين السلطتين الشرعية والفعلية فانقسم الناس شيعاً وفرقاً ومن جراء هذه الحال التي يغلب فيها تجاوز الحد من الفريقين انتهت الوزارة بأن يكون عضدها الاحتلال . ولا ندري أكانت مكرهة في ذلك أم مختارة . كما لا ندري ماذا الذي يكون قد أكرهها على التسليم بحقها . وما الذي كان يمنع الأمة من تعضيد كل وزارة في الاستقلال المفيد بالسعي في ذلك لدى السلطتين ؟ إلا أنه مهما يكن من سبب اتسكائها على الاحتلال فإن ذلك قد أفضى بالتدريج السريع الى تلك الحال التي وصفناها في صدر هذا المقال .

ونجمل عن ذلك أضرار شتى — منها — سوء ظن الأمة بمقاصد الاحتلال وكان هذا من الأسباب الكبرى للقلق الذي أظهرته الأمة بمناسبة الحوادث ونسب الى التعصب الديني تارةً وسوء الفهم في تقدير أعمال الاحتلال تارةً أخرى — ومنها — الجفاء الحاصل بين الأمة وبين الحكومة ومظاهر هذا الجفاء جليلة في كل عمل لها فيه معاً سواء كان ذلك في الجمعية العمومية أو في شورى القوانين ، بل في أصغر الأعياء كما يوجد في ضبط الوقائع الجنائية

من أن الناس يضللون التحقيق دائماً بفكرة أن الحكومة خصم. وكما يوجد في القرعة العسكرية الخ. ولا يشك أحد في أن هذا مفسد على الحكومة عملها، مفسد على الأمة خلقها، وفي ذلك الضرر المبين. نعم أن كل من يحب الأمة وبقائها وتقدمها يجب لها أن تعتقد دائماً أنها شيء، وأن الحكومة شيء آخر، إلا أنه يجب كذلك أن تكون الاثنان صاحبتين لخصمين متحابتين لا متباغضتين، وأن كانتا دائماً منفصلتي الشخصيتين — ومنها أن الأحكام من الانكليز لا يمكنهم فهم مقاصد الناس ولا معرفة طبائعهم وأخلاقيهم، كما لا يمكن للعامة أن يأمنوا اليهم فلا يستطيعون بذلك أن يقوموا بما يريدون من الخدمات. ومنها أن تجريد أي رئيس من السلطة وجعل رؤوسه مسلطاً عليه ميت لعواطف المصري مفقد لحرية العمل فيه، بل مبيد للانتفاع منه، مناقض لتأهيله للحكم.

وقبل ان نأتي الى المطلوب يجب أن لا ننقل بيان فكرة أساسية للدووع لا مندوحة عن ايرادها.

من مبادئ الاحتلال المتفق عليها عند الانكليز، والتي صرحوا ويصرحون بها كل حين أن الغرض منه تأهيل مصر لحكم نفسها بنفسها وتقوية أمتها وحكومتها حتى لا يطمع فيها طامع ليأمن الانكليز على مصالحهم فيها وطريقهم الى الهند. وهم بذلك يقولون أن الاحتلال مسؤول عن الادارة المصرية ولا تتحقق المسؤولية الا بالسلطة ولا تكون السلطة الا بالمداخلة في الأعمال المصرية — على أنه من المعلوم أيضاً أن المداخلة عن قرب على هذه الصورة التي وصفا في الشؤون المصرية كلية وجبرية من شأنها أن تقف عقبة كؤوداً في سبيل حرية العمل التي لا يمكن بدونها تمرين المصري على الحكم وتعويده الاستقلال في الرأي وهذان هما الحجزان الأساسيان للحكم الذاتي. وعلى ذلك يبين بأدى الأمر أن التأهيل للحكم الذاتي والمسؤولية عن الادارة المصرية أمران لا يجتمعان ولا يمكن التوفيق بينهما. وإنما لا نرى مطلقاً شيئاً من التناقض الحقيقي بين هذين المقصدين لأن الذي يريد بناء البيت بناءً متيناً، ويرى شيئاً من الصعوبة أو الابطاء في نقل الأحجار الكبيرة اليه لا يسوغ له في سبيل الحصول على سرعة اتمامه أن يطمح تلك الأحجار فيحلبها الى رمل يسهل نقله. لأنه بعد ذلك لا يمكنه أن يبني بناءً متيناً بتلك الأحجار المطحونة. ومثل هذا الباني مثل الاحتلال الذي يستسهل اماتة طاقة الحكم في المصريين في سبيل اصلاح بلادهم وتأهيلهم للحكم الذاتي. لأنه متى أصلح مصر أي أصلح أرضها وحالها الاقتصادي والمالي والحربي

والنفت الى أشخاص يسلمهم المصالح لم يجد بعد أحداً الا غير الأكفاء المدربين الذين تجردوا بعمله عن الصلاحية للاستقلال .

نقول أنه لا تناقض بين تحقيق المقصدين متى قصر الاحتلال سلطته في الادارة المصرية على الاشراف دون العمل بالذات مباشرة . وما لنا ومحاولة التوفيق بين مقصدين قد اعتبرنا اللورد كرومر متوافقين غير متناقضين ، وإن العمل بهما معاً لا يكلف الاحتلال شيئاً من العناء . فانه قبل استقالته أراد أن يترك للوزراء حرية في العمل ليكونوا مسؤولين عن الادارة ، وابتدأ فعلاً بتنفيذ هذا المبدأ بأن أدخل في الوزارة رجالاً معروفين بالقدرة على العمل وشدة المعارضة في الحق معروفاً بالحرية في ابداء الرأي معضداً من الأمة وهو سعد زغلول باشا ناظر المعارف العمومية . وقال في تقريره أنه جعل هذا الاختيار تجربة لا إعطاء المصريين حرية العمل في ادارة بلادهم .

ولولا أن هذا التصريح وهو ترك الادارة المصرية على مسؤولية الوزارة المصرية يوافق أيضاً كل الموافقة مصلحة الاحتلال الانكليزي لما صرح به اللورد كرومر .

على هذا لا تكون الأمة مبالغة في الطلب ولا متجاوزة حد الممكن ولا يكون طلبها يضر بالاحتلال إذا طلبت منه أن يترك للوزارة سلطتها القانونية ويجمعها هي صاحبة الحق في الأمر وعليها المسؤولية عن الواجب . فان لم ترض الوزارة تحمل مسؤولية الادارة أوراى الاحتلال فيها ضعفاً ، فان بلاداً في هذا الطول والعرض وكثرة العدد لا تعدم أفراداً عدد أصابع اليد يمكنهم تحمل المسؤولية خصوصاً بعد ربع قرن من الاحتلال الانكليزي . بذلك تدفع الأضرار التي أشرنا إليها وتحقق وجوه المصلحة للطرفين ، أي لطرف الاحتلال في أن يكسب صداقة المصريين ويقوم بالواجب عليه نحو ما رسمه لنفسه من النطة التي قدمناها ، ولطرف هذه الأمة من نيل حقها الطبيعي في أن يقوم أبناءها بخدمتها ويؤهلون إلى حكمها حكماً دستورياً — ولنا أمل في السير غورست أن يحقق هذه الطريقة الجديدة المنبذة التي بدأ فيها سلفه حتى يصبح الوزير هو الوزير والمستشار هو المستشار . ولنا في الموظفين كلمة أخرى الى غد .

- ٢ -

يختلف الناس كثيراً في تقدير الحرية التي يجب أن تكون الموظفون المصريين^(١) ولكن الذين يقولون بوجود تحديد هذه الحرية لا يراعون في قولهم مصلحة الأمة، بل يحكون هذا الحكم بناءً على وقائع شخصية كانت لهم مع مهندس المركب أو الباشمهندس أو المدير . فيكتبون العرائض إلى الوكالة البريطانية أو الجهة المختصة يطلبون فيها تعيين رجل انكليزي ليقوم العدل الذي خذله الوطني على رأيهم . فإذا سألتهم أحق ما يزعمون من أن الوطني حقنه أن تغلّ يده عن التصرف ، قال بعضهم تلك طريقة مدح نتقدم بها إلى الحكام الانكليز لنستحضر إصغاهم لما نقول ونستقرّ همتهم لا مضاء ما نطالب ولم نقل إلا فارغاً من القول إن لم ينفع لا يضر — وذلك مظهر من طبائع الاستبداد — وأن سألت البعض الآخر ليقولن — إذا خلوا إليك — إن حكامنا كثير منهم الذي يظلم أو الذي ليس كفؤاً لعمله ، فلا يقوى على مراجعة زميله الانكليزي ، أو رئيسه الخطيء خطأ مقصوداً أو غير مقصود . يقولون ذلك وهم لا يريدون أن يظهروا بهذا القول — إلا في عرائضهم — خشية أن يرموا بعدم الوطنية أو خشية أن يكون ما يقولونه من هذا النوع مضراً بسمعة المصري ولكن مصالحتهم عندهم فوق كل مصلحة — وذلك أيضاً مظهر من طبائع الاستبداد — وعسى أولئك أن يكون منهم الذين أشار إليهم اللورد كرومر في تقريره في عرض قوله إن المصري عقيم النظر غير منتج — ومهما أصاب القائلون بكفاءة موظفينا ومهما أخطأ مخالفهم في الرأي فانا لا ننكر حقيقة مرّة هي أن في موظفينا عيوباً كثيرة راجعاً أغلبها إلى الأخلاق أكثر من انتسابها إلى عدم الكفاءة العلمية . وتلك العيوب لها علل بعضها قديم وبعضها حديث كلها قابلة للشفاء وتبعثها واقعة على الحكومة القديمة وعلى الحكومة الحديثة فبينها حتى يظهر علاجها وهو المطلب الذي نطلبه اليوم .

مذهب التوظيف القديم — الحكومات الاستبدادية الغالمة التي هي أسوأ أنواع الحكومات تتميز عادةً عن غيرها بمذهب التوظيف أو بعبارة أخرى بالشرط اللازم توفرها في الفرد ليكون حاكماً .

(١) نشر بالعدد ٦٥ من الجريدة في ٢٦ من شهر مايو سنة ١٩٠٧ بعنوان «مطالب الأمة» من جانب السير هنري فورست — حرية العمل للموظفين —

في تلك الحكومات الاستبدادية يكون الحكم دائماً لمصلحة الحاكم الأكبر دون المحكومين فإن عدل ذلك الحاكم فلكي يعمر البلاد، وما عثر البلاد إلا ليعبي الجراج الذي هو المال ينفق على شهواته وعلى ذويه وعلى بطائنه المقرين ثم على الجيش الذي يحفظ له ملكه وينتقم له من عدوه إذا غضب . وبالجملة فإن كل ما يقصد من نظام الحكومة هو شخص الحاكم الأكبر فإذا نالت الأمة رضاء في المعيشة أو تقدماً في العلم والصناعة كان ذلك غير مقصود من جانبه بل جاء بطريق العرض إلا أن تكون الصناعة ونحوها مقصودة لتكمل له شهوة من شهوات المجد أو الزخرف — يتطرق ذلك عادة من الحاكم الأكبر إلى من دونه من الحكام أو الموظفين . فانه إذا أصطفى فرداً أغدق عليه نعمه . ومنها أن يرفعه إلى أن يكون حاكماً . فالتوظيف على هذه الصورة منزلة ينحس بها الحاكم من يشاء ممن لهم عليه صلة رحم أو دالة بما يظهرون من شعار الأخلاص والعبودية لشخصه الكريم المقدس فتدخل الوظيفة في عداد الإقطاعات والانعانات من العروض والخلع السنية والوصائف والسراري والدواب والالعام .

كما أن الحكومة العامة ما كانت إلا لمصلحة الحاكم الأكبر أو الملك، كذلك الوظيفة ما كانت إلا لمصلحة الموظف لا يراعي في أدائها كفاءة ولا ذمة ولا مصلحة للمحكومين بل يخدم بها لذاته ومطامعه — وكما أنه لا يشترط في الحاكم الأكبر غير الوراثة ودوام القوة، كذلك لا يشترط في الموظف إلا اتصاله هو أو آباؤه بالسلطان ودوام حيازته لرضاه . لذلك كان يرغب جميع الناس في التقرب من الحاكم الأكبر المطلق التصرف ليكونوا حكاماً يبتزّون أموال المحكومين بالباطل . فتأصل حب الاستخدام في الأفراد وتراهموا عليه وعدوه من أكبر موارد الرزق وضربوا فيه الأمثال المحفوظة إلى اليوم إذ يقولون « المنصب روح » و « إن فائك الميري أعمّغ في ترابه » . وصار غير الموظف لا يحترم في قومه مهما علت ملكاته وقدر على رزقه .

لا يغلو الذي يقول إن الرشوة في هذه الحكومات التي كانت منها حكومة مصر هي شعار الموظفين . حتى إن من الناس من لا يستحي أن يقول إلى الآن مفتضراً بأبيه . كان أبي مدير أقليم كذا أو ناظر قلم قضايا الأقليم فكان يدخل لحضرته بما شاء الله من الهدايا النفيسة والخليل المسوومة والالعام ليقوم للناس بالعدل !!

نتج عن هذا المذهب في التوظيف طوائع تحدو بالمحكومين إلى أن لا يفهموا إلا بصعوبة أن الحاكم يصح أن يقوم بالعدل من غير مقابل فطمع فيه طالب العدل وطالب الظلم على السواء ولا يزال بعض الناس من الطبقة القديمة يودون لو يمدون سبيلاً لأن يبذلوا بأموالهم

الى الحسكام لينفعوهم وقت الشدة . كما أن بعض العائلات لا تزال تنزل باللائمة على أحد أفرادها إذا ظهر استقلاله برأيه وأدى ذلك الاستقلال الى استقالته بدلاً من أن يحدوده على حسن خلقه، ويشكروه على جميل صنعه . نتج عن هذا المذهب القديم أيضاً خضوع الناس لإرادة الحاكم من غير تعقل، وظهرت هذه المفسدة الى الآن في نفوس بعض الموظفين الذين هم في غنى عن الارتزاق من الوظيفة ، ولكنهم مع ذلك متى نزلت اليهم إرادة رئيسهم سجدت نفوسهم لها وخافوا أن يناقشوها وقاموا بتنفيذها ولو كان في تنفيذها البلاء . وبالجملة فإن هذا المذهب المشوه مذهب التوظيف القديم قد أورث طباع الموظفين جزءاً كبيراً من الأمراض الأخلاقية التي ذكرناها .

المذهب الجديد — ونعني به المذهب الذي سارت عليه الحكومة المصرية من يوم أن وضع للتوظيف فيها نظام مكتوب يشترط الكفاءة ويجعل لها النصيب الأول في نيل الوظائف فتحول الحكم من أن يكون لمصلحة الحاكم فقط الى أن يكون لمصلحة الحاكم ولمصلحة المحكوم معاً .

نعم ان خير الحكومات هي ما لا يكون فيها للحاكم مصلحة من الحكم مطلقاً . وان كل خير الحكم ومصلحته راجع بجميع أجزائه الى المحكومين من غير أن يكون للحكام أو الموظفين أدنى منفعة منها . ففي مثل هذه الحكومات يتقلب التوظيف من كونه مزية (كما في الحكومات الاستبدادية الى أن يكون واجباً أو فرضاً على كل شخص كفاء له وقادر عليه . وفي التشريع الاسلامي شيء من ذلك .

ولكن حكومتنا لم تصل الى هذه الدرجة من الرقي لأنها لا تزال الى اليوم في عداد الحكومات الاستبدادية . وكل ما جرى فيها من حيث التوظيف ان وضع له قانون كما ذكرنا وظهرت آثاره في الوظائف وفي الأفراد . آثار تجعلنا نحكم بأن التوظيف فيها لمصلحة الحاكم والمحكومين . كما أن حكومتها العالية يبين من سيرها إنها لمصلحة الاثنين معاً إذ لم ينفرد الحاكم أو السلطان بكل نتائج النظام دون المحكومين . ولقد يصدق الذي يقول أنها متى سارت بهذا السير وجب أن تنتقل الى مصاف الحكومات الدستورية العادلة . — غير أن هذا القانون قانون الاستخدام لم يكبد يبدأ في معالجة الأمراض التي أورثها القانون القديم غير المكتوب حتى افترقت السلطانان القابضتان على الحكومة بأراء الناس الذين لم تكن تتكون فيهم بعد قوة الرأي . وحصل شقاق داخلي خفي غير ظاهر بين الحكومتين اللتين عرفناهما أمس : الحكومة الرسمية والحكومة الفعلية : فالموظف الذي تعرضه الحكومة الرسمية لا تقبله الأخرى وبالعكس . — فنتج عن ذلك أن الموظفين اختار كل منهم الانتماء الى

السلطة التي يظن أنها تحميه من الأخرى وتبقى له وظيفته وتكفل له الترقى منها الى ما فوقها . ومن طبيعة هذه المنافسة انها تؤدي بكل طرف من الطرفين أن لا يشترط في الموظف أكثر من اخلاصه اليه . فراجت صوق المخادعين والمتعلقين لكلتا السلطتين وتقرّبوا منهما فنال كثير منهم بهذه الطريقة وظائف لو روعيت فيها الكفاءة لعادوا منها بصفقة المغبون . وولدت هذه الطائفة أو أنمت في بقية الموظفين روح الاعتماد على التعليل وارضاء الرؤساء بالحق أو الباطل ، بل لا يخفى أن نقول أن بعض كبار الموظفين كان يأتي غير الأدب والشهامة ليرضي المفتش أو الرئيس أو ليرضي السلطة الرسمية . وان القارئ لا يزال يذكر الى الآن أمثلة على صحة هذا القول لا نتعرض بذكرها مطلقاً .

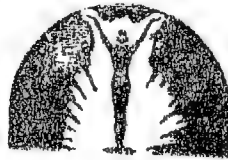
انتهت هذه الحال التعيسة باستقلال السلطة الفعلية بأمر الموظفين وكثر المفتشون من الشبان الانكليز في النظارات جميعها فلم نستفد من تجربة شبانهم شيئاً كبيراً . تجاوز هؤلاء المفتشون حدود التفتيش الى الدخول في العمل بالذات فضربوا على أيدي الرؤساء الوطنيين على ان هؤلاء المفتشين لا يستطيعون القرار في الأرياف ليمشروا الأعمال ، ولو استطاعوا ذلك لما قدروا لعدم تجربتهم وعدم معرفتهم عادات البلاد وأخلاق الأهالي ولا مستكبارهم غالباً أن يرجعوا الى الحق متى رأوه لأن العناد من عيوب الشباب ، فأصبح المدير مثلاً مسؤولاً عن الأمن العام في مديريته وهو لا يجراً أن يعمل عملاً إلاّ بارادة المفتش غير المسؤول عن شيء — نتج عن ذلك انصراف الكفاء من شباننا عن الخدمة وانصراف الموظفين الأكفاء عن التفكير في المصلحة العمومية ، وأخذ كل موظف يفكر قبل كل شيء في درء المسؤولية عن نفسه في كل ما ينقله المفتش الى المستشار . وبذلك أصبحت الحكومة حين يعوزها مدير أو موظف كبير تتلفت ذات اليمين وذات الشمال وتشكو قلة الموظفين ، وليس لها أن تشكو بعد ربع قرن من النظام والتنظيم وهذا مرض من أمراض المذهب الحديث للاستخدام .

زيد عدد الموظفين من الانكليز في كثير من الوظائف . وهذا الأمر كما قلنا لا يجب أن يؤلم العقلاء من المصريين إذا كان من يؤتي بهم من الموظفين يصلحون ليكونوا لنا أساتذة نأخذ عنهم العلم والحكم والعدل والاعتدال مثل السير سكوت والسير مونكريف والكيلونل روس والسير جارستن وأضرابهم من العلماء والحكام — ولكن كثر الخطأ في اختيار الموظفين من الانكليز كما كثر الخطأ في اختيار كثير من الموظفين المصريين . فان من القضاة الانكليز ومن المفتشين ومن الموظفين في المعارف وغيرها من الشبان من لم يظهر له في عمله شيء من الكفاءة ، ولم يعلم زميله المصري شيئاً ، بل هو يتعلم منه ، ومن يدقق النظر قليلاً يمتدح صدق هذه القضية .

لم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن هؤلاء الموظفين من الانكليز أخذ كل رؤوس منهم يفتات على سلالة رئيسه بحكم الجنسية ، واتباعاً لسير الحكومة العالية . فالتك تجمد القاضي في أية محكمة يكون بينه وبين نظارة الحفانية رابطة تعلق رابطة رئيسه بها . وربما اضطر الرئيس أن ضعفت نفسه كما يضطر الزملاء الذين يكون فيهم هذا الضعف أن يتوسلوا بزميلهم لدى النظارة لقضاء ما يطلبون — وللتفريق في المعاملة بين القضاة من التأثير السيء في أخلاقهم واستقلالهم ما لا يخفى ، وقد حصل هذا التأثير بالفعل . وهذا أيضاً مرض من أمراض هذا المذهب الحديث .

تلك هي بعض العلل القديمة والحديثة ، وتبعة كل علة على الحكومة التي سببتها ، ولكن هذه العلل التي سببت عيوب الموظفين عندنا هي كما ذكرنا كلها قابلة لاشفاء وشفاؤها هو ما تطلبه الأمة من جناب السير غورست حميد الاحتلال .

ثبت بما ذكرنا أن هذه العلل سببها الاستبداد في المذهبين ، وإن كان أحدهما ألطف من الآخر . فشفاؤها ينحصر في استئصال علتها أي في حرية العمل . إن الحرية في العمل هي المربية الوحيدة للأخلاق الفاضلة عند المستعد . هي الملزمة للنفس أن تأتي العدل طائعة لا مكرهة . هي التي تؤهل إلى الحكم الذاتي — لا يريد بذلك أن نقول : تركوا الموظفين المصريين يفعلون ما يريدون . بل نقول كما أن الوزير يجب أن يكون هو الوزير ، والمستشار هو المستشار ، يجب كذلك أن يكون الرئيس هو الرئيس ، والمرؤوس هو المرؤوس ، والمدير هو المدير ، والمفتش هو المفتش : كل ذلك بشرط انتقاء الكفاء من الطرفين — ولقد يسرنا أن نقول في هذا المقام أن نظارة الداخلية كانت أول نظارة فكرت في استعمال هذا الدواء الناجح تخففت المراقبة جداً عن بعض المديرين من الأذكياء . ولا نعلم أن نظارة الحفانية قد كفت عن طريقتهما في جمع القضاة الانكليز من المحاكم دون رؤسائهم للنظر في بعض المصالح . على أنها أولى النظارات بملاحظة حرية القضاة والتفادي من عمل ما عساه أن يجرح شعورهم وإن تصرف الداخلية ليجعلنا نرجو أن جناب المعتمد الجديد يجعل للتوظيف مذهباً أحدث من الجديد ، وهو الحرية في العمل ، والثقة بالعامل ، لأنهما أساس الحكومة الصالحة .



فهرس

- ٣ — مقدمة الكتاب
- ٧ — ١ : خطب سياسية واجتماعية : حالتنا السياسية . الرأي العام والجرائد .
النظامات . حالتنا الاجتماعية . الحالة الاقتصادية
- ٢٥ — ٢ : ما نحن فيه . سياسة الوفاق . نظرية الحكومة الشخصية . ماذا يجب علينا .
علاقة مصر بالدستور العثماني
- ٣٩ — ٣ : مقاومة الحكومة لطلب الدستور . التعدي على الحرية الشخصية . خلاصة
الموضوع
- ٥٧ — الخديو : حديث الجنب العالي مع مندوب الطاق . حديث الجنب العالي مع المستر
ديسي . سفر الجنب العالي الى لندن . تسكين الحركة الوطنية . احمد شوقي بك
الشاعر
- ٦٩ — لورد كرومر أمام التاريخ . أعمال السياسة . نتيجة تلك السياسة . خواطر وآراء :
نتيجة تلك السياسة . المسألة لا المعاندة . وداع اللورد كرومر . حفلة توديع
اللورد كرومر . خطبة الكونت ساريون . خطبة لورد كرومر بالفرنسية . خطبة
الشيخ مصطفى فهمي باشا . خطبة لورد كرومر بالانكليزية . تقرير لورد كرومر :
الجامعة الإسلامية . تقرير لورد كرومر : التعصب الديني . الانكليز في مصر .
انتقاد كتاب مصر الحديثة تأليف لورد كرومر

- ١١٣ - الحكم الذاتي : في حبيب الحكم الذاتي . الحكم الذاتي والتعليم الآن . الحكم الذاتي : طرائقه . الحكم الذاتي : التعليم العام قاعدته
- ١٢١ - الاستقلال : نحن والاستقلال روضوا أنفسكم على الاستقلال
- ١٣٧ - سياسة الوفاق : الغرض من سياسة الوفاق . نتائج سياسة الوفاق . نتائج سياسة الخلاف . نتائج ما بين السياستين . أنصار السلطتين . العام الثاني لسياسة الوفاق . حديث السير إلدن غورست . ذكرى السياسة
- ١٦١ - نطاحن المبادئ : حالتنا السياسية . الحق الصراح . ما للسياسة والعلم . ماذا يجب . الجفاء بين الأمة والحكومة . الفرق بيننا وبين الغرب . عود على بدء : مذهبنا ومذهبهم . الجمعية العمومية لشركة الجريدة المصرية . حالتنا السياسية والاجتماعية . شركة الجريدة وحزب الأمة
- ١٩٣ - المجالس النيابية : مجلس التشريع الدولي . المجالس النيابية : مطالب الأمة من مساعدة سير غورست والسلطة التشريعية . تعديل طريقة الانتخاب . مجلس شورى الحكومة . توسيع اختصاص الهيئات الحاضرة . مجالس المديرية : نصاب الانتخاب . مدة الانتخاب . اختصاصات مجلس المديرية . مجلس شورى القوانين . مسألة اليوم . الرأي العام في مسألة اليوم . أول ديسمبر . الجمعية العمومية . الأمة والحكومة والجمعية العمومية
- ٢٣٧ - الوزارة : علينا وعلى الوزارة . أين نحن الآن من الدستور . الحركة الدستورية في مصر . مسؤولية الوزارة . حوالى الوزارة أيضاً . وزراؤنا كيف يشتملون
- ٢٦٩ - النظام السياسي : مطالب الأمة : جناب سير الدون غورست . الوزارة المسؤولة . حرية العمل للموظفين

الجزء الاول
